



نزدھر معاً

التقرير السنوي 2023



حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



تعزير الازدهار

هدفنا هو تعزير الازدهار والنمو المستدام في كافة الأسواق التي نعمل فيها.

العمل كمؤسسة رائدة

نسعى باستمرار لفتح قنوات جديدة للنمو ونواصل تقديم الدعم لعملائنا للحفاظ على مكانتنا بوصفنا البنك الأول في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

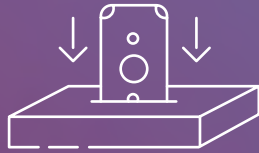
قوتنا المالية



الإيرادات التشغيلية*

39.1 مليار ريال قطري

%11+



عائد السهم

1.55 ريال قطري

%8+



الموجودات

1,231 مليار ريال قطري

%4+



صافي الأرباح

15.5 مليار ريال قطري

%8+



نسبة كفاية رأس المال
(بازل 3)

%19.8



نسبة التكلفة
إلى الدخل

%20.0



العائد على
حقوق المساهمين

%17.7

* تشمل إيراداتنا التشغيلية حصة من نتائج الشركات الرميلة

من نحن وما نقوم به

تم تأسيس بنك قطر الوطني في عام 1964 كأول بنك قطري، ونحن نعتبر أكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وأحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا. نعمل كشريك مالي موثوق به لعدد متزايد من العملاء في أكثر من 28 بلداً عبر ثلاث قارات.

بالاستفادة من قوة علاقاتنا وتنوع مناطق تواجدنا، فإننا نعزز النمو في مناطق متعددة مختارة بشكل استراتيجي، مما يوفر قيمة مستدامة طويلة الأمد للأفراد والمؤسسات والبلدان والمجتمعات ولمساهميننا.

المحتويات

المخاطر	نظرة عامة على المجموعة
إدارة المخاطر 68	مجلس الإدارة 4
مخاطر الائتمان 70	الإدارة التنفيذية 6
المخاطر الاستراتيجية 72	كلمة رئيس مجلس الإدارة 8
المخاطر التشغيلية 74	كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة 10
الأمن السيبراني 78	نبذة عن QNB 14
	تاريخنا 16
الحوكمة	التقرير الاستراتيجي
الحوكمة 82	بيئة العمليات 20
تقييم بنك قطر الوطني حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية 90	استراتيجية مجموعة QNB 24
تقرير التأكيد المستقل 92	الاستفادة من الابتكار كعامل تمكين استراتيجي 26
الانضباط 96	الاستدامة 30
التدقيق الداخلي 100	تقديم قيمة لأصحاب المصلحة 38
الأنشطة غير المصرفية	الأداء التشغيلي
الأنشطة غير المصرفية - المسؤولية الاجتماعية 106	الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية 42
البيانات المالية	الخدمات المصرفية للأفراد 50
البيانات المالية 112	إدارة الأصول والثروات 54
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 180	الأعمال الدولية 58
مكاتب QNB	
المركز الرئيسي والفروع الدولية والمكاتب التمثيلية 218	
شركات QNB التابعة والزميلة 219	

مجلس الإدارة

سعادة السيد علي بن أحمد الكواري

< رئيس مجلس الإدارة
< عضو بالمجلس منذ عام 2021



سعادة الشيخ عبدالرحمن بن سعود بن فهد آل ثاني

< عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
والحوكمة والسياسات التابعة
لمجلس إدارة المجموعة
< عضو بالمجلس منذ عام 2016



سعادة الشيخ فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني

< نائب رئيس مجلس الإدارة
< رئيس لجنة التدقيق والانضباط
التابعة لمجلس إدارة المجموعة
< عضو بالمجلس منذ عام 2019



السيد علي يوسف حسين كمال

< عضو لجنة التدقيق والانضباط
التابعة لمجلس إدارة المجموعة
< عضو بالمجلس منذ عام 2022



سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني

< رئيس اللجنة التنفيذية التابعة
لمجلس إدارة المجموعة
< عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
والحوكمة والسياسات التابعة
لمجلس إدارة المجموعة
< عضو بالمجلس منذ عام 2004



سعادة السيد فهد بن محمد بن فهد بوزوير

< رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
والحوكمة والسياسات التابعة
لمجلس إدارة المجموعة
< عضو بالمجلس منذ عام 2001



السيد بدر عبدالله درويش فخرو

< عضو لجنة المخاطر التابعة
لمجلس إدارة المجموعة
< عضو اللجنة التنفيذية التابعة
لمجلس إدارة المجموعة
< عضو بالمجلس منذ عام 2001



السيد عبدالرحمن محمد يوسف جولو

< عضو لجنة التدقيق والانضباط
التابعة لمجلس إدارة المجموعة
< عضو بالمجلس منذ عام 2019



سعادة السيد منصور بن إبراهيم آل محمود

< رئيس لجنة المخاطر التابعة
لمجلس إدارة المجموعة
< عضو بالمجلس منذ عام 2004



السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري

< عضو لجنة المخاطر التابعة
لمجلس إدارة المجموعة
< عضو اللجنة التنفيذية التابعة
لمجلس إدارة المجموعة
< عضو بالمجلس منذ عام 2019



الإدارة التنفيذية

عبدالله مبارك آل خليفة

< الرئيس التنفيذي للمجموعة



علي راشد المهدي

< رئيس قطاع العمليات للمجموعة



يوسف محمود النعمة

< رئيس قطاع الأعمال للمجموعة



فاطمة عبدالله السويدي

< رئيس قطاع المخاطر للمجموعة



رمزي مرعي

< رئيس قطاع المالية للمجموعة



رياض الفياش

< رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة



خالد جمال الدين

< رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة



كلمة رئيس مجلس الإدارة

كان أدأونا ونمونا مدفوعين بتدابير الحوكمة القوية والقيادة الحكيمة والتنفيذ المنضبط لاستراتيجيتنا.

8%

نمو صافي الأرباح

1.55

ريال قطري

عائد السهم

17.7%

العائد على حقوق المساهمين

41.9

مليار دولار أمريكي

القيمة السوقية



سعادة السيد علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

أسعار الفائدة على مدار العام. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية، مما وفر بيئة داعمة للبنوك التي تتمتع باستقرار مصادر التمويل وقوة رأس المال.

في ضوء ذلك، حققت مجموعة QNB أداءً قوياً في عام 2023. وتمكنا من تحقيق نمو في صافي الأرباح الذي بلغ 15.5 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 8% عن العام السابق، في حين بلغ الدخل التشغيلي 39.1 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 11%.

ولمكافأة مساهميننا، يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 65% من القيمة الاسمية للسهم، بما يعادل 0.65 ريال قطري للسهم الواحد.

QNB هو بنك عالمي يتمتع ببارث قطري عريق. وتتمثل رؤية QNB في أن يكون البنك الأول في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، مع السعي إلى أن يكون أحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، وهو ما يتماشى مع هدفنا المتمثل في تعزيز ازدهار والنمو المستدام في الأسواق التي نعمل فيها. تتطلب استراتيجيتنا العمل باستمرار على تعزيز قدراتنا لمواجهة التحديات في عالم دائم التغير. ومن هذا المنطلق، نركز استراتيجيتنا على جوهر أعمالنا كبنك للخدمات المصرفية المتكاملة، مع تقديم أفضل الخدمات لعملائنا. وحددنا ركيزتين تكملان استراتيجيتنا. أولاً، يتم دعم

”نؤمن إيماناً راسخاً بأن الحوكمة السليمة والإدارة الحكيمة للمخاطر والتحسين المستمر المدعوم بالابتكار التكنولوجي هي أمور أساسية لنمونا على المدى الطويل.”

يسرني أن أعلن أننا واصلنا تنفيذ رؤيتنا واستراتيجيتنا بنجاح في عام 2023، وحافظنا على قوة الأداء المالي للبنك، مع إحراز المزيد من التقدم في إدارة المخاطر والامتثال للضوابط والأجندات التنظيمية.

على الرغم من صعوبة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، إلا أن توقعات النمو تحسنت تدريجياً على مدار العام. وكان هذا مدفوعاً بمرونة أداء الاقتصاد الأمريكي، وعملية إعادة الانفتاح في الصين، والتصحيح الكبير في أسعار السلع الأساسية، والسياسات المالية التي وفرت المزيد من الدعم لمنطقة اليورو للحيلولة دون حدوث ركود اقتصادي عميق. وفي غضون ذلك، حدث اعتدال في معدلات التضخم في معظم الاقتصادات المتقدمة بفضل تدابير التشديد الصارم للسياسات النقدية. ولكن تلك التدابير الاقتصادية لم تحقق التأثير المطلوب المتمثل في خفض التضخم إلى النسب المستهدفة من قبل البنوك المركزية الرئيسية، مما أدى إلى استمرار عمليات رفع

بأقة منتجاتنا وخدماتنا بالتكنولوجيا المتقدمة والابتكار كعامل تمكين استراتيجي. ثانياً، نؤمن إيماناً راسخاً بأنه من خلال دمج الاستدامة في نموذج أعمالنا وعملياتنا، سيكون بمقدورنا تقديم مساهمة إيجابية للمجتمعات التي نتواجد فيها.

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على التنفيذ الفعال لاستراتيجيتنا. وفي إطار دورنا كمجلس إدارة، فإننا نقيم الاتجاهات الجديدة والاستراتيجية بشكل دوري لضمان توافق ما يقدمه البنك وأهداف العمل والنموذج التشغيلي مع ممارسات السوق. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الحوكمة السليمة، والإدارة الحكيمة للمخاطر، والتحسين المستمر المدعوم بالابتكار التكنولوجي، هي أمور أساسية لنمونا على المدى الطويل.

ويضمن إطار الحوكمة أن دورنا في مجلس الإدارة لا يقتصر على متابعة التقدم الذي يحرزه البنك فحسب، بل يشمل أيضاً حماية أعمال ومصالح العملاء والمساهمين. وفي العام الحالي، عملنا بجد لتعزيز قدراتنا في إدارة المخاطر، وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر، وتحسين عملية الإشراف والرقابة، مع تعزيز سرعة وجودة عملية اتخاذ القرارات. إن رغبتنا المدروسة بعناية في تحمل المخاطر تسمح لنا بالاستفادة من الفرص الجديدة للنمو، وتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد. علاوة على ذلك، نجحنا في إدارة المخاطر المتزايدة لشبكتنا مع الحفاظ على الامتثال للمتطلبات المتزايدة في جميع البلدان التي نعمل فيها. وأخيراً، يسعى مجلس الإدارة جاهداً إلى تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة والتعاون عبر المؤسسة. ومن

خلال القيام بذلك، فإننا نعزز القيم والسلوكيات المهمة في دعم أهداف البنك وتطلعاته.

في الفترة القادمة، نتوقع حدوث المزيد من التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي. وفي ضوء ذلك، من الضروري الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والسيولة والأصول عالية الجودة. وسنواصل تنفيذ استراتيجيتنا من خلال الاستثمار في قدراتنا للحفاظ على مكانتنا الرائدة في السوق.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لعملائنا وشركائنا ومساهميننا على التزامهم المستمر. ويظل موظفونا هم الركيزة الأساسية لنجاحنا، فقد كان لجهودهم ودافعيتهم وتفانيهم المستمر في كافة مناطق تواجدها دور رئيسي في النجاح الذي حققناه خلال العام الحالي.

وبالإضافة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن امتناني العميق لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على دعمه المستمر وتوجيهاته السديدة. كما يُعرب المجلس عن تقديره لمعالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، على دعمه المتواصل. وتُعرب أيضاً عن تقديرنا لسعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، على جهوده الحثيثة لتعزيز وتطوير القطاع المصرفي في دولة قطر.

بفضل دعمكم، نظل واثقين من أننا سنستمر في تحقيق عوائد مستدامة طويلة الأجل للمساهمين وتقديم مساهمة إيجابية في كل المجتمعات التي نعمل فيها.



QNB هو بنك عالمي يتمتع بإرث قطري عريق.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

حققنا عاماً آخر من الأداء المتميز بفضل تمسكنا بمبادئ تراثنا القطري وتركيزنا على تعزيز القيمة لعملائنا.

1,231 مليار ريال قطري
الموجودات +4%

857 مليار ريال قطري
الودائع +2%

853 مليار ريال قطري
القروض والسلف +6%

15.5 مليار ريال قطري
صافي الأرباح +8%

19.8%
نسبة كفاية رأس المال



السيد عبدالله مبارك آل خليفة
الرئيس التنفيذي للمجموعة

”حققت مجموعة QNB عاماً آخر من الأداء القوي، فقد بلغ صافي الأرباح 15.5 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 8% مقارنة بالعام الماضي.“

يسعدني أن أسلط الضوء على أبرز الإنجازات والتقدم الذي أحرزناه في عام 2023، الذي كان عاماً آخر من الأداء القوي على مستوى المجموعة، حيث واصلنا تحقيق النمو في صافي الأرباح. وعلى الرغم من التقدم المستمر الذي حققناه، إلا أن العمل لم يكتمل بعد، وما زلنا نركز على تنفيذ استراتيجيتنا.

متابعة التطورات الاقتصادية

استمر تأثير العواقب السلبية الناتجة عن سياسات التحفيز المفرط في مرحلة ما بعد جائحة كورونا والتوترات الجيوسياسية على البيئة الاقتصادية العالمية. ونتيجة الارتفاع المستمر في مستويات التضخم وانخفاض معدلات البطالة، واصلت البنوك المركزية العالمية رفع أسعار الفائدة. وقد أدى ذلك إلى زيادة دخل الفوائد، وخاصة بالنسبة للبنوك التي كانت قادرة على إعادة تسعير محافظها بسرعة. وفي نفس الوقت، ارتفعت تكاليف التمويل لدى البنوك، حيث بدأ

العملاء في تحويل ودائهم إلى بدائل ذات عوائد أعلى. وأخيراً، فإن ارتفاع أسعار الفائدة فرض ضغطاً على المقترضين مما قد يؤثر على جودة الائتمان.

واصلت دول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط والغاز. وقد أدى ذلك إلى تحسن أسس الاقتصاد في دولة قطر. وبعد الاستضافة الناجحة لبطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™، واصل الاقتصاد خطط التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وقد دعم هذا الأمر القطاع المصرفي، الذي ظل قوياً ومربحاً، حيث تتميز البنوك القطرية بإشراف قوي من الجهات التنظيمية، ومثانة القواعد الرأسمالية، واستقرار التمويل، وانخفاض التعرض للأوراق المالية طويلة الأجل. وبفضل هذا الهيكل السليم، كان النظام المصرفي القطري مُحصناً من أزمة السيولة التي عانت منها بعض البنوك في الاقتصادات المتقدمة خلال النصف الأول من العام.

تقديم أداء مالي قوي

حققت مجموعة QNB عاماً آخر من الأداء القوي خلال عام 2023، فقد بلغ إجمالي الموجودات 1,231 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 4% عن عام 2022. وبلغ صافي الأرباح 15.5 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 8% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، مدعوماً بزيادة نسبتها 11% في الدخل التشغيلي الذي بلغ 39.1 مليار ريال قطري.

الابتكار كعامل تمكين استراتيجي مع دمج الاستدامة بشكل كامل في نموذج أعمالنا وتشغيلنا.

في العام الحالي، واصلنا دعم الخطط الطموحة لتعزيز مكانة قطر كمزود عالمي رئيسي في مجال الطاقة، وقدمنا الدعم تحديداً لمشروع توسعة حقل الشمال، وهو مشروع ضخم من المتوقع أن يزيد إنتاج دولة قطر من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 64% بحلول عام 2027. ووفرنّا التمويل عبر كافة سلسلة القيمة المرتبطة بالتعاقد من الباطن وساعدنا أيضاً في العديد من المشاريع الرئيسية في القطاعات المرتبطة بالمشروع. علاوة على ذلك، قمنا بتوفير الدعم للاقتصاد المحلي، مع التركيز بشكل خاص على الرعاية الصحية والضيافة والنقل والشركات بين القطاعين العام والخاص. ونلتزم التزاماً كاملاً بالعمل كحاضنة للشركات مع القطاع الخاص، حيث قمنا بتعزيز قدراتنا التشغيلية بحلول مبتكرة لجعل QNB مركزاً متكاملًا لتقديم الخدمات الرقمية والإلكترونية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

لقد حققت خدماتنا المرتبطة بالمعاملات المصرفية العالمية المدعومة بالتحليلات نتائج جيدة، حيث نقدم أفضل الحلول في مجال المدفوعات عبر الحدود وإدارة النقد والتمويل التجاري. وارتفعت إيرادات رسوم خدمات المعاملات المصرفية لدينا، بما في ذلك إدارة النقد وتمويل التجارة، بنسبة 31%. وساهم في ذلك ارتفاع دخل رسوم المعاملات من شبكتنا الدولية، والذي بات يشكل اليوم 75% من إيراداتنا من المعاملات المصرفية. وكانت هذه النتائج مدفوعة أيضاً بالعديد من الابتكارات التي طرحناها في أعمالنا، مثل دمج منصات رقمية تابعة لأطراف خارجية في تمويل التجارة، وتقديم منتجات جديدة للتمويل التجاري الأخضر، وإطلاق منصة جديدة لعملاء إدارة النقد في فروعنا الدولية.

يتمتع QNB بميزانية عمومية متينة، وقاعدة رأسمالية قوية، وأصول عالية الجودة. وتظل قاعدة التمويل الخاصة بـ QNB متنوعة عبر مختلف المناطق الجغرافية من حيث العملات والأجل والمنتجات، مما يعكس نجاح المجموعة في الحصول على تمويل مستدام طويل الأجل. وقد دعم هذا الأمر مركز السيولة في البنك، ونتيجة لذلك بلغت نسبة القروض إلى الودائع 99.5%. ونحتفظ باحتياطيات وفيرة من السيولة في كافة الأسواق التي نعمل فيها، سواء بالعملات المحلية أو بالعملات الأجنبية الرئيسية. ولدينا قاعدة رأسمالية جيدة، حيث تبلغ نسبة كفاية رأس المال 19.8%، مما يدعم تصنيفاتنا العالية لدى وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية حول العالم.

نظراً لارتفاع أسعار الفائدة، تمكّننا من إعادة تسعير دخل الفوائد من القروض، ولكننا شهدنا أيضاً زيادة في تكلفة التمويل. ونتيجة لذلك، ظل صافي هامش الفائدة عند مستويات مماثلة للعام الماضي، فقد بلغ 2.60%. وفي نفس الوقت، قمنا بإدارة محفظة الإقراض بطريقة استباقية وعملنا جنباً إلى جنب مع عملائنا لإبقاء نسبة القروض غير العاملة منخفضة، حيث بلغت 3.0%. وعلى الرغم من الضغوط التضخمية، فإن تركيزنا المستمر على إدارة التكاليف ساعدنا في الحفاظ على نسبة الكفاءة عند مستويات متميزة، حيث بلغت 20.0%. وتعكس هذه النتائج التنفيذ المنضبط لاستراتيجيتنا، وقوة إطار الحوكمة، والإدارة الحكيمة للمخاطر، ومثانة نموذجنا التشغيلي.

تنفيذ أهدافنا الاستراتيجية

تركز استراتيجيتنا على جوهر أعمالنا كبنك يقدم خدمات مصرفية متكاملة قائمة على الحلول والتحليلات مدعوماً بنهج للاستفادة من



تركز استراتيجيتنا على جوهر أعمالنا كبنك يقدم خدمات مصرفية متكاملة قائمة على الحلول والتحليلات مدعوماً بنهج للاستفادة من الابتكار كعامل تمكين استراتيجي مع دمج الاستدامة بشكل كامل في نموذج أعمالنا وتشغيلنا.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة (تابع)

وقدمنا نماذج جديدة للتصنيف الائتماني وأدخلنا تحسينات مستمرة على قدراتنا التشغيلية وإدارة مخاطر الأمن السيبراني.

كما واصلنا رفع قدراتنا في مجال إدارة مخاطر المناخ، في ضوء أهميتها المتزايدة عبر شبكة QNB. وقمنا بتحسين أساليبنا لتحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ من خلال نهج منسق عبر المجموعة. وتم إجراء مراجعة شاملة لسياسات المخاطر بالبنك للتصدي لمخاطر المناخ بشكل مناسب. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بإجراء تقييم لتعرض محفظة البنك لسيناريوهات تغير المناخ، وقد شمل ذلك مكتبنا الرئيسي وفروعنا الدولية وجميع شركاتنا التابعة الرئيسية. علاوة على ذلك، قام البنك بقياس الانبعاثات الممولة ضمن النطاق 3 لأول مرة هذا العام لتقييم الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعدنا في تقليل البصمة الكربونية للبنك تمهيداً للالتزام بمتطلبات الإفصاح المستقبلية.

دمج الابتكار والاستدامة في استراتيجيتنا

تشكل الاستفادة من الابتكار إحدى العناصر الرئيسية في استراتيجيتنا باعتباره عامل تمكين استراتيجي لزيادة الفرص والكفاءات المدرة للدخل. أطلقنا هذا العام "برنامج الكون" لتعزيز قدراتنا في مجال الابتكار. وفي إطار هذا البرنامج، أنشأنا فرقاً متعددة الوظائف من المواهب المحلية عالية الأداء لإدارة وتنفيذ مبادرات الابتكار الاستراتيجية. ونطمح أن يعمل هذا البرنامج كعامل تغيير ومحفز لتعزيز ثقافة الابتكار والبراعة والإبداع.

ندرك أهمية موضوع الاستدامة، ولذلك قمنا بدمجها في استراتيجيتنا. وبالنظر إلى دورنا كبنك، فإن الطريقة الأكثر تأثيراً لمعالجة هذا الموضوع هي من خلال أنشطتنا التمويلية. أطلقنا هذا العام إطار QNB للتمويل المستدام والمنتجات المستدامة، وهو من الأطر الرائدة في السوق والتي تهدف إلى تحقيق تأثير ذي مغزى وتلبية الطلب المتزايد من قبل عملائنا لدعم تطلعاتهم المرتبطة بالحكومة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. اليوم، يتم الاعتراف بمجموعة QNB كمؤسسة رائدة في مجال التمويل المتوافق مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في كل من قطر والمنطقة.

مواصلة مسيرتنا

لمواصلة مسيرتنا، أرى أن التنفيذ الناجح لاستراتيجيتنا أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهدافنا وتطلعاتنا. وأنا أؤمن بضرورة تضافر كافة الجهود من خلال التواصل والتعاون لكي نعمل معاً على تحقيق هدفنا المشترك.

وأود أن أشكر جميع زملائنا على التزامهم الدؤوب وخدمتهم المثالية التي جعلت QNB مؤسسة رائدة. وأعرب عن خالص امتناني لعملائنا وأصحاب المصلحة الذين كان لولاهم وثقتهم بنا دور مهم جداً في مسيرتنا المستمرة. كما أعرب عن امتناني أيضاً لمصرف قطر المركزي على توجيهاته الحكيمة. ونتطلع إلى مواصلة العلاقة الوطيدة مع مصرف قطر المركزي وتعزيزها في المستقبل. في الختام، أتوجه بالشكر لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم السديدة. وبفضل دعمكم المستمر لجهودنا، سنظل في وضع جيد لمواصلة تقديم قيمة مستدامة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة.

بموازاة ذلك، حققت خدماتنا المصرفية للأفراد في قطر أداءً قوياً، مدعومة بارتفاع أسعار الفائدة واللوائح الجديدة التي تدعم الإقراض العقاري. وللحفاظ على مكانتنا الرائدة في دولة قطر، أحرزنا تقدماً في مسيرة التحول إلى بنك رقمي متكامل، حيث قدمنا العديد من الابتكارات في مختلف الجوانب، مثل واجهات العملاء الرقمية متعددة القنوات، ومجالات الدعم، والأتمتة، وشبكة الفروع. ويُعتبر QNB من أوائل المؤسسات التي تتبنى حلول الدفع المتطورة. ونتيجة لذلك، زاد حجم معاملات الدفع عبر أجهزة أندرويد و iOS لدى التجار الذين نتعامل معهم بنسبة 115% هذا العام، بينما واصلنا بناء منظومة دفع مبتكرة من خلال الشراكات الاستراتيجية.

وفي أعمالنا المرتبطة بإدارة الأصول والثروات، شهدنا زيادة في الأصول الخاضعة للإدارة على الرغم من البيئة الصعبة والمتقلبة لمديري الأصول في جميع أنحاء العالم. حققنا ذلك من خلال جودة وعمق علاقاتنا مع العملاء وإضافة الحلول الاستثمارية الجديدة. كما حافظنا على مكانتنا كوسيط رائد لمؤسسات الاستثمار في دولة قطر، وذلك بفضل التزامنا القوي بخدمة العملاء مع تعزيز قدراتنا في أنشطة تزويد السيولة وصناعة السوق.

لتعزيز مساهمة شبكتنا الدولية في أعمال المجموعة، قمنا بتطوير استراتيجية مخصصة لعملياتنا في المملكة العربية السعودية، حيث افتتحنا فرعاً ثانياً في مدينة جدة. وكجزء من استراتيجيتنا، فإننا نستعد لإطلاق منصة مصرفية رقمية محلية هناك وننتظر موافقة الجهة التنظيمية عليها. وفي جميع المناطق الجغرافية الأخرى لشبكتنا، واصلنا تلبية احتياجات عملائنا الدوليين، وتوسيع العلاقات، وزيادة حجم المعاملات وتنويع مصادر تمويلنا.

حافظت شركتنا التابعة في تركيا، QNB فاينانسبانك، على مكانتها الرائدة في السوق، وقدمت مساهمة كبيرة من خلال توفير مساعدة تمويلية مهمة عقب الزلزال المدمر، الذي فقدنا خلاله أربعة من زملائنا. ولمساعدة الاقتصاد المحلي، واصلنا دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال منصة الجسر الرقمي الرائدة في السوق. وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حالياً 21% من إجمالي محفظة القروض التابعة للبنك. لقد قمنا أيضاً بتحسين أسعار الائتمان وعمليات استقطاب الودائع. وفي مصر، واصل QNB الأهلي تعزيز مكانته كواحد من أكبر البنوك المملوكة للقطاع الخاص في البلاد. وحققنا معدل نمو في الإقراض بنسبة 16%، من خلال دعم قطاعات الأعمال المختلفة والحفاظ على علاقات قوية وطويلة الأمد. وفي إطار استراتيجيتنا لتحقيق التحول الرقمي، قمنا بالاستفادة من بنكنا الرقمي، Enpara، لإطلاق أول بنك رقمي في مصر، تحت اسم Bebasata. يهدف إلى تعزيز التحول الرقمي عبر قطاع الخدمات المالية في مصر.

لقد ساعد أدؤنا التشغيلي ونهجنا المرتكز على العملاء والاستثمار في علامتنا التجارية على تعزيز علامتنا التجارية وسمعتها. وحافظنا في العام الحالي على مكانتنا باعتبارنا العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وواحدة من أفضل 50 علامة تجارية مصرفية قيمة على مستوى العالم. وزادت قيمة علامتنا التجارية بنسبة 9% لتصل إلى 7.7 مليار دولار أمريكي.

تعزيز عملية إدارة المخاطر وبيئة الرقابة

تُعد الإدارة الفعالة للمخاطر أمراً ضرورياً لتحقيق أداء متسق ومستدام واتخاذ القرارات السليمة. ويعتمد الأداء المالي وغير المالي لمجموعة QNB على قدرتنا على إدارة المخاطر بنجاح على جميع المستويات. وتسعى المجموعة باستمرار لاتباع أعلى مستويات السلوك الأخلاقي والمهني.

بدأنا هذا العام مشروعاً كبيراً لتبسيط ورقمنة عملية الإقراض في البنك. وقمنا بتوحيد المعايير والممارسات عبر مختلف الدول التي نعمل فيها،

”يطمح QNB إلى أن يكون
أحد البنوك الرائدة في منطقة
الشرق الأوسط وإفريقيا
وجنوب شرق آسيا مع الحفاظ
على مركزه الأول في منطقة
الشرق الأوسط وإفريقيا.“

نبذة عن QNB

QNB هو بنك يتمتع بتصنيفات عالية وتواجد دولي كبير، ويخدم أكثر من 30 مليون عميل عبر شبكته. ونفتخر بترائنا القطري وإسهامنا المتواصل في المنطقة وخارجها.

أعمالنا



إدارة الأصول والثروات

مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الخاصة ومنتجات إدارة الأصول في الداخل والخارج، مع نهج حصري مدفوع بالعلاقة مع عملائنا من المؤسسات والأفراد أصحاب الملاة المالية العالية والثروات الكبيرة. وتُستكمل هذه العروض بخدمات الوساطة وأمانة الحفظ في أسواقنا الرئيسية.



الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية

مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، تشمل التمويل المهيكل، وتمويل المشاريع، والتمويل المستدام، والمعاملات التجارية، والمؤسسات المالية، وخدمات الخزينة، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات الاستشارية.



الأعمال الدولية

تركز هذه الإدارة على قيادة عملية توسيع حضور QNB على الصعيد العالمي وتمكين التعاون الدولي والاتساق والريادة في خدمة العملاء من خلال توفير الإشراف وتبادل أفضل الممارسات عبر شبكتنا.



الخدمات المصرفية للأفراد

تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد يتم تقديمها من خلال شبكة متعددة القنوات تضم حوالي ألف فرع وشبكة أجهزة صراف آلي مؤلفة من أكثر من 5,000 جهاز*. ويشمل ذلك تقديم خدمات مصرفية ممتازة مصممة لعملائنا الميسورين من خلال خدمة أوائل QNB وأوائل QNB بلس.

*يشمل الشركات التابعة والزميلة

تصنيفاتنا العالية

كايتال إنتليجانس	فيتش	ستاندرد آند بورز	موديز	تصنيفات ائتمانية طويلة الأجل
AA	A	A+	Aa3	
Sustainalytics	S&P Global ESG score	MSCI		تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
23.6 (مخاطر متوسطة)	50 (القطاع المئوي الـ 85)	A		

الشركات التابعة والزميلة



تاريخنا

تم تأسيس QNB في عام 1964 كأول بنك قطري، وهو يقوم على مبادئ تراثنا القطري. وتلهمنا إنجازاتنا على الاستمرار في لعب دور رائد في مستقبل بلادنا. نؤمن إيماناً راسخاً بأهمية تقديم الدعم للشعب القطري والاستثمار فيه لكي نتمكن جميعاً من المضي قدماً بثقة وتصميم.

الإدراج في بورصة قطر



تأسيس أول بنك قطري



2007



QNB الكويت



QNB إندونيسيا

1997



QNB سويسرا

بدء مرحلة توسع امتدت
لعشر سنوات مع افتتاح فروع
ومكاتب في 15 بلداً وتنفيذ
ثمانى عمليات استحواذ

1976



QNB يفتتح أول فرع في
الخارج بمدينة لندن

1964

QNB يتخطى حاجز التريليون
ريال قطري لإجمالي الأصول



أكبر بنك في منطقة الشرق
الأوسط وإفريقيا



2022

2020

2016

2015

2013



QNB الداعم الرسمي في الشرق
الأوسط وإفريقيا لكأس العالم
FIFA قطر 2022™



الاستحواذ على فاينانسبانك
في تركيا



الاستحواذ على البنك الأهلي
سوستيه جنرال في مصر

التقرير الاستراتيجي



كشريك يتمتع بتصنيفات عالية ويحظى بثقة الملايين من العملاء،
نتطلع لأن نصبح أحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط وإفريقيا
وجنوب شرق آسيا.



بيئة العمليات

كان عام 2023 عاماً حافلاً بالمفاجآت الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي وأثبتت معظم الاقتصادات الكبرى مرونتها. ومع ذلك، لا تزال هناك اختلالات، ومن المتوقع أن تكون الرياح المعاكسة للاقتصاد العالمي أكبر خلال عام 2024.

التطورات الاقتصادية العالمية

في وقت مبكر من العام، هيمنت التوقعات السلبية من قبل المستثمرين والمحليلين على أجندة الاقتصاد الكلي العالمي. جاء ذلك في أعقاب التحديات الكبيرة خلال عام 2022، عندما اضطر المشاركون في السوق إلى مواجهة الحقائق الصعبة المتمثلة في ضعف النشاط، وارتفاع التضخم، والاستقطاب الجيوسياسي. أدت البيئة القاتمة في يناير 2023 إلى ضعف التوقعات الاقتصادية والسوقية لهذا العام. في الواقع، أشارت توقعات بلومبرغ في بداية العام إلى نمو اقتصادي عالمي ضئيل تبلغ نسبته 2.1% في عام 2023، وذلك أدنى بكثير من المتوسط طويل الأجل البالغ 3.4%، وأقل من عتبة 2.5% التي تشير عادة إلى الركود العالمي.

ولكن، اتضح لاحقاً أن هذه التوقعات كانت متشائمة للغاية. فمع مرور الوقت، ظلت البيانات الاقتصادية تتضمن مفاجآت في الاتجاه السعودي في النصف الأول من عام 2023، وأصبح إجماع التوقعات أكثر إيجابية. وكان الدافع وراء ذلك هو مرونة الاستهلاك وأسواق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وعملية "إعادة الانفتاح" السريعة في الصين بعد مشاكل كوفيد-19، والتصحيح الكبير في أسعار السلع الأساسية، والسياسات المالية الأكثر دعماً في منطقة اليورو. وتزامن ذلك مع تلاشي الاضطرابات في سلاسل التوريد وبدء التشديد النقدي الصارم في بقية الاقتصاد، مما أدى إلى اعتدال كبير في التضخم في معظم الاقتصادات الكبيرة. في الواقع، بعد أن بلغ ذروته عند 9.4% في سبتمبر 2022، بدأ المؤشر العالمي المركب لأسعار المستهلكين في الانخفاض بشكل ملحوظ، ووصل إلى 6.4% في ديسمبر 2023.

"على الرغم من التوقعات في بداية العام بشأن تحول البنوك المركزية الكبرى إلى خفض أسعار الفائدة بشكل مبكر، فإن تشديد السياسة النقدية كان ولا يزال هو السمة السائدة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا."

ولم يكن اعتدال الأسعار قوياً بما يكفي لدفع التضخم نحو النسب المستهدفة من قبل البنوك المركزية الرائدة. وبالتالي، على الرغم من التوقعات في بداية العام بشأن تحول البنوك المركزية الكبرى إلى خفض أسعار الفائدة بشكل مبكر، فإن تشديد السياسة النقدية كان ولا يزال هو السمة السائدة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا. وبما أن الاقتصادات المتقدمة أثبتت أنها أكثر مرونة مما كان يُتوقع، فقد أدى ذلك إلى مسار ثابت لرفع أسعار الفائدة من قبل السلطات النقدية في عام 2023. وعلى مدار العام، رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس إلى 5.50%، في حين قام البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس إلى 4.5%، كما رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة بمقدار 175 نقطة أساس إلى 5.25%.

وفي الوقت نفسه، ظلت أسواق السلع الأساسية متقلبة على خلفية تغير التوقعات بشأن النمو العالمي وعدم اليقين المرتبط بالعرض نتيجة للأحداث الجيوسياسية. واستمر الصراع الروسي الأوكراني في التأثير على أسواق الطاقة والغذاء. وفي أسواق النفط الخام، قررت دول

أوبك+ فرض تخفيضات في الإنتاج من أجل ضبط السوق ومنع تراكم الاختلالات الناجمة عن زيادة العرض عن المستوى المتوقع واستخدام الاحتياطات الاستراتيجية من قبل الاقتصادات الكبرى. وبلغ متوسط أسعار خام برنت 82 دولار أمريكي للبرميل لهذا العام، أي أقل بنسبة 17% من متوسط العام الماضي، ولكنه لا يزال أعلى بكثير من المتوسط لعشر سنوات والذي يبلغ 68 دولار أمريكي للبرميل.

التوقعات الاقتصادية العالمية والإقليمية

على الرغم مما ورد أعلاه، فإننا نتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بشكل أكبر في الفترة القادمة بسبب العوامل المعاكسة المتعددة المرتبطة بالسياسات النقدية والمالية والتطورات الجيوسياسية. وتشير تقديرات النمو العالمي لعام 2024 والتي تبلغ حوالي 2.9% إلى ضعف عام، مع انخفاض النشاط عن متوسط النمو طويل الأجل.

ومن غير المرجح أن يستفيد المستهلكون العالميون من نفس العوامل المواتية التي دعمت الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق في عام 2023. وكانت عملية التصحيح الحاد في أسعار السلع الأساسية سبباً في التباطؤ الكبير في معدلات وتوقعات التضخم. لذلك، تلقى النمو الحقيقي للأجور والدخل المتاح للإنفاق دفعة قوية، الأمر الذي دعم الاستهلاك على مستوى العالم بشكل أكبر. لكن المجال محدود لحدوث مزيد من الانخفاض في أسعار السلع الأساسية، وقد بدأت الأسعار تستقر بالفعل في أواخر عام 2023. ولا تزال المخزونات العالمية منخفضة، وينبغي أن يكون نمو العرض محدوداً، حيث تتطلب الزيادات الإضافية في الإنتاج استثمارات جديدة، وهي ليست قيد التنفيذ حالياً.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة سلباً على الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الشركات، خاصة لأنه تم استغلال المدخرات الاستثنائية التي تراكمت خلال الجائحة بالكامل تقريباً في جميع الاقتصادات الرئيسية. ومع مرور الوقت، سيتأثر المزيد من أصحاب المنازل بارتفاع تكاليف القروض العقارية. وينطبق هذا الأمر أيضاً على ديون الشركات. مع ارتفاع تكلفة الائتمان بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، فإن الإنفاق الاستثماري الإجمالي سيضعف مساهمة القطاع الخاص في النمو. وبالتالي، من المتوقع أن يتغلغل تأثير السياسة النقدية ببطء في الاقتصاد الحقيقي بطريقة أوضح في عام 2024.

وتجدر الإشارة إلى أن الأداء سيتباين بشكل ملحوظ حسب المنطقة أو البلد، اعتماداً على تراكم الاختلالات الناجمة عن التحفيز الاقتصادي المفرط في أعقاب الجائحة، وتأثير الصدمات الجيوسياسية، وما إذا كانت الدولة مستوردة صافية للسلع الأساسية أو مصدرة لها.

وفي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن تتراجع القدرة "الاستثنائية" على الصمود في قطاع الاستهلاك الأمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، سيحافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي على أسعار فائدة مرتفعة لفترة أطول من أجل فرض تعديل في أسواق العمل بالقدر اللازم لخفض التضخم نحو نسبة 2% المستهدفة. وفي حين أن هذا الأمر ضروري للسيطرة على ارتفاع التضخم وإعادة ترسيخ مصداقية بنك الاحتياطي الفيدرالي، إلا أنه ينطوي على احتمال حدوث ركود طفيف في عام 2024 وبدء المرحلة الأولى من تخفيضات أسعار الفائدة. وفي منطقة اليورو، من المتوقع أن يظل النشاط في حالة ركود على خلفية الأوضاع المالية الصعبة، وتراجع الطلب الخارجي، والضعف المستمر في مجال الطاقة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يتباطأ النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى 1.4%، وذلك أدنى بقليل من نسبة 1.5% المسجلة في عام 2023 والمتوسط الطويل الأجل البالغ 2%.



على الرغم من كثرة التحديات خلال هذا العام، الذي شهد زلزالاً مدمراً وبيئة اقتصادية محلية سريعة التغير، حافظت الشركة التابعة لنا في تركيا، QNB فاينانسبانك، على مكانتها الرائدة في السوق من خلال التزامها القوي بدعم عملائنا في جميع أحتياجاتهم المالية.

بيئة العمليات (تابع)

قطاع السياحة، حيث استضافت البلاد بطولة الفورمولا 1 ومعرض جنيف الدولي للسيارات ومعرض إكسبو للبستنة.

وقد أدى ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية، إلى جانب الميزانية الحكومية الموضوعة بعناية، إلى دعم الفوائض الكبيرة في المالية العامة والحساب الجاري، والتي بلغت 10.8% و 17.6% من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. وقد ساهم ذلك في تسهيل عمليات تسديد الديون وتخفيض تكاليف خدمة الدين وتعزيز الأصول المالية. زاد رصيد الاحتياطيات الدولية والعملات الأجنبية بنسبة 6.9%، ليصل إلى 67.6 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2023. ونتيجة لذلك، أصبحت الموارد المالية الحكومية أكثر قوة، وهو ما يبرر الإجراءات التي اتخذتها وكالات التصنيف الائتماني مؤخراً لرفع التصنيف السيادي العام أو تغيير التوقعات المستقبلية للدولة إلى إيجابية، مما يدعم إمكانية رفع التصنيف الائتماني في المستقبل القريب. واستقرت التصنيفات السيادية لدولة قطر عند AA (ستاندرد أند بورز)، و-AA (فيتش)، وAa3 (موديز).

في عام 2024، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد نمواً بنسبة 2.2% على خلفية استمرار الاستثمارات الحالية لتطوير حقول النفط والغاز القائمة، وزيادة الاستثمارات في توسيع حقل الشمال وحزمة النفقات الرأسمالية الحكومية المعلن عنها مؤخراً بقيمة 19.2 مليار دولار أمريكي المخصصة لتطوير البنية التحتية وتعزيز الخدمات العامة.

“عززت بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™ مكانة دولة قطر كمركز إقليمي ودولي للأعمال والاستثمارات والتجارة والسياحة والثقافة.”

ستساعد العوامل المواتية الناتجة عن زيادة إنتاج النفط والغاز في دفع النمو الاقتصادي خلال العقد المقبل. ومن المرتقب إنشاء ستة محطات جديدة لتسييل الغاز الطبيعي المسال بهدف زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر بنسبة 64% ليصل إجمالي الإنتاج إلى 126 مليون طن سنوياً في إطار المشروع الضخم لتوسعة حقل الشمال. ومن شأن هذا المشروع أن يحافظ على مكانة دولة قطر الرائدة في هذا القطاع الاستراتيجي لأمن الطاقة العالمي والتحول في مجال الطاقة. وتُعد توسعة حقل الشمال إحدى أكبر مشاريع الإنفاق الرأسمالي على المستوى الإقليمي ومن أكبر المشاريع الصناعية على مستوى العالم. وهناك مرحلتان فيما يتعلق بمشروع توسعة حقل الشمال، وهما مرحلة التوسع شرقاً ومرحلة التوسع جنوباً. وسيزيد إنتاج دولة قطر من 77 مليون طن سنوياً إلى 110 مليون طن بحلول عام 2025 ثم إلى 126 مليون طن بحلول عام 2027. ولدعم هذا التوسع، تخطط دولة قطر لتعزيز الطاقة الاستيعابية من خلال بناء أكثر من مائة ناقلة جديدة للغاز الطبيعي المسال، بقيمة تزيد عن 19 مليار دولار أمريكي. وسيضمن المشروع توسعة مماثلة لقدرات دولة قطر في مجال التكبير والصناعات التحولية والبتروكيماويات والأسمدة. سوف تؤدي التأثيرات الإيجابية الناتجة عن هذه المشاريع إلى تعزيز النشاط الاقتصادي والإنفاق في قطاعي التصنيع والخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز نمو القطاع الخاص من خلال استمرار الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تحرير الملكية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإصلاحات العمل، وبرنامج الإقامة الدائمة، والعديد من المبادرات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاعات الاستراتيجية، مثل الأمن الغذائي. وتتوقع حدوث توسع اقتصادي مستمر في عامي 2024 و2025، قبل أن يؤدي مشروع توسعة حقل الشمال إلى طفرة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2025-2027.

بعد فترة من التوسع عقب عملية “إعادة الانفتاح” في مرحلة ما بعد الجائحة، من المتوقع أن يفقد الاقتصاد الصيني زخمه مرة أخرى على خلفية ضعف قطاع العقارات وانخفاض ثقة المستهلكين. وقد بدأ الانكماش يترسخ مع إصرار الأسر على زيادة الادخار، وتراجع أسعار العقارات، ومحدودية الحوافز الحكومية. وتهدف الحكومة إلى تبني استراتيجية نمو أكثر توازناً، مع تفضيل الاستقرار طويل الأمد والأمن القومي بدلاً من حزم التحفيز الاقتصادي الجريئة المطبقة في الماضي. ومن المتوقع أن يكون التحفيز المالي والنقدي محدوداً، وأن يتم ضبطه للحفاظ على مستوى طبيعي من النشاط، ولكن ليس لإنتاج نفس الطفرات الاستثمارية التي كانت جزءاً من دورات التيسير الصينية في الماضي. ومن المتوقع بالتالي أن يبلغ النمو في الصين 4.2% في عام 2024، وهو أقل بكثير من متوسط العقد الماضي الذي بلغ 6.2%. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى رياح معاكسة كبيرة في اقتصادات آسيا الناشئة بشكل عام، واقتصادات رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بشكل خاص. ولكن ذلك لا ينبغي أن يحول دون تحقيق هذه المنطقة لنمو قوي وبقيائها واحدة من أكثر المناطق ديناميكية في العالم، لا سيما مع تعافي قطاع التصنيع العالمي جزئياً من “الركود الحاد” في الفترة بين 2022 و2023. ومن المتوقع أن تنمو اقتصادات رابطة دول جنوب شرق آسيا الخمسة الكبرى، وهي إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، بنسبة 4.5% في عام 2024، من 4.2% في عام 2023، حيث أنها ستكون مدعومة بالتعافي المستمر في قطاع السياحة الآسيوي واستمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ينبغي التمييز بين الديناميكيات الاقتصادية في البلدان المستوردة الصافية للسلع الأساسية والبلدان المصدرة لها.

تتأثر البلدان المستوردة للسلع الأساسية بشكل رئيسي بارتفاع أسعار السلع المستوردة، وخاصة الأغذية والطاقة. ويؤدي هذا إلى ارتفاع التضخم، الذي يزداد بفعل العجز الأوسع في الحساب الجاري وانخفاض قيمة العملة، وهو ما يتطلب خفض الواردات من خلال تدابير تؤدي إلى إبطاء النمو. وتزيد أوضاع السيولة العالمية غير المواتية من هذا السيناريو الهبوطي. ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المالي الدولي الرسمي والاستجابات الاقتصادية المناسبة إلى تعزيز التوقعات، حيث من المتوقع أن يبلغ النمو 3.0% في عام 2024، بالمقارنة مع 1.2% في عام 2023.

ومن المتوقع أن تستفيد دول الخليج المصدرة للنفط والغاز من استمرار ارتفاع أسعار النفط، والمشاريع الاستثمارية الجديدة، والتوسع المستمر في السياحة الدولية. ويُتوقع أن تظل أسعار خام برنت مدعومة بشكل جيد في عام 2024، مما يؤدي إما إلى تحقيق فوائض مالية وفوائض في الحساب الجاري أو تنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة. ومن المتوقع أن تستمر السياحة في النمو في جميع أنحاء المنطقة، مما يعزز الاستهلاك المحلي وقطاعات الضيافة والترفيه وتجارة التجزئة. ومع استمرار أسعار النفط والزخم الإيجابي في جميع أنحاء اقتصادات الخليج، تظل ظروف الأعمال وأفاق العمل لعام 2024 إيجابية، مع توقع نمو بنسبة 3.7%، بالمقارنة مع 1.5% هذا العام.

الأداء الاقتصادي لدولة قطر

عززت بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™ مكانة دولة قطر كمركز إقليمي ودولي للأعمال والاستثمارات والتجارة والسياحة والثقافة. وقد أدى ذلك إلى تسريع تنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030 وساعد في مسار التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

في عام 2023، من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي لدولة قطر 2.0%، مدفوعاً بعودة النمو غير النفطي إلى المستويات الطبيعية بعد كأس العالم، وتنفيذ مشاريع هيدروكربونية قائمة، واستمرار الزخم في



بدأت الآثار الأولية الناتجة عن الأوضاع المالية المشددة للغاية تظهر على القطاع المصرفي العالمي هذا العام.

القطاع المصرفي

حدثت أغلب الأزمات المالية الدولية على مدى العقود العديدة الماضية خلال فترات ارتفاع أسعار الفائدة وتضاعفها بشكل مستمر. ونتجت عن ذلك عواقب وخيمة غير مقصودة، لا سيما عندما أصبحت تحركات السوق غير منتظمة، مما أدى إلى انعدام الاستقرار المالي، وحدثت أزمات في الائتمان والسيولة، إلى جانب التباطؤ الاقتصادي. وكجزء طبيعي من دورة التشديد العالمية، بدأت الآثار الأولية الناتجة عن الأوضاع المالية المشددة للغاية تظهر على القطاع المصرفي العالمي هذا العام.

بدأت العلامات الأولى لعدم الاستقرار المالي تظهر عندما شهدت البنوك الإقليمية الأمريكية، التي تكبدت خسائر كبيرة غير محققة في محافظ سندات، عمليات سحب كبيرة للودائع. وأدت هذه الحالة من انعدام الثقة إلى هروب سريع للودائع من المؤسسات الأكثر ضعفاً، مثل بنك سليكون فالي ومقره كاليفورنيا، وبنك سيغنتشر ومقره نيويورك. ثم ظهرت المخاوف من تفشي العدوى، واضطرت السلطات الاقتصادية إلى التدخل لتغطية كافة الودائع وفتح نافذة جديدة للسيولة. وامتدت المخاوف إلى ما هو أبعد من الولايات المتحدة لتصل إلى المؤسسات المصرفية الأكثر عرضة للمخاطر والتي عانت أيضاً من عمليات سحب كبيرة للودائع. وقد أتاح برنامج التمويل المصرفي لأجل محدد للبنوك الأمريكية قيد سندات الخزينة والسندات الحكومية الأخرى مباشرة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي، مما مكّن المقرضين من تجنب عمليات البيع الاضطراري وتأمين الودائع.

وبينما نجحت التدابير الاستباقية من قبل الجهات التنظيمية حتى الآن في منع انتشار الأزمة المصرفية على مستوى العالم، فإن تشديد السياسات النقدية في ظل ارتفاع مستويات الديون العالمية بدأ يؤثر على نمو الائتمان وجودة الأصول. وفي ظل استمرار عمليات سحب السيولة من الاقتصاد العالمي وإبقاء أسعار الفائدة أعلى لفترة أطول، من المرجح أن تزداد حالات التخلف عن السداد. ومن المتوقع أن

يؤثر تزايد أحداث التعسر الائتماني وتشديد أوضاع السيولة على رغبة البنوك في المخاطرة، مما يؤدي إلى اتباع نهج أكثر حذراً فيما يتعلق بمعاملات الإقراض. وبينما تتمتع البنوك العالمية عموماً بأوضاع ورسملة جيدة، ستظل العوائد والربحية والرسملة معرضة لضغوط خلال العام القادم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التكنولوجيا والأنماط الجديدة في سلوك العملاء تستمر في تسريع التحول نحو الرقمنة. ومع زيادة معدلات استخدام المنتجات الإلكترونية والخدمات الرقمية والذكاء الاصطناعي، أصبحت المخاطر الإلكترونية ومخاطر الاحتيال وسرقة البيانات تشكل تهديداً خطيراً يتعين على البنوك إدارته. أخيراً، ما زال الاهتمام الكبير بموضوع الاستدامة مستمراً، مع تركيز المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين بشكل أكبر على قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. في دولة قطر، يظل القطاع المصرفي مرناً وفي وضع جيد، فهو يحقق نمواً، ويتمتع بوفرة السيولة، ومستويات كافية من الرسملة، وأصول عالية الجودة، ومعدلات ربحية قوية.

ارتفع إجمالي أصول القطاع المصرفي المحلي بنسبة 2.2% في عام 2023، مدفوعاً بشكل أساسي بالنشاط القوي للقطاع الخاص. ووفقاً لآخر البيانات المتوفرة، لا تزال البنوك تتمتع برسملة جيدة مع بلوغ نسبة كفاية رأس المال 18.1%، وهي أعلى بكثير من إرشادات بازل 3. كما تظل جودة الأصول قوية حيث بلغت نسبة القروض غير العاملة 3.7%. وتعتبر الربحية الإجمالية للقطاع قوية، حيث بلغ العائد على حقوق المساهمين 14%.

مستقبلاً، سيدعم نمو التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المحلية التوسع على المدى المتوسط، بينما ستظل جودة الأصول قوية بسبب تحسن البيئة الاقتصادية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإشراف القوي من قبل البنك المركزي وسياسات الإقراض الحكيمة ستضمن استمرار سلامة أوضاع القطاع المصرفي القطري في المستقبل.

استراتيجية مجموعة QNB

إن هدفنا المتمثل في تعزيز الازدهار والنمو المستدام في الأسواق التي نعمل فيها يوجه رؤيتنا للحفاظ على مركزنا الأول في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.



بالفعل. ويعتبر نهجنا الذي يركز على العملاء مدعوماً بمجموعة من المنتجات المحسنة والبنية التحتية المحدثة للبيانات والأدوات التحليلية والتطوير المستمر لقدراتنا من حيث الموارد التكنولوجية والبشرية.

تركيزنا الاستراتيجي

QNB هو أكبر بنك في قطر ونسعى بشكل استراتيجي للحفاظ على مكانتنا الرائدة. على الصعيد الدولي، نعتزم تنويع محفظتنا الاستثمارية من خلال تحقيق النمو والتوسع العضوي وغير العضوي.

على الصعيد المحلي، نسعى إلى حماية وتوسيع حصتنا السوقية في الأعمال المصرفية للشركات والخدمات الإجمالية. تغطي عروضنا المنتجات والخدمات الإجمالية والمؤسسية، بما في ذلك تمويل المشاريع والتمويل المهيكل وتمويل التجارة وإدارة النقد وحلول الخزينة. وينتج لنا ذلك المشاركة والمساهمة بنشاط في المشاريع في جميع القطاعات من خلال حلول مصرفية تغطي كافة أجزاء سلسلة التوريد. كما نعمل أيضاً كحاضنة لمشاركة القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة باعتبارنا الشريك المصرفي المفضل.

سيظل التوسع الدولي أحد العوامل المحفزة لنمونا. ونهدف إلى الاستثمار بشكل استراتيجي في الأسواق التي ستساعدنا على توسيع رقعة تواجدنا الجغرافي، خاصة في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. ويُعتبر نهجنا انتقائياً للغاية ونفكر بعناية قبل دخول الأسواق الجديدة ذات الصلة. ندرس عمليات الاستحواذ على أساس اغتنام الفرص إذا توفرت الأهداف الملائمة، التي تتوافق مع استراتيجيتنا، بالجودة والسعر المناسبين.

نؤمن بأن تحديد الهدف الذي نريد تحقيقه يبرر وجودنا ويدعم مساهمتنا تجاه المجتمع. وهدفنا هو تعزيز الازدهار والنمو المستدام في الأسواق التي نعمل فيها. قمنا بتضمين هدفنا في رؤيتنا واستراتيجيتنا. وتتمثل رؤيتنا لعام 2025 في أن نكون أحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا مع الحفاظ على مركزنا الأول في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

”هدفنا هو جزء لا يتجزأ من رؤيتنا واستراتيجيتنا.“

تحقيق رؤيتنا من خلال استراتيجيتنا

يطمح QNB إلى أن يكون أحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا مع الحفاظ على مركزه الأول في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. تتمثل استراتيجيتنا على مستوى المجموعة في التركيز على جوهر أعمالنا كبنك للخدمات المصرفية الإجمالية الدولية القائمة على الحلول مع تعزيز أعمالنا المصرفية العالمية المدعومة بالتحليلات. وهناك ركيزتان تكملان استراتيجيتنا. فمن ناحية، نهدف إلى الاستفادة من الابتكار كعامل تمكين استراتيجي. ومن ناحية أخرى، نسعى إلى دمج ممارسات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في نموذج أعمالنا وعملياتنا لتقديم مساهمة إيجابية في المجتمعات التي نتواجد فيها. نسعى إلى تعزيز مكانتنا كبنك للخدمات المصرفية الإجمالية الدولية القائمة على الحلول، مع التركيز على خدمة عملائنا بطريقة متكاملة

علاوة على ذلك، فإن مجالات اهتمامنا لا تقتصر على فرص النمو العضوي وغير العضوي فحسب، بل نسعى بنشاط إلى إقامة شراكات وتحالفات استراتيجية مستمرة تساهم في تحقيق استراتيجيتنا الشاملة.

إلى جانب ميزانيتنا العمومية القوية، فإننا نركز على اتباع نهج يعتمد على خفة الأصول وارتفاع العائد على حقوق المساهمين ومدفوع بالعمولات. ومن خلال تضمين التحليلات في أعمالنا المصرفية التجارية العالمية، فإننا نهدف إلى ضمان تقديم عروض سلسلة في خدماتنا المصرفية التجارية عبر كامل مناطق تواجدنا العالمي. وذلك مدعوم بالاستثمار في القنوات الرقمية وإمكانيات التعامل المباشر مع العملاء وقدرات المعالجة.

إن التغيرات في المشهد التنظيمي وسلوكيات العملاء ودخول منافسين جدد مثل شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا الكبرى واللاعبين غير المصرفيين تشكل تحديات متزايدة لطرق مزاوله العمل في القطاع المصرفي، مما يتسبب في حدوث اضطرابات تكنولوجية ويهدد أنشطة الوساطة المالية. وللحفاظ على مكانتنا كبنك رائد، فإننا ندرك أهمية الابتكار كعامل تمكين استراتيجي. وتهدف جهودنا في مجال الابتكار إلى تحقيق تأثير هادف وتوسيع نطاق الفرص الجديدة المدرة للدخل. نؤمن بأن الابتكار يتطلب منا أن نكون أكثر تأهيلاً ومرونة وحيوية وذكاء، وهذا بدوره يسمح لنا باقتناص فرص الأعمال الجديدة واتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة. بالاستفادة من التطورات في مجالات مثل الخدمات المصرفية المفتوحة، والأتمتة الروبوتية للعمليات، ومعالجة البيانات الضخمة والتحليلات، والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى الرقمنة والأتمتة، فإن استراتيجيتنا في مجال الابتكار ستعود بالفائدة على البنك وجميع أصحاب المصلحة.

وبالتوافق مع هدفنا، ندرك أهمية الاستدامة في تحقيق مساهمة إيجابية في المجتمعات التي نخدمها. ويتكون نهجنا للاستدامة من

ثلاث ركائز: التمويل المستدام والعمليات المستدامة والالتزامات غير المصرفية. وتدعم هذه الركائز الثلاث هدف QNB المتمثل في تحقيق أداء مالي مستدام من خلال تعزيز الحوكمة وتقليل المخاطر وتضمين موضوع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في نموذج الأعمال والتشغيل الخاص بنا، وذلك بهدف تقديم مساهمة إيجابية في مجتمعنا وبيئتنا. ولذلك فقد تم دمج نهجنا الخاص بالاستدامة بشكل كامل في استراتيجيتنا.

بفضل رؤيته واستراتيجيته المحددتين بوضوح، يظل QNB مؤسسة مالية ناجحة ومتنامية. على مر السنين، ساعدتنا استراتيجيتنا على توقع الاتجاهات الإقليمية والعالمية المهمة والتخطيط لها والتأقلم معها. كما ساعدتنا استراتيجيتنا أيضاً على تجاوز التحديات التي برزت في السنوات الأخيرة، بدءاً من تقلب أسعار النفط، والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والحصار، والجائحة، والحرب في أوكرانيا، ووصولاً إلى ارتفاع أسعار الفائدة مؤخراً.

في الأعوام الخمسة المقبلة، نهدف إلى ضمان بقاء البنك في وضع جيد للاستفادة من عملية تعزيز الكفاءة وتزايد العملاء وتميز الخدمة وفرص النمو المستقبلية التي ستوفر قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

التأكد من أن خططنا السنوية متوافقة مع استراتيجيتنا

لاستراتيجيتنا انعكاسات على نموذج عمل البنك، ومقترح القيمة الخاص به، وقدراته (الأنظمة، والأفراد، والعمليات)، ونموذج التشغيل وخارطة الطريق المالية. في كل عام، يتم تعميم رؤية المجموعة واستراتيجيتها عبر جميع إدارات QNB والشركات التابعة له ويتم تضمينها في خطط الأعمال والأهداف السنوية ومؤشرات الأداء الرئيسية. ويتم تتبع هذه الأهداف بشكل مستمر من خلال نهجنا لإدارة الأداء على أساس ربع سنوي.



بفضل رؤيته واستراتيجيته المحددتين بوضوح، يظل QNB مؤسسة مالية ناجحة ومتنامية.

الاستفادة من الابتكار كعامل تمكين استراتيجي

تهدف جهودنا في مجال الابتكار إلى تحقيق نمو مربح على المدى الطويل وتعزيز القيمة بالاستفادة من فرص زيادة الإيرادات وتحسين الكفاءة.

نهجنا في الابتكار

يركز QNB على الاتجاهات المرتبطة بالابتكار، التي تستفيد من الأفكار المطبقة بالفعل في الأسواق والمناطق الجغرافية الأخرى، والتي تم تنفيذها بنجاح في مؤسسات أخرى، لإحداث تقدم تكنولوجي وتوليد الإيرادات أو توفير التكاليف. ويضمن هذا النهج تركيز QNB على الخدمات والاتجاهات الجديدة المجربة والمثبتة، وبالتالي تقليل مستوى المخاطر وعدم اليقين عند تبني الممارسات الجديدة في السوق.

”حددنا الابتكار كعامل تمكين استراتيجي رئيسي وهو جزء من استراتيجيتنا طويلة المدى.“

لقد حددنا الاتجاهات الجديدة طويلة المدى التي نرى أنها تشكل فرصاً استراتيجية للبناء على نموذج أعمالنا بهدف مواصلة النمو. وكجزء من هذا النهج، يركز QNB على أربعة محاور استراتيجية رئيسية لتعزيز أعمال البنك وقدراته التشغيلية:

• الأسواق والمنصات (المنظومات التي يتبادل فيها المشاركون المصالح المشتركة ويستفيدون من تأثير الشبكة على نطاق واسع لتوليد الإيرادات).

• واجهات برمجة التطبيقات (واجهات تمكن التطبيقات الرقمية المختلفة من العمل معاً لتبادل المعلومات أو الأوامر).

• الأتمتة الروبوتية (رقمنة وأتمتة المهام والعمليات الروتينية البسيطة المتكررة لتوليد الكفاءة على نطاق واسع).

• البيانات والتحليلات (الاستفادة من الخوارزميات المتقدمة والتعلم الآلي لتحديد الاتجاهات ومعرفة السوق ورؤى الأعمال).

تبني الرقمنة والتحول الرقمي

في إطار جهودنا للاستفادة من الابتكار كعامل تمكين استراتيجي، فإننا نولي اهتماماً خاصاً بموضوع الرقمنة والتحول الرقمي. بدأ QNB رحلته الرقمية في وقت مبكر من خلال استراتيجية التحول الرقمي التي قمنا بتنفيذها والتي تتناول عدة محاور. ونعمل باستمرار على تقييم وإطلاق المنتجات والعروض الرقمية الجديدة على مستوى فئات العملاء المختلفة. كما شاركنا بنشاط في شراكات استراتيجية، منها على سبيل المثال لا الحصر، الشراكات مع Visa وMastercard وOoredoo Vodafone ومركز قطر للتكنولوجيا المالية. عبر شبكتنا الدولية والشركات التابعة لنا، أطلقنا بنوكاً رقمية في تركيا ومصر وشاركنا في مشروع مشترك استراتيجي لإطلاق بنك رقمي بالكامل في المملكة العربية السعودية. وأخيراً، يُعد مختبر الابتكار QNBeyond التابع لنا في تركيا بمثابة حاضنة ومسرع لمبادراتنا، وهو يشجع استثمارات رأس المال بينما يعمل في نفس الوقت كمصدر للحلول الرقمية.

ومع تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، قررنا التركيز بشكل أكبر على جهودنا في التحول الرقمي من خلال برنامج تسريع مخصص، يحمل اسم QNB Digital 3.1.

يهدف هذا البرنامج إلى الانتقال من القنوات المادية إلى الرقمية وتقليل التفاعل المادي لتحسين تجربة العملاء عبر جميع القنوات.

1 | الانتقال من القنوات المادية إلى الرقمية

- تسريع عملية إلحاق العملاء بالقنوات الإلكترونية
- تقليل التفاعلات عبر القنوات المادية لتحسين تجربة العملاء

2 | تعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات كعامل تمكين

- تعديل قدرات تكنولوجيا المعلومات والقدرة على التعامل مع تزايد المتطلبات الرقمية
- زيادة أمن التفاعلات التي تتم عن بعد مع الموظفين والعملاء

3 | زيادة الكفاءة والأتمتة

- بدء برنامج لزيادة الأتمتة الروبوتية وأتمتة العمليات في المكاتب الأمامية والخلفية
- تبسيط العمليات المدفوعة بالعملاء في الائتمان/ الشركات الصغيرة والمتوسطة/ المؤسسات لتحسين دورة الاستجابة والإنجاز

4 | تحسين القنوات والشبكة

- تحسين الشبكة المادية والقنوات التي تعمل عن بعد للاستجابة للتحول نحو التفاعل الرقمي مع العملاء
- توفير نقاط الاتصال المادية الرقمية للتكيف مع تطور سلوك العملاء

QNB
Digital
3.1

كان أحد أهدافنا لعام 2023 في مجال الابتكار هو تعزيز وتوسيع حضورنا ومدى وصولنا في الخدمات المصرفية الرقمية. ويتمثل هدفنا في نقل عروض القيمة والمعرفة التكنولوجية المتميزة بنجاح عبر الأسواق التي تتواجد فيها. وهذا سيمكننا من استكشاف أجزاء جديدة من أسواقنا بمنتجات وتقنيات مجربة ومختبرة.

وللقيام بذلك، فإننا بصدد صقل وإعادة هيكلة أعمال Enpara كشركة قابضة منفصلة في أوروبا، وستقوم هذه الشركة بقيادة جهود الخدمات المصرفية الرقمية التي يقدمها QNB عبر الشبكة. لقد استفدنا من الموارد الفكرية والتكنولوجية لدى Enpara لتحقيق التآزر وإطلاق "Bebasata"، وهو أول بنك رقمي في مصر. ولدينا خطط نمو طموحة لهذا البنك لكي يتبوأ مكانة فريدة باعتباره البنك الرقمي الرائد في مصر. لمزيد من المعلومات حول Bebasata، يرجى مراجعة الصفحة 65.

للاستفادة بشكل أكبر من تجربة Enpara، أبرمت مجموعة QNB اتفاقية مشروع مشترك مع مجموعة عجلان وإخوانه القابضة بغرض التعاون وتنمية فرص الخدمات المصرفية الرقمية في المملكة العربية السعودية. تُعد مجموعة عجلان وإخوانه القابضة واحدة من أكبر شركات البيع بالتجزئة والصناعة في السوق السعودية، وتتميز علامتها التجارية بأنها معروفة وموجودة في أكثر من 15 دولة حول العالم. وتأتي هذه الاتفاقية كجزء من الخطة الاستراتيجية لكلا المجموعتين لتعزيز حضورهما المصرفي الرقمي واستثمارتهما في المملكة العربية السعودية. الهدف الرئيسي للبنك الرقمي هو استكشاف الفرص غير المستغلة في السوق السعودية، من خلال الاستحواذ على حصة مهيمنة في سوق الخدمات المالية الرقمية مع عرض قيمة قوي وفريد من نوعه. ونهدف إلى اتباع نهج "استباق السوق" بوتيرة سريعة لتجاوز المنافسين القادمين إلى السوق بقوة، وذلك من خلال الاستفادة من قدرات QNB الرقمية الحالية. وسيركز البنك الرقمي الجديد على تقديم عروض شاملة للعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. باتباع هذه الاستراتيجية لإطلاق المنتجات والخدمات في السوق والخطط التكنولوجية الرائدة، قدمنا طلب الترخيص في الربع الأول من العام إلى الجهات التنظيمية وننتظر حالياً موافقتها.

الارتقاء بقدراتنا في مجال الابتكار

من أجل التقييم المستمر للابتكار والتقنيات الجديدة والتحقق من جدواها، فإننا نعتمد نظام حوكمة وإطاراً للابتكار على مستوى المجموعة لضمان تلاقح الفرص عبر شبكتنا. وحددنا الأنشطة الرئيسية على طول سلسلة القيمة في جميع مجالات الأعمال والدعم والرقابة لاكتشاف فرص الابتكار الجديدة. ومن الأنشطة الرئيسية المولدة للقيمة، تم تحديد موضوعات الابتكار من مصادر داخلية وخارجية. وقد سمح لنا ذلك بإنشاء مجموعة من الأفكار المبتكرة للتحقق من جدواها من خلال ميزانيات مخصصة للتنفيذ الكامل. وقمنا حتى الآن بمراجعة أكثر من 350 فرصة ابتكار ذات قيمة استراتيجية لمجموعة QNB.

بالإضافة إلى ذلك، أجرينا في عام 2022 تقييماً استراتيجياً للابتكار نتجت عنه مبادرات جديدة تعمل على تسريع أو تحويل نموذج الأعمال والتشغيل الخاص بنا. وقد غطت هذه العملية البنك بأكمله، وقمنا بعقد أكثر من 25 جلسة للابتكار مع أكثر من 70 من كبار المسؤولين في المكتب الرئيسي للبنك. وتم استحداث أكثر من 90 فرصة جديدة للابتكار، وصدرت الموافقات على تنفيذ حوالي 30 منها. ولمعالجة هذه الأولويات الاستراتيجية، أطلقنا هذا العام "برنامج فالكون" لإنشاء فرق مستقلة ومتعددة الوظائف للإشراف على المبادرات الاستراتيجية وتنفيذها. وشمل ذلك تبني سلوكيات جديدة لتعزيز ثقافة الابتكار والبراعة والإبداع. ونهدف إلى اعتماد طرق جديدة للعمل تمكّننا من أن نكون مرّنين ويقظين وديناميين للاستجابة بسرعة للتغيرات في بيئة الأعمال.

حتى الآن، تمت رقمنة 90% من عمليات التواصل مع العملاء. ونستثمر في قدراتنا في مجال تكنولوجيا المعلومات كعامل تمكين لزيادة الرقمنة من خلال اعتماد تقنيات جديدة وتحديث التطبيقات وأيضاً رفع مستوى تكنولوجيا المعلومات وأمن الأنظمة. نستفيد أيضاً من الرقمنة لتعزيز الكفاءة والأتمتة من خلال الروبوتات والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والتبسيط المستمر لعملياتنا. أخيراً وليس آخراً، فإننا نسعى جاهدين لتحسين قنواتنا وشبكتنا بشكل مستمر للتكيف مع السلوكيات والتوقعات الجديدة.

توسيع حضورنا المصرفي الرقمي من خلال Enpara

بدأنا مسيرتنا الرقمية في وقت مبكر مع إطلاق "Enpara"، البنك الرقمي الأول والرائد في تركيا، من خلال QNB فاينانسبانك. تأسس Enpara في عام 2012، وكانت الغاية الرئيسية هي بناء البنك الذي يرغب العملاء في التعامل معه. انطلاقاً من الحرص على رضا العملاء، فإن المبادئ التأسيسية الرئيسية لـ Enpara هي معالجة مشاكل العملاء وتبسيط الخدمات. يتمتع Enpara بصافي نقاط ترويج يبلغ 78% وما يقرب من ستة ملايين عميل، وهذا يعكس قوة رؤيته والقيمة التي يقدمها.

280%

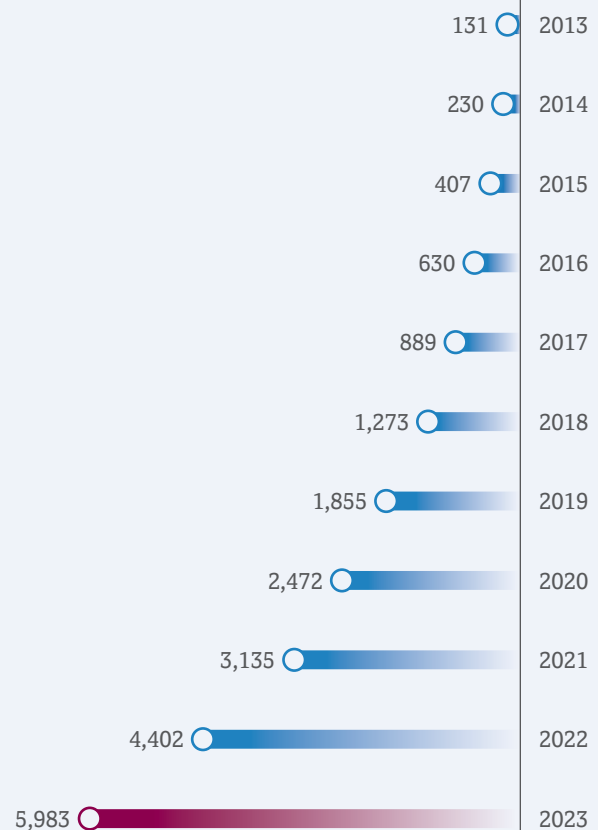
نمو صافي أرباح Enpara في تركيا

63%

نمو ودائع Enpara في تركيا

مسيرة نمو Enpara

عدد العملاء (بالآلاف)



الاستفادة من الابتكار كعامل تمكين استراتيجي (تابع)

دعم منظومة الابتكار

يُعد تطوير التقنيات والخدمات المالية المبتكرة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النمو المستمر والازدهار الاقتصادي في الدولة.

تماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030 ودعماً لمنظومة الابتكار في القطاع المالي، أطلق مصرف قطر المركزي في مارس استراتيجية قطر للتكنولوجيا المالية 2023. وتتمثل رؤية المصرف المركزي للتكنولوجيا المالية في تطوير وتنويع قطاع الخدمات المالية في دولة قطر، وزيادة قدرته التنافسية، وتعزيز تجربة العملاء.

تستند الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية: إنشاء بنية تحتية رائدة، وإعطاء الأولوية للابتكار والنمو في قطاع التكنولوجيا المالية، وتمكين الشركات من خلال حلول التكنولوجيا المالية، وجعل دولة قطر مركزاً للتكنولوجيا المالية. ويخطط مصرف قطر المركزي لتنفيذ الاستراتيجية من خلال وضع اللوائح التنظيمية للخدمات المصرفية الرقمية، والتمويل الجماعي، والخدمات المصرفية المفتوحة، وتقنيات التأمين، والتكنولوجيا الناشئة مثل الخدمات السحابية وتجربة العملاء الرقمية. وسيتم تنفيذ الاستراتيجية على ثلاث مراحل، من خلال عدة مبادرات تهدف إلى جعل التحول نحو المعاملات غير النقدية أكثر سلاسة.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح مركز قطر للتكنولوجيا المالية، المدعوم من بنك قطر للتنمية، عنصراً هاماً في استراتيجية قطر للتكنولوجيا المالية. الهدف الأساسي للمركز هو تعزيز عملية تطوير قطاع التكنولوجيا المالية في قطر من خلال التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات التكنولوجية وشبكات الدفع ومراكز التكنولوجيا المالية العالمية والأوساط الأكاديمية

والجهات التنظيمية. ويحظى المركز بدعم من صندوق رأس مال استثماري بقيمة 100 مليون دولار أمريكي يديره بنك قطر للتنمية. وباعتباره شريكاً استراتيجياً لمبادرات بنك قطر للتنمية ومركز قطر للتكنولوجيا المالية، فإن QNB يساهم بشكل فعال في تطوير قطاع التكنولوجيا المالية في دولة قطر. ومن خلال مركز قطر للتكنولوجيا المالية، يشارك QNB في اختيار وترويج حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة على مستوى الدولة. واصلنا العمل بشكل وثيق مع مركز قطر للتكنولوجيا المالية لتقييم حلول التكنولوجيا المالية الجديدة في مجال الاستثمارات والتمويل الجماعي والمدفوعات التي تناسب السوق المحلية وتطلعاتنا بشكل أفضل.

في عام 2018، أطلق QNB فاينانسبانك في تركيا QNBeyond، وهو مركز يُعنى بالابتكار على مستوى المجموعة، بهدف دفع مبادرات الابتكار التجريبية. وأحدث QNBeyond زخماً في كافة أرجاء المؤسسة، حيث شجع الابتكار وتبني أفضل الممارسات من خلال سلسلة من مبادرات زيادة الأعمال الناجحة.

يُعتبر QNBeyond مسؤولاً أيضاً عن برنامجنا الخاص برعاية وتسريع المبادرات والذي يتواصل حالياً مع أكثر من 43 شركة ناشئة. حالياً، يُعتبر برنامج التسريع التابع لمركز QNBeyond، والذي بلغ عامه الخامس، الخيار الأول للشركات التركية الناشئة ذات الإمكانيات العالية في مراحل تأسيسها المبكرة. لقد قمنا مؤخراً باستكمال المرحلة الخامسة. وخلال هذه الرحلة، عقدنا 34 شراكة مع شركات ناشئة حيث حصلت على استثمارات بمبلغ إجمالي تجاوز 45 مليون دولار أمريكي. وتدعمنا شراكاتنا مع هذه المنظمات في تشكيل منظومة مالية مصممة لتلبية الاحتياجات المتطورة لعملائنا والمتطلبات المستقبلية المرتبطة بالخدمات المصرفية.



يُعتبر برنامج التسريع التابع لمركز QNBeyond الخيار الأول للشركات التركية الناشئة ذات الإمكانيات العالية في مراحل تأسيسها المبكرة.

دراسة حالة



الاتصال بسلسلة بعملائنا من خلال واجهات برمجة التطبيقات

المالية الداخلية وإزالة العمليات اليدوية السابقة، ويعزز هذا الإنجاز مكانة QNB في السوق القطرية باعتباره البنك الأكبر والأكثر ابتكاراً.

إن البنية التحتية لواجهة برمجة التطبيقات الخاصة بنا متاحة الآن لتوفير حلول رقمية جديدة لعملائنا والأطراف الثالثة الأخرى، مثل شركات التكنولوجيا المالية وشركات تخطيط الموارد المؤسسية الخاضعة لإشراف الجهات التنظيمية، وأيضاً لعملاء عملائنا. وتشمل الخدمات المشاركة الآمنة للبيانات، وتسهيل الدفع، فضلاً عن الوصول المبسط إلى الكشوفات بأبعاد مختلفة. ثمكنا هذه الطريقة الجديدة لممارسة الأعمال من التفاعل مع عملائنا بطريقة متكاملة تماماً وقابلة للتطوير، ومخصصة وفقاً لمتطلباتهم المحددة. تُكفل البنية التحتية لواجهة برمجة التطبيقات قنوات تقديم الخدمات المصرفية للشركات عن بعد على طول سلسلة القيمة وخارجها.

أدت الخدمات المصرفية المفتوحة وواجهات برمجة التطبيقات إلى تغيير المشهد المصرفي، مما يتيح للعملاء الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والحلول المالية. لقد أدركنا في QNB أهمية هذا الاتجاه في وقت مبكر، وبالتالي كنا أول بنك في قطر وأحد أوائل البنوك في المنطقة التي تطلق منصة للخدمات المصرفية المفتوحة.

نجحنا هذا العام في ضم العملاء الأوائل إلى منصة واجهات برمجة التطبيقات الخاصة بنا. وبشكل خاص، تعاوننا مع شركة نفط الشمال، الشركة الرائدة في إنتاج النفط في دولة قطر، لربط نظامها المؤسسي بالبنك والسماح لها بالوصول إلى البيانات في الوقت الفعلي بسلسلة. على سبيل المثال، أصبح العميل الآن قادراً على الوصول إلى أسعار صرف العملات الأجنبية اليومية من خلال وظائف واجهة برمجة التطبيقات الخاصة بنا، مما يزيد من دقة معلوماته

الاستدامة

نؤمن أن تحقيق القيم المالية والبيئية والاجتماعية والأخلاقية على المدى الطويل سيكون مفيداً للأشخاص وللوكب.

تعتمد استراتيجيتنا على دمج الاستدامة في نموذج الأعمال والتشغيل الخاص بنا. وبالتالي، تعمل مجموعة QNB بنشاط على تحديد وفهم ومعالجة الموضوعات الجوهرية المتعلقة بأعمالنا وموظفينا وأصحاب المصلحة لدينا والمجتمعات التي نعمل فيها، وكل ذلك بهدف معالجة تأثيراتنا الرئيسية عبر مختلف جوانب الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

نؤمن إيماناً راسخاً بأن الاستدامة تعمل كقوة دافعة لتقديم قيمة مالية وبيئية واجتماعية طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة لدينا. بالإضافة إلى تحقيق تأثير مالي قوي، نحن ملتزمون بشدة بتقديم مساهمة كبيرة للمجتمع تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية، وذلك بهدف تعزيز عالم أكثر عدلاً وشمولاً وإنصافاً واخضراراً.

ومن بين أمور أخرى، تتوافق إجراءاتنا مع العديد من مبادرات وأطر الاستدامة الرئيسية وتدعمها بشكل فعال، بما في ذلك رؤية قطر الوطنية 2030، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، واستراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة من خلال شركتنا التابعة QNB الأهلي.

الالتزامات الخارجية

تم تطوير استراتيجيتنا للاستدامة بما يتماشى مع هذه الالتزامات الدولية والوطنية، بالإضافة إلى أطر إعداد التقارير.

لا يزال عضواً في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وهو أكبر مبادرة لاستدامة الشركات في العالم. يركز الاتفاق العالمي للأمم المتحدة على تعزيز أفضل ممارسات الأعمال في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. نقوم بنشر بياننا بشأن التقدم المحرز (COP) سنوياً في تقرير الاستدامة الخاص بنا، والمتوفر على موقعنا الإلكتروني.	الاتفاق العالمي للأمم المتحدة	
تمثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية الإطاري العالمي الرئيسي للاستدامة. وتهدف الأهداف الـ 17، المدعومة بـ 169 هدفاً فرعياً، إلى حماية الكوكب، والقضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة، وضمان الازدهار. لقد قمنا بمواءمة موضوعاتنا الجوهرية مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	
تماشياً مع إطار مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، نعمل على منع ومواجهة ومعالجة أي مخاطر تتعلق بحقوق الإنسان في سلسلة القيمة لدينا. لقد قمنا تدريجياً بإلزامياً للتوعية بحقوق الإنسان لموظفينا بعد الانخراط مع كبار الخبراء الخارجيين بشأن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية وحقوق الإنسان.	مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان	الالتزامات الدولية
إن مبادرة تمويل برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة هي شراكة عالمية أنشئت بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والقطاع المالي. تعمل هذه المبادرة على تحفيز العمل عبر النظام المالي لمواءمة الاقتصادات مع التنمية المستدامة. من خلال شركتنا التابعة الرئيسية، QNB الأهلي في مصر، انضمنا إلى مبادرة تمويل برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة وأصبحنا من الموقعين على مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة.	مبادرة تمويل برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة ومبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة	
إن مبادئ تمكين المرأة هي مبادرة مشتركة بين الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدم إرشادات للشركات حول كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل والمجتمع. من خلال شركتنا التابعة الرئيسية، QNB فاينانسبانك في تركيا، قمنا بالتوقيع على مبادئ تمكين المرأة وشاركنا في برنامج "هدف المساواة بين الجنسين" الذي أطلقته الأمم المتحدة.	مبادئ تمكين المرأة	
تعد رؤية قطر الوطنية 2030 بمثابة خارطة طريق شاملة لمستقبل قطر، حيث توجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال هذا العقد. وتتعرّز هذه الرؤية من خلال استراتيجية التنمية الوطنية المؤلفة من خطط خمسية لتسهيل تنفيذها.	رؤية قطر الوطنية 2030	
كانت قطر أول دولة خليجية تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة للأطراف بشأن تغير المناخ (COP18) في منطقة مجلس التعاون الخليجي في عام 2012. وفي الآونة الأخيرة، قدمت قطر مساهماتها المحدثة على المستوى الوطني إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. تحدد المساهمات المحددة وطنياً الإجراءات والجهود المناخية التي تبذلها البلاد من أجل تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، كجزء من الالتزام المستمر باتفاقية باريس للمناخ.	مساهمة قطر المحددة وطنياً	الالتزامات الوطنية
تغطي هذه الاستراتيجية، التي تم إطلاقها في عام 2021، خمسة مجالات بيئية رئيسية: انبعاثات غازات الدفيئة وجودة الهواء، والتنوع البيولوجي، والمياه، والاقتصاد الدائري وإدارة النفايات، واستخدام الأراضي. وهي تدعم طموح دولة قطر في أن تكون نموذجاً للاستدامة الإقليمية، ويتم تفعيلها من خلال خطة العمل الوطنية للتغير المناخي 2030.	استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي	

دعم أهداف التنمية المستدامة الوطنية والعالمية. علاوة على ذلك، فهو يمكننا من تقليل مخاطر السمعة في محافظتنا وزيادة فرص العمل الناشئة عن التحول إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً. المواضيع الجوهرية التي حددها QNB ضمن التمويل المستدام هي:

- < الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر
- < أمن وخصوصية البيانات
- < الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في التمويل
- < العمل المناخي
- < تجربة العملاء والتواصل المسؤول معهم
- العمليات المستدامة هي دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملياتنا التجارية وعبر سلسلة التوريد لدينا لضمان عملنا بشكل أخلاقي وفعال. طموحنا هو تعزيز ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر وتعزيز المساواة بين القوى العاملة لدينا وتقليل انبعاثات الكربون الناتجة عن عملياتنا. هذا النهج يبقينا ملتزمين باللوائح التنظيمية المتزايدة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بينما يساعد QNB في أن يصبح جهة عمل مفضلة. المواضيع الجوهرية التي حددها QNB ضمن إطار العمليات المستدامة هي:
- < الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر
- < العمل المناخي
- < القيمة المقدمة للموظفين
- < إدارة المشتريات وسلاسل التوريد بشكل مسؤول
- < التنوع والشمول
- تشير الأنشطة غير المصرفية إلى أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي ينفذها QNB في المجتمعات التي نعمل فيها. طموحنا هو تقديم مساهمة إيجابية نحو المجتمع الأوسع مع التركيز على التعليم والتثقيف المالي. بالإضافة إلى ذلك، ندعم ونقدم مجموعة من المبادرات ضمن مجالات تركيزنا التي تشمل القضايا الاجتماعية والإنسانية والفنون والثقافة والصحة والبيئة والشباب والتعليم والرياضة. الموضوع الجوهرية الذي حدده QNB في إطار الأنشطة غير المصرفية هو:
- < المسؤولية الاجتماعية للشركات

الجوائز

🏆 الريادة المتميزة في مجال السندات الخضراء عبر الشرق الأوسط

< غلوبال فاينانس

🏆 الريادة المتميزة في تمويل المشاريع المستدامة عبر الشرق الأوسط

< غلوبال فاينانس

🏆 أفضل بنك للتمويل المستدام في قطر

< غلوبال فاينانس

🏆 رائد الاستدامة

< فوربس الشرق الأوسط

إطار واستراتيجية QNB للاستدامة

هدفنا هو تحقيق أداء مالي مستدام من خلال تقليل المخاطر وإنشاء فرص أعمال جديدة وتعزيز علامتنا التجارية. يتكون إطار الاستدامة لدينا من ثلاث ركائز: التمويل المستدام، والعمليات المستدامة، والأنشطة غير المصرفية. وفي إطار كل ركيزة، حددنا موضوعات الاستدامة الأكثر أهمية لأعمالنا وأصحاب المصلحة، إلى جانب سلسلة من خطط العمل لتحسين أدائها.

التمويل المستدام هو دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطة التمويل التي يقوم بها QNB لتحقيق الربح الهادف. طموحنا هو مساعدة العملاء على إدارة مخاطرهم البيئية والاجتماعية، وإقراض الشركات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والمجموعات التي تعاني من نقص في الخدمات المصرفية، وخدمة العملاء بطريقة مسؤولة. إن توفير التمويل المستدام هو الطريقة الأكثر أهمية التي يمكن لـ QNB من خلالها

الحوكمة

الأداء المالي المستدام

الأنشطة غير المصرفية



العمليات المستدامة



التمويل المستدام



إدارة المخاطر



PRINCIPLES FOR
RESPONSIBLE
BANKING



الاستدامة (تابع)

تتولى لجنة الاستراتيجيات للمجموعة، التي يرأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة ويحضر اجتماعاتها فريق الإدارة التنفيذية للمجموعة، مسؤولية إدارة جميع الأمور المتعلقة ببرنامج الاستدامة الخاص بالمجموعة.

تشمل المسؤوليات مراجعة الإطار الاستراتيجي والأجندة، واتخاذ القرار بشأن المبادرات ذات الأولوية، ومراقبة الأداء، وتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمناخ. قبل تصعيد القضايا إلى لجنة الاستراتيجيات للمجموعة لاتخاذ القرارات بشأنها، تجتمع الإدارات المسؤولة لمواءمة وتطوير الموضوعات على المستوى التنفيذي. وسيشمل ذلك التمثيل المناسب من فرق المخاطر والانضباط والمالية والأعمال والعمليات، وفقاً لما يتطلبه الموضوع.

يعمل فريق الاستدامة للمجموعة كهيئة استشارية رئيسية للجنة الاستراتيجيات للمجموعة والإدارة العليا بخصوص جميع الأمور المتعلقة بالاستدامة. يتفاعل هذا الفريق المتخصص بنشاط مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، ويأخذ زمام المبادرة في إعداد التقارير والإفصاحات والتفاعلات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مع المؤسسات والمستثمرين والشركاء ذوي الصلة. يعمل هذا الفريق في جوهر مبادراتنا البيئية والاجتماعية المتنوعة كمحور مركزي لمشاريع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مما يعزز التعاون مع الإدارات ذات الصلة.

ويتم تعزيز التزامنا بالاستدامة من خلال سياسة الاستدامة للمجموعة، والتي يتم مراجعتها على أساس سنوي. خلال عام 2023، وفي إطار

يرتكز إطار الاستدامة لمجموعة QNB على أسس قوية من ممارسات الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر. ولدينا التزام ثابت بدعم والحفاظ على أعلى مستويات النزاهة والمسؤولية والمساءلة. نطبق إطاراً عالمياً المستوى للحوكمة يضمن الامتثال الشامل عبر شبكتنا الدولية، مما يتيح الإدارة الفعالة لجميع المخاطر. ويُعد نهجنا القوي تجاه المخاطر عنصراً حاسماً في عملياتنا، فهو يحمي عملاءنا وأرباحنا وسمعتنا. يتم تعزيز استراتيجيتنا المركزية لإدارة المخاطر بشكل أكبر من خلال الخبرة المحلية، ودمج ثقافة الوعي بالمخاطر حيث يتقاسم كل عضو في الفريق المسؤولية عن تحديد المخاطر المحتملة في مجاله والتخفيف من حدتها.

حوكمة الاستدامة

يتم اعتماد برنامج الاستدامة من قبل مجلس إدارة المجموعة، ويشتمل البرنامج على استراتيجيتنا وخريطة الطريق والمواضيع الجوهرية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. إن عضو مجلس الإدارة المسؤول عن قضايا الاستدامة، بما في ذلك المخاطر المناخية، هو سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني، الذي يقود إشراف مجلس الإدارة على التنفيذ الشامل لاستراتيجية وأداء الاستدامة للمجموعة، بما في ذلك الإشراف على المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ويربط مجلس الإدارة أيضاً تعويضات أعضاء الإدارة التنفيذية بالأداء البيئي والاجتماعي والمؤسسي من خلال بطاقة الأداء المتوازن للإدارة التنفيذية، والتي تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية للاستدامة.

حوكمة الاستدامة



* يقوم فريق الاستدامة للمجموعة بتعميم الاستراتيجية والسياسات والمبادرات ذات الأولوية على فرق الاستدامة في الشركات التابعة.

تأثير ومشاركة أصحاب المصلحة

يتم تطوير استراتيجيتنا وتعزيزها باستمرار من خلال التعاون والمشاركة مع مجموعات أصحاب المصلحة الذين قد يتأثرون بأعمال وعمليات مجموعة QNB.

يمكن أن يكون لمجموعة QNB تأثير محتمل أو فعلي على الاقتصاد والبيئة والأفراد، بما في ذلك حقوق الإنسان. ويمكن أن يكون هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً، ونحن ندرك الحاجة إلى رصد وفهم هذه التأثيرات الواسعة والمتنوعة للعمل عليها أو التخفيف منها حسب الاقتضاء. على هذا النحو، فإننا نتعامل باستمرار مع مجموعة واسعة من مجموعات أصحاب المصلحة لفهم التأثيرات والاحتياجات والتوقعات. ومن خلال الحوار المنتظم والمفتوح، نواصل تعميق فهمنا ومواءمة مبادراتنا عند الاقتضاء لاتخاذ الإجراءات والخطوات المناسبة وفقاً لذلك. يتضمن نهج مشاركة أصحاب المصلحة التواصل المباشر مع أصحاب المصلحة ومن خلال الحوار والتعليقات المقدمة من المسؤولين الداخليين الذين يمثلون مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويشمل ذلك المجموعات التي تتأثر بشكل مباشر بأعمالنا وعملياتنا، وتستثمر في أعمالنا، وتتولى الإشراف والتأثير على أنشطتنا، وتتأثر بشكل غير مباشر في المجتمعات التي نخدمها، فضلاً عن المشاركين في السوق على نطاق أوسع.

التزامنا بتقييم الضوابط ومراقبة الامتثال والتحسين المستمر، أكملت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة تقييماً للعمليات والأنشطة المتعلقة بالاستدامة في QNB.

لدى المجموعة أيضاً لجنة للتمويل المستدام (كانت تُعرف سابقاً بلجنة السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة) وتتألف من كبار المسؤولين في وظائف الاستدامة والخدمات المصرفية للشركات والخزينة وخدمات المعاملات المصرفية والمخاطر والمالية والانبساط. تعكس لجنة التمويل المستدام النطاق الموسع لنهجنا تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في التمويل، المدعوم بإطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة لمجموعة QNB. وتضطلع اللجنة بما يلي:

- < تنظيم ومراقبة محفظة التمويل المستدام المؤهلة.
- < ضمان الامتثال لمتطلبات الإفصاح.
- < المصادقة على الإجراءات المطلوبة.
- < اتخاذ خطوات استباقية لدفع وتعزيز ومراقبة أنشطة التمويل المستدام عبر المجموعة، بما يتماشى مع إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة.
- لتعزيز الشفافية وأفضل الممارسات، ننشر سياساتنا وبياناتنا المتعلقة بالاستدامة على موقعنا الإلكتروني.

فئات أصحاب المصلحة	قنوات التواصل الخاصة بـ QNB	الوتيرة	التأثيرات والاحتياجات والتوقعات	
العملاء 	الاستطلاع السنوي لرضا العملاء	سنوياً	< خدمة العملاء ورضاهم	
	مركز رعاية العملاء	باستمرار	< قنوات رقمية سهلة الاستخدام وأمنة	
	الخدمات المصرفية عبر الجوال والإنترنت		< أسعار ورسوم تنافسية	
	إدارة الشكاوى		< الوصول إلى التمويل والخدمات	
	مدراء العلاقات		< المنتجات التي لها تأثير إيجابي	
			< حماية قوية لخصوصية البيانات	
المستثمرون 	الاجتماع السنوي للجمعية العامة	سنوياً	< عائدات قوية ومستقرة	
	اجتماع مجلس الإدارة	كل ثلاثة أشهر	< الحوكمة القوية للشركات وإدارة المخاطر والتصنيفات	
	اتصالات المحللين	باستمرار	< الشفافية والإفصاح	
	أيام وجولات إرشاد المستثمرين والحوار المستمر		< نهج شامل للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في سلسلة القيمة	
الموظفون 	استبيان رضا الموظفين	مرتين في السنة	< رواتب واستحقاقات ومكافآت تنافسية	
	تحليل احتياجات التدريب	باستمرار		< التطوير المهني
	الشبكة الداخلية			< الإنصاف والتنوع والمساواة في الفرص
	البرنامج التعريفي			< التوازن بين العمل والحياة الشخصية
	برامج التعلم والتطوير			
	إدارة الأداء			
	عروض خاصة بالاستراتيجيات			
	التدريب المرتبط بالاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية			
الجهات التنظيمية والحوكمة 	الإفصاحات العامة (مثل التقرير السنوي وتقرير الحوكمة)	سنوياً	< الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية	
	مكتب الرئيس التنفيذي	باستمرار		< إجراءات صارمة لمكافحة الفساد والرشوة
	فرق الانضباط والتدقيق للمجموعة			< إدارة وحوكمة قوية للمخاطر
	فرق العمل التنظيمية			< التعامل مع مخاطر وفرص تغير المناخ
	فرق العمل القطاعية			
	الجمعيات المصرفية			
	مجموعات العمل التابعة للوزارات والبنك المركزي			
	طلبات المعلومات			

الاستدامة (تابع)

فئات أصحاب المصلحة	قنوات التواصل الخاصة بـ QNB	الوتيرة	التأثيرات والاحتياجات والتوقعات
المجتمع 	المنتجات والخدمات ذات الفائدة البيئية أو الاجتماعية	باستمرار	< خلق فرص عمل < المساهمة بشكل إيجابي في التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع < التعامل مع مخاطر وفرص تغير المناخ
	أنشطة المسؤولية الاجتماعية		
	فرق توظيف الموارد البشرية		
	المنظمات غير الحكومية		
	المؤتمرات الدولية والوطنية		
الموردون 	المناقصات والعطاءات	باستمرار	< الدفع في الموعد المحدد < عمليات عادلة وشفافة < فرص أعمال جديدة
	البوابة الإلكترونية للموردين		
	استبيان أوضاع العاملين لدى الموردين والزيارات الميدانية		
	مراجعات الموردين		
	البوابة الإلكترونية الخاصة بالموردين		
	استبيان أوضاع عمال الموردين والزيارات الميدانية		
وكالات التصنيف والبورصة 	الاتفاقيات الثنائية	سنوياً	< أساس حوكمة متين لتحقيق التجانس داخل المؤسسة < تطوير الموارد البشرية < توفير الحماية المالية للمستهلك < إتاحة الوصول إلى التمويل والشمول المالي < زيادة الشفافية من خلال مواءمة التقارير
البيئة الأكاديمية ومؤسسات أبحاث الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية 	الاتفاقيات / الشراكات الثنائية	باستمرار	< تطبيق التكنولوجيا والابتكار لدعم أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما في ذلك الفوائد البيئية وتجربة العملاء < تمكين وإشراك المرأة < التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها < والتحسينات الاجتماعية من خلال حلول التمويل
	المقابلات	سنوياً	
الاقتصاديون 	الاتفاقيات الثنائية	سنوياً	< التوظيف وتنمية المهارات القيادية < توفير السيولة للقطاع المصرفي < تقديم المنتجات والخدمات للأسواق ذات التصنيف الائتماني المنخفض التي تعاني من نقص الخدمات المصرفية < قيادة أجندة الاستدامة في الأسواق ذات الحصة السوقية العالية

الموضوعات الجوهرية

من خلال تحديد تأثيراتنا الواسعة على المساهمين والسوق، يمكننا تحديد المواضيع الأكثر أهمية بالنسبة لـ QNB وترتيبها حسب الأولوية. وهذا يضمن أننا نركز ونعمل على ما هو أكثر أهمية. وتماشياً مع إرشادات المبادرة العالمية للتقارير لتحديد الموضوعات الجوهرية، تقوم مجموعة QNB بانتظام بتقييم قائمة شاملة من الموضوعات الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة.

في تقييمنا المستمر للتأثيرات والموضوعات الجوهرية، نقوم بفحص وقياس أدائنا ومجالات التركيز لدينا مقارنة بنظرائنا الإقليميين والدوليين. تتضمن هذه العملية إجراء تحليل مقارن شامل للموضوعات الجوهرية الرئيسية، بالإضافة إلى المراجعة المنتظمة لأدائنا فيما يتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. نقوم باختيار المواضيع الجوهرية وترتيب أولوياتها بناءً على أهميتها بالنسبة لأصحاب المصلحة، والتأثيرات الفعلية والمحتملة التي قد تحدثها، ومدى خطورتها على الاقتصاد والبيئة والأشخاص وحقوق الإنسان.

التحديد والتقييم	ترتيب الأولويات	الدمج والإدراج
تحديد الموضوعات التي قد تؤثر على أصحاب المصلحة وتنفيذ استراتيجية QNB. وهذا يشمل تقييم التأثيرات المحتملة والفعالية، ومدى أهمية التأثيرات	تحديد وترتيب أولويات التأثيرات الأكثر أهمية لأصحاب المصلحة وقدرتنا على تعزيز الازدهار والنمو المستدام	دمج الموضوعات الجوهرية لدفع أجندة الاستدامة لدينا ومجالات التركيز للفترة القادمة وما بعدها
< المشاركة المباشرة < المسؤولون الداخليون < المقارنة مع النظراء < اتجاهات السوق		< بطاقة الأداء المتوازن < خطط العمل ومؤشرات الأداء الرئيسية < المبادرات الرئيسية المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية < التدريب والتوعية < الإبلاغ والإفصاحات



توافق استراتيجيتنا وإجراءاتنا مع العديد من مبادرات الاستدامة وتدعمها بشكل فعال، مثل استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي.

الاستدامة (تابع)

يبين الجدول أدناه كيف تتماشى قضايا الاستدامة الأكثر أهمية لدينا مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الموضوعات الجوهرية (2023)		أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	
الأداء المالي والاستقرار والإدارة المنهجية للمخاطر			
الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر		 	
أمن وخصوصية البيانات		 	
الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في التمويل		              	
العمل المناخي		   	
القيمة المقدمة للموظفين		   	
إدارة المشتريات وسلاسل التوريد بشكل مسؤول		           	
تجربة العملاء والتواصل المسؤول معهم		 	
التنوع والشمول		   	
المسؤولية الاجتماعية		         	

بناء إرثنا المستقبلي

على مدى السنوات المقبلة، نتوقع أن تستمر أهمية موضوع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في النمو. وسنواصل العمل بلا كل لتوسيع وتطوير قدراتنا التمويلية المستدامة، وتعزيز الشمول والتثقيف المالي، وتحسين آليات الحوكمة لدينا وخفض بصمتنا البيئية. كل ذلك بهدف نهائي يتمثل في أن نصبح شركة مواطنة أفضل وتحقيق هدفنا المتمثل في تعزيز الازدهار والنمو المستدام عبر الأسواق التي نخدمها.

تؤكد هذه الجهود، من بين العديد من الجهود الأخرى، على الالتزام والأولوية التي نعطيها لمبادرات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية داخل مجموعة QNB. ولا يتجلى ثقتنا في أفعالنا فحسب، بل يتم الاعتراف به أيضاً من خلال الجوائز الدولية، والتصنيفات الخارجية رفيعة المستوى في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ومكانتنا كرائد محلي وإقليمي في مجال الاستدامة.



لمزيد من المعلومات والتفاصيل حول مسيرتنا في مجال الاستدامة والإنجازات والمقاييس والمبادرات المستمرة، يرجى الرجوع إلى أحدث تقرير للاستدامة لمجموعة QNB.

دراسة حالة

الشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لدعم المجتمع والاقتصاد المصريين

الاتحاد الأوروبي وصندوق المناخ الأخضر، وهو صندوق أنشئ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويتيح البرنامج الجديد للأسر الاستفادة من استرداد نقدي بنسبة 10% على التسهيلات المصرفية للأفراد مثل القروض النقدية عند شراء منتجات موفرة للطاقة وصديقة للبيئة.

ومن خلال هذه المبادرة، أصبح QNB الأهلي أول بنك في مصر يقدم تمويلات من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للأفراد، بالإضافة إلى الاتفاقيات الحالية التي تعمل على تطوير المشروعات الخضراء، وكفاءة الطاقة، وكفاءة المياه، والطاقة المتجددة، وكفاءة الموارد. سيؤدي ذلك إلى تعزيز استخدام التقنيات والخدمات عالية الأداء في أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، كما سيساعد في عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مصر. ويتوافق برنامج التمويل أيضاً بشكل كامل مع استراتيجية البنك المركزي المصري لتعزيز الاستدامة ودعم التحول إلى اقتصاد أكثر اخضراراً وخطة الحكومة المصرية التي تهدف إلى إنشاء بيئة محلية صحية ونظيفة وخالية من الكربون.

نهدف إلى أن نكون مساهماً رئيسياً في ازدهار المجتمع والاقتصاد المصريين، وننظر إلى الشراكات الاستراتيجية كوسيلة لزيادة مساهمتنا في البلاد.

منذ عام 2015، قمنا ببناء شراكة قوية مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والتي اثمرت اتفاقيات للتعاون بقيمة فاقَت 750 مليون دولار أمريكي. تغطي الشراكة العديد من المجالات الأكثر أهمية لتحقيق النمو المستدام في مصر، مثل دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين ريادة الأعمال بين النساء والشباب، وتمويل البنى التحتية الخضراء والمستدامة، وتسهيل التجارة الدولية بالإضافة إلى توفير إجراءات الإغاثة الطارئة خلال الجائحة. وهذه الشراكة، التي تم تقديمها في الأصل إلى السوق المصرية كنموذج مبتكر للتعاون بين بنك تجاري محلي ومؤسسة مالية تنموية أجنبية، لا تقتصر على التمويل فحسب، ولكنها تتمحور أيضاً حول تصميم السياسات والاطر والمنتجات والخدمات ذات الصلة وتوفير الدعم الفني والتدريب المجاني.

وأعلننا هذا العام عن إطلاق أول برنامج للتمويل الأخضر للأفراد، بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبدعم من

تقديم قيمة لأصحاب المصلحة

إن تقديم القيمة لأصحاب المصلحة يعني تجاوز توقعاتهم من خلال تنفيذ أهدافنا وإنشاء باقة متكاملة من المنتجات والخدمات.

2. موظفونا:

إلى جانب رأس المال المادي، فإننا نعتبر رأس المال البشري ضروري لتعزيز القيمة. وبالإستفادة من قوة موظفينا، لدينا فرصة لا مثيل لها لجعل كل مجتمع نعمل فيه مكاناً أفضل. وهذا بدوره يساعدنا في إنشاء علامة تجارية أقوى وتقديم أداء أفضل في مجال الأعمال.

إن الهدف النهائي لأي استراتيجية هو خلق قيمة مجدية طويلة الأجل لمساهميننا وأصحاب المصلحة. وهذا يعني بالنسبة لمساهميننا أننا بحاجة إلى تحقيق نمو مربح ومستدام، أما بالنسبة لأصحاب المصلحة، فيتم تحقيق القيمة من خلال شراكات طويلة الأجل وتعاونية وموثوقة. ومن هذا المنطلق، نرى أنفسنا كشريك موثوق به لعملائنا وموظفينا والجهات التنظيمية والمستثمرين والموردين.

أصحاب المصلحة

الموظفون
31 ألف موظف



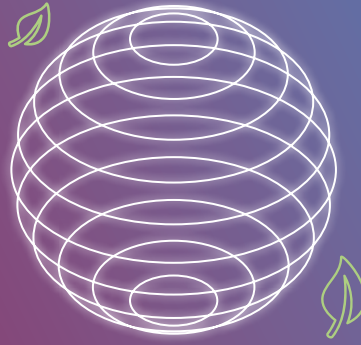
المجتمع
4 مليار عضو مجتمع
نشط في البلدان
التي تتواجد فيها



الموردون
5 آلاف مورد



البيئة
كوكب واحد



العملاء
30 مليون عميل



المستثمرون
4 آلاف مستثمر



الجهات التنظيمية
28 سوقاً دولية مع جهاتها
التنظيمية الخاصة



لموظفينا وقاعدة المواهب لدينا دور بالغ الأهمية في نجاح أعمالنا. ونقوم بتمكين ومكافأة موظفينا من خلال تعزيز ثقافة الأداء العالي، والاستثمار في التدريب والتطوير المستمر، وتشجيع الولاء والاحترام. ووفقاً لآخر استطلاع بشأن رضا الموظفين، فإننا في مركز متوافق مع المستوى المعياري للبنوك التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بالمقارنة مع المعايير الإقليمية للقطاع، فإن QNB يفوق أو يلبي مقاييس الأداء مثل الإشراف والتمكين والاستقلالية.

يظل جذب المواهب المتفوقة والاحتفاظ بها في قطر أمراً ضرورياً. وتشكل النساء 42% من موظفينا الذين يحدرون من أكثر من 87 جنسية مختلفة عبر عملياتنا. وتستند ثقافتنا على الثقة المتبادلة والنزاهة والاحترام والولاء والجدارة. وبفضل هذا التركيز على تطوير الموظفين ومشاركتهم، فإن معدل الدوران لدينا من أدنى المعدلات في القطاع إذ بلغت نسبته 5% فقط في عام 2023.

لقد أدت جهودنا في مجال التقدير، التي تدعم رؤية قطر الوطنية 2030، إلى بلوغ نسبة القوة العاملة القطرية المحلية في البنك 59.0%، وهي واحدة من أعلى النسب في القطاع المصرفي بدولة قطر.

يتم تعزيز القيمة من خلال أربعة عناصر أساسية تدعم استراتيجيتنا وتمكن نمونا:

1. قوة رأس المال وإدارة المخاطر والتصنيفات الائتمانية:

تسمح لنا خبرتنا الواسعة في الأسواق الأساسية وإدارتنا الحصيفة للمخاطر بالحفاظ على ميزانية عمومية قوية. كما أننا نتمتع برأس المال اللازم وسرعة الاستجابة المطلوبة للاستفادة الفورية من أي فرص نراها في أسواقنا.

يتم تعزيز مكانتنا من خلال التصنيفات المستقرة من وكالات التصنيف الائتماني الرائدة، بما في ذلك ستاندرد أند بورز (A+) وموديز (Aa3) وفيتش (A) وكاييتال إنتلجنس (AA). وبصفتنا البنك الأعلى تصنيفاً في دولة قطر، فإن هذه التصنيفات تعكس جودة أصولنا، وتنوع محفظتنا، واستقرار إيراداتنا، وقوة إدارتنا. نرى أن هذه التصنيفات هي شهادة على قوة قاعدة رأس المال، والاستراتيجية، والحوكمة، والإدارة الحكيمة للمخاطر، والأعمال التجارية، ونموذج التشغيل لدينا. بالنسبة للموضوعات المرتبطة بالاستدامة، فإننا نعتبر من المؤسسات المالية الرائدة في الشرق الأوسط.

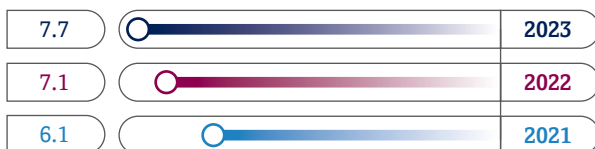
توفر لنا تصنيفاتنا الائتمانية وتقييمات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ميزة تنافسية للوصول إلى أسواق رأس المال العالمية للحصول على التمويل بالجملة، مما يمكننا من مواصلة خطط النمو والتوسع وفقاً لاستراتيجيتنا.



لموظفينا وقاعدة المواهب لدينا دور بالغ الأهمية في نجاح أعمالنا.

العام السابق، مع حصولها على تصنيف AAA. واحتلت علامة QNB التجارية المرتبة 45 من بين أفضل 50 علامة تجارية مصرفية حول العالم، في حين ارتفعت في مؤشر قوة العلامة التجارية إلى 85 مقارنة بـ 83 في عام 2022.

قيمة العلامة التجارية (مليار دولار أمريكي)

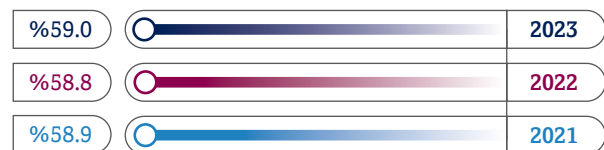


4. التواجد الدولي:

نحن أكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، مع تواجد دولي في أكثر من 28 بلداً عبر آسيا وإفريقيا وأوروبا. ونعمل كمؤسسة مالية تقدم باقة شاملة من الخدمات في أسواقنا الأساسية في قطر وتركيا ومصر، وكنك تجاري للخدمات المصرفية الإجمالية عبر العديد من الأسواق الحدودية والناشئة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا.

لدينا أيضاً حضور متزايد في الاقتصادات المتقدمة، مثل المملكة المتحدة وفرنسا وسويسرا وهونغ كونغ وسنغافورة. ومع نمو شبكتنا، يزداد عدد وحجم فرص الحصول على حصة سوقية مناسبة وعوائد معدلة حسب المخاطر.

القوة العاملة القطرية المحلية (%)



31,000

عدد الموظفين عبر العالم

3. قيمة العلامة التجارية:

يتمتع QNB بعلامة تجارية حائزة على العديد من الجوائز وتعكس قيمنا والتزامنا وتميزنا، وتقدم خدمات مصرفية ممتازة لعملائنا. وبفضل نهجنا المبتكر والمنضبط لتعزيز صورة علامتنا التجارية وقيمنا، عززنا مكانتنا مجدداً كأفضل علامة تجارية مصرفية في الشرق الأوسط وإفريقيا وفقاً لتقرير مؤسسة براند فاينانس لأقوى 500 شركة عالمية في 2024 والذي تنشره مجلة ذي بانكر. ونحن فخورون بتسجيل تحسن كبير في تصنيفات علامتنا التجارية على الصعيد العالمي وفي القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية. بفضل أدائنا المالي القوي وتواجدنا الدولي المتنامي، بلغت قيمة علامة QNB التجارية 7.7 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 9% عن

الأداء التشغيلي



قدّمنا عاماً آخر من الأداء القوي على مستوى المجموعة،
وواصلنا تحقيق النمو المريح.



الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية

وفقاً لاستراتيجيتنا على مستوى المجموعة، فإننا نركز على جوهر أعمالنا كبنك للخدمات المصرفية الإجمالية المدفوعة بالحلول. وهذا يساعدنا على تزويد عملائنا بعرض قيمة شامل ومركّز، مدعوم بتصنيفات ائتمانية عالية، وقاعدة رأسمالية قوية، وإطار متين لإدارة المخاطر، وكفاءة تشغيلية متقدمة.

مع عملائنا من الشركات. الهدف من ذلك هو تعزيز دور مديري العلاقات باعتبارهم نقطة الاتصال الموحدة، المدعومة من قبل خبراء المنتجات المعنيين، بالإضافة إلى توسيع التغطية الإقليمية في نفس الوقت. يتضمن نطاق أنشطتنا إنشاء آلية جديدة لإدارة العملاء الداخليين، مدعومة بعمليات ونماذج ومقاييس أداء واضحة لضمان تعاون أكثر فعالية عبر الأقسام ومناطق تواجدنا الدولية.

مع انتهاء بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™، تركز البلاد، في المرحلة التالية من النمو والتطور، على زيادة طاقتها الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال من خلال توسيع حقل الشمال، وهو أكبر حقل للغاز غير المصاحب في العالم. كان أحد مجالات تركيز أعمالنا هذا العام هو دعم خطط قطر الطموحة كوسيط مالي لتعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في مجال الطاقة العالمية. وتهدف البلاد إلى زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال من خلال المشروع الرائد لتوسيع حقل الشمال، والذي يتألف من مرحلتين. المرحلة الأولى هي توسعة حقل الشمال الشرقي، والتي ستزيد الإنتاج السنوي إلى 110 ملايين طن، مع توقعات بإنتاج الدفعات الأولى من الغاز من أربعة محطات في عام 2025. والمرحلة الثانية هي توسعة حقل الشمال الجنوبي، والتي ستضيف خطي إنتاج إضافيين و16 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال في عام 2027.

إلى جانب تصميم وبناء المحطات الضخمة للغاز الطبيعي المسال، تشمل المشاريع الأساسية الأخرى 80 بئراً مع ثمانية رؤوس آبار وخطوط أنابيب وخزانات للغاز الطبيعي المسال وأرصعة جديدة لحوالي 100 ناقلة جديدة للغاز الطبيعي المسال. وسيشمل المشروع أيضاً زيادة طاقة التكرير في دولة قطر، مع استثمارات كبيرة في الغاز النفطي المسال، ومصانع الهيليوم، وإنشاء وحدة ضخمة جديدة لتكسير الإيثان، وأكبر منشأة للأمونيا الزرقاء في العالم.

باختصار، من المتوقع أن يؤدي مشروع توسعة حقل الشمال إلى زيادة إنتاج قطر من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 64% ليصل إلى 126 مليون طن سنوياً بحلول عام 2027. ويُعد المشروع واحداً من أكبر مشاريع الإنفاق الرأسمالي في المنطقة والعالم، ومن المقرر أن يعزز اقتصاد قطر على مدى السنوات القليلة المقبلة. وإلى جانب التأثيرات على مراحل الإنتاج الأولية والوسطى والنهائية، من المتوقع أن تؤدي التأثيرات غير المباشرة لهذا المشروع إلى نمو القطاع غير النفطي في الاقتصاد القطري على نطاق أوسع.

ومن المقرر أن يستفيد QNB من مشروع توسعة حقل الشمال بشكل رئيسي من خلال تسهيل الائتمان في مجالين: الائتمان للمقاولين العاملين في تطوير المشاريع وتنفيذها، بالإضافة إلى تمويل المشاريع في الصناعات والقطاعات البتروكيماوية المصاحبة لمراحل الإنتاج النهائية.

“واصلنا هذا العام التركيز على تطوير باقة عروضنا الحالية وعروضنا الخاصة بالشركات لتعزيز علاقاتنا مع العملاء.”

ما نقوم به

نقدم مجموعة مختارة من المنتجات والخدمات التي تم تطويرها لقاعدة عملائنا المتنوعة. وقد تم تصميم هذه المنتجات والخدمات لتناسب قطاعات محددة وتلبي احتياجات العملاء.

وتشمل هذه المنتجات والخدمات:

- < الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية وخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- < التمويل المهيكل، بما في ذلك التمويل المجمع والتوزيع، وتمويل المشاريع وعمليات الاستحواذ، والتمويل بضمان الأصول والتمويل العقاري.
- < المعاملات المصرفية التجارية، بما في ذلك خدمات التجارة وإدارة النقد الدولية.
- < مجموعة متكاملة من منتجات وخدمات الخزينة.
- < منتجات وخدمات المؤسسات المالية، وتضم شبكة واسعة من البنوك المراسلة.
- < الخدمات المصرفية الاستثمارية من خلال QNB كإيصال، والتي تقدم خدمات استشارية شاملة للشركات تغطي جميع جوانب التمويل.

الشركات المحلية

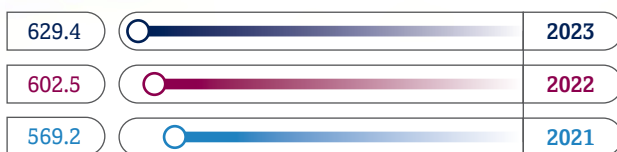
في عام 2023، استفاد الاقتصاد القطري والقطاع الخاص المحلي من الزخم المستمر الناتج عن التخطيط والتنفيذ الناجحين لبطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™، أضخم حدث رياضي في العالم والأكبر على الإطلاق في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى تعزيز مكانة البلاد كمركز إقليمي ودولي للأعمال والاستثمارات والتجارة والسياحة والثقافة، بما يكمل أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 ويدعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة. في إطار هذه الجهود، حظيت قطر أيضاً بشرف استضافة أحداث عالمية كبرى في عام 2023، مثل سباق الفورمولا 1، ومعرض جنيف للسيارات، ومعرض إكسبو للبيئة.

وكان اقتصاد دولة قطر مدعوماً أيضاً ببيئة الاقتصاد الكلي الإقليمية المواتية. وفي حين انخفضت أسعار الطاقة من الذروة التي بلغت في عام 2022، إلا أنها ظلت مرتفعة، مما وفر إيرادات خارجية قوية، وقد نتجت عن ذلك فوائض قوية في الحساب الجاري والمالية العامة لدولة قطر.

QNB ليس فقط أحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط وإفريقيا، ولكنه أيضاً البنك المفضل للعملاء الشركات في الدولة. واصلنا هذا العام التركيز على تطوير باقة عروضنا الحالية وعروضنا الخاصة بالشركات لتعزيز علاقاتنا مع العملاء. بدأنا هذا العام في تجديد إطارنا الشامل لخدمة العملاء لتحسين الطريقة التي نتعامل بها

توفير حلول رقمية جديدة لعملائنا والأطراف الثالثة الأخرى. يشمل نطاق عروضنا المصرفية المفتوحة الخدمات المعلوماتية بالإضافة إلى خدمات المعاملات عبر سلسلة القيمة الخاصة بالخدمات المصرفية للشركات، ويتم استكمالها بالمشاركة الآمنة للبيانات. نعتبر عرضنا الجديد للخدمات المصرفية المفتوحة عبر واجهة برمجة التطبيقات نهجاً مبتكراً لإثراء القنوات المتعددة للخدمات المصرفية للشركات. استفدنا هذا العام من عروضنا المصرفية المفتوحة لتحديد فرص الأعمال الجديدة عبر واجهات برمجة التطبيقات لتقديم الخدمات المعلوماتية التي لم تكن متوفرة في السابق بطريقة قابلة للتخصيص حسب الطلب. ونتيجة لذلك، تمكنا بنجاح من ضم أول دفعة من عملائنا إلى منصة QNB لواجهة برمجة التطبيقات للخدمات المصرفية المفتوحة (يمكن العثور على مزيد من التفاصيل في قسم المعاملات المصرفية العالمية).

القروض والسلف المقدمة للشركات في قطر (مليار ريال قطري)



في المستقبل، نتوقع ظهور عدة قنوات لزيادة النمو في سوق الشركات في قطر. لقد قمنا بوضع الأساس للاستفادة من فرص التمويل في المراحل التالية من مشروع حقل الشمال والمشاريع المتفرعة عنه. بالإضافة إلى ذلك، سيشهد عام 2024 المزيد من مبادرات توسيع وصيانة وتعزيز البنى التحتية الرئيسية في دولة قطر، بما في ذلك المطار ومستشفى حمد وأنظمة المترو والسكك الحديدية. كما نتوقع تأثيرات إيجابية من الفعاليات الدولية الكبرى التي ستقام في عام 2024، بما في ذلك معرض إكسبو للبيئة وكأس العرب وكأس آسيا 2024. علاوة على ذلك، ستوفر لنا هذه البيئة النابضة بالحياة الفرصة لتوسيع نطاق قدراتنا القائمة على الابتكار، وتحديدًا في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة والذكاء الاصطناعي، وزيادة مدى انتشار إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة الخاص بنا في سوق الشركات المحلية.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

بعد بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™، تواصل دولة قطر جهود التنويع لتسريع تنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030 التي تهدف إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة. أحد أهم محاور رؤية قطر الوطنية 2030 هو تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي. وخلال العقد الماضي، اتخذت دولة قطر تدابير مهمة لدعم نمو القطاع الخاص من خلال الإصلاحات الهيكلية، مثل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإصلاحات العمل، وبرامج الإقامة الدائمة، وتخفيف قواعد الهجرة لتقديم الدعم الإضافي للنمو غير النفطي.

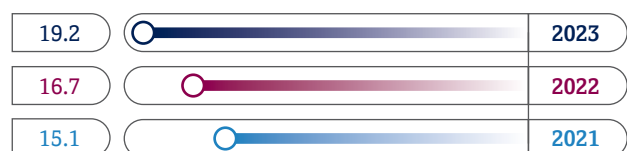
يلتزم QNB التزاماً كاملاً بدعم رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال هدفه ورؤيته واستراتيجيته. نسعى لأن نكون حاضنة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة، ونطمح إلى أن نكون الشريك المصرفي المفضل لهذه الفئة ونقطة موحدة لتقديم الخدمات لها. ومن خلال مجموعة منتجاتنا المتكاملة، فإننا نعمل بنشاط على تعزيز قيادة الأعمال وتطوير القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك توفير البنية التحتية الحديثة.

وفي هذا السياق، لعب فريق الخدمات المصرفية للشركات المحلية في QNB دوراً حيوياً في تمويل هذا المشروع الضخم. لقد دعمنا المرحلة الأولى من مشروع توسعة حقل الشمال على طول سلسلة القيمة الخاصة بالمقاولين من الباطن للعقود الكبرى في مجالات الهندسة والمشتريات والبناء والتركيب. ويشمل ذلك التسهيلات الائتمانية لأول خطي إنتاج ضخمين جديدين، ينتج كل منهما 8 ملايين طن متري سنوياً. علاوة على ذلك، لعبنا دوراً مهماً في تسهيل التوسع المستقبلي لأسطول ناقلات شركة قطر للطاقة، حيث شاركنا بنشاط في ضمان حصول سجل طلبات السفن على أماكن كافية في أحواض بناء السفن في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، شاركنا في تمويل المعاملات المتعلقة بالمشاريع الفرعية لحقل الشمال، مثل مصانع التقاط ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الأنشطة البتروكيمياوية ومبادرات الطاقة المائية.

وبعيداً عن قطاع الطاقة، يشهد قطاع الشركات الخاصة في قطر نمواً مستداماً، وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية المستمرة في السنوات الأخيرة. وتشمل هذه الإصلاحات تحرير الملكية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإصلاحات العمل، وإدخال برنامج الإقامة الدائمة، والجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاعات الاستراتيجية.

لقد كان تركيزنا قوياً بشكل خاص في مجالات مثل الرعاية الصحية، والضيافة، والنقل، والشركات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك محطات معالجة مياه الصرف الصحي، مع التركيز بشكل خاص على مشاريع الصيانة والتحسين مع نضوج البنية التحتية للدولة وتطورها. وكما هو الحال في السنوات السابقة، شهدنا أيضاً نمواً قوياً في الأمن الغذائي والزراعة المحلية، حيث ساعدت مشاركتنا في تعزيز الاكتفاء الذاتي لدولة قطر على المستوى المحلي. وأخيراً، قمنا أيضاً بزيادة دعمنا للشركات المحلية بنجاح والتوسع بشكل متزايد في الخارج، خاصة في الأسواق الإقليمية الأقرب، مثل المملكة العربية السعودية، من خلال توفير التمويل لعملياتها في الخارج بالتأزر الكامل مع شبكة QNB الدولية.

إيرادات الخدمات المصرفية للشركات في قطر (مليار ريال قطري)



كجزء من استراتيجيتنا على مستوى المجموعة، يواصل QNB دمج موضوع الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في نموذج الأعمال والتشغيل الشامل الخاص به. كبنك، فإن الطريقة الأكثر تأثيراً للتعامل مع موضوع الاستدامة هي من خلال أنشطتنا التمويلية. ولتحقيق تأثير هادف وتلبية الطلب المتزايد من قبل عملائنا لدعم القيم البيئية والاجتماعية والمؤسسية، قمنا بدمج المنتجات والخدمات المستدامة في عروضنا المصرفية المقدمة للشركات.

في عام 2023، قام QNB بتعزيز عروضه المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لعملاء الخدمات المصرفية للشركات وذلك من خلال إطلاق إطار مجموعة QNB للتمويل المستدام والمنتجات المستدامة، وهو من الأطر الرائدة في السوق. لقد مكنتنا هذه المبادرة من توسيع محفظة القروض الخضراء للشركات المحلية وتحديد ومتابعة وتعزيز الفرص المتعلقة بالمواضيع البيئية والاجتماعية والمؤسسية بغية تحقيق تأثير مجتمعي وبيئي إيجابي من خلال مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الجديدة الخاصة بالتمويل المستدام.

تماشياً مع التزامنا بالابتكار كعامل تمكين استراتيجي، حققنا إنجازات مهمة في عام 2023. وبفضل نهجنا الذي يركز على العملاء، أصبح QNB أول بنك في قطر يطلق منصة مصرفية مفتوحة. تعمل هذه المنصة على تعزيز البنية التحتية لواجهات برمجة التطبيقات من أجل

الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية (تابع)

تعميق علاقاتنا مع العملاء، ونهدف أيضاً إلى تعزيز قدراتنا في مجال تكنولوجيا المعلومات لضمان زيادة التفاعلات الرقمية والأمانة عن بُعد، ونواصل العمل على تبسيط واجهات العملاء وعمليات الائتمان لتقليل الوقت المستغرق لصدور الموافقات وصرف المبالغ والاستجابة للطلبات، أخيراً وليس آخراً، فإننا نعمل بلا كلل على تحسين عروض القنوات الشاملة التي نقدمها للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحلول والتطبيقات المؤتمتة.

في عام 2023، كان QNB أول بنك في قطر يقدم عملية مبسطة لفتح حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر الإنترنت، مما أدى إلى أتمتة الأنشطة التي كانت تتطلب في السابق التدخل البشري. وبينما قمنا بتعزيز تطبيقاتنا الرقمية التي تخدم العملاء، قمنا أيضاً بتعزيز قدراتنا الداخلية من خلال نشر لوحات معلومات تحليلية جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتقارير تفاعلية، بما يتماشى مع استراتيجيتنا المتمثلة في الاستفادة من الابتكار كعامل تمكين استراتيجي. تعمل هذه الأدوات على تمكين مديري العلاقات في QNB من الحصول على رؤى متعمقة حول العملاء وإنشاء تقارير أداء فورية وقابلة للتخصيص. بالتزامن مع ذلك، وفي إطار جهودنا لتعزيز الكفاءة التشغيلية، حققنا أيضاً المزيد من الإنجازات من خلال أتمتة مختلف العمليات المرتبطة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما تلك المتعلقة باستفسارات مركز المعلومات الائتمانية، وتحميل البيانات عبر الإنترنت، وتقديم المستندات.

أطلقنا أيضاً تطبيقاً مخصصاً للهاتف الجوال، وعززنا تجربة العملاء الرقمية لتطبيقات الإنترنت، وقمنا بأتمتة العمليات التشغيلية المعقدة مثل أنظمة التحصيل والتسعين الديناميكي وخضم الشيكات وعمولات الالتزام بتوفير التسهيلات والتواصل مع العملاء. وتجدر الإشارة إلى أن 90% من عملائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية يستخدمون قنواتنا الرقمية، مما يدل على نجاح جهودنا في التحول الرقمي. نقدم حالياً حوالي 60% من جميع خدماتنا بطريقة رقمية ونهدف إلى زيادة أتمتة عروضنا إلى أقصى حد ممكن.

بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأننا نعتبر الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا الشاملة، فإننا ملتزمون بدمجها في عروضنا وخدماتنا المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالتزامن مع إطلاق إطار QNB للتمويل المستدام والمنتجات المستدامة، بدأنا في تطوير منتجات وخدمات مصممة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز مشاركتها في التمويل المستدام. وكموضوع إضافي ضمن جهودنا لتقديم التمويل المستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة، واصلنا تعزيز الشمول المالي ومشاركة القطاع الخاص من خلال التحول الرقمي. تظل QNB Simplify، وهي منصتنا المعروفة للتجارة الإلكترونية، أداة حاسمة لمساعدة الشركات الصغيرة من خلال تقديم حلول مبتكرة لقبول الدفع مع منحها منصة سهلة الاستخدام لبيع منتجاتها وخدماتها لقاعدة عملاء متنامية.

يتجلى التزامنا بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في دولة قطر من خلال رعايتنا الاستراتيجية لجوائز التميز للشركات الصغيرة والمتوسطة لعام 2023، التي ينظمها بنك قطر للتنمية. يكرم هذا الحدث الشركات الصغيرة والمتوسطة ويكافئها على إنجازاتها ونموها وربحياتها ومساهمتها في بيئة الأعمال المحلية.

مستقبلاً، سيظل القطاع الخاص في دولة قطر مهيباً لتحقيق المزيد من النمو، وذلك بفضل الإصلاحات التنظيمية والقانونية المستمرة، وممارسات الحوكمة، والبنية التحتية للسوق، وتخفيف قيود الملكية، وظهور شركات وطنية رائدة ذات جودة عالية من شأنها الارتقاء بسلسلة التوريد المحلية بأكملها. وفي هذا السياق، فإننا نواصل تركيزنا على جعل الخدمات المصرفية أكثر سهولة وسلاسة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز مكانتنا كشريك مصرفي مفضل لها في دولة قطر.

بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية لهذه الفئة تتمحور حول المعاملات والتمويل والمدخرات وإدارة رأس المال العامل، فإننا نقدم لعملائنا مجموعة من المزايا تتجاوز نطاق الخدمات المصرفية، ويشمل ذلك الرؤى بشأن السوق والتدريب على المهارات والاستشارات الشخصية بالإضافة إلى فرص التواصل داخل البيئات المحلية.

الجوائز

🏆 أفضل بنك في قطر

< يورو موني

🏆 أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة - الشرق الأوسط

< غلوبال فاينانس

🏆 أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة - قطر

< غلوبال فاينانس

🏆 أفضل بنك للحلول الرقمية في قطر

< يورو موني

🏆 رائد السوق في رقمنة المدفوعات الحكومية

< غلوبال فاينانس

🏆 أفضل بنك للتمويل المستدام في قطر

< غلوبال فاينانس

🏆 الريادة المتميزة في السندات الخضراء عبر الشرق الأوسط

< غلوبال فاينانس

🏆 الريادة المتميزة في تمويل المشاريع المستدامة عبر الشرق الأوسط

< غلوبال فاينانس

في عام 2023، ومن خلال الاستفادة من قدراتنا في القطاع الخاص المتطور غير المرتبط بالطاقة في قطر، قمنا بتعزيز علاقاتنا مع الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وشهدنا نمواً كبيراً في عمليات فتح الحسابات وفي الودائع غير الحكومية.

9%

نمو عمليات فتح حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة

7%

نمو ودائع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر

هذا العام، كجزء من برنامجنا الرقمي Digital 3.1 المطبق على مستوى المجموعة، واصلنا العمل على المرحلة التالية من ترقية عروضنا المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف أن نصبح نقطة خدمات رقمية موحدة ومؤتمتة بالكامل. ويظل هدفنا هو تعزيز مكانة QNB كمزود رائد للخدمات الرقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، وتوفير حلول بسيطة وبديهية تعمل على

دراسة حالة



مساعدة العملاء على الانتقال إلى الفضاء الرقمي من خلال QNB Simplify

العملاء الحاليين والجدد طريقة الدفع الجديدة الخالية من المتاعب، والتي تسهل الآن حوالي 30% من إجمالي حجم الأعمال. ثانياً، إن عدم الاضطرار إلى الاعتماد على النقد أو أطراف ثالثة أخرى لمعالجة المدفوعات سمح لشركة المضيحي بتخفيض احتياجاتها من رأس المال العامل، وبالتالي تقليل نفقاتها المالية الإجمالية وتحسين السيولة. علاوة على ذلك، أتاحت الإدارة المعززة على التدفقات النقدية لشركة المضيحي تبسيط عمليات الدفع لشركات التأمين التي تعمل معها، مما أدى إلى تحسين سمعتها وعلاقتها التجارية معها. وأخيراً، باعتبارها من الكيانات المرخصة التي تعمل تحت إشراف مصرف قطر المركزي، فقد أدى تحسن المركز المالي للشركة إلى تعزيز امتثالها للنسب التنظيمية الخاصة بمصرف قطر المركزي.

يقول السيد/ عبدالله: "بفضل حل QNB Simplify والدعم المستمر الذي تلقيناه من فريق خدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة في QNB، أستطيع الآن أن أقول إن أعمالنا قد تطورت وتحسنت بشكل ملحوظ في فترة قصيرة من الزمن، ويمكنني أن أتطلع إلى مستقبل أفضل. ولم يكن هذا ليحدث لولا QNB، الذي اعتبره الآن الشريك التجاري الأقرب لي."

في بيئة تتحدث فيها المنافسة، ونظراً لتطور توقعات العملاء وتشديد اللوائح التنظيمية، بدأ السيد/ عبدالله المضيحي في البحث عن طرق جديدة لتوسيع وتطوير شركة المضيحي لوسطاء التأمين. بعد أن لجأ إلى QNB للحصول على المساعدة، قمنا بمساعدة السيد/ عبدالله في دمج QNB Simplify في عمليات شركته. وتعد QNB Simplify منصة رقمية مخصصة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانتقال إلى العالم الرقمي حيث أتاحت لعملاء شركة المضيحي دفع أقساط التأمين الخاصة بهم مباشرة من خلال واجهات متعددة القنوات مثل WhatsApp والرسائل النصية القصيرة ورسائل البريد الإلكتروني، دون الحاجة إلى زيارة مكاتبها فعلياً. بالإضافة إلى ذلك، قامت QNB Simplify بدمج عملية الدفع بسلاسة مع حساب الشركة، مما يمكن عملائنا من إرسال روابط الدفع، مما يلغي الحاجة إلى المعالجة اليدوية أو التحصيل النقدي الفعلي.

بعد مرور عامين على اعتماد QNB Simplify، أصبح السيد/ عبدالله متحمساً للفوائد المتعددة التي يوفرها حلنا لشركته. أولاً، شهدت الشركة نمواً كبيراً في مبيعات التأمين وحجم معاملات التجديد، وذلك بفضل بساطة عملية الدفع وسهولة استخدامها. وتبنى عدد كبير من

الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية (تابع)

ظلت أحجام التجارة العالمية ثابتة على نطاق واسع بسبب التباطؤ الكبير في النمو العالمي، الذي كان مدفوعاً جزئياً بالركود العميق في قطاع التصنيع العالمي. وأدى تشديد الأوضاع المالية، وانخفاض الدخل المتاح للإنفاق، وإعادة التوازن الجزئي في الإنفاق الاستهلاكي من السلع إلى الخدمات إلى تسريع التصحيح الكبير في أسعار السلع الأساسية منذ ذروتها في عام 2022.

وعلى الرغم من هذه البيئة الصعبة للتجارة العالمية، فقد توسعت أعمالنا في مجال تمويل التجارة، مع نمو إجمالي إيرادات الرسوم التجارية بنسبة 20%. وكان هذا مدعوماً بنمو بنسبة 17% من شبكتنا الدولية على خلفية أعمال تمويل تجارة السلع الأساسية في سنغافورة وباريس. وكان هذا الأداء القوي مدعوماً أيضاً بنمو بنسبة 10% في الالتزامات الطارئة.

كجزء من استراتيجيتنا الرامية إلى الاستفادة من الابتكار كعامل تمكين استراتيجي، نقوم باستمرار بتقييم كيف يمكننا إضافة قدرات وشركاء جدد إلى عروض القيمة الخاصة بخدمات تمويل التجارة لدينا. نحن نعتبر منصات إنشاء التمويل التجاري إحدى عوامل التغيير المزروع لنموذج إنشاء الأعمال التجارية التقليدية لدينا، وبالتالي نقوم بتعديل نموذج أعمالنا وإطارنا التشغيلي من خلال تضمين هذا الشكل الجديد لمزاولة الأعمال. تستهدف جهود الابتكار لدينا المنصات كوسيلة استراتيجية لتعديل نموذج التشغيل الخاص بنا ليتوافق مع هذا الوضع الطبيعي الجديد. ولذلك قمنا بتقييم العديد من المنصات ومزودي الأنظمة الذين نعتبر أن لديهم القدرة على أن يصبحوا شركاء استراتيجيين. لقد انضمنا هذا العام إلى

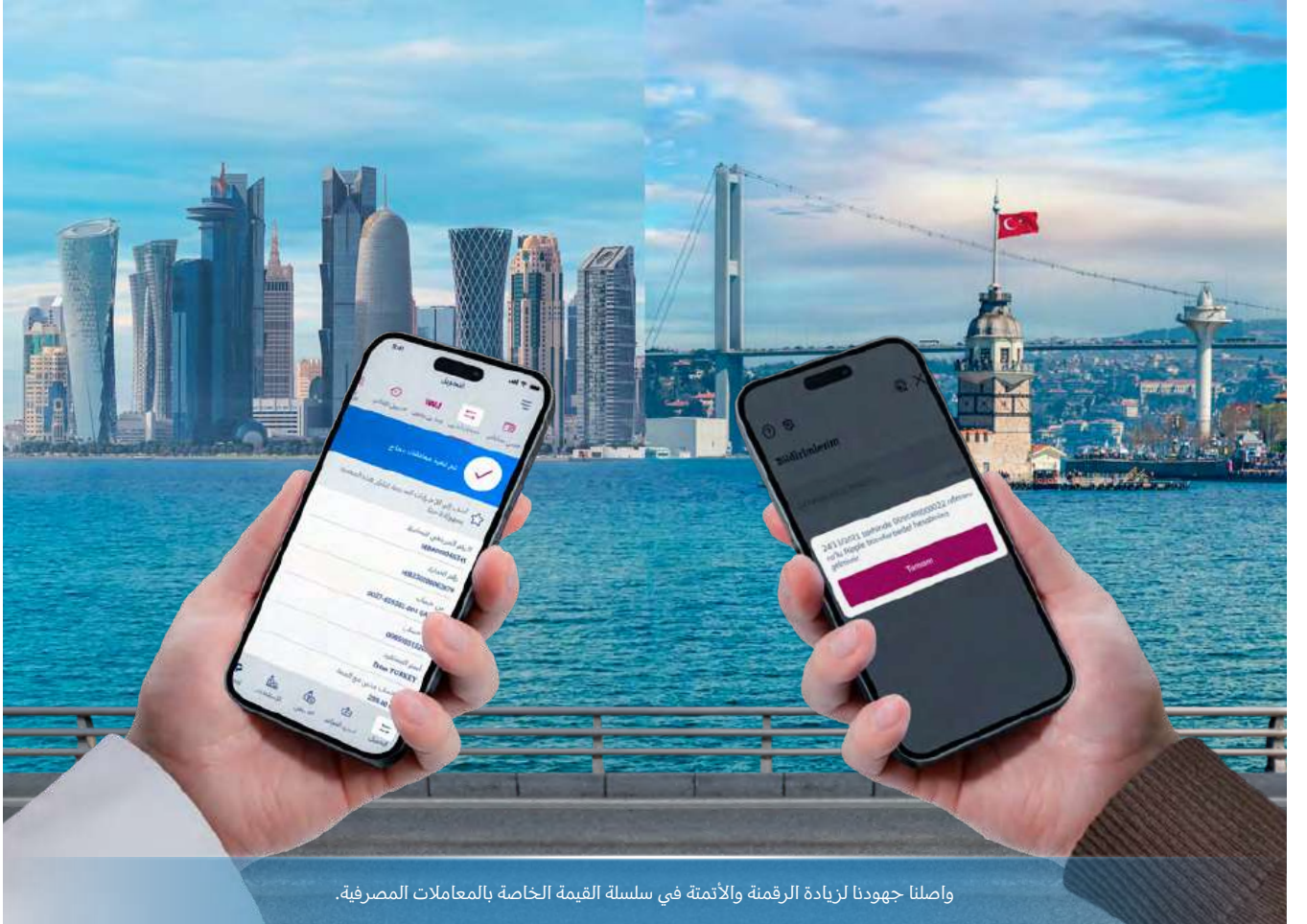
خدمات المعاملات المصرفية التجارية العالمية

تشكل القيمة المقدمة من خلال خدماتنا للمعاملات المصرفية التجارية العالمية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية مجموعة QNB الشاملة لعام 2025. تتمثل إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجيتنا في التركيز على المعاملات المصرفية العالمية المدعومة بالتحليلات لتوفير أفضل الحلول لخدمات المدفوعات عبر الحدود وإدارة النقد وتمويل التجارة، مما يدعم احتياجات الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات عبر شبكة QNB. تركز أعمالنا المدعومة بالابتكار والرقمنة على المتطلبات المتطورة لعملائنا مع ضمان الامتثال القوي للمتطلبات التنظيمية في كل ولاية قضائية نعمل فيها.

من الناحية المالية، كان أداءنا قوياً هذا العام حيث شهد إجمالي إيراداتنا من الرسوم، بما في ذلك إدارة النقد والتجارة، نمواً واعداً بلغت نسبته 31%، على الرغم من البيئة الكلية المليئة بالتحديات التي تميزت بركود التجارة العالمية والزيادات المستمرة في أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الرئيسية. وكان هذا الارتفاع في الإيرادات مدفوعاً إلى حد كبير بنمو بنسبة 16% في فروعنا الخارجية وارتفاع ممتاز بلغت نسبته 49% في شركائنا التابعة، مما يؤكد التزامنا الثابت بالتوسع الدولي، والذي يشكل اليوم 75% من إيراداتنا من خدمات المعاملات المصرفية التجارية العالمية.

33%

نمو إيرادات خدمات المعاملات المصرفية التجارية



عبر عدة أبعاد. ونهدف إلى تحديد طرق جديدة لجذب الودائع والسيولة منخفضة التكلفة. كما أننا بصدد تقييم ورفع قدراتنا في إدارة النقد، خاصة عبر شبكتنا الدولية. ونسعى لإيجاد طرق لمواصلة دفع الابتكار الهادف الذي يدعم أهدافنا الاستراتيجية وتحديد شركاء إضافيين لتعزيز عروضنا. أخيراً وليس آخراً، نريد زيادة الاستفادة من إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة لتعزيز ممارسات الاستدامة عبر أعمالنا المرتبطة بخدمات المعاملات المصرفية التجارية.

مستقبلاً، سنواصل طرح حلنا الرقمي الجديد الشامل لتمويل التجارة وسلسلة التوريد. ونسعى بقوة لاجتذاب تفويضات إدارة النقد ووضع أنفسنا كمزود متكامل للمدفوعات، ليس فقط محلياً ولكن أيضاً عبر شبكتنا الدولية. وأخيراً وليس آخراً، نهدف إلى إعادة تكييف نموذج خدمة العملاء لدينا لدمج خبرتنا في إدارة النقد وتمويل التجارة بشكل كامل في نهج إدارة العلاقات العالمية لدينا.

التمويل المهيكل الدولي

إن تشديد السياسات النقدية في ظل ارتفاع أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها لعدة عقود يشكل بيئة مليئة بالتحديات لأعمال التمويل المهيكل الدولي. ونتيجة لذلك، ظلت الإصدارات العالمية وأحجامها منخفضة في عام 2023. وعلى الرغم من بيئة السوق الصعبة هذه، أدار QNB عملياته المرتبطة بالتمويل المهيكل من خلال استكشاف الفرص بعناية عبر شبكته الدولية.

يواصل QNB تقديم حلول التمويل المهيكل المبتكرة لتلبية المتطلبات المالية المعقدة لعملائه في المشاريع الرأسمالية الكبرى. وتشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر، القروض المشتركة وتمويل المشاريع والبنية التحتية وتمويل عمليات الاستحواذ والتمويل العقاري والتمويل المدعوم بالأسول. ونغطي التسهيلات التقليدية والإسلامية عبر شبكتنا الدولية، مما يدعم علاقتنا الاستراتيجية، بالإضافة إلى أسواق أخرى مختارة بعناية.

وعلى الصعيد الجغرافي، تمتد شبكتنا من الشرق الأوسط إلى آسيا وأوروبا وإفريقيا، مع الاستمرار في الحفاظ على مكانتنا الرائدة في قطر. وعززنا تواجدنا الجغرافي من خلال مراكز في سنغافورة ولندن وباريس، بالإضافة إلى فرق فرعية في الشركات التابعة والزيملة في تركيا والإمارات العربية المتحدة ومصر وإندونيسيا. في المملكة العربية السعودية، ظللنا نعمل بنشاط ونشارك في الفرص التي تدعم خطط النمو الطموحة في المملكة، مع التركيز بشكل خاص على مصادر الطاقة المتجددة والخدمات العامة والتمويل المستدام. ولدينا توقعات إيجابية بشأن النمو المستدام في المستقبل القريب. هذه القدرات، إلى جانب سمعتنا الراسخة في مجال التمويل المهيكل، تجعل QNB الشريك المفضل للشركات التي تعمل في البيئة المالية والاقتصادية الآخذة في التطور.

سوق رقمية جديدة، Komgo، وهي شبكة عالمية قوية تضم 57 بنكاً و210 شركة. وهذا سيمكننا من الوصول إلى عملاء جدد من الشركات ومناطق جغرافية جديدة لمزاولة أعمالهم الأساسية في مجال تمويل التجارة مع QNB.

وقد تم تعزيز عروض تمويل التجارة لدينا بشكل أكبر من خلال طرح إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة لمجموعة QNB، والذي يضم الآن منتجات محددة لتمويل التجارة مثل الضمانات الخضراء.

تتمثل جهودنا المستمرة لزيادة رقمنة وأتمتة سلسلة قيمة تمويل التجارة في تحسين العناصر الشاملة لطلبات تمويل التجارة من قبل العملاء والتوثيق والتقديم والمعالجة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قررنا إجراء إصلاح شامل لعمليات تمويل التجارة الحالية للمكاتب الأمامية والخلفية لعملائنا وعمليات الدعم. يشمل هذا الحل التمويل الرقمي للتجارة وإدارة سلسلة التوريد ويهدف إلى تعزيز تجربة المستخدم للعملاء وفي نفس الوقت زيادة الكفاءة العملية والتشغيلية.

وفي مجال إدارة النقد، شهدنا نمواً مذهلاً في الإيرادات بلغت نسبته 76%، وكانت هذه الزيادة مدفوعة بشكل رئيسي بالأسواق الدولية. لقد زادت أحجام أعمالنا الرقمية بنسبة تقارب 18% هذا العام. علاوة على ذلك، تم الآن إطلاق منصة العملاء الجديدة لإدارة النقد في فروعا الخارجية. وتعزز المنصة الجديدة نهج QNB الذي يركز على العملاء بطريقة رقمية مع تحسين تجربة المستخدم لتلبية متطلبات عملائنا من الشركات. يتيح ذلك الإدارة الفعالة للتدفقات النقدية، وتحميل ملفات الدفع، والاتصال من مضيف إلى مضيف، ووظائف تنزيل البيانات بصيغ ملفات مختلفة من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف الجوال. تدعم هذه الوظائف، جنباً إلى جنب مع إعدادات ملفات تعريف المستخدمين المعقدة، عمليات الخزينة المتطورة للشركات من خلال التكامل التام مع مختلف أنظمة تخطيط موارد المؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك، توجت جهودنا السابقة في بناء القدرات في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة بالإلحاق الناجح للعملاء الأوائل بمنصة واجهة برمجة التطبيقات الخاصة بنا. ومن الجدير بالذكر أن العملاء أجروا اختبارات ناجحة وشرعوا في عمليات التطوير لدمج أسعار صرف العملات الأجنبية اليومية من خلال وظائف واجهة برمجة التطبيقات الخاصة بنا مباشرة في أنظمتهم. ويعزز هذا الإنجاز مكانة QNB في السوق القطرية باعتباره البنك الأكبر والأكثر ابتكاراً. ونحن نعمل بنشاط على توسيع حالات استخدام واجهة برمجة التطبيقات الخاصة بنا لخدمة قاعدة عملائنا بأكملها وتقديم خدمات فريدة.

وكجزء من استراتيجيتنا، نهدف إلى تنويع إيراداتنا ومزيج أعمالنا من خلال التركيز على الأنشطة خفيفة الأصول في الميزانية العمومية من خلال إيرادات الرسوم والعمولات. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نبدأ في اتباع نهج جديد لتعزيز أعمالنا في خدمات المعاملات المصرفية

المواضيع الاستراتيجية للمعاملات المصرفية التجارية العالمية

جذب ودائع
منخفضة التكلفة من
خلال إدارة النقد

توسيع حلول
تمويل التجارة على
المستوى الدولي

تحسين مستويات
الخدمة لعملائنا من
الشركات عبر شبكتنا

دعم الابتكار
الهادف وتحديد
الشركات المناسبة
لتحقيق أهدافنا
الاستراتيجية

تحقيق أهدافنا
المرتبطة بالبيئة
والاستدامة

الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية (تابع)

على مدار العام، كانت أنشطتنا مدفوعة في المقام الأول بالأداء القوي لعملياتنا في مجال صرف العملات الأجنبية، وتطوير المنتجات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والابتكار مع التقدم التكنولوجي، والانتها من عملية الانتقال من معيار ليبور.

على خلفية الزخم الإيجابي من العام الماضي، وأصل مكتب العملات الأجنبية لدينا إظهار أداء قوي في عام 2023. وكان أدائنا مدعوماً بأسواق العملات الأجنبية المواتية، لا سيما في عملات الأسواق الآسيوية والناشئة. بفضل الاستثمار المستمر في تعزيز قدراتنا في سوق العملات الأجنبية، قمنا بزيادة مرونتنا تجاه عملاتنا، مما يسمح لنا باغتنام فرص إضافية في السوق. من منظور إدارة المخاطر، لدى مجموعة QNB رغبة متحفظة في المخاطرة فيما يتعلق بتداول العملات الأجنبية وتحفظ بمرکز مفتوحة محدودة للغاية في العملات الأجنبية.

لاستكمال ريكيزتنا الاستراتيجية المتمثلة في الاستدامة، قمنا بتوسيع عروض الخزينة المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدعم أنشطتنا التمويلية المستدامة. لقد مكنا إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة الجديد من توسيع مجموعة منتجاتنا التي تركز على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتلبية شهية عملاتنا المتزايدة لهذا النوع من المنتجات. قمنا هذا العام بتنفيذ أول عملية إيداع أخضر بين البنوك في السوق المحلية. علاوة على ذلك، كثفنا جهودنا لدفع معاملات إعادة الشراء (ريبو) الخضراء لتعزيز الريادة البيئية.

“لاستكمال ريكيزتنا الاستراتيجية المتمثلة في الاستدامة، قمنا بتوسيع عروض الخزينة المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدعم أنشطتنا التمويلية المستدامة.”

قمنا أيضاً بتعزيز قدراتنا وخبراتنا في مجال الموارد البشرية عبر شبكة الخزينة الدولية في عام 2023 من خلال دمج المواهب الجديدة لتعزيز الرقابة والحوكمة العالمية على مستوى المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، واصلنا التركيز على التكنولوجيا وقدرات أنظمتنا. وقمنا بأتمتة العديد من العمليات التي كانت تتم بشكل يدوي سابقاً، مما أدى إلى تقليل معدلات الأخطاء والمخاطر التشغيلية، مع السماح لنا بتنفيذ المعاملات المعقدة بشكل أكثر كفاءة.

توفر خدماتنا المصرفية بالمراسلة حلولاً متعددة العملات لمعالجة المدفوعات، والتمويل التجاري، وإدارة النقد، بالإضافة إلى خدمات أمانة الحفظ والوساطة. وتلبي هذه الخدمات احتياجات مجموعة واسعة من المؤسسات المالية الدولية، مما يمنحها إمكانية الوصول المباشر إلى السوق القطرية. ونظراً لوجود مجموعة QNB في أكثر من 28 دولة، فإننا نتمتع بموقع استراتيجي يتيح لنا تقديم خدمات مصرفية بالمراسلة متسقة وموثوقة حيث يسعى الشركاء للحصول على المعرفة المحلية ورؤى السوق من مؤسسة مالية رائدة. إن تقدمنا في عام 2023 يعتمد على الأسس التي وضعناها في السنوات السابقة. قمنا بتوسيع شبكة شركائنا، وتسهيل التجارة العالمية والضمانات عبر الحدود، وتكثيف تعاوننا في مجالات مقاصة النقد وأعمال أمانة الحفظ الفرعية.

وأخيراً، كنا مستعدين جيداً للمراحل النهائية من عملية الانتقال من معيار ليبور. لقد انتهينا من ترحيل جميع العملات بالإضافة إلى تحويل العقود المتبقية إلى المتطلبات والمعايير والنصوص الجديدة. وكان هذا تويجاً لمشروع شامل متعدد السنوات، والذي تطلب مراجعة جميع عقودنا القائمة وإعادة مواءمة الأنظمة والعمليات.

وفي ضوء الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة العالمية وزيادة الضغوط التنافسية، قمنا بتكييف استراتيجيتنا، لا سيما في مجالات تمويل المشاريع والتمويل المدعوم بالأصول. وقد ضمن لنا هذا الأمر الحفاظ على جودة محفظة الإقراض الخاصة بنا. ومع ذلك، ظل التزامنا تجاه العديد من القطاعات قوياً، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة، والطاقة، والبنية التحتية، والتمويل المدعوم بالأصول، والعقارات، والخدمات العامة.

وتماشياً مع التزامنا الاستراتيجي بتعزيز فرص التمويل المستدام، حافظنا على مكانتنا الرائدة في توفير التمويل لمجموعة من المعاملات المستدامة.

كما هو الحال مع بقية القطاع المصرفي العالمي، يشهد قطاع التمويل المهيكل ظهور تقنيات مبتكرة وطرق جديدة لتنفيذ العمل والمعاملات. في إطار جهودنا لتسخير الابتكار كعامل تمكين استراتيجي للمجموعة، نفذنا عملية اندماج مع منصة مؤتمتة لتداول القروض الثانوية، ويؤدي هذا إلى تعزيز السرعة والكفاءة التشغيلية ويضع أيضاً معياراً جديداً للشفافية في تداول القروض الثانوية، مما يزيد من تأثير أعمالنا. علاوة على ذلك، فإننا نواصل العمل بشكل استباقي في تحديد وتقييم المنصات والتقنيات الجديدة من أجل تحقيق التكامل المحتمل في مجموعة منتجات البنك.

وبالتطلع إلى عام 2024، نتوقع زيادة في المعاملات الإقليمية والدولية، مدعومة بشبكة شركائنا المتنامية. وسيكون لدمج المنصات والتقنيات الجديدة، إلى جانب التزامنا الثابت بالاستدامة، دور أساسي في تحديد مسارنا الاستراتيجي للسنوات القادمة.

الخزينة والمؤسسات المالية

في أعقاب التعافي بعد الجائحة، وصلت الضغوط التضخمية إلى أعلى مستوياتها منذ عدة عقود واستمرت في عام 2023. واستجابة لذلك، وأصلت البنوك المركزية الكبرى تشديد السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة بقوة إلى مستويات لم نشهدها على مدى جيل كامل. ونتيجة لذلك، شهدت أسواق المال العالمية امتصاصاً للسيولة. وقد تطلب هذا السياق المليء بالتحديات التحلي بالمرونة واليقظة والديناميكية في تنفيذ العمليات.

ظلت مصادر التمويل لدينا متنوعة عبر مناطق جغرافية متعددة، مما يعكس مزيجاً من العملات، والفترات، وأنواع المنتجات. وأدت استراتيجيتنا لزيادة ودائع السوق المحلية إلى انخفاض منتظم في ودائع غير المقيمين، مما وفر الاستقرار في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية وتأثير عدم اليقين العالمي. كما حققنا أداءً قوياً في عمليات الطرح الخاص، مما سمح لنا بتسهيل إصدارات بقيمة تزيد عن مليار دولار أمريكي. علاوة على ذلك، نجحنا في تنويع تمويل اتفاقيات إعادة الشراء (ريبو) وتوسيع قاعدة الأطراف المقابلة لدينا بحجم يزيد عن 2 مليار دولار أمريكي. ويشير هذا الأداء إلى نجاحنا في تنويع قنوات التمويل، وتأمين التمويلات طويلة الأجل، وتمديد فترات الاستحقاق، كما يسلط الضوء على ثقة المستثمرين الدوليين في مجموعة QNB.

ظل نهجنا في إدارة السيولة متحفظاً، مما سمح لنا بالتعامل بفعالية مع حالات الطوارئ التجارية غير المتوقعة على مدار العام. وبفضل صلابة المركز المالي والخارجي لدولة قطر، ظل وضعنا المالي القوي والسليم ثابتاً، وذلك مدعوم بتصنيفاتنا الائتمانية العالية من الدرجة الاستثمارية من وكالات التصنيف العالمية الرائدة. وهذا دليل على إدارتنا الصارمة للمخاطر واحتياطيات رأس المال السليمة، والربحية المستمرة، والتواجد الدولي الموسع، والكفاءة التشغيلية. تستمر نقاط القوة هذه في غرس الثقة في أصحاب المصلحة، مما يعزز الاستقرار في بيئة السوق المتغيرة باستمرار.

من جانب الشركات المملوكة للعائلات في تقييم الفرص الاستراتيجية وطرح شركاتها للاكتتاب العام، مما يشير إلى تواصل نضج هذه الكيانات. وتؤكد هذه الاتجاهات نمو المجموعات المحلية التي تطمح إلى تحقيق مكانة بارزة على المستوى الوطني والقدرة على التنافس الدولي.

وكانت أبرز صفقة في عام 2023 هي العمل كمستشار الإدراج الوحيد لإدراج بنك دخان في بورصة قطر، والذي بدأ تداوله في فبراير 2023، برسملة سوقية فاقت 6 مليار دولار أمريكي. على الرغم من تزايد التحديات في السوق، لا تزال هناك العديد من المعاملات البارزة في أسواق رأس المال في طور التنفيذ.

قديمنا أيضاً خدمات الاستشارات المصرفية الاستثمارية لمختلف الكيانات التي تتخذ من قطر مقراً لها بشأن استكشاف إصدارات أسواق الدين. وعملت QNB كإيتال كمدير رئيسي مشترك لعدد من إصدارات السندات والصكوك السيادية والشركات المحلية والإقليمية والدولية بقيمة إجمالية تزيد عن 50 مليار دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم QNB كإيتال المشورة وتولي إدارة الأصول لمحفظة عقارية كبيرة يقع معظمها في أوروبا والتي تشمل عقارات مثل ذا شارد في لندن.

وبينما تتطلع إلى الأمام، في أعقاب التوسعات الكبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال من مشروع توسعة حقل الشمال، نتوقع أن نشهد سعيًا من قبل العملاء نحو الفرص الناشئة في هذا المجال، مما يجذب الاستثمارات المحلية والدولية. ونتوقع أن يولد مشروع توسعة حقل الشمال فوائد إضافية عبر الصناعات الأخرى، بما في ذلك البتروكيماويات والتصنيع الثقيل.

وتماشياً مع توجه الدولة نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة، نتوقع نمواً قوياً في المشاريع الجديدة، خاصة في قطاعي التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية. ومن المرجح أن تشجع الأطر التنظيمية الأخذ في التطور المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتسهل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والسياحة.

مستقبلاً، سنواصل مراقبة ديناميكيات الأسواق المالية العالمية وتطور مسار أسعار الفائدة حتى نظل متأهين ومرنين في استجابتنا. من الناحية التشغيلية، يتمثل هدفنا في تحسين ومواءمة أنظمة الخزينة لدينا عبر كامل نطاق مجموعة QNB لزيادة رقمنة وأتمتة قدراتنا المتعلقة بالمكاتب الأمامية والخلفية. علاوة على ذلك، لمواصلة العمل وفقاً لاستراتيجيتنا، فإننا نهدف إلى تسريع عروض منتجاتنا المالية المستدامة بالإضافة إلى تعزيز قدراتنا الابتكارية، مثل واجهات برمجة التطبيقات الخاصة بالعملات الأجنبية.

QNB كإيتال

في ظل تطور مشهد الأعمال في دولة قطر، أظهرت QNB كإيتال، ذراع الخدمات المصرفية الاستثمارية لمجموعة QNB، أداءً قوياً على مدار العام، حتى في ظل ظروف أقل ملاءمة لأسواق رأس المال العالمية.

باعتبارنا شركة رائدة في تقديم الخدمات الاستشارية في قطر، نجح فريقنا المتخصص من خبراء التمويل والخدمات المصرفية الاستثمارية في نشر العلامة التجارية لـ QNB كإيتال وتعزيز أدائها وتغطيتها. لقد قمنا بتنفيذ العديد من المشاريع الاستشارية الجديدة للشركات، ونواصل العمل كمستشار أساسي للمبادرات التي تقودها الحكومة والتي تهدف إلى تحقيق التنوع الاقتصادي، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتطوير القوى العاملة الماهرة والمستدامة.

في عام 2023، اتسم أداء أسواق رأس المال الإقليمية بمزيج من التفاؤل والتقلب. ومع ذلك، فقد خفّ الطلب بسبب مخاوف المستثمرين بشأن ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة. وتحرص الشركات المحلية على الاستفادة من التميز والرخم في أسواق رأس المال، ونحن نساعدها في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ومع قيام الشركات بتوسيع عملياتها وسعيها لزيادة رأس المال، تقدم QNB كإيتال المشورة للعملاء بشأن الفرص الاستراتيجية المحتملة والاككتابات العامة الأولية وعمليات الإدراج المباشر. وينشط هؤلاء العملاء في قطاعات متنوعة تتراوح بين الخدمات المالية والعقارات والصناعات وشركات الخدمات. وبالإضافة إلى العمل المستمر مع الشركات المدعومة من الدولة، ما زلنا نلاحظ زيادة التطور والاهتمام

مهمة QNB كإيتال هي الحفاظ على مكانتها كبنك استثماري مفضل للعملاء في دولة قطر وفي المنطقة



الخدمات المصرفية للأفراد

تتمحور باقة خدماتنا المصرفية للأفراد حول تقديم عروض شاملة للعملاء وبطريقة رقمية بالكامل. ونهدف إلى دمج الخدمات المصممة وفقاً لاحتياجات العملاء مع التكنولوجيا المتطورة للحفاظ على مكانتنا الرائدة في السوق.

أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى اجتذاب ودائع جديدة من العملاء المحليين الباحثين عن عوائد نقدية مناسبة. ولذلك نمت ودائع الأفراد بنسبة 6% بالمقارنة مع العام الماضي، مما ساعدنا في الحفاظ على حصتنا الرائدة في السوق المحلية.

أن نصبح بنكاً رقمياً في المقام الأول

يظل الابتكار وإيجاد طرق جديدة لدعم عملائنا بشكل أفضل في طليعة تفكيرنا. ونهدف إلى دمج الخدمات المصممة وفقاً لاحتياجات العملاء مع التكنولوجيا المتطورة. نطمح إلى أن نصبح بنكاً رقمياً في المقام الأول. ولكي نحقق ذلك، نواصل تنفيذ الجيل الثالث من برنامج التحول الرقمي الخاص بنا، "Digital 3.1". يتناول هذا البرنامج أربعة مجالات رئيسية: تحقيق الانتقال من القنوات المادية إلى القنوات الرقمية في التفاعلات مع العملاء ومجالات الدعم، وتعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات كعامل تمكين، وتعزيز الكفاءة والأتمتة، وتحسين القنوات والشبكات.

تهدف عملية نقل معاملات العملاء من القنوات المادية إلى الرقمية إلى تعزيز تجربتهم من خلال توفير خدمات ذاتية أبسط وأكثر سهولة. أحد أبرز إنجازاتنا في مجال الرقمنة هو أننا نعمل على رقمنة عملية إلحاق العملاء الجدد بشكل كامل. يمكن لعملائنا الحاليين فتح حسابات التوفير وحسابات الودائع تحت الطلب باستخدام تطبيق QNB للهاتف الجوال دون الحاجة إلى زيارة أحد الفروع، ونطمح أن يتمكن عملاء البنك الجدد أيضاً من فتح حسابات التوفير والحسابات الجارية وغيرها من الحسابات باستخدام تطبيق الجوال دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

أضفنا أيضاً ميزات تتيح لعملائنا تنفيذ وتحديث بيانات "اعرف عميلك" الخاصة بهم باستخدام خدمات QNB المصرفية عبر الجوال عند التقدم بطلب للحصول على قرض جديد أو زيادة رصيد القرض الحالي. كما قدمنا أيضاً ميزة أخرى تتيح تفعيل وإلغاء تفعيل البطاقات.

لدعم هذا التوجه نحو الابتكار، كان من الضروري بالنسبة لنا أن نواصل تعزيز قدراتنا في مجال تكنولوجيا المعلومات. ومن خلال تعديل قدراتنا في مجال تكنولوجيا المعلومات والانتقال إلى طريقة أسرع لأداء الأعمال، قمنا بتقليل الوقت المستغرق لإطلاق المنتجات في السوق. وبفضل اعتمادنا لطريقة عمل سريعة، أصبحنا أول بنك في قطر يطلق حل قبول الدفع باستخدام التحقق اليومي من ملامح الوجه. تطلب منا هذا الحل التمتع بمرونة وقدرات تنفيذ سريعة للاستفادة من تقنية التحقق من الوجه الخاصة التي طورتها شركة PopID، والتي يتم توفيرها من خلال شبكة قبول QNB وتدعمها فيزا عبر تقنية الترميز. وهذا يمكن عملائنا من المصادقة على معاملات الدفع لشراء السلع والخدمات من خلال التحقق من الوجه، بدون استخدام بطاقة فعلية أو هاتف جوال، بعد التسجيل الأولي.

95.6%

انتشار القنوات الرقمية في قطر

ركزنا أيضاً على تحسين كفاءة فروعنا وقنوات العملاء المختلفة مع اعتماد تقنيات جديدة. يلتزم QNB بالاستثمار في الحلول المبتكرة التي تساعد على تبسيط العمليات المصرفية وتزويد العملاء بالمرونة والراحة التي يحتاجونها في عالم اليوم سريع الخطى.

ما نقوم به

نقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات من خلال توفير تجربة متكاملة ومتعددة القنوات للعملاء:

- < 48 فرعاً في قطر و 918 فرعاً دولياً.
- < أكثر من 423 جهاز صراف آلي و 12 جهاز صراف آلي تفاعلي في قطر - أكبر شبكة في البلاد - و 4,570 جهازاً في الخارج.
- < منصات مبتكرة وسهلة الاستخدام للخدمات المصرفية عبر الجوال والإنترنت.
- < البنية التحتية والخدمات الخاصة بالتجارة الإلكترونية وقبول المدفوعات.
- < عروض متميزة رائدة في السوق من خلال خدمات أوائل QNB وأوائل QNB بلس.
- < عروض خدمات الأفراد الدولية مع إمكانية الوصول إلى الحسابات العالمية عبر شبكتنا الدولية.

بعد التجربة الناجحة لاستضافة كأس العالم FIFA قطر 2022™، شهدت البلاد ارتفاعاً ملحوظاً في عدد السكان الذي اقترب من 3 ملايين نسمة. وهذا يدل على استمرار جاذبية دولة قطر كوجهة للمغتربين والمهنيين الباحثين عن فرص في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطاقة والتمويل والضيفة وتجارة التجزئة والبناء. وقد ساعد تزايد عدد السكان على دفع النمو في السوق المحلية للخدمات المصرفية للأفراد.

بالاستفادة من هذه الظروف المواتية، حققت مجدداً أعمالنا المصرفية للأفراد في دولة قطر أداءً قوياً. ارتفع ربح هذا القطاع بنسبة 27%، مدفوعاً بزيادة بنسبة 27% في صافي دخل الفوائد. نمت قروض الأفراد بنسبة 3%، مدعومة بزيادة بنسبة 2% في القروض العقارية على خلفية تخفيف مصرف قطر المركزي لشروط الإقراض العقاري. وقد ساعدت التغييرات التنظيمية في دفع المزيد من الزخم في سوق العقارات والقروض العقارية في دولة قطر مع زيادة الحد الأقصى لنسبة القرض إلى الضمان، وإتاحة فترات أطول لسداد القروض، ورفع الحد الأقصى لمبالغ القروض الممنوحة للوافدين. وبشكل عام، نجحنا في الحفاظ على حصتنا الرائدة في السوق المحلية لقروض الأفراد.

79%

نقاط صافي الترويج للعملاء الأفراد في قطر

6%

نمو ودائع العملاء الأفراد في قطر

من إكمال مجموعة من المعاملات المصرفية، مثل الإيداع النقدي وإيداع الشيكات والسحب النقدي وإجراء التحويلات المالية. كما يتميز جهاز الخدمة الذاتية بأحدث التقنيات الأمنية، مما يضمن أن جميع المعاملات آمنة ومأمونة.

وتقديرًا لنجاحنا في رحلة التحول الرقمي، حصلنا هذا العام على العديد من الجوائز، بما في ذلك جائزة "أفضل بنك رقمي في الشرق الأوسط" من ذا ديجيتال بانكر.

بالإضافة إلى سعيينا نحو التحول الرقمي واعتماد التقنيات الحديثة، فإننا نؤكد على جهودنا لتقديم خدمة متميزة وسلسة للعملاء. فمن هذا العام بنشر ميثاق العملاء، والذي يوضح بالتفصيل التزامنا بتقديم خدمة ممتازة للعملاء وتلبية احتياجاتهم المالية من خلال منتجات وخدمات عالية الجودة. وتماشياً مع الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق، فإننا نهدف إلى تحسين منتجاتنا وخدماتنا وقنوات التفاعل مع عملائنا بشكل مستمر لتقديم تجربة استثنائية لهم.

تنمية أعمالنا في مجال الدفع والبطاقات

يهدف QNB إلى ترسيخ مكانته كمركز متكامل لحلول الدفع في قطر، وتزويد تجار التجزئة والشركات والمستهلكين بحلول سهلة وفعالة من الناحية التشغيلية تعمل في الوقت نفسه على تعزيز تجربة العملاء الشاملة لجميع المستخدمين.

بعد النجاح الكبير الذي حققته بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™، نواصل الاستفادة من الاستثمارات التي قمنا بها في التكنولوجيا المتقدمة والمنصات الرقمية المبتكرة لمواصلة تقديم أفضل المنتجات والخدمات للتجار الذين تتعامل معهم وحاملي بطاقتنا.

شهدنا هذا العام المزيد من الزخم في أسواق البطاقات والدفع. وكان الدافع وراء ذلك هو زيادة القنوات الجديدة التي تدعم قبول البطاقات بسهولة، والزيادة الكبيرة في أنشطة التجارة الإلكترونية ونجاح التحسينات والشراقات الرقمية التي نفذناها.

زادت أحجام معاملات بطاقات الائتمان بنسبة 10% هذا العام، في حين نمت أحجام معاملات البطاقات التجارية بنسبة 40%. أدى التحول المستمر من استخدام النقد إلى الدفع بالبطاقات إلى زيادة حجم الإنفاق على منتجات الدفع الإلكتروني التي تتسم بمتوسط أحجام منخفضة. وهذا يدل على أن المستهلكين يقومون بدمج المدفوعات الإلكترونية في عمليات إنفاقهم اليومية.

مع التطور المستمر في قطاع الدفع، يعتبر QNB في طليعة هذا التطور باعتباره من أوائل المؤسسات التي تتبنى التقنيات المبتكرة التي توفر تجربة دفع سلسة ومعززة وأمنة. نحن نضع تجربة عملائنا وتجارتنا في صميم كل ما نقوم به، مما يضمن لهم الأمان وسهولة الاستخدام.

نلتزم بالاستثمار في التكنولوجيا، والمساعدة في تعزيز بنية تحتية شاملة وأمنة للتجارة الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، ومن خلال الالتزام بنهجنا الاستراتيجي الناجح، أطلقنا أيضاً منتجات وخدمات جديدة عملت على تعزيز قدرتنا التنافسية في السوق. أدى الطلب من قبل العملاء على حلول الدفع الآمنة والسريعة إلى إتاحة مجموعة من الطرق الجديدة لدفع قيمة السلع والخدمات. ونتيجة لذلك، أدركت العديد من الشركات الحاجة إلى التواجد بالكامل عبر الإنترنت وقبول مجموعة واسعة من المدفوعات الرقمية.

لقد قام QNB بتطوير مجموعة واسعة من حلول الدفع الرقمية لدعم مثل هذه الشركات، بما في ذلك تقديم خدمات الدفع اللاتلامسية والتي تضمن بقاء بيانات العملاء آمنة. ويتم تمكين التجار وحاملي البطاقات من خلال مجموعة كاملة من خدمات الدفع عبر المحافظ الرقمية الموجودة على الأجهزة الإلكترونية (x-pays)، بما في ذلك Apple Pay و Google Pay و Samsung Pay، مما يسمح بإجراء المعاملات باستخدام مجموعة كبيرة من الأجهزة. وتستمر هذه الخدمات في تحقيق أداء باهر مع زيادة بنسبة 111% في المعاملات خلال العام. إن سمعنا في تزويد العملاء بأحدث التقنيات هي أحد الأسباب التي تجعلنا نبقي المؤسسة الرائدة في السوق في مجال الخدمات المصرفية للأفراد.

أطلقنا هذا العام أحدث إصدار من منصتي QNB للخدمات المصرفية عبر الإنترنت والجوال، والتي تتميزان بتصميم جديد بالكامل. تتسم المنصات الجديدة بلوحة تحكم محدثة، مما يسمح للمستخدمين بإنشاء روابط سريعة مخصصة لإجراء معاملاتهم المتكررة مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير. يمكن للعملاء الوصول إلى جميع حساباتهم الدولية في QNB وإدارتها، والاستفادة من التحويلات الفورية إلى العديد من البلدان، ومشاركة تفاصيل المستفيد من خلال رمز الاستجابة السريعة، واستخدام المتصفحات المدمجة للعثور على أقرب أجهزة الصراف الآلي وغير ذلك الكثير.

وعلى الشبكة المادية، اتخذنا عدة خطوات نحو تنفيذ حلول تكنولوجية مبتكرة، فقد كنا أول بنك في المنطقة ينجح في نشر جهاز الصراف الآلي SelfServ 62 من NCR. وبفضل التقنيات الحديثة التي يوفرها هذا الجهاز، مثل التحقق من بصمة اليد وإعادة تدوير النقد والإيداع، أدت هذه الخطوة إلى تعزيز قدرات أجهزة الصراف الآلي في QNB. بالإضافة إلى ذلك، واصلنا أخذ زمام المبادرة من خلال جهاز الخدمة الذاتية الجديد متعدد الوظائف في فرعنا الرئيسي بمجمع بلاس فاندوم في الدوحة. يُعتبر هذا الجهاز نقطة تحول في القطاع المصرفي، حيث يوفر للعملاء راحة ومرونة لا مثيل لهما لإدارة احتياجاتهم المصرفية. يمكن للعملاء الوصول إلى مجموعة من الخدمات، بما في ذلك السحب النقدي وإيداع الشيكات وطباعة دفتر الشيكات وطباعة البطاقات والتحدث إلى صراف عبر تقنية محادثات الفيديو. وتتيح ميزة التحدث إلى الصراف عبر الفيديو للعملاء التواصل مع الصراف عن بعد عبر محادثة فيديو، مما يمكنهم

الجوائز

🏆 أفضل بنك رقمي في الشرق الأوسط

< ذا ديجيتال بانكر

🏆 أفضل محفظة رقمية

< ذا ديجيتال بانكر

🏆 أفضل بنك رقمي في قطر

< ذا ديجيتال بانكر

🏆 أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الجوال

< MEED

🏆 أفضل ابتكار في مجال الدفع

< MEED

🏆 التميز في تسويق المنتجات

< MEED

🏆 جائزة تقدير الشراكة

< فيزا

🏆 التميز في برنامج الولاء في قطر

< فيزا

🏆 التميز في تقديم حلول جديدة في قطر

< فيزا

🏆 الريادة في مجال الحماية من الاحتيال في التجارة الإلكترونية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

< ماستركارد

🏆 أفضل بنك للحلول الرقمية في قطر

< يوروموني

الخدمات المصرفية للأفراد (تابع)

الشبكات العالمية وتقديم الإرشاد إليها. أتاحت لنا هذه الشراكات الاستراتيجية الوصول إلى أحدث تقنيات الدفع، بما في ذلك منصة تحكم إلكترونية متقدمة لمعالجة ومراجعة معاملات الشركات، والقدرة على إرسال طلبات الأعمال المالية والمدفوعات الإلكترونية، وتصفح التقارير التحليلية التي تغطي المعاملات السابقة أو المستقبلية. إن هذه الخدمات والأنظمة التي لا مثيل لها تتيح لعملائنا تنفيذ معاملاتهم بسهولة عبر المواقع الإلكترونية من خلال الأنظمة الأكثر أماناً وموثوقية في قطر. يدعم QNB أيضاً الشركات متناهية الصغر فيما يتعلق بقبول الدفع الرقمي من خلال حل قبول منخفض التكلفة بما في ذلك مبادرات الدفع من خلال الهاتف الجوال والبرمجيات التي تتيح للتجار قبول المدفوعات عبر هواتفهم الجوال. لقد قمنا بتوسيع قدراتنا في مجال قبول المدفوعات لتغطية أعمال الحوالات المالية بما يتماشى مع اللوائح المحلية ولتوفير قدر أكبر من المرونة والراحة للعملاء.

وعلى صعيد البطاقات، نواصل الاستفادة من التحالفات والشراكات الاستراتيجية مع اللاعبين العالميين من أجل تعزيز عروض القيمة لدينا. هذا العام، في ظل التركيز على عملاء الخدمات المصرفية

في مجال المدفوعات، هدفنا هو وضع أنفسنا كمزود مدفوعات يقدم خدمات متكاملة. قام مصرف قطر المركزي بترخيص عدد من مقدمي خدمات الدفع لتقديم خدمات وحلول دفع من خلال منصات الدفع الإلكترونية للشركات الأخرى وشركات التجارة الإلكترونية في قطر. بهدف توسيع عروضنا وإنشاء تجربة سلسة للعملاء من خلال إنشاء الشراكات عبر المنظومة، واصلنا دعم شركات التكنولوجيا المالية المحلية ومزودي خدمات الدفع لتوسيع نطاق رقمنة المدفوعات إلى القطاعات غير المستغلة من خلال الشراكات الاستراتيجية وتمكين شركات التكنولوجيا المالية من الوصول إلى

%44

نسبة المعاملات الائتمانية في قطر

%40

زيادة حجم معاملات البطاقات التجارية في قطر



نواصل الاستفادة من التحالفات والشراكات الاستراتيجية مع اللاعبين العالميين من أجل تعزيز عروض القيمة لدينا.

تسريع عروضنا المميزة مع أوائل QNB

من خلال تزويد عملائنا بمجموعة من المنتجات والخدمات ذات المستوى العالمي، فإننا قادرون على تقديم عروض ذات قيمة متميزة لا مثيل لها. نظل البنك المفضل لعملاء الخدمات المصرفية الممتازة في قطر ونقدم لهم مجموعة مخصصة من المنتجات، بما في ذلك بطاقات الائتمان المتميزة من أوائل QNB، ومنتجات الودائع والقروض الخاصة، وامتيازات أسلوب الحياة، والخدمات ذات الأولوية، والقروض العقارية عبر الحدود، وحلول إدارة الثروات. وأخيراً وليس آخراً، نكافئ ولاء عملائنا من خلال برنامج مكافآت Life من QNB الذي يقدم مزايا استثنائية حول التسوق والمطاعم والفنادق والسفر وغيرها من الخدمات مع خصومات خاصة وآليات استبدال النقاط.

وقد ساعدنا نموذج الأعمال المصمم حسب الطلب في الحفاظ على النمو المستمر في عدد عملاء أوائل QNB وفي حجم الودائع والقروض. وعلى هذا النحو، كنا في وضع جيد للاحتفاظ بمكانتنا الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الممتازة في قطر. ارتفع عدد عملاء أوائل QNB بنسبة 8%، في حين زاد إجمالي الودائع بنسبة 7% وإجمالي القروض بنسبة 3% مقارنة بنهاية عام 2022.

7%

نمو وودائع عملاء أوائل QNB في قطر

في عام 2023، قمنا بتنفيذ العديد من الحملات المستهدفة عبر قنوات مختلفة، مستفيدين من شراكاتنا التجارية عالية الجودة لرعاية هذه الفئة الاستراتيجية، بما في ذلك أثناء اليوم الرياضي وفي شهر رمضان وفصل الصيف وبمناسبة اليوم الوطني للدولة. لم يقتصر الأمر على الترويج لخدماتنا المصرفية الفريدة عبر الحدود، مثل الحسابات العالمية والقروض العقارية الدولية، بل قمنا أيضاً بإصدار نسخة جديدة من تطبيق QNB Explorer الرائد للهواتف الجوال الذي ساهم في توسيع نطاق عروض الرفاهية التي نقدمها من خلال تجربة استثنائية للعملاء.

واصلنا تعزيز باقة عروضنا المصرفية الممتازة، وتوفير الوصول السلس إلى نمط الحياة الحصري والخدمات المميزة لعملاء أوائل QNB في جميع أنحاء العالم. لقد قمنا بضم أكثر من 100 شريك جديد إلى شبكة برنامج أسلوب الحياة الخاص بأوائل QNB في عام 2023، ليصل إجمالي عدد شركاء البرنامج المحليين والدوليين إلى أكثر من 400 شريك. واليوم، يتمتع عملاء أوائل QNB بعروض وخصومات حصرية في أكثر من 20 مدينة كبرى حول العالم. لقد وقعنا هذا العام اتفاقية حصرية مع شركة التجزئة الفرنسية الفاخرة Printemps، التي افتتحت أكبر متجر فاخر متعدد الأقسام في الشرق الأوسط. وبموجب هذه الاتفاقية، يستفيد عملاء أوائل QNB من الفعاليات الخاصة والامتيازات الحصرية لأرقى العلامات التجارية للأزياء الفاخرة والجمال ونمط الحياة في العالم. بالإضافة إلى ذلك، عززت صالة QNB المخصصة داخل المتجر تجربة التسوق لأعضاء أوائل QNB بشكل أكبر. كما أتاحت الاتفاقية للبنك فرصة جديدة لزيادة ظهور علامته التجارية إلى جانب أرقى العلامات التجارية العالمية الفاخرة من خلال حملات إعلانية جذابة.

مستقبلاً، سنواصل تعزيز القدرات التي بنيناها حتى الآن لإكمال باقة العروض ونموذج التشغيل الرقمي الشامل لدينا، لجعله قابلاً للتطوير بالكامل عبر شبكتنا، واستكمال بعض قيمة مميز في مجال الاستدامة. وفي الوقت نفسه، سنعمل بنشاط على دفع عملية انتقال عملائنا من القنوات المصرفية المادية إلى القنوات المصرفية الرقمية من خلال توسيع عروضنا المتعلقة بالمدفوعات والحلول الرقمية، ومن خلال الحملات والمبادرات المخصصة. ونهدف أيضاً إلى إثراء خدماتنا ومنتجاتنا المخصصة لأوائل QNB، والعمل على إصدارات جديدة من تطبيق QNB Explorer لخلق المزيد من التفاعل وتعزيز تجربة المستخدم للعملاء وشركاء برنامج أسلوب الحياة.

من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قمنا بتوقيع اتفاقية شراكة جديدة مع ماستركارد. ولهذه الشراكة ثلاثة أهداف. أولاً، يهدف البرنامج إلى تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 لدفع التنوع الاقتصادي والرقمنة والوصول إلى مجتمع غير نقدي من خلال دعم نجاح الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ثانياً، تهدف الشراكة إلى الاستفادة من نقاط القوة لدى كل من QNB وماستركارد لتقديم أحدث طرق الدفع وأكثرها أماناً وملاءمة لعملائنا من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة. أخيراً وليس آخراً، تهدف الاتفاقية إلى دعم الانتقال من طرق الدفع التقليدية إلى طرق توفر قدرًا أكبر من الفعالية والمكافآت، حيث يتم توفير البيانات الغنية لزيادة الكفاءة. تتميز حلول الدفع التجارية من QNB بإمكانية التحكم في معاملات التجار والبطاقات حسب الطلب، مما يمنح الشركات سيطرة أكبر على أنشطة الدفع الخاصة بها.

خلال بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™، قام QNB وفيزا بتقديم عدد من منتجات الدفع المبتكرة بشكل فعال مثل طرح ما يقرب من 5,500 محطة دفع غير تلامسية في مرافق البطولة، بما في ذلك الملاعب ومناطق المشجعين ونقاط الدفع الأخرى. تم إجراء حوالي 90% من المعاملات بتكنولوجيا عدم التلامس، مما يوفر كفاءة أكبر في الدفع وتجربة سلسة لكل من المقيمين والزوار الدوليين. وكشهادة على جهودنا، حصلنا هذا العام على "جائزة تقدير الشراكة" من فيزا، مما يسلط الضوء على الدور المتميز لهذه الشراكة في تطوير وتقديم منتجات الدفع المبتكرة في السوق، فضلاً عن التعاون القوي بين المؤسستين في تقديم نسخة ناجحة للغاية من بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™.

"من خلال تزويد عملائنا بمجموعة من المنتجات والخدمات ذات المستوى العالمي، فإننا قادرون على تقديم عروض ذات قيمة متميزة لا مثيل لها."

هذا العام، بالنسبة لأعمال الائتمان الاستهلاكي والبطاقات مسبقة الدفع، نواصل إطلاق حملات الاستحواذ والاستخدام واسعة النطاق مع فيزا. لقد قمنا بشكل مشترك بتوزيع 4 سيارات جاكوار من طراز Type-R، وجوائز نقدية تزيد قيمتها عن 2.6 مليون ريال قطري، بالإضافة إلى 4.2 مليون ريال قطري على شكل نقاط مكافآت Life خلال الحملات الترويجية وحدها في عام 2023.

دمج الاستدامة في خدماتنا المصرفية للأفراد

لندعم أجندة QNB للاستدامة بشكل أكبر ورفع مستوى الوعي في المجتمع وإظهار التقدم الذي أحرزناه في هذا الموضوع، قمنا بتعزيز عروضنا المرتبطة بالتمويل المستدام في خدماتنا المصرفية المقدمة للعملاء الأفراد.

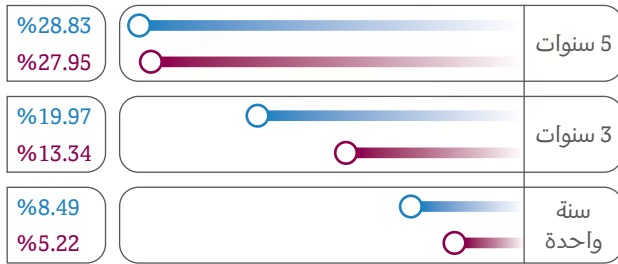
في عام 2023، ومن خلال إطلاق إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة لمجموعة QNB، الذي يُعد إطاراً رائداً في السوق، تمكنا من دعم عملائنا من أجل تشجيعهم على "قيادة السيارات الخضراء". ومع زيادة الطلب على السيارات الكهربائية والموديلات الجديدة التي تدخل السوق المحلية، أطلق QNB منتجاً هو الأول من نوعه في السوق لدعم مسيرة الاستدامة. في العام الحالي، نسعى إلى تسريع عملية الترويج لقروض السيارات الخضراء من خلال إطلاق حملات بشروط خاصة. توفر قروض السيارات الخضراء الخاصة بنا شروط إقراض خاصة، مثل أسعار الفائدة المخفضة، والتأمين الشامل المجاني للمركبة لمدة عام واحد، وإلغاء الرسوم الإدارية، والموافقات السريعة، والدفعات المقدمة الأقل.

ساهمت هذه المبادرات في توسيع محافظتنا الخضراء في مجال خدمات الأفراد وتحديد ومتابعة وتعزيز الفرص المتعلقة بمواضيع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مما يعزز تأثيرنا الاجتماعي والبيئي الإيجابي من خلال مجموعة واسعة من منتجات وخدمات التمويل المستدامة الجديدة.

إدارة الأصول والثروات

توفر خدماتنا في مجال إدارة الأصول والثروات الحائزة على عدة جوائز حلولاً حصرية ومصممة حسب الطلب للمؤسسات الاستثمارية والعملاء أصحاب الثروات الكبيرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

أداء صندوق الوطني 1 (%)



أداء صندوق الوطني 1 (31 ديسمبر 2023)
أداء المؤشر المعياري ستاندرد أند بورز قطر المحلي (مخصص) (31 ديسمبر 2023)

دولة قطر، مما يعكس الاهتمام المتزايد من المستثمرين بفرص الاستثمار المتوافقة مع معايير البيئة والمجتمع والحوكمة والأهمية المتزايدة التي تحظى بها الاستدامة في استراتيجية QNB ونموذج أعماله. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بإطلاق خطة استثمارية مبتكرة للادخار تسمح لعملائنا الأفراد ببناء محافظهم الاستثمارية وشركائهم لتمويل برامج المزايا والمعاشات التقاعدية لموظفيهم من خلال الإسهامات الشهرية.

علاوة على ذلك، قمنا بتضمين التحولات الجذرية التي تحدث في الأسواق العالمية والمحلية في نماذج توزيع الأصول الخاصة بنا، حيث قمنا بنشر نهج جديد لتخصيص استثمارات المحافظ مع إبقاء المخاطر عند مستوى محدد، وهو يركز في الغالب على مستويات المخاطر مع عدم استثناء أي فئة من فئات الأصول.

وفيما يتعلق بالابتكار، واصلنا الاستثمار في التكنولوجيا لتقديم حلول مبتكرة وتنفيذ عالي الجودة وموثوق لعملائنا. لقد قمنا بتحسين قدراتنا التشغيلية من خلال العمل على نظام المعالجة المباشرة الخاص بنا والذي سمح لنا بتحسين قدراتنا في التداول وإدارة المخاطر والامتثال والتسوية.

وبالنظر إلى عام 2024، سيظل هدفنا يتمثل في التركيز على خلق قيمة طويلة الأجل لعملائنا وتزويدهم بأفضل الفرص الاستثمارية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم وقدرتهم على تحمل المخاطر. ولكي نكون قادرين على البقاء في صدارة السوق، سنواصل جهودنا في مجال الابتكار، وإطلاق منتجات جديدة، وتعزيز قدراتنا لتقديم تجربة استثنائية للعملاء بشكل مستمر.

“واصلنا الاستثمار في التكنولوجيا لتقديم حلول مبتكرة وتنفيذ عالي الجودة وموثوق لعملائنا.”

ما نقوم به

توفر إدارة الأصول والثروات في مجموعة QNB خدمة استشارية متكاملة للعملاء لمساعدتهم على إدارة ثرواتهم بشكل فعال. ونقدم الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية من خلال خدماتنا المصرفية الخاصة، وندير الصناديق الاستثمارية المشتركة عبر مجموعة متنوعة من فئات الأصول والمناطق الجغرافية، ونقدم خدمات شاملة في مجال الوساطة المالية وأمانة الحفظ.

إدارة الأصول

في عام 2023، أدى ارتفاع أسعار الفائدة، والعوائد الجذابة في الأسواق المالية، والطلب القوي على الودائع منخفضة المخاطر إلى خلق بيئة مليئة بالتحديات لمديري الأصول. وقد سلط هذا الأمر الضوء على أهمية إعادة تعريف قطاع إدارة الأصول وتأمينه من التقلبات المستقبلية من خلال ابتكار المنتجات والبحث عن علاوات مخاطر وعوائد أنسب معدلة حسب المخاطر.

على مدار العام، قدمت فئات الأصول المختلفة أداءً متبايناً على مستوى العالم. وحققت الأسهم العامة المدرجة أداءً قوياً على خلفية ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ومرونة الاستهلاك والمعنويات الإيجابية المرتبطة بالتقدم التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي. ومن ناحية أخرى، تعرضت أدوات الدخل الثابت والأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري والعقارات والسلع للإجهاد، مما دفع المستثمرين العالميين إلى إعادة توازن محافظهم الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، أدى الأداء الضعيف نسبياً لأدوات الدخل الثابت منخفضة المخاطر إلى تعطيل نماذج توزيع الأصول التقليدية.

مكنتنا العروض الجيدة التي نقدمها من تعزيز مكانتنا القيادية في دولة قطر وتوطيد العلاقات مع عملائنا. في عام 2023، شهدنا نمواً بنسبة 8% في الأصول الخاضعة لإدارتنا، مما ساهم في زيادة دخل الرسوم والعمولات لدينا بنسبة 6%. كان أداء صناديقنا الداخلية قوياً مقارنة بالمؤشرات الإرشادية الخاصة بها.

وبينما نبحث باستمرار عن طرق لخدمة عملائنا على أفضل وجه وتوجيههم عبر مختلف الأوضاع في الأسواق المالية، ظل ابتكار الخدمات والمنتجات ركيزة أساسية لنموذج أعمالنا. ضمن مجموعة منتجاتنا، نواصل تطوير منصتنا ذات البنية المفتوحة الخاصة بالاستثمار لدى أطراف خارجية لتزويد العملاء بصناديق تركز على مواضيع معينة، مثل مصادر الطاقة المتجددة والرعاية الصحية والبنية التحتية والصناعات الفضائية والدفاع. بالإضافة إلى ذلك، أطلقنا صندوقاً جديداً للأدوات القابلة للتحويل العكسي. من خلال الاستثمار في مجموعة من الأصول البديلة، يعمل هذا الصندوق على إتاحة الوصول للجميع ويسمح للعملاء بالمشاركة في فئة الأصول هذه باستثمارات أصغر، مما يخفف من ارتفاع التقلبات ويقلل بشكل كبير من المخاطر الفردية والمرتبطة بالتركز. وقد حظي الصندوق بإقبال كبير من عملائنا وساهم في تعزيز التدفقات الواردة إلينا.

ونحن بصدد أن نكون أول مدير أصول يطلق صندوقاً استثمارياً متداولاً يركز على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في

الخدمات المصرفية الخاصة

لقد ساعدت سمعتنا الجيدة وقوة فريق الخبراء لدينا ومجموعة منتجاتنا المختارة بعناية على تعزيز عروض القيمة التي نقدمها لعملائنا من أصحاب الثروات الضخمة وذوي الثروات الكبيرة. نقدم مجموعة شاملة من فرص الاستثمار الدولية المصممة حسب الطلب وذلك بفضل شبكتنا العالمية الراسخة، ورؤيتنا المتعمقة في السوق، وفريقنا الذي يتمتع بمهارات وقدرات عالية والذي يتميز بسرعة الاستجابة. إن قدراتنا المميزة وكفاءتنا الاستشارية الرائدة وعلاقاتنا الراسخة مع العملاء دعمت نمو أعمالنا في مجال الخدمات المصرفية الخاصة في عام 2023.

ومع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة على مدار العام، بدأ المستثمرون المتعطشون للعوائد في تحويل تركيزهم الكامل من سوق الأوراق المالية، واختاروا استكشاف الفرص في مجال الودائع والدخل الثابت. لقد استفدنا من اهتمام السوق المتزايد بالودائع لتصميم منتجات ادخارية مهيكلية جديدة ذات عوائد تنافسية، مما أدى إلى حملة اجتذاب ناجحة.

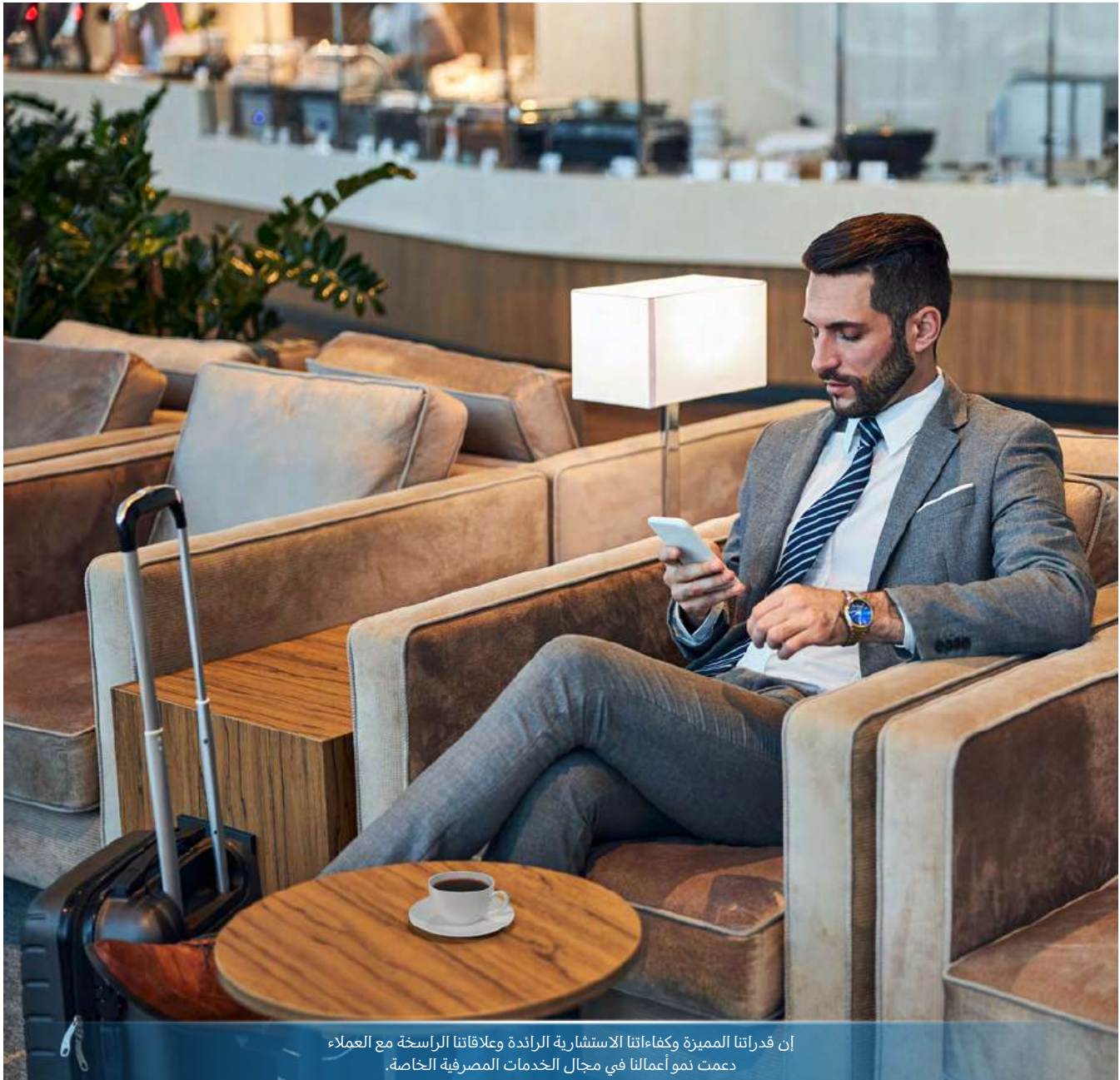
في ظل احتدام المنافسة الدولية والمحلية، واصل فريقنا من المستشارين الخبراء العمل على تعزيز العلاقات طويلة الأمد مع

العملاء وعائلاتهم وإقامة اتصالات جديدة، مدعوماً بمكانة QNB وسمعته التي لا مثيل لها في السوق المحلية وقدرتنا على توقع وتنفيذ احتياجات العملاء الاستثمارية من خلال نهج واضح ومصمم خصيصاً لهم.

يُعتبر QNB سويسرا، وهو شركتنا التابعة في سويسرا، مركزاً للخدمات المصرفية الخاصة الخارجية. ويعمل البنك كقناة للمنتجات والخدمات الاستثمارية، والتي تكملها الخدمات الاستشارية الاستثمارية، ويقدم لعملائنا أصحاب الثروات الكبيرة تجربة مصرفية خاصة مثالية. لقد تمكنا هذا العام من زيادة عدد العملاء الذين يتعاملون معنا في سويسرا بفضل الأداء الفردي لفريق الخطوط الأمامية، إلى جانب النجاح المستمر لبرنامج الإحالة الخاص بنا، لا سيما في تركيا.

كما تم تكريس جهودنا لمواصلة رفع قدراتنا الرقمية، حيث عملنا على تحسين تجارب العملاء ونطاق الخدمات المتاحة على قنواتنا الرقمية.

هذا العام، تم الاعتراف بإنجازاتنا في تقديم الخدمات والحلول المالية المتميزة لعملائنا مرة أخرى من خلال الجوائز المرموقة من المؤسسات الرائدة، مثل مجلة غلوبال فاينانس ومجلة يوروموني.



إن قدراتنا المميزة وكفاءتنا الاستشارية الرائدة وعلاقاتنا الراسخة مع العملاء دعمت نمو أعمالنا في مجال الخدمات المصرفية الخاصة.

إدارة الأصول والثروات (تابع)

الجوائز

🏆 أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الشرق الأوسط

< غلوبال فاينانس

🏆 أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة للحلول

الرقمية للعملاء في الشرق الأوسط

< غلوبال فاينانس

🏆 أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في قطر

< غلوبال فاينانس

🏆 أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة لأصحاب

الثروات الكبيرة في الشرق الأوسط

< يورو موني

🏆 أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في قطر

< يورو موني

🏆 أفضل خدمة لإدارة الثروات في قطر

< ويلث بريفيغ

نحن نقدم الآن خدمات صناعة السوق لـ 29 شركة، بينما تستفيد 14 شركة من خدماتنا في مجال تزويد السيولة. في العام الحالي على سبيل المثال، وقعنا مع شركة ميزة كيواس تي بي - ذ.م.م، وهي شركة تقدم خدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات المُدارة ومقرها في دولة قطر وقد أكملت طرحاً أولياً في أغسطس، اتفاقية تزويد السيولة لأسهمها المدرجة في بورصة قطر. تساهم خدماتنا الواسعة وعالية الجودة في مجال تزويد السيولة وصناعة السوق في زيادة استقرار الأسعار وتعزيز السيولة في سوق الأوراق المالية القطرية.

يغطي فريقنا المعني بأبحاث الأسهم الآن 25 شركة محلية مدرجة، مما يمكننا من تقديم عروض لا مثيل لها للوصول إلى الشركات في قطر. ويتم استخدام معلوماتنا ورؤانا الميدانية بشأن تطورات السوق المحلية من خلال أنشطتنا المتعلقة بنشر الأبحاث والتحليلات عالية الجودة حول السوق القطرية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

“ركزت QNB للخدمات المالية على تعزيز مكانتها الرائدة في السوق في مجال خدمات تزويد السيولة وصناعة السوق.”

باعتبارها المزود الرئيسي للخدمات المالية في قطر، شاركت QNB للخدمات المالية بنشاط في مراحل الإعداد التي سبقت إطلاق بورصة قطر لخدمات البيع على المكشوف المرتبط بإقراض واقتراض الأوراق المالية في السوق المحلية. بدأنا نعمل أيضاً على إعداد بنيتنا التحتية للإطلاق المرتقب لتداول المشتقات من خلال بورصة مخصصة أنشأتها بورصة قطر. وتهدف هذه الخطوات إلى تحسين السيولة وتعزيز التوقعات بشأن أداء بورصة قطر، وفي نهاية المطاف زيادة جاذبيتها لمؤسسات الاستثمار. وستوفر هذه الإجراءات لـ QNB للخدمات المالية فرصاً إضافية لتعزيز القيمة لعملائها في السنوات المقبلة.

في أعمالنا المرتبطة بأمانة الحفظ، نتعامل بنشاط مع المشاركين في السوق وقادة القطاع من أجل تمييز أنفسنا كبنك رائد في مجال خدمات أمانة الحفظ بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. في عام 2023، واصلنا توسيع نطاق عروضنا إلى ما هو أبعد من خدمة العملاء المحليين للتركيز على جذب وتعزيز علاقتنا مع أمناء الحفظ العالميين. وهذا يمكننا من الحصول على حصة سوقية أكبر من تدفقات محافظ غير المقيمين الواردة إلى دولة قطر والأسواق الدولية. إن الجهود المبذولة لتوسيع مشاركتنا كأمين حفظ فرعي مع شركاء عالميين استراتيجيين هذا العام دعمت نمو الأصول المحفوظة من قبلنا والعدد الإجمالي للحسابات التي نخدمها.

تم الاعتراف بريادتنا في السوق وجودة خدماتنا من خلال جوائز من مجلات مرموقة مثل يورو موني وغلوبال فاينانس.

في عام 2024، سنظل ملتزمين بدعم تطوير سوق رأس المال المحلية وتعزيز عمق السوق المالية القطرية من خلال مجموعة منتجاتنا وخدماتنا المتطورة. وأثناء هذه العملية، سنسعى جاهدين لتعزيز مكانتنا الرائدة لدى المستثمرين المؤسسيين، مما يؤكد دورنا الرئيسي في جذب تدفقات متزايدة من استثمارات المحافظ الأجنبية.

بالإضافة إلى المستقبل، سنواصل العمل لضمان بقائنا البنك الرائد في تقديم الخدمات المصرفية الخاصة في قطر في بيئة تتقدم فيها المنافسة. وبينما نسعى لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في إضافة قيمة طويلة الأمد لعملائنا، فإننا نهدف إلى الاستمرار في إطلاق منتجات جديدة وتعزيز قدراتنا الرقمية وتطوير عروضنا الاستثمارية.

خدمات الوساطة المالية وأمانة الحفظ

لا شك أن النجاح الملحوظ الذي حققته بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™ قد جذب اهتماماً كبيراً إلى دولة قطر، مما عزز مكانة البلاد في نظر المستثمرين الأجانب. وقد أدى ربط الريال القطري بالدولار الأمريكي، والتوقعات التي تشير إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط والغاز، ومشروع توسعة حقل الشمال، إلى دعم آفاق الاستثمار في قطر والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

كشركة تابعة مملوكة لنا بالكامل، واصلت QNB للخدمات المالية الحفاظ على مكانتها كوسيط مالي رائد في قطر في عام 2023. وقد ساهمنا مرة أخرى بشكل كبير في إجمالي النشاط التجاري في بورصة قطر، مما عزز بشكل عام حصتنا السوقية التي تبلغ 33%. بفضل معرفتنا التي لا تُضاهى بالسوق وعروض المنتجات التي نقدمها، فإننا نقدم خدماتنا للمستثمرين من المؤسسات والأفراد، على المستويين المحلي والدولي.

في عام 2023، لعبنا دوراً رئيسياً في جذب تدفقات المحافظ الأجنبية إلى البورصة المحلية، مما عزز مكانتنا كوابية رئيسية لسوق تُعتبر بشكل متزايد آمناً على المستويين الإقليمي والعالمي. وقد أكد المستثمرون من المؤسسات أن QNB للخدمات المالية هي مزود الخدمات المالية المفضل لديهم، ويتجلى ذلك في حصتنا البالغة 53% من سوق الاستثمار المؤسسي، حيث قمنا بمعالجة تداولات بقيمة 22 مليار دولار أمريكي لصالح المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك، واصلنا هيمنتنا على معاملات السندات المدرجة وأذونات الخزينة بحصة سوقية بلغت 100%.

خلال العام الماضي، ركزت QNB للخدمات المالية على تعزيز مكانتها الرائدة في السوق في مجال خدمات تزويد السيولة وصناعة السوق.



هدفنا النهائي هو إضافة قيمة طويلة الأمد لعملائنا، من خلال إطلاق منتجات جديدة لتعزيز قدراتنا الرقمية وتطوير عروضنا الاستثمارية.

الأعمال الدولية

نسعى باستمرار للاستفادة من شبكتنا الدولية لتعزيز النمو المربح على المدى الطويل.

من المؤسسات الإقليمية الأخرى. لدينا رأس المال والمرونة اللازمين للاستفادة الفورية من الفرص التي تنشأ في أسواق شبكتنا. وهذا يتيح لنا بناء الثروات، فضلاً عن تسهيل تدفقات التجارة والاستثمار بين هذه الأسواق ومناطق تواجدنا الدولي. اليوم، نحن موجودون في أكثر من 28 دولة في جميع أنحاء آسيا وإفريقيا وأوروبا.

توسيع تواجدنا في المملكة العربية السعودية

كانت جهودنا لتعزيز مكانتنا في المملكة العربية السعودية أحد أبرز الإنجازات في عام 2023. بوصفها أكبر سوق في دول مجلس التعاون الخليجي، فإننا نعتبر المملكة العربية السعودية عنصراً هاماً في استراتيجية التوسع الدولي الخاصة بنا مع إمكانيات هائلة للمساهمة في نمو أعمال QNB المستقبلية.

لذلك قمنا بتطوير استراتيجية داخلية مخصصة لتواجدنا في السعودية. تعمل هذه الاستراتيجية على تعزيز جوهر أعمالنا كبنك دولي للخدمات المصرفية الإجمالية المدعومة بخدمات المعاملات المصرفية المصممة حسب الطلب. وينصب تركيزنا على خدمة الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات بشكل أساسي كأحد البنوك الأجنبية الرائدة مع تعزيز وصولنا الفريد إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمراكز المالية العالمية الرئيسية بالإضافة إلى شبكتنا الواسعة عبر آسيا. ونحن ملتزمون بمواصلة الاستثمار في توسيع قدرات أعمالنا وتقنياتنا وموظفينا لتقديم عروض تميزنا عن المنافسين المحليين والأجانب. وبفضل جهودنا والاعتراف القوي بعلاقتنا التجارية، تمكنا من توسيع شبكة عملائنا المحليين بسرعة، لا سيما مع بعض الشركات الكبرى الرئيسية في المملكة العربية السعودية وعبر مختلف القطاعات.

قمنا هذا العام بافتتاح فرعنا الثاني في جدة، بعد افتتاح فرعنا الأول بمدينة الرياض في عام 2017. وتعتبر مدينة جدة من أهم الأسواق الاقتصادية في المنطقة، مما يجعلها إضافة قيمة لشبكة QNB العالمية. وتتمتع جدة بأهمية اقتصادية وسياسية كبيرة، حيث تضم أكبر ميناء مطل على البحر الأحمر، مما يجعلها وجهة مثالية لأعمال QNB المصرفية في المملكة العربية السعودية والمنطقة.

لدعم رؤية المملكة العربية السعودية الوطنية 2030 للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يستعد QNB لإطلاق بنك رقمي بالكامل في المملكة العربية السعودية في شراكة مع مجموعة عجلان وإخوانه القابضة، إحدى أكبر شركات البيع بالتجزئة والصناعة في الشرق الأوسط. إن إطلاق هذا البنك الرقمي سيسمح لـ QNB بالاستفادة من فئات العملاء التي لا تمثل محور التركيز الأساسي لفرعنا الفعلية في السعودية، وبالتحديد فئتي التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة. وسوف تتيح لنا عروضنا كبنك رقمي بالكامل أيضاً إنشاء تواجد فعال من حيث التكلفة، والوصول إلى مجموعة كبيرة من العملاء بمنتجات وحلول مبتكرة. ويعد تحديد نهجنا لطرح المنتجات والخدمات الجديدة في السوق وقدراتنا التكنولوجية، قدماً بالفعل طلب الحصول على الترخيص إلى الجهة التنظيمية.

ما نقوم به

تضم شبكتنا الدولية شركات QNB خارج قطر، ويشمل ذلك:

- < الفروع الدولية.
- < المكاتب التمثيلية.
- < الشركات التابعة الدولية، وهي كيانات مستقلة يملك فيها البنك حصة أغلبية.
- < الشركات الزميلة، وهي كيانات مستقلة لا يملك فيها البنك حصة أغلبية.

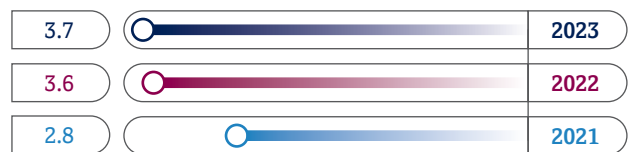
بفضل التوسع الدولي العضوي وغير العضوي في السنوات السابقة، تمكنت مجموعة QNB من أن تصبح واحدة من البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. تُعتبر مساهمة شبكتنا الدولية من الركائز والمعايير الأساسية التي تضمن تنفيذ استراتيجيتنا على مستوى المجموعة بنجاح. وأحد أهدافنا الرئيسية هو تعزيز ربحيتنا في الأسواق التي تتواجد فيها بالفعل. ونهدف إلى تحقيق مساهمة متنوعة في الإيرادات من خلال مزيج متوازن بين الدخل المستمد من الفوائد والدخل المتأتي من مصادر أخرى غير الفوائد.

لقد اخترنا التوسع في هذه الأسواق نظراً لاندماجها المتزايد في الاقتصاد العالمي والتدفقات التجارية والاستثمارية الكبيرة التي تشهدها بالإضافة إلى الفرص الكبيرة التي تقدمها في مجال الإنفاق على البنية التحتية. وإلى جانب التركيبة السكانية المواتية للطريقة المتوسطة الشابة والمتنامية والمتعلمة، فإننا مقتنعون بفرص النمو على المدى الطويل في هذه الأسواق.

نموذج الحوكمة وعروض الأعمال

في إطار نموذجنا الخاص بالحوكمة، فإننا نسعى باستمرار للاستفادة من شبكتنا الدولية من أجل تعزيز النمو المربح على المدى الطويل. ولا يقتصر دورنا على ربط بلدان شبكتنا بعمليات مكتبنا الرئيسي فحسب، بل يشمل أيضاً تمكينها من إنشاء فرص أعمال عبر الحدود في مناطق تواجدنا العالمي. وهذا يدعم تنفيذ استراتيجيتنا ونشر ثقافة متسقة للامتثال التنظيمي والحوكمة وإدارة المخاطر. كما أنه يؤكد التوافق الكامل بين قدراتنا على مستوى المجموعة فيما يتعلق بالسياسات والعمليات والإجراءات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وممارسات الأفراد.

صافي أرباح الأعمال الدولية (مليار ريال قطري)



نعتبر أنفسنا بوابة مالية لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وتتمثل ميزتنا التنافسية في تصنيفنا القوي ووجودنا في الأسواق التي غالباً ما لا تحظى باهتمام البنوك العالمية أو التي لا تحصل على خدمات كافية

دراسة حالة

توفير الدعم العاجل للشعب والاقتصاد التركيين بعد الزلزال

أولاً، وقعنا اتفاقية قرض مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بقيمة 110 مليون دولار أمريكي لإاحتها للأفراد والمنظمات المتضررة من الزلزال. وتم استخدام هذا التمويل لتلبية متطلبات التمويل العاجلة للشركات والأشخاص المحتاجين في المنطقة ولإعادة بناء المرافق والبنية التحتية الحيوية.

ثانياً، في إطار التجديد الناجح لقرضنا المشترك مع البنوك العالمية، تمت إضافة معايير استدامة إضافية بما يتماشى مع أهداف الاستدامة للبنك. ومن بين هذه الالتزامات، التزمنا بتخصيص جزء من التمويل، بمبلغ إجمالي قدره 329 مليون دولار أمريكي، لتقديم القروض إلى المنطقة المنكوبة جراء الكارثة حتى نهاية عام 2023، وبالتالي المشاركة في برنامج الإغاثة على مستوى الدولة للأسر والشركات المتضررة.

وأخيراً، في إطار سعيها المستمر لتكون جهة عمل مثالية لموظفيها، قمنا بتطبيق نظام "الإدارة المتكاملة للحوادث"، والذي ساهم فيه الإدارة العليا للبنك والشركات التابعة له بشكل مباشر. ساعدنا هذا البرنامج في أن نصبح أكثر مرونة في مواجهة الزلازل المحتملة في المستقبل، وتحديد هدفنا المتمثل في توفير بيئة عمل أكثر أماناً وخدمة بلا انقطاع. وتم تنفيذ البرنامج على مراحل، شملت التوعية والتدريب واتخاذ خطوات عملية.

كان الزلزال الذي وقع في تركيا حدثاً مدمراً ضرب بشكل أساسي إقليم غازي عنتاب، بالقرب من الحدود السورية، في 6 فبراير 2023، وهو يُعتبر من أكبر الكوارث الطبيعية في تاريخ المنطقة. أدى الزلزال، الذي بلغت قوته 7.8 درجة، إلى مقتل ما يقرب من ستين ألف شخص في تركيا وثمانية آلاف في سوريا. كما امتد تأثير الزلزال إلى حوالي 16 مليون شخص، مع انهيار أو تعرض 160 ألف مبنى يحتوي على أكثر من نصف مليون شقة لمخاطر جسيمة، مما تسبب في أضرار تقدر بأكثر من مائة مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا. ولم يسلم QNB فاينانسبانك من تأثير هذه الكارثة الطبيعية، حيث فقد أربعة من زملائنا حياتهم بشكل مأساوي في هذا الحدث. بالإضافة إلى ذلك، كان لدينا أكثر من 900 موظف يعملون في 54 فرعاً في المنطقة المتضررة.

فور وقوع الزلزال، سارع البنك إلى إنشاء مكتب للتعامل مع الأزمة لتقديم المساعدات الإنسانية ودعم إجلاء الموظفين وأسرتهم. من خلال وضع عملائنا وازدهار المجتمع الوطني والاقتصاد في صميم مهمتنا، لم يوقف QNB فاينانسبانك أيّاً من أنشطته، بل بدأ بدلاً من ذلك عدداً من المشاريع لإغاثة المنطقة المتضررة من الزلزال وسكانها.

الأعمال الدولية (تابع)

الشركات الدولية

في إطار استراتيجيتنا، نهدف إلى تعزيز وجودنا في المراكز المالية العالمية الرئيسية. وعلى الرغم من البيئة الكليّة التنافسية والصعبة، واصلنا تعزيز وتنمية أعمالنا الدولية من خلال تسخير التأزر والخبرة والقوة المشتركة لشبكتنا الدولية الكبيرة. ركزت استثماراتنا على مواصلة تعزيز باقة عروضنا كمؤسسة للخدمات المصرفية الإجمالية، لا سيما في مراكز أعمالنا الأساسية في المملكة المتحدة وفرنسا وسنغافورة. وقمنا بطرح منصتنا الجديدة الخاصة بإدارة النقد في العديد من فروعنا الدولية وعززنا قدراتنا التجارية والتشغيلية من منظور تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية. وقد سمح لنا ذلك بتعزيز عروضنا كمزود لمعاملات الدفع المتكاملة عبر الحدود.

توفر الأسواق الدولية فرصاً للأعمال داخل البلدان التي نتواجد بها، وهي تُكمل أيضاً أعمال QNB في مجال خدمات المعاملات المصرفية العالمية. نحن أحد البنوك القليلة الحاصلة على تصنيف مصرفي عالمي للعمل كمؤسسة مالية متكاملة الخدمات عبر مجموعة من الأسواق الحدودية والناتجة التي يصعب الوصول إليها في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا. مع استمرار هذه الأسواق في مسيرات نموها، فإنها توفر فرصاً مميزة. يساعدنا هذا بشكل فعال في إنشاء عرض قيمة جذاب للحصول على أعمال جديدة داخل كل بلد. ونتيجة لذلك، قمنا بتوسيع قاعدة عملائنا، وحققنا زيادة في حجم المعاملات بالإضافة إلى نمو القروض والودائع، ونجحنا في تنويع مصادر تمويلنا. وعلى وجه التحديد، يُعد الأداء القوي لبعض مراكزنا الرئيسية، مثل سنغافورة والمملكة المتحدة وفرنسا، بمثابة شهادة على جهودنا الدؤوبة لتلبية احتياجات وتوقعات عملائنا الدوليين.

الجوائز

🏆 أفضل صفقة قرض لمشروع لهذا العام

< GFC Media Africa

🏆 أفضل قرض مشترك في شمال إفريقيا

< إيميا فاينانس

🏆 أفضل إعادة هيكلة في منطقة أوروبا والشرق

الأوسط وإفريقيا

< إيميا فاينانس

تتمثل إحدى الركائز الرئيسية لاستراتيجيتنا في دمج مفهوم الاستدامة في النموذج العام للأعمال والعمليات لدينا. كجزء من إطارنا الخاص بالاستدامة، يُعتبر التمويل المستدام هو الطريقة الأكثر كفاءة بالنسبة لنا للتعامل مع التحديات والفرص الاجتماعية والبيئية. ونظراً لوجودنا في المراكز المالية الكبرى في الاقتصادات المتقدمة، فإننا نرى أكبر فرص لنمو التمويل المستدام في هذه الأسواق. ونتيجة لذلك، شهدنا زيادة كبيرة في فرص التمويل البيئي والاجتماعي التي تمكنا من الوصول إليها من خلال صناديق تمويل المشاريع الصغيرة وآليات إدارة الائتمان المركزية. وكان موظفو QNB أيضاً في صميم طموحاتنا في مجال الاستدامة، حيث قدمنا دورات تدريبية مكثفة وبرامج لتحسين المهارات حول التمويل المستدام لفرقنا التي تتعامل مع العملاء في الفروع الدولية.

على الرغم من كثرة التحديات خلال هذا العام الذي شهد زلزالاً مدمراً، حافظت الشركة التابعة لنا في تركيا، QNB فاينانسبانك، على مكانتها

القوية في السوق من خلال التزامها القوي بدعم عملائنا في جميع احتياجاتهم المالية. وكنا في الخطوط الأمامية لتقديم المساعدة خلال التداعيات المدمرة للزلزال، ولهذا تعاوننا مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتقديم المزيد من الدعم المالي للشركات الأكثر تضرراً.

بالنسبة لعملائنا من الشركات، ركزنا على توسيع عروضنا من خلال إطلاق برامج مخصصة للمصدرين ومبادرات البيع المتبادل بناءً على قدراتنا المميزة في مجال التمويل التجاري وإدارة النقد. وشهدنا بعض التطورات الإيجابية من هذه البرامج، مثل الزيادة الكبيرة في معاملات الشحن والتعاون مع QNB فرنسا. وشهدنا أيضاً ارتفاعاً في المدفوعات الدولية بفضل أنظمة التحويلات الجديدة والتحسينات التي تم إدخالها على عملية إدارة حسابات المراسلة وخدمات معاملات الخزينة.

في إطار استراتيجيتنا الشاملة في مجال الاستدامة، أطلق QNB فاينانسبانك "حزمة التحول الأخضر"، التي توفر عضوية مجانية في منصة احتساب انبعاثات الكربون التابعة لاتحاد الغرف وبورصات السلع في تركيا، وذلك بالتعاون مع الاتحاد المذكور وشركة كابيتانومي (وهي شركة ناشئة تعمل في مجال أبحاث الكربون والتمويل المناخي). علاوة على ذلك، نمت محفظة التجارة الخضراء بشكل كبير، حيث تضاعفت أحجامها مقارنة بعام 2022، على خلفية التركيز المستمر على العملاء وابتكار المنتجات التي تركز على الاستدامة.

واصل QNB فاينانسبانك تصدره للسوق من حيث الابتكار بفضل حل الجسر الرقمي الحائز على عدة جوائز. ومن خلال هذا الحل، تستفيد الشركات من رؤية شاملة لمعاملاتها المصرفية وتستطيع الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية. وقد تمت إضافة ميزات جديدة إلى حل الجسر الرقمي هذا العام، بما في ذلك البطاقات الرقمية الخاصة بالوجبات وتقارير الحالة المالية والمحاسبة الآلية وحلول خدمات الدفع، والتي ساهمت جميعها في زيادة الارتباط والتفاعل الشامل مع العملاء.

39%

نمو قروض الشركات في تركيا

58%

نمو ودائع الشركات في تركيا

في مصر، واصل QNB الأهلي الاستفادة من خبرته وحضوره في السوق الذي يمتد لأكثر من 45 عاماً لتعزيز مكانته كواحد من أكبر البنوك المملوكة للقطاع الخاص في البلاد. وقد حقق فريقنا المحلي المؤهل والمتفاني للخدمات المصرفية الاستثمارية والمؤسسية معدل نمو في الإقراض بلغت نسبته 16%، ووفر الدعم لقطاعات الأعمال المختلفة وحافظ على علاقات قوية وطويلة الأمد مع الشركات المصرية البارزة والشركات متعددة الجنسيات العاملة في البلاد، بالإضافة إلى العديد من الكيانات المملوكة للدولة.

الفروع



لبنان



الكويت



السعودية



الهند



هونغ كونغ



فرنسا



المملكة المتحدة



السودان



جنوب السودان



سنغافورة



اليمن



سلطنة عمان

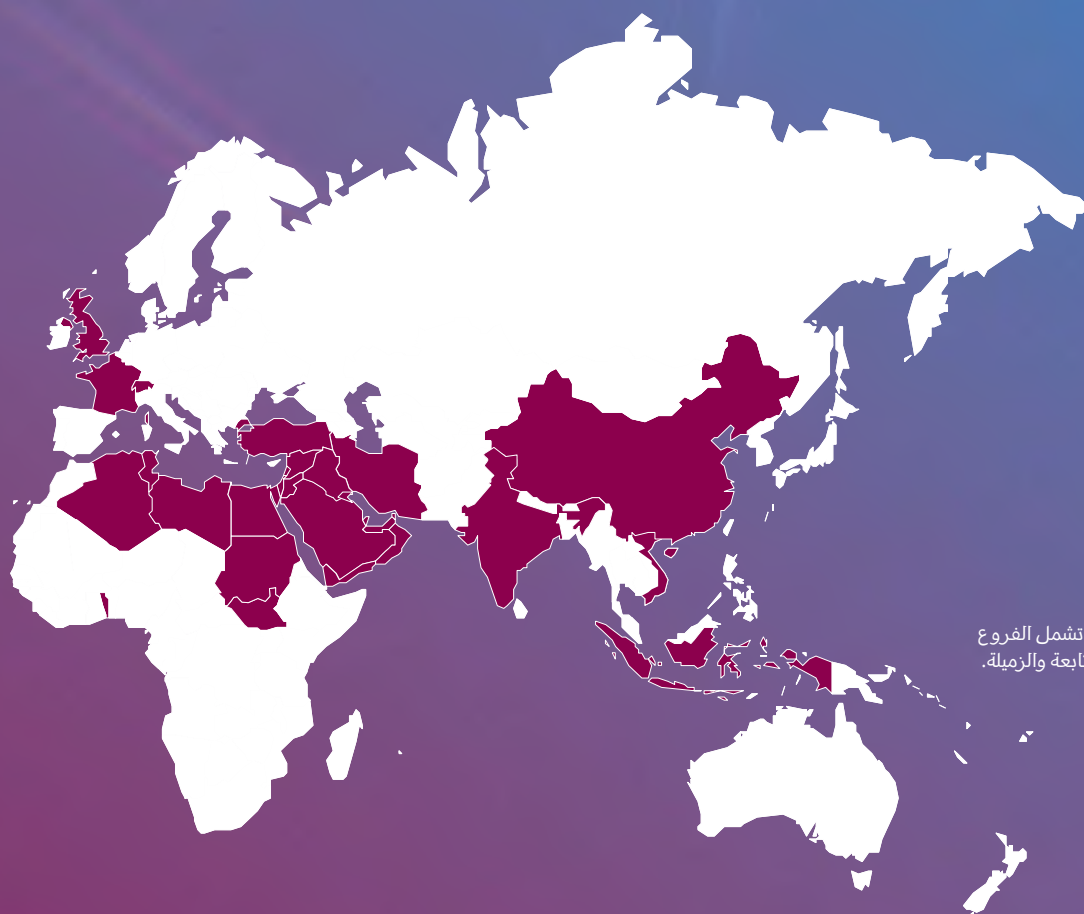


فيتنام

إيران¹

الصين

المكاتب التمثيلية



ملاحظة: الخارطة تشمل الفروع الدولية للشركات التابعة والزميلة.
غير نشط¹

الشركات الزميلة



الأردن



توغو



الإمارات



سويسرا



إندونيسيا



تونس



سوريا



الشركات التابعة



تركيا



مصر



العراق



الأعمال الدولية (تابع)

في إندونيسيا، واصلنا التركيز على أجندتنا الاستراتيجية لتنمية أعمالنا الإجمالية. وحققنا نمواً في صافي الأرباح بلغت نسبته 85%، مدعوماً بالإدارة القوية للهوامش وعمليات إعادة التسعير الاستراتيجية والرقابة الصارمة على تكلفة الأموال والنفقات التشغيلية، مما يعكس جهودنا في تنويع أعمالنا وتركيزنا المتجدد على المنتجات التجارية ذات الدخل المرتفع.

تحققت هذه الإنجازات في أعمالنا المصرفية الدولية للشركات بفضل العديد من خطط الأعمال التي تم تنفيذها على مدار العام، مثل تحديث قطاعات العملاء المستهدفة، والمساعدات المتجددة لتطوير قدرات QNB في مجال تمويل التجارة، والبيع المتقاطع من خلال عمليات إدارة النقد، وطرح منتجات جديدة للعملاء الأجانب، وزيادة التركيز على ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير ومصادر التمويل. وقد اقترن ذلك بعملية الضمانات المحسنة التي عززت الجودة الائتمانية.

بفضل خبرتنا المحلية والتي تحظى بتقدير واسع النطاق في البلاد، تمكنا من تنفيذ العديد من المعاملات البارزة في مجموعة واسعة من القطاعات مثل الزراعة والعقارات والطاقة المتجددة والملاحة والاتصالات والعمليات الدولية. كما شاركنا أيضاً في واحدة من أولى معاملات توريق التدفقات النقدية المستقبلية في مصر، حيث عملنا كمقرض ومكتب أمين حفظ مع مجموعة من البنوك الأخرى. إلى جانب الإقراض، قام QNB الأهلي بإثراء عروضه المميزة للشركات من خلال إطلاق خدمات جديدة لحفظ السندات الأجنبية وإدارة النقد المادي.

وقد تم الاعتراف بريادتنا في السوق المصرية من خلال العديد من الجوائز التي حصلنا عليها خلال العام، مثل "أفضل صفقة قرض لمشروع لهذا العام" من جوائز GFC Media Africa، وجائزتي "أفضل قرض مشترك في شمال إفريقيا" و"أفضل إعادة هيكلة في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا" من إيميا فاينانس.



تم تقدير ريادتنا للسوق المصرية من خلال العديد من الجوائز التي حصلنا عليها خلال العام.

الشركات الصغيرة والمتوسطة الدولية

تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الاقتصادات والمجتمعات التي نزاول فيها أعمالنا حول العالم، ويساعد دعمنا المستمر لهذه الشركات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي.

في تركيا، ظلت باقة عروضنا المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة تنافسية للغاية بفضل نموذج الأعمال الذي أثبت كفاءته والمنتجات المبتكرة والجذابة. وكان للخدمات المصممة وفقاً لاحتياجات العملاء، مثل خدمة SME Easy Line، التي توفر الدعم للعملاء عن بعد من خلال مديري العلاقات مع خدمات متاحة في الفرع للمعاملات الأكثر تعقيداً، إسهام كبير في نجاحنا في فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، تمت إضافة العديد من الميزات الجديدة خلال العام إلى واجهاتنا الرقمية، بما في ذلك التكامل السلس لقنوات الإنترنت والجوال والخدمات المخصصة ضمن بوابة الجسر الرقمي. أطلقنا مخطط سير عمل جديد ومتكامل للضمانات الائتمانية الرقمية، مع إضافة حلول تقدمها أطراف خارجية مصممة خصيصاً لتعزيز التكامل مع شركات التجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، طرحنا عملية إلحاق رقمي جديدة، وخدمة تجميع الحسابات، بما في ذلك الحسابات مع البنوك الأخرى، وأداة لمراقبة التدفقات النقدية والتنبؤ بها لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على إدارة احتياجاتها من السيولة ورأس المال العامل بشكل أفضل.

”يساعد دعمنا المستمر للشركات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي.“

في مصر، واصل QNB الأهلي، باعتباره رائداً في السوق المحلية، تعزيز مكانته من خلال تقديم الدعم الكامل لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال القدرات المتطورة في الإفراض والمجموعة الواسعة من برامج الإفراض المصممة حسب الطلب، والتي تغطي رأس المال العامل، وتمويل القروض متوسطة الأجل، والتسهيلات غير الممولة، والخدمات التجارية. ومن بين أمور أخرى، أطلقنا برنامج تمويل مخصص للأطباء ومبادرة لإقراض تجار الماشية لدعم صغار المزارعين ورجال الأعمال في مجالي التسمين وإنتاج الحليب. ركزنا أيضاً على تحقيق المزيد من التقدم في مسيرة التحول الرقمي في مصر من خلال مبادرات مختلفة مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأطلقنا حل واتساب للشركات، الذي يتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من مجموعة منتجات وخدمات QNB الأهلي من خلال تطبيق واتساب على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وقمنا أيضاً بإثراء عروض البطاقات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال دمج الباقات المخصصة للشركات والتسهيلات الائتمانية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

الخدمات المصرفية الدولية للأفراد

في تركيا، حافظ QNB فاينانسبانك على مكانته القوية في السوق المحلية للخدمات المصرفية للأفراد وذلك من خلال اتباع استراتيجية تعطي الأولوية للاحتفاظ بالعملاء الحاليين واكتساب عملاء جدد لديهم ودائع كبيرة وسجل ائتماني عالي الجودة. وتمكننا من زيادة حصتنا في السوق إلى 10%، فضلاً عن زيادة إجمالي عدد عملائنا بنسبة 11%، وزيادة قروض عملائنا بنسبة 114%.

تم تنفيذ استراتيجيتنا من خلال العديد من المبادرات التي تشمل كافة عروضنا المرتبطة بقطاع التجزئة والاستفادة من مجموعتنا الواسعة من القدرات المبتكرة. لقد ركزنا بشدة على البيع المتقاطع من خلال تعزيز التكامل مع قطاع الشركات، على سبيل المثال، أطلقنا هذا العام برنامج إدارة الأعمال الإجمالية والصغيرة KTY، وهو عبارة عن مبادرة بيع متقاطع بين المستهلكين والشركات الصغيرة التي فتحت العديد من الفرص، بالإضافة إلى جذب عملاء جدد من خلال خدمة إدارة الرواتب المقدمة للشركات العالمية الرائدة ضمن عملياتها المحلية.

نظراً لأننا نسعى باستمرار لتقديم أفضل الحلول الرقمية في فئتنا، فقد قمنا بإدخال العديد من التحسينات على قدراتنا الرقمية. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك، إلحاق الرقمي الجديد من خلال إجراءات اعرف عميلك إلكترونياً التي تلغي حاجة العملاء الجدد لزيارة الفروع لفتح حساب، وميزات رمز الاستجابة السريعة التي تمكن العملاء من إجراء المعاملات المصرفية الأساسية بدون تلامس، وتخصيص ملف جديد داخل التطبيق لحفظ المستندات الموقعة، وإمكانية تجميع الحسابات من خلال الخدمات المصرفية المفتوحة. ويُعتبر قرض التسوق ”اشتر الآن وادفع لاحقاً“ الذي تم إطلاقه بالتعاون مع شركة Hepsipay من الإضافات المهمة الأخرى في باقة منتجاتنا، بالإضافة إلى العديد من الميزات الجديدة في تطبيق QNB للهاتف الجوال، مثل العملية الميسرة التي تتيح للعملاء المعتمدين مسبقاً طلب القرض بضغطة واحدة والحصول على الموافقة، وعملية طلب السحب على المكشوف للعملاء الجدد، وميزة سداد النفقات بالتقسيط. ونتيجة لذلك، زاد معدل انتشار قنواتنا الرقمية من 78% في عام 2022 إلى 83% في عام 2023.

قمنا بتوسيع نطاق عروضنا المرتبطة بالتأمين بشكل كبير، حيث استحوذنا بالكامل على عمليات التأمين المصرفي المحلية لشركة سينغا، التي تُعتبر شريكنا في التأمين على الحياة والصحة ومعاشات التقاعد، وقمنا بزيادة حصتنا فيها من 49% إلى 100%، وأعدنا تسميتها لتصبح QNB سيغورتا (QNB للتأمين). وبفضل عمليات التآزر التجاري المتزايدة، تمكنا من زيادة حصتنا في سوق التأمين الصحي من 4% في عام 2022 إلى 7% في عام 2023 وحققنا نمواً بنسبة 78% في أقساط التأمين.

على غرار الأعوام السابقة، وبدعم من الشركتين التابعتين لنا، QNB فاينانس للاستثمار وQNB فاينانس لإدارة الأصول، واصلنا تقديم مجموعة واسعة من أدوات الاستثمار بما يتماشى مع احتياجات عملائنا واتجاهات السوق. لتعزيز إمكانية وصول عملائنا إلى سوق الأسهم المحلية، قمنا بتوسيع نطاق منتجاتنا من صناديق الاستثمار المشتركة. أطلقنا أيضاً صناديق مختلفة بالعملة الأجنبية لزيادة وصول QNB إلى ودائع العملاء بالعملة الأجنبية، وتوسيع نطاق وصول عملائنا إلى الاكتتابات العامة الأولية التي تولى ترتيبها QNB فاينانس للاستثمار. قمنا أيضاً بإضافة وظيفة التقييم الذاتي في تطبيقنا، والتي تتيح للعملاء تحديد ملف المخاطر الخاص بهم واستكشاف فرص الاستثمار الأنسب لهم.

في مصر، حافظ QNB الأهلي على مكانته بين البنوك الرائدة لخدمات الأفراد وذلك بفضل مجموعته الواسعة والمتنوعة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المصرفية المتنوعة لعملائنا. وهذا مدعوم بأكثر من 40 عاماً من الخبرة، وشبكة متكاملة ومتعددة القنوات، والتوافق والتعاون المستمرين مع مبادرات الشمول المالي الخاصة بالبنك المركزي المصري. بفضل مكانتنا في السوق ونهجنا المبتكر، حققنا في عام 2023 نمواً بنسبة 20% في قروض الأفراد، ونمواً بنسبة 20% في ودائع الأفراد، وأصدرنا أكثر من 2 مليون بطاقة.

في إطار جهودنا الحثيثة في مجال الابتكار، كنا أول بنك في مصر يطلق قروضاً نقدية مقابل عائدات الإيجار، مما يسمح لأصحاب الوحدات التجارية بالحصول على قروض مقابل قيمة عقود الإيجار الخاصة بهم. قمنا أيضاً بتبسيط العملية الخاصة بالقروض النقدية وقروض السيارات، مما أدى إلى تقليل عدد المستندات المطلوبة وتبسيط إجراءات معالجة القروض بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم ميزة جديدة في بطاقات الائتمان لتشجيع عملائنا على تحويل أرصدة بطاقتهم الائتمانية المستحقة من بنوك أخرى إلى بطاقة QNB الأهلي الائتمانية الجديدة أو الحالية، مع إمكانية دفع الرصيد المحول على أقساط.

الأعمال الدولية (تابع)

بالاستفادة من منظومة شراكتنا، تم تقديم بطاقة فيزا جديدة مسبقة الدفع ذات علامة تجارية مشتركة لفئة الشباب، مع ميزات محسنة مثل "التعرف على الهوية وفتح البوابات" وتم تمييزها بعلامة تجارية مشتركة مع مؤسسات مختلفة مثل الجامعات والمدارس والنوادي. علاوة على ذلك، عقدنا شراكة مع مصر للطيران للسماح لحاملي بطاقات QNB الأهلي بسداد تذاكر الطيران الخاصة بهم على مدى 10 أشهر بأقساط بدون فوائد.

”نسعى باستمرار لتقديم أفضل الحلول الرقمية في فئتها وقمنا بإدخال العديد من التحسينات على قدراتنا الرقمية.“

تماشياً مع استراتيجيتنا الخاصة بالتحول الرقمي، قمنا بإدخال العديد من التحسينات على خدماتنا المصرفية عبر الإنترنت ومنتجاتنا الإلكترونية في مصر. وتم تفعيل ميزة جديدة لاستبدال نقاط الولاء لبطاقات الائتمان الرقمية، مما يشجع العملاء على زيادة الإنفاق ببطاقات QNB الأهلي ويمنحهم خيار تحويل نقاطهم إلى نقود أو قسائم إلكترونية. قمنا برقمنة عمليات تقديم طلبات الحصول على القروض النقدية وبطاقات الائتمان المضمونة مقابل الودائع بشكل كامل. علاوة على ذلك، بسطنا عملية تفعيل بطاقة الخصم والائتمان وإعادة تحديد رمز PIN، مما يعزز إمكانية الوصول والراحة والأمان.

بهدف الارتقاء برفاية مجتمعنا في مصر والمساهمة في جهود البنك المركزي المصري لتحقيق الشمول المالي، أطلقنا ”حياة“، وهو برنامج جديد متكامل مخصص لخدمة المرأة وتمكينها من خلال خدمات مالية مخصصة، بما في ذلك باقة ”لكي“ وبطاقة الإنترنت والخدمات المصرفية الإلكترونية وتأجير صناديق الأمانات ومزايا التأمين.

في إندونيسيا، قمنا بتعزيز عرض القيمة الخاص بخدماتنا المصرفية للأفراد وذلك من خلال مبادرات متعددة. وركزنا على الاستفادة من خدمات أوائل QNB لجذب ودائع جديدة وتوسيع أعمالنا في إدارة الثروات، حيث قمنا بإثراء عروضنا بمنتجات جديدة، مثل صناديق الاستثمار المشتركة والتأمين المصرفي والسندات الحكومية. كما تم تعزيز عروض القيمة المحلية الخاصة بأوائل QNB من خلال إضافة المزيد من المزايا إلى برنامج مكافآت Nife، وهو برنامج الولاء الخاص بنا. وبموازاة ذلك، تم تفعيل مبادرات تعزيز كفاءة نموذج عمليات الخدمات المصرفية للأفراد في إندونيسيا، مع التركيز بشكل خاص على تكلفة الأموال وإنتاجية مديري العلاقات وتحويل الفروع.

الحوكمة

يُعد وجود إطار حوكمة قوي وموحد وفعال أمراً حيوياً لنجاح المجموعة. ونحتفظ بنهج قوي للحوكمة يوفر هيكلًا تنظيمياً واضحاً وإطاراً جلياً وشفافاً ومتسقاً عبر جميع الولايات القضائية. وهذا يشمل ترسيخ ثقافة الامتثال في ساحة تنظيمية متزايدة التعقيد.

تتيح لنا قوة نهجنا الخاص بالحوكمة وإدارة المخاطر التميز في تنفيذ استراتيجيتنا وتدعم QNB للعمل كجسر مالي بين المراكز الرئيسية في آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وقطر. في عام 2023، قمنا بمواصلة وتقوية إطارنا الخاص بالحوكمة، وواصلنا تعزيز التأثر عبر المجموعة لتحقيق أداء أقوى في قطاعنا للشركات الدولية والشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء الأفراد. وشمل ذلك زيادة التعاون والتكامل مع الشركات التابعة لنا وشركائنا الاستراتيجيين.

يدير QNB شؤون ممثليه مركزياً عبر مجالس إدارة الشركات التابعة والزميلة، وذلك يشمل الترشيح والتعيين والفصل وتحديد المخصصات. ونضمن التزام مجالس إدارة الشركات التابعة والزميلة بالمتطلبات التنظيمية، مثل الحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة والاجتماعات السنوية العامة، ونقوم أيضاً بتقييم أداء وفعالية

ممثلي QNB مرة واحدة على الأقل كل عام. ويشمل ذلك تحديد وتنفيذ مبادرات التدريب والتطوير لأعضاء مجلس الإدارة. ونضمن نشر وتطبيق أفضل الممارسات في جميع الشركات التابعة لنا.

في عام 2023، واصلنا تعزيز بيئة الرقابة عبر فروعنا الدولية. ومن خلال الأدوات ولوحات المعلومات المحسنة لتقييم المخاطر والضوابط، يمكننا تحديد وإدارة المخاطر التشغيلية بشكل أكثر فعالية. عززنا العمليات المرتبطة بإدارة المخاطر التشغيلية والامتثال والأنظمة لضمان التوافق التام في جميع أجزاء شبكتنا. وشمل ذلك توحيد العمليات وتبسيطها والاستفادة من التحليلات المحسنة للبيانات لتحسين السرعة والدقة. نراقب باستمرار الأهمية الاستراتيجية والأداء التشغيلي للكيانات المختلفة داخل شبكتنا. نقوم بذلك عن طريق معايير حجم وشكل خدماتنا في كل موقع بعناية، وتعديلها وفقاً لذلك. وهذا يتيح لنا تحقيق كفاءات أكبر وتخصيص رأس المال بشكل أفضل من خلال نموذج تشغيل محسن مع تعزيز خدمة العملاء والقيمة المقدمة لأصحاب المصلحة.

مواصلة نمونا في عام 2024 وما بعده

نهدف إلى مواصلة التركيز القوي على زيادة مساهمة الأعمال الدولية في نتائج مجموعة QNB عبر القروض والودائع والربحية. ونؤمن بأنه لا تزال هناك حصة كبيرة من السوق متاحة لنا، مما يوفر فرصاً مميزة لتحقيق النمو المربح والمستدام.

بينما نقوم بتوسيع باقة عروضنا، يتعين علينا في نفس الوقت بناء قدراتنا في مجالات التكنولوجيا والمخاطر والموارد البشرية وعمليات الأعمال. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز أعمالنا والثقة التي نحظى بها من عملائنا. وفي نفس الوقت، فإننا نركز على الاستثمار في بنيتنا التحتية، وتمكين موظفينا ذوي الأداء العالي واستقطاب المواهب الجديدة لضمان احتفاظنا بميزتنا التنافسية على المستوى الدولي. ويشمل ذلك الاستثمار في الحلول المبتكرة التي ستساعدنا على زيادة رقمنة وأتمتة عروضنا المصرفية المدعومة بالبيانات والتحليلات، بالإضافة إلى إطلاق الإمكانيات الكاملة لأوجه التأثر على مستوى العمليات والأعمال.

ستكون العوامل الدافعة الرئيسية لنمونا الدولي في المستقبل هي التطوير المستمر لمنصة Bebasata في مصر والاستفادة من الإمكانيات الكاملة لأعمالنا في المملكة العربية السعودية. لدى المنصة خطط نمو طموحة تهدف للوصول إلى أكثر من 170 ألف عميل خلال العامين المقبلين. وسيتم دعم ذلك من خلال إطلاق منتجات وميزات جديدة، مثل الترميز وأدوات إدارة التمويل الشخصي، بالإضافة إلى التميز التشغيلي الذي تتيحه الأتمتة الروبوتية للعمليات والخدمات المصرفية المفتوحة.

دراسة حالة



إطلاق أول منصة مصرفية رقمية متكاملة في مصر

من خلال حملة قوية للدخول إلى السوق والتي أدت إلى توليد مشاركة ووعي استثنائيين من قبل العملاء،

وقد لاقى إطلاق منصة QNB Bebasata استحساناً كبيراً في السوق المصرية، حيث نجحت في ضم حوالي أكثر من 20 ألف عميل منذ إطلاقها.

لدينا أهداف طموحة للغاية للسنوات الخمس المقبلة، حيث نهدف إلى أن نكون البنك الرائد في السوق في مجال تجربة العملاء من خلال توفير تجربة رقمية فريدة خالية من المتاعب. وسنواصل تعزيز قدرتنا التنافسية من خلال المنتجات المبتكرة والأسعار التنافسية، مع توسيع خدماتنا وعروضنا بميزات محسنة جديدة مثل الترميز وأدوات إدارة التمويل الشخصي.

للاستفادة الكاملة من منصة منتجات Enpara الناجحة والخبرة الرقمية لـ QNB، أطلقنا هذا العام أول تجربة مصرفية رقمية متكاملة في مصر، تسمى QNB Bebasata. وتهدف هذه المنصة المصرفية الجديدة، التابعة لـ QNB الأهلي، إلى تعزيز الشمول المالي ودفع التحول الرقمي عبر قطاع الخدمات المالية في مصر.

تم إطلاق QNB Bebasata في مارس، وتعمل المنصة على نموذج عرض قيمة واضح وبدون أي فروع بنكية أو رسوم اشتراك أو رسوم دورية، مع التركيز على العملاء وتقديم منتجات تنافسية للغاية مثل الودائع والحسابات والبطاقات والتسهيلات والتحويلات والمدفوعات والعملات الأجنبية. وقد تم دعم ذلك

المخاطر



إدارة المخاطر هي عنصر أساسي في نجاحنا في المجال المصرفي
وحماية عملاتنا وأعمالنا وسمعتنا.



إدارة المخاطر

من خلال إطارنا الخاص بإدارة المخاطر، نقوم بإدارة كافة المخاطر على مستوى المؤسسة، وذلك بهدف تحقيق أقصى قدر من العوائد المعدلة حسب المخاطر مع الالتزام بحدود رغبتنا المتحفظة في قبول المخاطر.

الاقتصادية. ويسمح لنا ذلك بتعديل وتحسين نهجنا الخاص بإدارة المخاطر في كل بلد من بلدان شبكتنا لتقديم الدعم لعملائنا وأصحاب المصلحة والمجتمعات التي نعمل فيها.

إدارة مخاطر المؤسسة

إن النهج المتكامل الذي تتبعه مجموعة QNB لإدارة المخاطر منصوص عليه في سياسة إدارة مخاطر المؤسسة، والتي تمكن من موازنة المبادئ والمعايير السليمة لإدارة المخاطر على مستوى البنك مع الأهداف الرئيسية لإدارة مخاطر المؤسسة بهدف تحديد وتقييم المخاطر، وضمان المسؤولية المناسبة عنها وكيفية إدارتها والتخفيف من حدتها.

يحدد إطار إدارة مخاطر المؤسسة قائمة بالمخاطر الرئيسية والمادية التي تُعتبر ذات أهمية على مستوى المجموعة، والتي تغطي المخاطر المالية وغير المالية. ويساعد تقييم الأهمية النسبية المرتكز على الأهداف في تحديد المخاطر، بعد تقييمها وفعاليتها أدوات الرقابة الداخلية والنظر في آليات التخفيف منها.

تُعد الإدارة الفعالة للمخاطر أمراً هاماً للأداء المستدام والمتسق وهي بالتالي جزء لا يتجزأ من أعمالنا ومن عمليات صنع القرار. ويعتمد الأداء المالي وغير المالي لمجموعة QNB على قدرتنا على إدارة المخاطر بنجاح على كافة المستويات. تزاوّل إدارة المخاطر للمجموعة أنشطتها كدائرة مستقلة منفصلة عن إدارات الأعمال وتعمل تحت إشراف وإدارة رئيس قطاع المخاطر للمجموعة، الذي يعمل بشكل مباشر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة، ولديه أيضاً خط إبلاغ مباشر مع لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة، مما يضمن امتلاك البنك لإطار حوكمة قوي لإدارة المخاطر من أجل المحافظة على التوازن الدقيق بين المخاطر والعائدات.

ويتم اعتماد إطار ووثيقة شهيّة المخاطرة من قبل مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة، ثم يتم تمريرهما إلى كل قسم وإدارة وموظف، ونحافظ على نهج متحفّظ لإدارة المخاطر عبر شبكتنا وفقاً للإرشادات التنظيمية ومتطلبات الامتثال. تمكنا من خلال نهجنا الاستباقي والتعاوني من تنفيذ إجراءات علاجية في الوقت المناسب خاصة بكل بلد على حده وذلك ترقياً لنشوء أو تزايد التحديات

وفقاً لإرشادات بازل، تبنت المجموعة نموذج "خطوط الدفاع والرقابة الثلاثة"



3

وظيفة التدقيق الداخلي

إجراء تقييم مستقل لكفاءة الإجراءات التي تم وضعها ضمن خطّي الدفاع الأول والثاني.

تقديم ضمانات بشأن ملاءمة وفعالية الإجراءات والتوصيات ذات القيمة المضافة لتحسين العملية وتشجيع اتباع أفضل الممارسات.



2

وظائف المخاطر والرقابة

تقديم سياسات وأنظمة لضمان أنه قد تم تحديد وإدارة مخاطر وحدات الأعمال والعمليات بشكل ملائم.



1

وظائف الأعمال والعمليات

تتحمل مسؤولية تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر أنشطتها.

شهية المخاطرة

إن نهج مجموعة QNB المتكامل في إدارة المخاطر موضح في بيان شهية المخاطرة الذي يُعرف بوضوح ثقافتنا وضوابط الحوكمة وحدود المخاطر لدينا. ويتم أخذ شهية المخاطرة في عين الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات، كما يتم ضمان توافقها مع رؤية المجموعة واستراتيجيتها من خلال مقارنة الأداء الحالي بمقاييس شهية المخاطرة.

توفر وثيقة شهية المخاطرة إطاراً رسمياً لموقفنا وسلوكنا تجاه قبول المخاطر، وتتم مراجعتها على أساس مستمر ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي والمالي لمجموعة QNB. وتتوافق عمليات إعداد شهية المخاطرة ومراقبة الامتثال لدينا مع أفضل الممارسات والمبادئ التي تحكم نهجنا العام وثقافتنا لإدارة المخاطر. ويتم تنفيذ هذا النهج بفعالية عبر نموذج "خطوط الدفاع والرقابة الثلاثة".

"يتم مواءمة شهية المخاطرة مع أفضل الممارسات والمبادئ التي تحكم نهجنا العام وثقافتنا في إدارة المخاطر."

نؤمن بأن إدارة المخاطر هي مسؤولية جميع الموظفين. وتشكل وحدات الأعمال خط الدفاع الأول، وهي مسؤولة عن امتلاك وإدارة المخاطر التي تدرج تحت اختصاصاتها. وتقوم إدارة المخاطر للمجموعة، بوصفها خط الدفاع الثاني، بالإشراف على عملية إدارة المخاطر وتوفير الأطر والسياسات والتعاريف والأدوات والأساليب التي تمكن خط الدفاع الأول من الاضطلاع بمسؤولياته المرتبطة بإدارة المخاطر. وأخيراً، تقوم إدارة التدقيق الداخلي التابعة لنا، باعتبارها خط الدفاع الثالث، بتقييم فعالية العمليات التي تم تطبيقها في الخطتين الأول والثاني بشكل مستقل.

حوكمة وإدارة المخاطر

إن الإدارة الحصيفة للمخاطر تُعتبر عنصراً أساسياً في نجاح البنك وجهودنا لزيادة الربحية. ويتحمل كل موظف في المجموعة مسؤولية تحديد وتقييم المخاطر المحتملة والسيطرة عليها أثناء مزاولته لمهامه.

يضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية المطلقة عن تقييم وقبول وإدارة ومراقبة المخاطر من خلال لجنة المخاطر التابعة للمجلس، بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية ولجنة الائتمان للمجموعة ولجنة المخاطر التشغيلية للمجموعة ولجنة المطالبات والموجودات للمجموعة ولجنة الأمن السيبراني للمجموعة. ومن خلال التحديثات المنتظمة لملف المخاطر الخاص بالمجموعة، يستطيع مجلس الإدارة الإشراف على المخاطر المالية وغير المالية التي قد تؤثر على المجموعة.

وقد حدد مجلس الإدارة أهداف وإطار سياسة المجموعة المتعلقة بإدارة المخاطر. وعلى هذا الأساس، يقوم البنك بمراقبة المخاطر التي يتعرض لها عبر اللجان المتعددة التي تم تأسيسها بناءً على أهداف وآليات المجلس. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات في بيئة عمليات المجموعة، وشهية المخاطرة، والمخاطر المالية (رأس المال والسيولة والعائدات) والمخاطر غير المالية، مثل أحداث المخاطر التشغيلية الداخلية والخارجية (الاحتيايل والأخطاء البشرية والأمن الإلكتروني والكوارث الطبيعية ومخاطر المناخ).

إن مجلس الإدارة مسؤول عن اعتماد الخطط الاستراتيجية وقبول والتحكم في المخاطر التي ينطوي عليها تنفيذ هذه الاستراتيجيات. ويشمل ذلك مراقبة تطبيق الضوابط والحدود المناسبة فيما يتعلق بالمنتجات وجهات الإصدار والمواقع الجغرافية وأجال الاستحقاق. تتولى إدارة المخاطر للمجموعة مسؤولية وضع ومراجعة استراتيجية إدارة المخاطر وتحديد سياساتها وتقييم أنشطتها وآليات مراقبتها،

كما تقيم وتحدد المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر الاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة والمخاطر الأخرى التي قد تتعرض لها المجموعة. وتتولى الإدارة، التي يرأسها رئيس قطاع المخاطر للمجموعة، الإشراف على تطبيق السياسة. ويتم إعداد السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر بغرض تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر على مستوى المجموعة. كما تضمن إدارة المخاطر للمجموعة تنفيذ الخطط التشغيلية لمراقبة وإدارة هذه المخاطر ومراجعة ومراقبة حالات الاحتيايل والخسائر التشغيلية، وتشرف على النزاعات القانونية على كافة المستويات. وفي نهاية المطاف، فإن إدارة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية تتمتع بالسلطة التنفيذية للتعامل مع مختلف جوانب المخاطر على مستوى المجموعة.

يتم تكليف فرق محددة داخل البنك بمسؤولية الإدارة اليومية للمخاطر. على سبيل المثال، تتولى دائرة الخزينة للمجموعة مسؤولية الامتثال لضوابط التداول للمجموعة، والمنصوص عليها فيما يتعلق بحدود ومواصفات المنتجات، والمفروضة من قبل لجنة المطالبات والموجودات للمجموعة بموجب الصلاحيات الممنوحة لها من مجلس الإدارة، مع اضطلاع إدارة المخاطر بمهمة الإشراف بوصفها خط الدفاع الثاني وعمل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة كخط دفاع ثالث. وتم وضع إطار رقابة شامل موضع التنفيذ وُتُرفِع تقارير شهرية مفصلة إلى لجنة المطالبات والموجودات للمجموعة. كما تتولى لجنة المطالبات والموجودات للمجموعة المسؤولية عن السياسات المرتبطة بإدارة الميزانية العمومية والسيولة وكفاية رأس المال والتعرضات ذات الصلة بالعملاء الأجنبية وأسعار الفائدة والضريبة.

تحديد ورصد ومراقبة المخاطر

تشرف إدارة المخاطر للمجموعة على عملية تحديد المخاطر الرئيسية. ويتم الإبلاغ عن المخاطر الجوهرية بصفة منتظمة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية، مع إجراء تقييم منتظم لفعالية الضوابط التشغيلية المرتبطة بإدارة المخاطر. ويتم تفويض الإدارة اليومية للمخاطر عبر هيكل إشراف خاص بنظام إدارة مخاطر المؤسسة وإطار قوي لمراقبة المخاطر.

يتألف إطار نظام إدارة مخاطر المؤسسة من مجموعة شاملة من السياسات والمعايير والإجراءات والعمليات المصممة لتحديد وقياس ورصد وتخفيف المخاطر والإبلاغ عنها بطريقة متسقة وفعالة عبر المجموعة. وهذا الإطار ضروري لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية ويعمل كمنصة لنموها. ونستمر في تطوير أطرنا الخاصة بتحديد المخاطر لضمان وجود مؤشرات ملائمة للإنذار المبكر واتخاذ القرارات في الوقت المناسب. على سبيل المثال، تم مؤخراً إيلاء أهمية متزايدة لمخاطر النماذج والمخاطر المناخية في ضوء الأهمية المتزايدة لهذه المخاطر بالنسبة لشبكة QNB.

لدينا إطار قوي للتعامل مع المخاطر على مستوى البلدان وعبر الحدود. ويُستكمل نهجنا المركزي لإدارة المخاطر بالخبرة والمعرفة المحلية، ويتحمل كل موظف في المجموعة مسؤولية تحديد المخاطر المحتملة والتعامل معها في سياق عمله.

ثقافة المخاطر

نعمل بنشاط على تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر على كافة مستويات المؤسسة. وللقيام بذلك، قمنا بتضمين مقاييس محددة لإدارة المخاطر في مؤشرات الأداء الخاصة بجميع موظفينا. وتتخطى إدارة المخاطر في تحديد هذه المقاييس سنوياً وتوفير الإشراف من خلال تقييمها وتصنيفها على مدار العام كجزء من عملية إدارة الأداء. إن المقاييس التي نستخدمها واسعة النطاق وتتطرق لجميع مجالات المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير المالية، مثل مخاطر العمليات وأمن المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الموظفين إكمال التدريب الإلزامي المتعلق بالمخاطر كل عام لضمان تمتعهم بفهم شامل لسياسات وإجراءات البنك.

مخاطر الائتمان

تلعب آراء الخبراء والخبرة والبيانات دوراً مركزياً في توجيه قراراتنا بشأن إدارة المخاطر والمخاطر.

“اعتمدنا مجموعة من السياسات والأطر والإجراءات التي تحدد أدوات القياس والرغبة والإدارة لكيفية التعامل مع مخاطر الائتمان.”

يتم تقييم المقترضين بالجملة من خلال مزيج من آراء الخبراء، والتجارب السابقة، والتحليل مع استخدام نماذج الائتمان. وتمر طلبات الائتمان بمستويات متعددة من المراجعة والتحقق.

خلال العام الماضي، حقق QNB انخفاضاً مستمراً في القروض المتعثرة القديمة المسجلة في الدوحة، بينما واصل فريقنا المعني بالتدابير العلاجية تقديم الدعم والتوجيه للفروع الدولية والشركات التابعة. وعلى وجه الخصوص، فإن الجهود المشتركة بين مختلف إدارات المكتب الرئيسي في تطوير عملياتنا في إندونيسيا وتونس ضمنت بقاءها محور تركيز للمجموعة. وقد ساهم التعاون الوثيق بين فرق الائتمان وفرق التدابير العلاجية في تعزيز عملية مراقبة مخاطر الائتمان واكتشاف نقاط الضعف ذات الصلة، الأمر الذي أدى بدوره إلى التخفيف المبكر للمخاطر والخروج من المراكز الائتمانية الضعيفة.

واصلنا تطبيق ضوابط جديدة وتعزيز الرقابة على محافظتنا الاستثمارية في مختلف المناطق التي نعمل فيها. وشمل ذلك تعزيز إدارة المحافظ لتجنب أي تأخير في التحسب للتداعيات المرتبطة بالموافق التي تنشأ في مناطقنا الجغرافية المختلفة، بل إدارة الجوانب السلبية المحتملة والعمل بطريقة استباقية تجاه التأثير الذي تحدثه الأخبار والأحداث على عملائنا.

في غضون ذلك، واصلنا تطوير برنامجنا الناجح الخاص بالتقدير. ويساهم التزامنا بتوفير التدريب المهني المستمر للمواطنين القطريين بمختلف وحدات إدارة المخاطر في دعم التطوير الذاتي والمهني، بما يعود بالفائدة على الأفراد والبنك على حد سواء. يتكون برنامج التطوير من مزيج متوازن من التدريب أثناء العمل، وخطط التناوب قصيرة ومتوسطة المدى مع الإدارات الأخرى، والتدريب حول المنتجات، والتدريب الرسمي، بما في ذلك الدورات الخارجية للحصول على شهادات مهنية. ويشكل المواطنون القطريون حالياً 39% من موظفي إدارة الائتمان في المكتب الرئيسي.

الاستمرار في تعزيز إطار وسياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

أصبحت اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ذات أهمية متزايدة لمخاطر الائتمان، حيث يستمر الطلب على المنتجات الخضراء في الارتفاع وأصبح العملاء أكثر تطوراً في نهجهم تجاه الاستدامة.

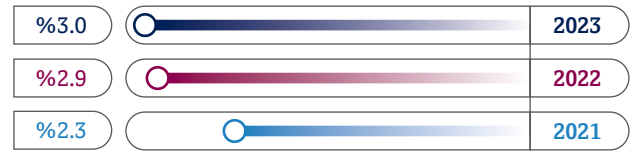
نقوم باستمرار بمراجعة وترقية نماذجنا الخاصة بتصنيف المخاطر على مستوى المجموعة في إطار سعينا لتحسين المستمر. ومع استمرار القطاع المصرفي في التطور في مجالات مثل التمويل المستدام، فإننا أيضاً ملتزمون بتطوير سياساتنا وإجراءاتنا لتتوافق مع تطورات السوق المهمة في البيانات التنظيمية المختلفة التي يعمل فيها QNB. في إطار طموحنا لتصبح مؤسسة وطنية أكثر استدامة، قمنا هذا العام بمراجعة وتحديث نماذج تصنيف المخاطر لدينا بالتعاون مع فريق إدارة المخاطر الاستراتيجية. وقمنا أيضاً بتعزيز إطار سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية على مستوى المجموعة من خلال إضفاء الطابع الرسمي على الإطار في سياسة الخدمات الإجمالية للمجموعة.

إن أهم المخاطر القابلة للقياس التي يواجهها QNB تنشأ من أنشطتنا اليومية في مختلف أعمالنا، والتي تشمل إفراض العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات.

ومخاطر الائتمان هي احتمالية الخسارة بسبب فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته تجاه QNB وفقاً للشروط المتفق عليها. ولذلك نقوم باعتماد مجموعة من السياسات والأطر والإجراءات التي تحدد أدوات القياس والرغبة والإدارة لكيفية التعامل مع مخاطر الائتمان.

شكلت بيئة التضخم المرتفع وزيادة أسعار الفائدة خلفية صعبة بشكل خاص للمحافظ الائتمانية في جميع أنحاء العالم خلال عام 2023. وأدت هذه البيئة إلى زيادة تكلفة الاقتراض لعملائنا، مما سلط الضوء على أهمية وجود ممارسات قوية لإدارة المخاطر. على الرغم من هذه التحديات، إلا أن البنك تمكن بفضل محفظته عالية الجودة والمتنوعة والإدارة الحكيمة لمخاطر الائتمان من الحفاظ على مرونته المالية خلال هذه الفترة، مع بقاء نسبة القروض المتعثرة مستقرة على نطاق واسع عند 3.0%.

نسبة القروض المتعثرة (%)



إدارة مخاطر الائتمان

تعمل إدارة الائتمان للمجموعة كجزء لا يتجزأ من إطارنا الخاص بإدارة المخاطر لضمان اتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان بما يتوافق مع الحدود المقررة في شهيّة المخاطرة المحددة في البنك. بشكل عام، يوظف QNB إطاراً من النماذج والسياسات والإجراءات لتقييم وإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان. كما نضمن وجود فصل دقيق بين واجبات الموظفين الذين ينفذون المعاملات في الخط الأمامي وموظفي مخاطر الائتمان كمراجعين ومعتدين. وتتم الموافقة على حدود التعرض الائتماني لدينا ضمن إطار محدد لموافقات وصلاحيات الائتمان.

يتم تطبيق سياسات وإجراءات لاعتماد ومراجعة التسهيلات الائتمانية بعناية ويتم تحديثها بشكل منتظم. ولدى البنك إجراءات متكاملة تشمل إنشاء الائتمان، والتحقق من التقييم، والتحليلات، والموافقات، وإدارة الائتمان، والتوثيق، وضوابط نموذجية للتحقق من المخاطر، وإدارة الضمانات، ومراقبة الحدود الائتمانية على مستويات متعددة.

تشمل سياسة الائتمان الخاصة بالبنك عدة قيود ومحظورات بشأن الإقراض للعديد من القطاعات. يخضع الإقراض لقطاع العقارات، على سبيل المثال، لمعايير داخلية صارمة وكذلك لتعليمات ولوائح مصرف قطر المركزي، مثل متطلبات التغطية الكبيرة للضمان على العقارات التجارية ومضاعفات الرأب لقروض العقارات السكنية. وبالإضافة إلى الحدود التنظيمية الخاصة بالانكشافات، يفرض البنك حدوده الداخلية الخاصة على مجموعات المدينين والمدينين الأفراد، وهي مدعومة بحدود المحافظة، المقسمة حسب القطاعات والبلدان والتصنيفات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من القروض الكبيرة تحظى بضمانات ودعم من حكومة دولة قطر، حيث أن معظم المشاريع العقارية التي يمولها البنك (من حيث القيمة) ترتبط بمشاريع البنية التحتية الحكومية.

تطوير أنظمة الحوكمة والإشراف على الائتمان الدولي

يتم دعم وظائف إدارة مخاطر الائتمان في المركز الرئيسي والشركات التابعة من قبل فرق محلية ذات أحجام مختلفة لإدارة مخاطر الائتمان في فروعنا الدولية. وبالإضافة إلى الامتثال إلى اللوائح المحلية في البلد الذي تعمل فيه، تقوم فرق عمل الائتمان في الفروع الدولية برفع التقارير إلى المركز الرئيسي، ويتم إدارتها كامتداد لفريق الائتمان المركزي. ويتم تعزيز حوكمة الائتمان من خلال التعاون المكثف بين فريقتي إدارة مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر الاستراتيجية لتحديد ومراقبة وتطوير معاييرنا لقبول المخاطر عبر الأسواق التي نعمل فيها وبما يتماشى مع استراتيجية المجموعة والاستراتيجيات الفردية للفروع.

بينما يواصل مكتبنا الرئيسي في قطر الاضطلاع بمهمة الرقابة المنتظمة والاعتماد والمراجعة والتدقيق لوظائف الائتمان، قمنا بتفويض سلطات لشركتنا التابعة التي تعكس جودة أصولها مدى قوة معاييرها في منح الائتمان. ولضمان الاتساق الكامل بين عمليتنا ومعاييرنا، قمنا بتعيين موظفي الائتمان في المقر الرئيسي في مناصب رئيسية عبر شبكتنا.

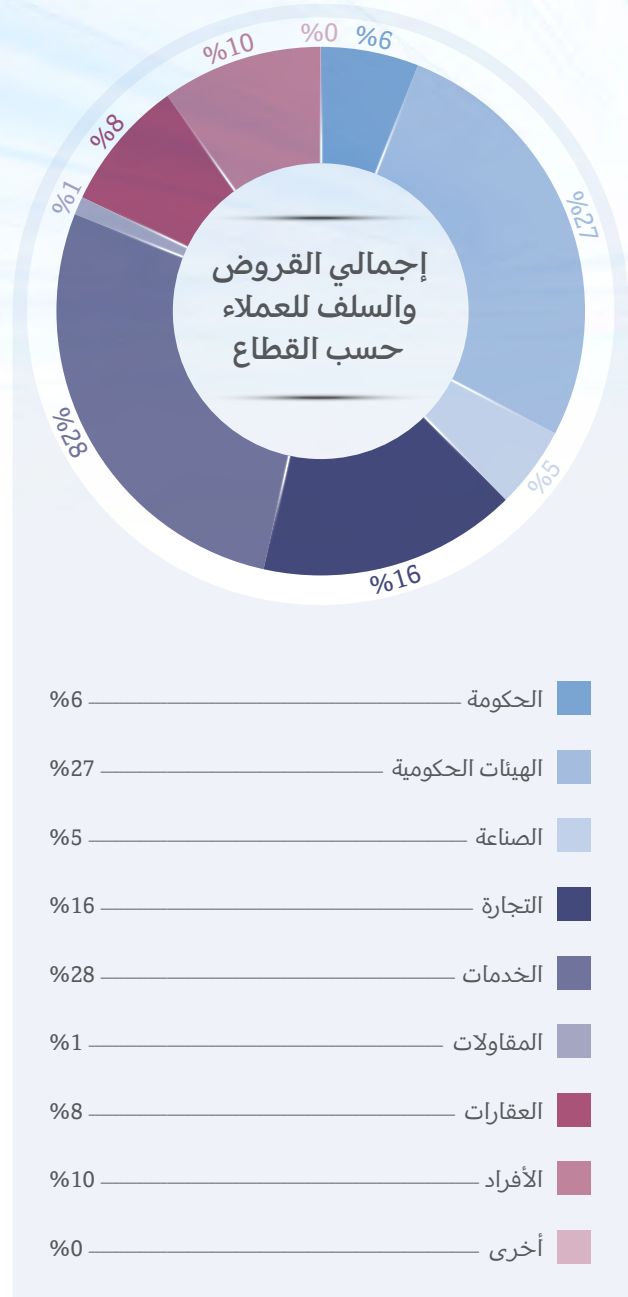
في تركيا، ظلت أرقام القروض المتعثرة ثابتة على نطاق واسع، مما يعكس الأداء القوي لأعمالنا. ونظراً للأداء القوي الذي حققه QNB فائنانسبانك وQNB الأهلي هذا العام، فقد واصلنا تكوين المخصصات لمواصلة الاستعداد لمواجهة التحديات المحتملة في هذه الأسواق في المستقبل.

نحافظ على نقطة اتصال موحدة لجميع توصيات التدقيق الداخلي، والتي تضمن تنفيذ بنود التدقيق بنجاح والتأكد من تطبيق أفضل الممارسات عبر الشبكة. وللتأكد من إجراء تصنيفات مناسبة للمخاطر والمخصصات المطلوبة عبر شبكتنا، نعمل بشكل مستمر على مراجعة وقياس المتطلبات التنظيمية المحلية ومقاييس المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بشأن القروض الرديئة والمشكوك في تحصيلها في فروعنا الدولية مقابل تلك الموجودة في قطر. ووفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وإطار لجنة بازل لقياس ومراقبة الانكشافات الكبيرة، فإننا نحافظ على ضوابط ورقابة مشددة للمؤسسات المالية والشركات التابعة لضمان الامتثال الفعال والمستمر في هذا الصدد.

استشراف المستقبل

لقد بدأنا بالفعل العمل في مشروع لإنشاء بوابة ائتمانية جديدة ستمكن البنك من خدمة مجموعة أكثر تنوعاً من العملاء دون زيادة تعرضنا للمخاطر. ومن خلال الاستفادة من الأتمتة والبيانات والتحليلات التنبؤية، سنعمل على تحسين إجراءات التدقيق لدينا وتعميق قدرتنا المرتبطة بإجراءات "اعرف عميلك". وسيؤدي ذلك إلى زيادة الفرص مع تقليل المخاطر.

وكجزء من التزامنا ببناء مستقبل أكثر اخضراراً، نعتزم مواصلة البناء على النجاحات التي تحققت في العام الحالي وتضمين المزيد من المعايير المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في إطارنا العام لاتخاذ قرارات الائتمان.



إن الإطار والسياسة المذكورين يُمكنان البنك من تحديد وتقييم وإدارة تعرضه للمخاطر البيئية والاجتماعية بشكل استباقي، فهما يوضحان الاستثناءات، ويحددان القطاعات التي تُعتبر عالية الخطورة، ويسلطان الضوء على الأنشطة المحظورة. يُكمل إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية سياستنا الائتمانية فيما يتعلق بالمخاطر البيئية والاجتماعية، كما يعزز تدابير العناية الواجبة لدينا ويحسن الطريقة التي نقيم بها هذه المخاطر وندمجها في إطارنا الخاص باتخاذ القرارات الائتمانية وفي محافظتنا الحالية.

تُلمع إدارة الائتمان التابعة لمجموعة QNB دوراً حيوياً في إدارة السياسة والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في مجموعة QNB، بما يضمن الوعي والامتثال لممارسات الائتمان المقبولة عبر شبكتنا العالمية. إن ضمان الاتساق بين أهدافنا وغاياتنا عبر المجموعة يضمن تطبيق أفضل الممارسات لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية واتخاذ القرارات. وقمنا بتحديد فريق متخصص في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وإلى جانب أداتنا المستخدمة لتصنيف هذه المخاطر، فقد ساعد ذلك في تعزيز عملياتنا المرتبطة بفحص وتقييم الائتمان في المعاملات المؤهلة لإطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

المخاطر الاستراتيجية

نتبع نهجاً قوياً وشاملاً لإدارة المخاطر من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة.

بالأعمال التحضيرية اللازمة لبناء وعي داخلي بالإفصاحات المناخية وفهم الثغرات التي سيحتاج البنك إلى معالجتها قبل النشر.

أجندة التغيير

شرعنا هذا العام في مشروع كبير لتبسيط ورقمنة عملية الإقراض في البنك. ويسعى المشروع إلى تقديم عملية إقراض أسرع وأكثر قوة وقابلة للتدقيق بالكامل وتغطي نسبة كبيرة من محفظة الإقراض.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا مرة أخرى بتحسين المحتوى وآلية التسليم لتوصيل معلومات المخاطر إلى مختلف أصحاب المصلحة داخل البنك. وسيستمر هذا في التطور مع تقدم التكنولوجيا والقدرات التقنية للبنك.

كما تم إجراء تحسينات رئيسية فيما يتعلق بتحديد وتسلسل الرغبة في المخاطرة، بما في ذلك تحديد المخاطر الرئيسية والناشئة، وتقديم معلومات ربع سنوية إلى اللجان التنفيذية ولجان مجلس الإدارة ومراجعة استراتيجيات وحدات الأعمال وتوقعاتها.

مخاطر السوق

إن لجنة المطلوبات والموجودات للمجموعة مكلفة بالإشراف على مخاطر السوق. ترتبط تعرضات مخاطر السوق بشكل أساسي بمخاطر أسعار الفائدة في دفتر البنوك ومخاطر الصرف الأجنبي التي تنشأ بشكل عام نتيجة لأنشطة الأعمال اليومية للبنك. تراقب إدارة مخاطر السوق جميع مخاطر السوق ضمن حدود السلطة المفوضة المعتمدة من قبل لجنة المطلوبات والموجودات وتفويضات المنتج. يتم وضع حدود مخاطر السوق عند مستويات متحفظة للغاية لتعكس شهية محدودة لهذا النوع من التعرض للمخاطر.

نقوم بمراقبة الأسواق وتقييمها باستمرار، ويتيح لنا نهجنا اليقظ تجاوز أي تقلبات في عوامل المخاطر، مثل ارتفاع أسعار الفائدة. ونتيجة لذلك، فإن البنك في وضع جيد للتعامل مع أي تقلبات وتحديات طويلة الأجل. فيما يتعلق بمخاطر السوق، فإن QNB يتبع نهجاً متحفظاً وحكماً في تقبل المخاطر وإدارتها. فحدود القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لدينا كنسبة من رأس المال تبلغ 0.054%، بينما يصل متوسط استغلالها إلى 8.3%.

مخاطر السيولة

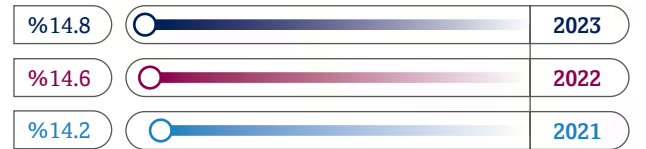
إن الإدارة الحكيمة للسيولة ضرورية لضمان استدامة وربحية الأعمال والحفاظ على ثقة الأسواق المالية.

تقع المسؤولية النهائية عن إدارة السيولة على عاتق مجلس الإدارة، مع تفويض لجنة المطلوبات والموجودات للمجموعة بالإشراف التشغيلي وإسناد المهام اليومية إلى إدارة الخزينة للمجموعة. وتوفر عملية الإشراف على إدارة المخاطر ضماناً بأن موارد المجموعة من السيولة كافية من حيث الحجم والتنوع. ويسمح ذلك باستيعاب الزيادات المخطط لها وغير المخطط لها في متطلبات التمويل بشكل اعتيادي دون تأثير سلبي كبير على الأرباح أو على سمعة البنك في السوق. ونحافظ على إطار شامل لمراقبة السيولة من أجل إدارة مخاطر السيولة والتمويل في المجموعة بشكل قوي. ومن خلال هذا الإطار، نساعد على التحكم في بيان المخاطر والعائد للمجموعة وتجويد محتواها.

نستخدم أدوات تحليل البيانات التي تعتمد على التفاصيل الدقيقة لتحديد أنماط الودائع عبر كافة فئات محفظتنا، بما في ذلك جميع فروعنا، مما يمنحنا رؤية أفضل لاتجاهات وأنماط السيولة في ظروف السوق المختلفة.

تشرف إدارة المخاطر الاستراتيجية للمجموعة على عملية إدارة المخاطر الاستراتيجية والمؤسسية، ومخاطر السوق، والمخاطر المرتبطة بإدارة المطلوبات والموجودات، والسيولة، والمحفظة الائتمانية، والجوانب التجارية لمخاطر المناخ. الإدارة مسؤولة أيضاً عن البنية التحتية لأنظمة المخاطر، وتحديد سقف للمخاطر ومراقبتها والتحكم فيها، وإعداد تقارير الركيزة الثانية، وإجراء اختبارات الضغط، وتحليل السيناريوهات.

نسبة الشريحة الأولى المحملة بالكامل من رأس المال (%)



0.054%

حد القيمة المعرضة للمخاطر كنسبة من رأس المال

يراقب فريق إدارة المخاطر الاستراتيجية باستمرار البيئة التي نعمل فيها ويقوم بتبني الإدارة بشكل استباقي لأي تهديدات ناشئة أو متصاعدة ويقدم توصيات بشأن الإجراءات التي يتعين على البنك اتخاذها. كما توفر إدارة المخاطر الاستراتيجية التابعة للبنك الرؤى والتوجيه والدعم في العديد من مجالات التفاعل الاحترازي، وعلى الأخص فيما يتعلق بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والخطط العلاجية، وخطط رأس المال، إلى جانب صياغة الردود بشأن المبادرات التشاورية الصادرة عن الجهات الرقابية.

نسعى إلى توقع المشكلات المحتملة والمخاطر الناشئة وإعادة ضبط شهية المخاطرة بشكل استباقي للحد من التعرض للمخاطر عند الاقتضاء. وقد ثبت أن هذا النهج يقدم قيمة كبيرة حيث أدت عوامل الاقتصاد الكلي، مثل ارتفاع التضخم ومخاطر الركود العالمي واضطرابات الإمداد والتغيرات في تدفقات التجارة الدولية، إلى العديد من الضغوط عبر الاقتصادات المتقدمة والنامية.

مخاطر المناخ

ندرك أهمية مخاطر المناخ وتأثيرها على البيئة وأصحاب المصلحة والبنك. بالتالي، نعتبر مخاطر المناخ جزءاً لا يتجزأ من إطارنا الخاص بإدارة المخاطر. واصلنا تنقيح أساليبنا لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ.

في عام 2023، دعمنا طموحات البنك بشأن المناخ بأربع طرق رئيسية مختلفة. أولاً، أجرينا تقييماً لتعرض محفظة البنك لسيناريوهات تغير المناخ، على غرار التقييم الذي أجريناه العام الماضي. في حين أن الدورات السابقة غطت البنك وفروعه الدولية، فقد قمنا هذا العام بتوسيع النطاق ليشمل الشركات التابعة الكبيرة ووجدنا جهداً إضافياً لتحسين أهمية المدخلات وجودتها. ثانياً، أجرينا لأول مرة تقييماً على مستوى البنك للانبعاثات الممولة من النطاق 3 لمحفظه القروض والاستثمارات. وهذا سيضعنا في موقع جيد بينما نواجه التحدي المتمثل في الإبلاغ عن النطاق 3، والذي سيدخل حيز التنفيذ في عام 2024. ثالثاً، قمنا بمراجعة سياسات البنك وأضفنا الاعتبارات المتعلقة بالمناخ حيثما كان ذلك مناسباً. رابعاً، قمنا



نسعى إلى توقع المشكلات المحتملة والمخاطر الناشئة وإعادة ضبط شهية المخاطرة بشكل استباقي للحد من التعرض للمخاطر عند الاقتضاء.

الأوضاع المالية العالمية) بالإضافة إلى ضغوط تتعلق أكثر بالقطاع المصرفي (على سبيل المثال، سيناريو مشابه لما حدث لبنك سيليكون فالي) والمزيد من نقاط الضغط المحلية.

كما قام البنك أيضاً بتعزيز نطاق مراجعة نموذج المخاطر والتحقق من صحته. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحسين مدى توافق المعايير والممارسات عبر الولايات القضائية الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالنماذج المستخدمة في سلسلة معالجة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. وفيما يتعلق أيضاً بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 - والتطبيق الأوسع على ممارسات الضمان في البنك - قدم البنك نماذج تصنيف ائتماني جديدة تعمل على تقييم أنشطة أعمال محددة بشكل أفضل. لقد تحسن أداء نماذج التصنيف عبر كامل المحفظة مع استخدام هذه النماذج الأكثر دقة.

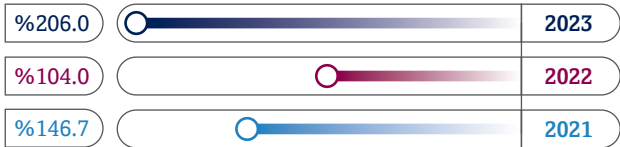
أخيراً، يتيح لنا إطار إدارة مخاطر أسعار الفائدة في دفتر البنك قياس وحساب ورفع التقارير والتحوط من مخاطر أسعار الفائدة، مما يمكننا من ضمان الامتثال التنظيمي مع تحسين متطلبات رأس المال.

التطلع إلى المستقبل

في ظل بيئة عالمية مضطربة، سيستمر QNB في اتخاذ الإجراءات الاستباقية واليقظة. وهذا له آثار على اختبارات الضغط ومؤشرات الإنذار المبكر وينطوي على اتباع نهج ديناميكي لمعايرة مدى تقبل البنك للمخاطر.

ومع استمرار نمو طموحات البنك وتزايد تعقيداته، نتوقع زيادة الاستفادة من الابتكار والطرق الجديدة للعمل باستخدام البيانات لدعم آفاق نمو QNB محلياً ودولياً. وسنسعى إلى مواصلة تطوير قدراتنا فيما يتعلق بمخاطر المناخ، سواء من حيث كيفية دمج هذه المخاطر في عملية صنع القرارات التجارية وكيفية تقييم هذه المخاطر سريعة التطور والسيطرة عليها. وسواصل أيضاً تنفيذ عدد من مبادرات التغيير في عام 2024، مثل تبسيط ورقمنة عملية الإقراض في البنك.

نسبة تغطية السيولة (%)



أجرى البنك مجموعة متنوعة من عمليات المحاكاة لاستكشاف نقاط الضعف ووضع نماذج لتأثير الإجراءات التصحيحية. في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن يحسن الهوامش، فإن الزيادات السريعة في أسعار الفائدة تمثل تشديداً للظروف المالية للشركات والأسر والحكومات، مما يؤدي إلى تخفيض كل من الاستثمار والاستهلاك، وهو ما قد يقود إلى تراجع الائتمان. ولكونها دولة مصدرة للطاقة، من المتوقع أن يظل أداء بيئة الأعمال في قطر جيداً وأن يستفيد من ارتفاع أسعار الطاقة.

اختبارات الضغط وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ومخاطر النماذج

من المهم جداً أن نحافظ على مصادر التمويل الكافية عبر شبكتنا من أجل مواجهة أي تأثيرات سلبية وصدمات غير متوقعة على مستوى الاقتصاد الكلي. وتشكل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال عنصراً هاماً في تقييم كفاية رأس مال البنك، فضلاً عن تقديم تقييم مستقبلي للقدرة على العمل في ظروف اقتصادية تتسم بمستويات عالية من الضغط. وتساعدنا هذه العملية على تحديد وتخطيط كيفية توزيع رأس المال والسيولة بأفضل طريقة ممكنة. ومن خلال ذلك، فإننا نضمن أن البنك يتبنى مقاييس مناسبة للمخاطر بما يتماشى مع حدود المخاطر المقبولة للمجموعة والحدود التنظيمية.

لقد بحثنا هذا العام في مجموعة من سيناريوهات الضغط، المستمدة جزئياً من الأحداث الكلية (مثل الصراع الروسي الأوكراني، وتشديد

المخاطر التشغيلية

نضمن بشكل استباقي مرونة وجاهزية نهجنا لإدارة المخاطر التشغيلية، وقدرتنا على التأقلم بشكل مناسب مع التغيرات في بيئتنا التشغيلية.

تخضع إدارة المخاطر التشغيلية لدينا للإشراف من قبل لجنة إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، والتي تخضع بدورها لإشراف لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية، حيث يتم الإبلاغ بشكل روتيني عن جميع المخاطر السبعة وتحليلها ومراقبتها وحسمها ومتابعتها.

64%

انخفاض صافي خسائر المخاطر التشغيلية للمجموعة

المرونة التشغيلية

نُعزف المرونة التشغيلية على أنها قدرة أي مؤسسة على مواصلة العمل بشكل طبيعي حتى في أوقات التغيير والأحداث التخريبية. ويشمل ذلك كلاً من مرونة الأنظمة والعمليات، كما يتضمن بشكل عام قدرة المؤسسة على الاستمرار في تسيير أنشطتها الهامة في ظروف غير مواتية.

رغم الاعتقاد التقليدي السائد بأن القدرة على استعادة الخدمات والأنظمة والعمليات الحيوية بعد حدوث اضطراب هي من اختصاصات وظيفة استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، إلا أن هناك مطالبات متزايدة بضرورة ضمان تمتع الخدمات الحيوية بالمرونة المناسبة وعدم انقطاعها أصلاً. تاريخياً، كانت الأنظمة التقليدية لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث تركز بشدة

تستفيد مجموعة QNB، عبر كامل شبكتها، من إطار متين وفعال لإدارة المخاطر التشغيلية. ويعكس نهج البنك لإدارة المخاطر التشغيلية التطور المتزايد لبيئة الأعمال والتشغيل عبر مشهد تنظيمي أكثر تعقيداً واتساعاً.

تتمثل مهمة وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية في العمل كخط دفاع ثانٍ لاحتضان وتأسيس وتعزيز نهج ومعايير وثقافة إدارة المخاطر التشغيلية. وهذا يحمي البنك وأصحاب المصلحة من خلال ما يلي:

< الحفاظ على مجموعة من المعايير الأساسية لإدارة المخاطر التشغيلية في QNB، مما يؤدي إلى تجنب الخسائر غير المتوقعة والكارثية وتقليل الخسائر المتوقعة.

< ضمان التوافق مع أفضل الممارسات ذات الصلة والالتزام بالمتطلبات الرقابية (الكمية والنوعية).

< ضمان العمل على تحقيق أهداف الأعمال مع التحكم في المخاطر.

< تعزيز الوعي وثقافة إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة، مما يساهم في زيادة كفاءة وفعالية العمليات.

إن فروعنا في الخارج مدمجة ومتوافقة بالكامل مع إطارنا الخاص بالمخاطر التشغيلية، في حين تركز شركتنا التابعة والزميلة على الامتثال بقوة للمبادئ الأساسية وأفضل الممارسات المعمول بها في المجموعة. وتم ترسيخ البروتوكولات المتينة الخاصة بالتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة بشكل قوي عبر شبكة الفروع لضمان قدرتها على تحديد المشكلات الرئيسية وترتيبها حسب الأولوية.

قمنا بتصنيف مبادئ المخاطر التشغيلية السبعة كما يلي:





لدينا إطار عمل وأدوات قوية لتحديد التهديدات الخارجية والداخلية والفشل المحتمل في الأشخاص والعمليات والأنظمة بصفة مستمرة.

بصفتنا مؤسسة مالية رائدة ومسؤولة، فإننا ملتزمون بتطبيق أفضل الممارسات على كافة المستويات ولنلتزم بمراقبة وفهم متطلبات السوق الآخذة في التطور. ولدينا خطط عمل مفصلة لضمان بقائنا متأهين بشكل استباقي لأي تغيرات من هذا القبيل تطرأ على السوق.

في عام 2023، كانت مهمتنا هي الارتقاء باستراتيجياتنا وأنظمتنا وأدواتنا الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية، ومواكبة أفضل الممارسات الدولية والاستفادة من أي دروس مستفادة من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 ومتطلبات استضافة كأس العالم FIFA قطر 2022™.

عملية الموافقة على المنتجات الجديدة

من أبرز إنجازات هذا العام إنشاء عملية جديدة للموافقة على المنتجات الجديدة على مستوى المجموعة. ندرك أن إطلاق منتجات وخدمات مالية جديدة يمكن أن يكون عملية معقدة تتطلب مدخلات من العديد من أصحاب المصلحة. ومن هذا المنطلق، أنشأ QNB عملية جديدة فحكمة تتضمن تقييمات المنتجات الجديدة (بما في ذلك المنتجات المالية المهيكلية) من خلال مجموعة متسقة من نماذج التقييم وهياكل الحوكمة وآليات الموافقة الموحدة.

تم تصميم نموذج عملية الموافقة على المنتجات الجديدة بحيث لا يقتصر على منتج أو خدمة أو إدارة أو موقع جغرافي محدد، من أجل أن يتم استخدامه باتساق عبر المجموعة، ولكي يكون موحداً من حيث نوع المخاطر التي يجب أخذها في الاعتبار، على الرغم من الاختلافات في التفاصيل والأهمية النسبية بين مختلف مقترحات المنتجات والخدمات.

نسعى إلى تقييم عملية تقديم المنتجات الجديدة من منظور العدد المقدر للتفاعلات الفريدة مع العملاء وحجم الإيرادات والتكاليف والموارد. من المهم رصد هذه الجوانب وسيتم الرجوع إليها بعد 12 شهراً من إطلاق المنتج كجزء من عملية المراجعة بعد الإطلاق لقياس مدى تلبية المنتج للتوقعات ونجاحه النسبي.

على الأحداث المادية، والتي غالباً ما يتم تصميمها واختبارها داخل المؤسسة. في المقابل، تركز المرونة التشغيلية على القدرة على التكيف مع التهديدات الناشئة والتداعيات والمتطلبات لتوفير خدمات الأعمال الهامة من بدايتها إلى نهايتها (بما يتجاوز الحدود المؤسسية)، وتخطي تأثير الأحداث التشغيلية السلبية على الاقتصاد ككل وعلى الشركة تحديداً.

”نحافظ على المرونة التشغيلية لتعزيز قدرتنا على حماية أعمالنا واستدامتها في مواجهة التغيرات التنظيمية، والتكنولوجيا المزعزة، والبنية التحتية المعقدة، ومتطلبات السوق المتطورة.“

نحافظ على المرونة التشغيلية لتعزيز قدرتنا على حماية أعمالنا واستدامتها في مواجهة التغيرات التنظيمية، والتكنولوجيا المزعزة، والبنية التحتية المعقدة، ومتطلبات السوق المتطورة. أدى تزايد التهديدات المتعلقة بالتكنولوجيا إلى زيادة أهمية المرونة التشغيلية في القطاع المصرفي والحاجة إلى ضمان كفاءة استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث.

لدينا إطار عمل وأدوات قوية لتحديد التهديدات الخارجية والداخلية والفشل المحتمل في الأشخاص والعمليات والأنظمة بصفة مستمرة. يتمتع البنك بالقدرة اللازمة لتقييم نقاط الضعف في العمليات الحيوية على وجه السرعة وإدارة المخاطر ذات الصلة. على سبيل المثال، لدينا شراكات مع هيئة التنظيم الاحترازي وهيئة السلوك المالي وبنك إنجلترا وآخرين في إطار سعينا لامتثال للمتطلبات التشغيلية في المملكة المتحدة الصادرة بموجب وثيقة استشارات المرونة.

المخاطر التشغيلية (تابع)

تم الموافقة الآن على جميع مقترحات المنتجات الجديدة، المقدمة من خلال نموذج تقييم الموافقة على المنتجات، من قبل لجنة الموافقة على المنتجات الجديدة والتي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

نتائج القرارات المحتملة للجنة الموافقة على المنتجات الجديدة

موافقة	يحتوي المنتج على أهداف تجارية سليمة ويقدم نتائج ملموسة للعملاء، ويعمل ضمن حدود قدرة البنك على تحمل المخاطر ولا ينطوي على أي مخاوف جوهرية بشأن الأداء التشغيلي، أو غيرها من المخاطر ذات الصلة أو المخاوف المرتبطة بالامثال أو التمويل.
موافقة مشروطة	يعتبر المنتج فجراً ويخضع لتعديلات محددة على تصميمه، أو تسعيره، أو تسويقه، أو مبيعاته، أو نموذج التشغيل الخاص به، أو المتطلبات التكنولوجية، أو عملية إدارة المخاطر والامتثال. وينبغي أن يتم تدوين جميع المتطلبات المشروطة بواسطة سكرتارية لجنة الموافقة على المنتجات الجديدة وإضافتها إلى النموذج النهائي بواسطة مالك المنتج.
رفض	يتم رفض المنتج من قبل اللجنة إذا ثبت أنه لا يحقق أهدافه التجارية أو أهداف العملاء وإذا كان يعتبر خارج نطاق رغبة البنك في تحمل المخاطر أو قدرته التشغيلية.

بمجرد موافقة لجنة الموافقة على المنتجات الجديدة على المنتج أو الخدمة المالية، ستبدأ عملية تحديد المتطلبات التشغيلية ومتطلبات تكنولوجيا المعلومات. لا يجوز إطلاق أي منتج جديد قبل أن تتم الموافقة عليه أولاً من قبل اللجنة المذكورة.

تضم لجنة الموافقة على المنتجات الجديدة كبار المسؤولين التنفيذيين (نائب رئيس تنفيذي أول و/أو نائب رئيس تنفيذي) من إدارات المخاطر والشؤون القانونية والامتثال وتكنولوجيا المعلومات والعمليات والشؤون المالية، بالإضافة إلى مالك المنتج والمسؤول التنفيذي (نائب رئيس تنفيذي أول). يتمتع أعضاء اللجنة بالخبرة والمعرفة المطلوبة لتقييم المنتجات المالية الجديدة والموافقة عليها أو رفضها. ويتم تصعيد أي إشكالات لم يتم حلها أو مسائل جوهرية بشأن القرار الذي اتخذته لجنة الموافقة على المنتجات الجديدة إلى لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية.

إدارة مخاطر الأطراف الثالثة والاستدامة

نستخدم إطار إدارة مخاطر الأطراف الثالثة لتحديد المخاطر المرتبطة بالأطراف الثالثة وتقييمها وتخفيفها ومراقبتها والتحكم فيها بشكل منهجي عبر مجموعة QNB. تم تصميم وتطوير إطار إدارة مخاطر الأطراف الثالثة بسياسات وأدوار ومسؤوليات وإجراءات وأنظمة وموارد محددة بوضوح من أجل دعم تحقيق أهداف إدارة مخاطر الأطراف الثالثة. ويتم تقييم الارتباطات وفقاً لسبعة أبعاد رئيسية للمخاطر: المرونة والاستمرارية، والجوانب المالية، وأمن المعلومات، وخصوصية البيانات، والامتثال والتقاضي، والاستراتيجية، والاستدامة. وتعتبر أبعاد المخاطر هذه ذات أهمية جوهرية في تقييم ومراجعة ومراقبة وتخفيف تعرض البنك للمخاطر، خاصة فيما يتعلق بالطبيعة المترابطة للمخاطر وأهميتها بالنسبة لخدمات الأعمال الهامة.

وتتضمن منهجية تقييم المخاطر في إدارة مخاطر الأطراف الثالثة ثلاث مراحل محتملة تهدف إلى رصد المخاطر. ويتيح التقييم

المسبق وتقييم المستوى الأول وتقييم الضوابط من المستوى الثاني قياس المخاطر الكامنة والمتبقية وإعداد التقارير المناسبة عبر المجموعة.

نؤمن بضرورة تبني نهج مسؤول ومستدام لممارسة الأعمال التجارية. وفمننا بإصدار مدونة قواعد السلوك الخاصة بالموردين الخارجيين ونشرناها على موقع البنك على الإنترنت. وتم تطوير مدونة قواعد السلوك هذه في إطار التزامنا بالاستدامة، وبهدف تعزيز العناية الواجبة في سلسلة التوريد الخاصة بنا والترويج للموضوعات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة. ونتوقع من جميع مورديننا تلبية متطلبات قواعد السلوك أو تجاوزها ونطلب نفس الشيء من أولئك الذين يعملون معهم. وكجزء من التزامنا المستمر هذا، تم إجراء التقييمات الذاتية لأوضاع العمال التابعين للأطراف الثالثة عبر سلسلة التوريد الخاصة بنا هذا العام لضمان الامتثال.

في عام 2023، قمنا بتعزيز عملية إدارة مخاطر الأطراف الثالثة من خلال تقديم مستويات الخدمة عبر مجموعة QNB لإدارة وقياس أوقات الاستجابة مركزياً. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم قابلية تنسيق العمليات من أجل تحديد مخاطر الموردين في مرحلة مبكرة. لمواصلة التزامنا تجاه المجتمعات التي نعمل فيها، نقوم بتقييم جدوى تعزيز وتوسيع نهج رعاية عمال مورديننا ليشمل شبكة فروعنا الدولية.

مخاطر البطاقات والتجار

ظل نمو التجارة الإلكترونية يساهم في تحقيق زيادة كبيرة في المعاملات الرقمية. ومع معالجة المزيد من المعاملات بدون بطاقة فعلية، تزداد مخاطر الاحتيال المحتمل. نراقب عن كثب مخاطر معالجة مدفوعات البطاقات والتجار، وفي حالة حدوث أي احتيال محتمل، نتخذ إجراءات تصحيحية فورية لحماية عملائنا وتأمين أي خسارة محتملة.

طوال عام 2023، كانت مهمتنا هي التأكد من أننا اعتمدنا أفضل الممارسات والعمليات ضمن أنظمة إدارة مخاطر البطاقات لدينا والتي تهدف في نهاية المطاف إلى استباق التهديدات المتطورة والاتجاهات السائدة في القطاع. ولتحقيق ذلك، ركزنا على عمليات المراقبة في الوقت الفعلي ومنع الاحتيال في مجال الهندسة الاجتماعية. وفي ظل النمو السريع الذي تشهده خدمات المحافظ الإلكترونية مثل Apple Pay و Google Pay، يتم استهداف العملاء والبنوك بشكل متزايد بهجمات الهندسة الاجتماعية المتطورة. نقوم بحملات توعية لتمكين عملائنا من التعرف على هجمات الهندسة الاجتماعية وأنواع الاحتيال الأخرى وتجنبها. ونطبق نفس القدر من اليقظة لمراقبة مخاطر المحافظ الإلكترونية والاستجابة لها كما نفعل مع مخاطر البطاقات.

دولياً، قمنا بتطبيق ضوابط وعمليات إضافية في البلدان ذات الصلة بهدف تحسين قدراتنا وأدائنا فيما يتعلق بمخاطر البطاقات.

وفيما يخص مخاطر التجار، واصلنا إنشاء مجموعة قوية من الضوابط لتقييم مخاطر الأمن السيبراني في التجارة الإلكترونية ومعالجتها بحلول مخصصة. بالنظر إلى تزايد عدد الشركات القطرية التي تقبل حالياً الدفع عبر الإنترنت، قمنا بتوسيع الضوابط والمبادئ التوجيهية الخاصة بإدارة المخاطر لضمان تطبيق أفضل الممارسات، بما في ذلك التقييم الأكثر شمولاً والمتطلبات الأكثر صرامة للمتقدمين. وقد تم دعم ذلك من خلال برنامجنا الخاص بتيسير الدفع، والذي عزز سلامة وأمن البنية التحتية للدفع لدينا.

على الرغم من التحدي الذي يمثله الارتفاع الكبير في معاملات التجارة الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية في السنوات الأخيرة، تمكنا من الحفاظ على استقرار خسائر الاحتيال بالبطاقات مقارنة بالسنوات السابقة.



قمنا بإصدار مدونة قواعد السلوك الخاصة بالموردين الخارجيين ونشرناها على الموردين بهدف تعزيز العناية الواجبة في سلسلة التوريد الخاصة بنا والترويج للموضوعات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة.

الأمن السيبراني

نحمي أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين من خلال استراتيجية قوية وإطار متين للأمن السيبراني يستند إلى الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا المناسبة.

والبيانات المستضافة. وسيساعد ذلك في تعزيز اعتماد الحوسبة السحابية ليس فقط في QNB، ولكن أيضاً في القطاع المالي في دولة قطر بشكل عام.

يتمثل نهجنا في البدء دائماً بالأمان قبل إنشاء خدماتنا عبر التخزين السحابي. وبهذه الطريقة يمكننا ضمان حماية جيدة لكل من عملائنا والبنك. ولدعم الابتكار واستراتيجية اعتماد الحوسبة السحابية الخاصة بالمجموعة، صمم مهندسو الأمن لدينا هيكلًا شاملاً لهندسة الأمن يتسم بالمرونة والأمان. تمت مراجعة هذا التصميم أيضاً واعتماده من قبل شركة متخصصة تابعة لجهة خارجية.

تماشياً مع الاتجاهات الجديدة في القطاع، يقوم QNB بزيادة استخدام واجهات برمجة التطبيقات. إن واجهات برمجة التطبيقات تساعد في تحسين تجربة العملاء، وتدعم المبادرات التنظيمية مثل التوجيه المنقح لخدمات الدفع (PSD2) وتعزز التعاون مع مزودي خدمات التكنولوجيا المالية الآخرين. لقد قام QNB باستثمارات كبيرة لضمان حماية واجهات برمجة التطبيقات هذه من الهجمات الإلكترونية.

“يُعد الحفاظ على أمان البنك وسلامة عملائنا وسمعتنا من الهجمات الإلكترونية عنصراً حاسماً في نهج مجموعة QNB لإدارة المخاطر.”

امتثالاً للوائح الإقامة في مجال البيانات (أي عملية جمع ومعالجة و/أو تخزين البيانات المتعلقة بمواطني الدولة داخل البلد)، قمنا هذا العام أيضاً بتعزيز مواردنا وقدراتنا في المملكة العربية السعودية. لقد قمنا بإنشاء مركز بيانات جديد وقمنا بتعزيز قدراتنا في مجال الأمن السيبراني بشكل كبير، والتخطيط للزيادة المستقبلية في تعقيد العمليات الذي نتوقعه من أعمالنا في المملكة العربية السعودية.

تعزيز عملياتنا المرتبطة بالأمن السيبراني

في حين أن الكثير من اهتمامنا موجه نحو التهديدات الخارجية، فإننا ندرك أنه من الضروري أن تكون عمليات الحماية الداخلية لدينا بنفس القدر من الصرامة. ولتحقيق هذه الغاية، قمنا أيضاً بتعزيز إطار اختبار الاختراق وعمليات فحص الثغرات الأمنية. لقد أطلقنا برنامجاً لاختبار الاختراق بشكل مستمر في جميع التطبيقات الأكثر أهمية التي يستخدمها العملاء.

تماشياً مع هدفنا المتمثل في تحسين إطار اختبار الخاص بنا لتقييم كل خدمة رقمية جديدة تطلقها المجموعة والتحقق من الثغرات الأمنية، قمنا بتغيير الآلية التي تصدر بها التعليمات البرمجية. إن مرونتنا في هذا المجال التنافسي أمر بالغ الأهمية. مع زيادة عدد الخدمات الرقمية الجديدة وتعقيدها، من المهم أن تتمكن من إطلاق خدمات جديدة مبتكرة بسرعة ودون المساومة على الأمن. إحدى الطرق التي سعيها من خلالها لتسريع هذه العملية هي تعزيز مراجعات الشفرة المصدرية الخاصة بنا. ويهدف هذا التقييم إلى تحديد أي ثغرات أمنية أو نقاط ضعف وترتيبها حسب الأولوية مباشرة في الشفرة المصدرية لكل تطبيق يتم تطويره للبنك. وللقيام بذلك، قمنا بتضمين عملية تحليل الشفرة المصدرية أثناء عملية تطوير التطبيق - وليس بعدها - بحيث تكون الشفرة آمنة حتى قبل مرحلة اختبار المستخدم أو الإنتاج.

أدت جائحة كوفيد-19 في عام 2020 إلى تسريع الاتجاهات طويلة المدى في أنماط العمل ونشاط التجارة الإلكترونية واعتماد الحوسبة السحابية. وقد أدت هذه الاتجاهات طويلة المدى إلى زيادة الأهمية العامة للأمن السيبراني. ويظل القطاع المصرفي، على وجه الخصوص، هدفاً رئيسياً، حيث يبحث مجرمو الإنترنت باستمرار عن طرق جديدة لاستغلال الأنظمة المصرفية. لقد تطورت التهديدات مثل هجمات التصيد الاحتيالي وبرامج الفدية وهجمات الحرمان من الخدمة (DDoS) بسرعة وأصبحت الآن أكثر تكراراً وتطوراً من أي وقت مضى. ومع تخزين المزيد من الأنظمة والبيانات لدى مزودي الخدمات السحابية، زادت مثل هذه الهجمات من حيث النطاق والحجم وأصبحت اليوم واحدة من أكثر التهديدات السيبرانية شيوعاً في القطاع المصرفي.

حوكمة واستراتيجية الأمن السيبراني

في ظل زيادة تطور المهاجمين اليوم، وتمتعهم بالتمويل الجيد، والتنظيم والتدريب العاليين، فإن موضوع الأمن السيبراني يظل على رأس أجندتنا. يُعد الحفاظ على أمان البنك وسلامة عملائنا وسمعتنا من الهجمات الإلكترونية عنصراً حاسماً في نهج مجموعة QNB لإدارة المخاطر. نعتمد على إطار قوي للتخفيف من مخاطر الأمن السيبراني، مع نموذج حوكمة ورقابة على مستوى مجلس الإدارة.

ولضمان الحفاظ على نهج يقظ في استراتيجيتنا الخاصة بالأمن السيبراني، مع الموازنة في الوقت نفسه بين الرغبة في المخاطرة والأمن وراحة المستخدم، لدينا لجنة للأمن السيبراني للمجموعة، برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة. من خلال لجنة الأمن السيبراني، نقوم بتحديد ومراقبة تنفيذ إطارنا الخاص بحوكمة أمن تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، بما في ذلك الاستراتيجية والسياسات والضوابط والقدرات والميزانية والمهارات والأدوار والمسؤوليات عبر المجموعة.

نمنح أولوية قصوى للتحسينات المستمرة للركائز الثلاث لأمن تكنولوجيا المعلومات لدينا والتي تتمثل في الأنظمة والعمليات والأشخاص لحماية عملائنا وبياناتنا. ويجب أن تكون كل ركيزة من هذه الركائز مرنة وأن يتم تعزيزها باستمرار لدعم البنك وحمايته.

التحسينات في أنظمة الأمن السيبراني

نحن ملتزمون بالاستثمار في حلول الأمن السيبراني التي توفر أفضل حماية متاحة في السوق. ونستخدم أحدث التكنولوجيا لدعم الاكتشاف الاستباقي للأنشطة الضارة وهجمات البرامج الخبيثة والوقاية منها. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم أمان أجهزة الشبكة وجدران الحماية الخاصة بنا للتحقق من عدم وجود ثغرات أمنية من خلال إجراء أنشطة الفريق الأحمر.

في عام 2023، ركزنا بشكل أساسي على استقرار النظام للتأكد من أن الأنظمة والعمليات لدينا مضبوطة بدقة، ولديها قدرة مناسبة وتعمل بشكل صحيح.

يتزايد استخدام الحوسبة السحابية، لا سيما في قطر، حيث يستثمر مزودو هذه الخدمات في إنشاء مراكز بيانات محلية بينما يواصلون توسيع خدماتهم في البلاد. قمنا هذا العام بإنشاء مخطط رئيسي للتصميم السحابي الذي أصبح معياراً للقطاع المصرفي في دولة قطر. وقد تم تقديم هذا المخطط إلى مصرف قطر المركزي وجميع البنوك النظيرة في الدولة. كانت أولوياتنا الرئيسية هي التأكد من إنشاء البنية التحتية السحابية بشكل آمن لحماية الأنظمة

موظفينا وعملاءنا على دراية بمخاطر الأمن السيبراني وأنهم مدربون جيداً على اكتشاف الهجمات وصدها.

ويعتبر التواصل أمراً بالغ الأهمية فيما يتعلق بتعزيز ثقافة الأمن السيبراني لدينا. نحن نستثمر في مبادرات التدريب والتوعية المستمرة لإبقاء الموظفين على اطلاع بكيفية الحفاظ على أمان البيانات، والإبلاغ عن الانتهاكات، والوعي بالتهديدات الجديدة. جميع سياسات أمن المعلومات لدينا متاحة لجميع الموظفين من خلال الشبكة الداخلية الخاصة بنا. كما أننا نشيطون أيضاً في رفع مستوى الوعي بين عملائنا من خلال الحملات المنتظمة.

التطلع إلى المستقبل

في عام 2024، سيتم توجيه أولوياتنا نحو تعزيز إدارة الهوية والوصول لكل من الموظفين الداخليين والمقاولين الخارجيين، وتنفيذ آلية جديدة لأتمتة عملية توفير معدات تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحوسبة السحابية لتطبيقات مختارة. بالإضافة إلى ذلك، سنعمل على تعزيز قدراتنا فيما يتعلق بواجهات برمجة التطبيقات، إلى جانب أمن الذكاء الاصطناعي.

وفي الوقت نفسه، بينما نقوم بتوسيع تواجدنا الدولي، سنواصل الاستثمار في الأمن والأدوات والأبحاث والتوعية لضمان أن لدينا أفضل الضوابط والأنظمة المعمول بها في جميع أنحاء شبكتنا العالمية.

يقوم فريق متخصص من دائرة التدقيق الداخلي المستقلة بمراجعة منتظمة لقدرات تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وأمن البيانات في البنك. يقوم هذا الفريق بإجراء العديد من عمليات التدقيق السنوية الشاملة القائمة على المخاطر والتي تتضمن مراجعة للسياسات والإجراءات ذات الصلة. ويتم إبلاغ النتائج إلى لجنة التدقيق والاضباط التابعة لمجلس الإدارة، كما يتم مشاركتها أيضاً مع الإدارة التنفيذية وأعضاء لجنة الأمن السيبراني للمجموعة. وتتابع دائرة التدقيق الداخلي أي توصيات ترد في التقارير حتى يتم حلها.

في الوقت ذاته، واصلنا شراكتنا مع شركة جارتر، المتخصصة في الأمن الإلكتروني العالمي، لمواصلة تعزيز نهجنا الاستراتيجي. ويُعد البنك واحداً من 50 مؤسسة عالمية منضوية إلى مجلس الأبحاث المرموق التابع للشركة، والذي يلعب دوراً هاماً في رسم خارطة الطريق للتطورات التكنولوجية ويُقيّم التهديدات القادمة. في عام 2023، تركزت المناقشات الرئيسية داخل مجلس أبحاث جارتر على الذكاء الاصطناعي وأثاره على الأمن السيبراني للشركات.

يحتفظ QNB بشهادة ISO 27001، وهي منهجية معتمدة بشكل مستقل تستخدم لتشغيل ومراقبة وتحسين نظام إدارة أمن المعلومات في البنك. كما حصل QNB على شهادة معيار أمان بيانات بطاقات الدفع (PCI DSS) والتي تُعتبر دليلاً آخر على قوة الضوابط الخاصة بنا.

تعزيز ثقافة الأمن السيبراني لدينا

لا تقتصر حماية عملائنا وسمعتنا من الجرائم الإلكترونية فقط على استخدام أفضل التقنيات المتاحة، بل يتطلب الأمر أيضاً التأكد من أن



لا تقتصر حماية عملائنا وسمعتنا من الجرائم الإلكترونية فقط على استخدام أفضل التقنيات المتاحة، بل يتطلب الأمر أيضاً التأكد من أن موظفينا وعملاءنا على دراية بمخاطر الأمن السيبراني.

الحوكمة



إن الحوكمة الفعالة والمسؤولة ضرورية لنجاح البنك.



الحوكمة

لا تقتصر الحوكمة في مجموعة QNB على تطبيق اللوائح والقوانين، بل يتم استخدام مبادئ الحوكمة السليمة لتوجيه سلوك المجموعة تجاه المساهمين والجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين، وأيضاً لزيادة فرص الازدهار والنمو.

تدرك مجموعة QNB أنه لتحقيق أهدافها الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل، يجب أن يتحقق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية. ويعتمد تحقيق النمو في أي مؤسسة مالية بدرجة كبيرة على وجود منظومة حوكمة فعالة وشاملة لإدارة عملياتها بشكل صحيح وأمن. وتدأير الحوكمة الملازمة هي شرط لا غنى عنه لتحقيق أهداف المجموعة وحماية مصالح المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة الآخرين.

”تحرص مجموعة QNB على دمج مبادئ جوهرية مثل المساءلة والشفافية والمسؤولية والعدالة في إطارها الخاص بالحوكمة والممارسات ذات الصلة.“

تجمع تدابير الحوكمة المعمول بها في المجموعة بين كافة عناصر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والامتثال لمساعدة QNB على التعامل بنجاح مع كافة المتطلبات في البيئة التنظيمية الديناميكية التي يعمل فيها البنك، فضلاً عن مساعدته على الوفاء بالالتزامات والوعود التي قطعها لعملائه ومساهمييه والجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين.

تهدف ممارسات الحوكمة إلى تعزيز الشفافية الشاملة، وذلك من خلال تفسير الأساس المنطقي الذي تستند إليه عمليات صنع القرار، وتقديم الرؤى حول تشكيل مجلس الإدارة واللجان والسلطات والمسؤوليات ذات الصلة، والإدارة التنفيذية وغيرها من المكونات الرئيسية لحوكمة الشركات.

يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بأن حوكمة الشركات هي عنصر أساسي لتعزيز ثقة المساهمين، وخاصة بين مساهمي الأقلية وأصحاب المصلحة. ومن خلال زيادة مستوى الشفافية بشأن المسؤولية والرقابة، يعزز QNB نظرة المستثمرين للبنك. بالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ أنظمة مراقبة فعالة للحوكمة وإدارة الأعمال الاستراتيجية يعزز ثقة المستثمرين.

”لدى مجموعة QNB هيكل حوكمة يحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات وسلطات وحقوق مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.“

أصدرت مجموعة QNB تقريراً منفصلاً بشأن الحوكمة كملحق للتقرير السنوي لعام 2023، ويعكس التقرير جهود مجموعة QNB في الامتثال للمتطلبات الرقابية والتنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات التجارية وكافة الجهات التنظيمية ذات الصلة في البلدان التي تتواجد فيها.

هيكل مجلس الإدارة

وفقاً للنظام الأساسي لـ QNB، يتم انتخاب أو ترشيح عشرة أعضاء لمجلس الإدارة لتولي عضوية المجلس لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لفترة مماثلة، ويحق للجهة المساهمة الرئيسية في QNB،

وهي حكومة دولة قطر ممثلة في جهاز قطر للاستثمار (الذي يمتلك 50% من رأس المال)، أن تعين خمسة من هؤلاء الأعضاء، بينما يحق للمساهمين الآخرين انتخاب الأعضاء الخمسة المتبقين. ويُنخب أعضاء مجلس الإدارة رئيس ونائب رئيس المجلس من بين أعضائه بأغلبية الأصوات عبر تصويت سري.

تعريف أعضاء مجلس الإدارة بواجباتهم

يخضع جميع الأعضاء الجدد لبرنامج تعريف يغطي واجبات والالتزامات كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة على حدة والمسؤوليات الموكلة إلى مختلف لجان المجلس. ويتم تنظيم جلسات إحاطة وعروض تقديمية للأعضاء من قبل الإدارة العليا وخبراء متخصصين في الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالبنك ووظائف الدعم التابعة له والموضوعات العامة ذات الصلة بالقطاع المصرفي.

أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة

يضطلع مجلس الإدارة بدور محوري في الإشراف على استراتيجيات الإدارة والأعمال الخاصة بالبنك من أجل تحقيق قيمة طويلة الأجل. وتتضمن أبرز مهام المجلس اختيار رئيس تنفيذي للمجموعة يتمتع بمؤهلات جيدة لقيادة البنك، ورصد وتقييم أداء الرئيس التنفيذي للمجموعة والإشراف على عملية التخطيط للتعاقد الوظيفي فيما يتعلق بشغل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية القيادة والإشراف والرقابة والتطوير وتحقيق النجاح على المدى الطويل في المجموعة. وأعضاء المجلس مسؤولون أيضاً عن غرس الثقافة والقيم والسلوكيات المناسبة في كافة أجزاء المؤسسة، حسبما يُعهد إليهم من قبل المساهمين.

تفويض الصلاحيات وفصل المهام

تتم الموازنة بين أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة وأدوار الإدارة التنفيذية من خلال فصل المهام. ويقوم مجلس الإدارة بتوفير التوجيه والإشراف الاستراتيجي العام من خلال مراجعة وإجازة المبادرات والسياسات والأهداف الاستراتيجية الرئيسية، في حين يُعهد إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة مهمة الإدارة اليومية لمجموعة QNB.

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة والأعضاء الآخرين في الإدارة التنفيذية- من خلال الرئيس التنفيذي للمجموعة- بصلاحيات ومسؤولية إدارة الأعمال اليومية للبنك. ويضطلع أعضاء مجلس الإدارة بدور الرقابة الفعالة والدؤوبة على شؤون البنك، بما في ذلك المجالات الرئيسية، مثل الاستراتيجية والمخاطر، ولكنهم لا يديرون أو يقومون بالإدارة التفصيلية لأعمال البنك من خلال أداء أو تكرار مهام الرئيس التنفيذي للمجموعة أو فريق الإدارة التنفيذية.

وقد اعتمد مجلس الإدارة أيضاً ميثاق المجلس، الذي تتم مراجعته بصفة سنوية ويوفر إطاراً لكيفية عمل المجلس ونوعية القرارات التي يتخذها، والقرارات التي ينبغي أن تُفوض بها الإدارة مع تقديم تقارير دورية إلى المجلس بشأن ممارسة السلطات المخولة له.

ويمكن الاطلاع على ميثاق مجلس الإدارة في الموقع الإلكتروني الخاص بمجموعة QNB، كما يمكن أيضاً تقديم نسخة مطبوعة منه لأي مساهم عند الطلب.

”إن التنفيذ الفعال لممارسات الحوكمة السليمة يساهم بشكل كبير في النهوض بالأداء العام للشركة، ويعزز الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام.“

المهام الرئيسية للجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة:

- مراجعة واعتماد موافقة المجلس على الاستراتيجية طويلة المدى وخطط العمل السنوية وموازنات مجموعة QNB بناءً على الظروف الاقتصادية والسوقية وتوجيهات مجلس الإدارة.

- مراجعة طلبات الائتمان والموافقة عليها وفقاً لمصفوفة الصلاحيات المعتمدة في مجموعة QNB.
- مراجعة واعتماد استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لمجموعة QNB على ضوء قيم العلامة التجارية للمجموعة.
- مراجعة وتوحيد خطط التسويق والاتصال وخطط توزيع الموارد ومواءمتها بشكل مناسب وفعال لدعم تطور ونمو أعمال QNB.
- مراجعة وتوحيد خطط تطوير الأعمال ومواءمة المنتجات وتوزيع الموارد عبر مجموعة QNB.
- مراجعة وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها حيال القروض المتعثرة وفقاً للحدود والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة وبما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي.

لجان مجلس الإدارة

وفقاً لممارسات الحوكمة والمتطلبات التنظيمية، قام مجلس إدارة مجموعة QNB بإنشاء لجان للمساعدة في تنفيذ مسؤولياته الإشرافية. يتم تكليف كل لجنة بالاضطلاع بجزء من مهام المجلس. ويتم توثيق مسؤوليات لجان المجلس في وثيقة اختصاصات كل لجنة وتتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

وتضم لجان مجلس إدارة مجموعة QNB ما يلي:

- اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- لجنة الترشيحات والمكافآت والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة

تكوين اللجان التابعة لمجلس إدارة المجموعة

سعادة السيد علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة

سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني
السيد بدر عبد الله درويش فخرو
السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري

رئيس اللجنة
عضو
عضو

لجنة الترشيحات والمكافآت والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة

سعادة السيد فهد بن محمد بن فهد بوزوير
سعادة الشيخ عبد الرحمن بن سعود بن فهد آل ثاني
سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني

رئيس اللجنة
عضو
عضو

لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة

سعادة الشيخ فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني
السيد عبد الرحمن محمد يوسف جولو
السيد علي يوسف حسين كمال

رئيس اللجنة
عضو
عضو

لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة

سعادة السيد منصور بن إبراهيم آل محمود
السيد بدر عبد الله درويش فخرو
السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري

رئيس اللجنة
عضو
عضو

الحوكمة (تابع)

المهام الرئيسية للجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة:

- < تحديد وتقييم المرشحين المؤهلين لشغل مناصب مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفقاً لمعايير الأهلية والكفاءة التي تحددها اللجنة بالإضافة إلى المتطلبات المتعلقة بالاستقلالية وعدم شغل وظائف تنفيذية.
- < متابعة عملية التعريف والتدريب والتطور المهني المستمر لأعضاء المجلس في المسائل المتعلقة بالحوكمة.
- < اعتماد ومراجعة سياسة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك وضمان توافيقها مع المعايير والحدود المذكورة في تعليمات مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية.
- < مراقبة إعداد وتحديث دليل الحوكمة والإشراف عليه بالتعاون مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والاضباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة.
- < إبلاغ مجلس الإدارة بالمخاطر والفرص الرئيسية المتعلقة بالاستدامة.

المهام الرئيسية للجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة

- < مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر وشهية المخاطرة للمجموعة واستراتيجية محفظة استثمارات البنك التي توصي بها لجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية والتوصية بموافقة مجلس الإدارة عليها، بالإضافة إلى مراجعة أي تغييرات تطرأ على استراتيجية المخاطر ومستوى تقبلها.
- < الموافقة على أطر المخاطر والسياسات وهياكل الرقابة وفقاً للاستراتيجية التي يوافق عليها مجلس الإدارة والإشراف على تنفيذ السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للبنك.
- < تقييم أنشطة الرقابة التي تقوم بها لجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية على الشركات التابعة للمجموعة في تحديد المخاطر التشغيلية والائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر الاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة وخطط العمل التي يتم تنفيذها لمراقبة وإدارة هذه المخاطر.
- < التأكد من عدم وجود أي تأثير جوهري أو خطر من الوقائع التي تحددها لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات "اعرف عميلك".

- < مراجعة أي تجاوز لحدود المخاطر أو فشل في الرقابة الداخلية (إن وجد) واستعراض نتائج التحقيق الذي تجريه لجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية.

المهام الرئيسية للجنة التدقيق والاضباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة

- < مراجعة واعتماد البيانات المالية السنوية والتأكد من أنها مكتملة ومتسقة وتعكس المعايير والمبادئ المحاسبية المناسبة قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة النهائية.
- < مراجعة جميع الأمور المطلوب الإبلاغ أو الإفصاح عنها وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها أو المتطلبات التنظيمية مع الإدارة والمدققين الخارجيين.
- < النظر مع المدققين الداخليين والخارجيين في أي تزوير أو أعمال غير مشروعة أو أوجه قصور في الرقابة الداخلية أو في مناطق أخرى مماثلة.

- < مراجعة أي غرامات تفرضها الجهات التنظيمية أو الهيئات الأخرى مع إدارة الانضباط للمجموعة والمدققين الداخليين والخارجيين.
 - < تعيين أو إقالة رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة.
 - < مراجعة واعتماد ميثاق وخطط وأنشطة وأعداد الموظفين والهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة.
 - < التأكد من عدم وجود قيود أو معيقات غير مبررة لعمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة أو لإمكانية وصول التدقيق الداخلي لسجلات ووثائق المجموعة وموظفيها عندما يكون ذلك ضرورياً لأداء مهامهم.
 - < مراجعة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي، بما في ذلك الامتثال لمعايير معهد المدققين الداخليين للممارسة المهنية في التدقيق الداخلي وغيرها من المعايير المعمول بها وأفضل الممارسات.
 - < تعيين أو إقالة رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة.
 - < التأكد من كفاءة وظيفة الانضباط في الكشف عن التجاوزات والمخالفات ذات الصلة داخل المجموعة، وضمان عدم وجود أي عوامل تؤثر على استقلاليته وموضوعيته، إلى جانب رفع التقارير بشكل مناسب عن وظيفة الانضباط وفقاً لمتطلبات لجنة بازل وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - < التأكد من تنفيذ إطار فعال عبر المجموعة لإدارة ومراقبة مخاطر الانضباط ذات الصلة بالجرائم المالية، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.
 - < تقييم التقارير بشأن القضايا الحرجة التي يقدمها رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة ورئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة، بما في ذلك القضايا الحرجة المتعلقة بالشركات التابعة لمجموعة QNB.
 - < مراجعة وتأكيد استقلالية المدققين الخارجيين من خلال الحصول على البيانات من المدققين حول العلاقات بين المدققين والمجموعة، بما في ذلك الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق.
- ### ”يضطلع مجلس الإدارة بدور محوري في الإشراف على استراتيجيات الإدارة والأعمال الخاصة بالبنك من أجل تحقيق قيمة طويلة الأجل.“

اجتماعات مجلس الإدارة

في عام 2023، عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات. ووفقاً للنظام الأساسي لمجموعة QNB، يتعين على المجلس الاجتماع ست مرات سنوياً على الأقل. وتُعقد الاجتماعات بصفة دورية، أو عند الدعوة للاجتماع من قبل رئيس المجلس أو اثنين من الأعضاء. ويجب توجيه الدعوة لجميع أعضاء المجلس للاجتماع قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ الاجتماع. وفي هذا الخصوص، يمكن لأي عضو إضافة بند إلى جدول الأعمال. ويوفر النظام الأساسي للمجموعة معلومات مفصلة عن الحضور والنتائج القانونية والتصويت وشروط الاجتماع.

ووفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، ينص النظام الأساسي لمجموعة QNB في المادة 28 على أنه يجوز لعضو مجلس الإدارة المتغيب أن ينيب عنه بكتاب يوجهه لرئيس المجلس، أحد زملائه في المجلس، وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد. ويعقد المجلس اجتماعاته دورياً للتأكد من قيامه بأداء واجباته على أكمل وجه.

عدد الاجتماعات	المجلس	المخاطر	التدقيق	التنفيذية	الترشيحات
1	2023/01/11	2023/03/07	2023/01/11	2023/03/07	2023/03/07
2	2023/03/07	2023/05/04	2023/02/12	2023/05/02	2023/05/07
3	2023/05/02	2023/06/18	2023/04/10	2023/06/20	2023/06/20
4	2023/06/20	2023/09/05	2023/05/17	2023/09/10	2023/09/14
5	2023/09/10	2023/11/21	2023/07/10	2023/11/26	2023/11/26
6	2023/11/28		2023/08/24		
7			2023/10/10		
8			2023/11/14		
المجموع	6	5	8	5	5

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

نظام المكافآت المتبع في المجموعة هو عنصر أساسي في إطار الحوكمة والحوافز ويتم من خلاله تشجيع المجلس والإدارة التنفيذية على الأداء الجيد، وانتهاج سلوك مقبول فيما يتعلق بتحمل المخاطر وتعزيز ثقافة البنك المتعلقة بالعمليات والمخاطر.

وبالتالي، توجد سياسة مكافآت منفصلة خاصة بمجلس إدارة مجموعة QNB وبالإدارة التنفيذية والموظفين وهي تحدد الآلية التي يتم بموجبها ربط المكافآت بشكل مباشر بالمجهود والأداء على مستوى الإدارة والموظف، بما في ذلك مجلس الإدارة. وهذا يشمل تحقيق الأهداف والغايات المحددة وفقاً للربحية، وتقييم المخاطر، والأداء العام للمجموعة. علاوة على ذلك، تأخذ السياسة في الاعتبار إلغاء واسترداد المكافآت في الحالات التي يؤدي فيها سوء التصرف أو الفشل أو الأداء الضعيف إلى خسارة الشركة أو يساهم في أو يفشل في منع ذلك أو يعرض الشركة لمخاطر كبيرة. وتطبق هذه السياسة على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وموظفي مجموعة QNB.

يلتزم مجلس الإدارة بالإرشادات التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال التعويضات والمكافآت. ويتولى مجلس الإدارة، من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة له (عن طريق التفويض)، مسؤولية الإشراف العام على تطبيق الإدارة لنظام الأجور والمكافآت في البنك ككل. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة بمراقبة النتائج بانتظام ومراجعتها لتقييم ما إذا كان نظام المكافآت على مستوى البنك يوفر الحوافز المطلوبة لإدارة المخاطر ورأس المال والسيولة. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة خطط وعمليات وتنتج نظام المكافآت على أساس سنوي.

مكافآت الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية

البنود	في 2023
إجمالي مكافآت الإدارة التنفيذية	اجتذاب المواهب الرئيسية والاحتفاظ بها من خلال تقديم أجور تنافسية بالمقارنة مع السوق ومكافأة الإسهام المستمر في الدور المحدد
المكافآت المبنية على الأداء	تطبيق إدارة الأداء على كافة المستويات في المجموعة
الأجور والمخصصات الأخرى:	44.5 مليون ريال قطري
مخصصات نهاية الخدمة:	1.4 مليون ريال قطري
يستخدم QNB نهج بطاقة الأداء المتوازن لقياس الأداء على المستوى التنفيذي (وكذلك على مستوى الإدارات والأقسام والأفراد). ويتضمن هذا النهج مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية في مختلف جوانب الأداء المحددة، مع مواصفات خاصة بالأدوار التنفيذية. وتشمل مؤشرات الأداء الرئيسية الأكثر شمولاً: الاستدامة، والابتكار، وشؤون الموظفين، والوعي بمتطلبات بالامتثال، وما إلى ذلك.	

الحوكمة (تابع)

فريق الإدارة التنفيذية

يساعد الرئيس التنفيذي للمجموعة فريق إدارة تنفيذية يتمتع بأعلى درجات الخبرة والكفاءة ويضم أربعة مسؤولين تنفيذيين يعملون بشكل مباشر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة، وهم:

- < رئيس قطاع الأعمال للمجموعة
- < رئيس قطاع العمليات للمجموعة
- < رئيس قطاع المخاطر للمجموعة
- < رئيس قطاع المالية للمجموعة

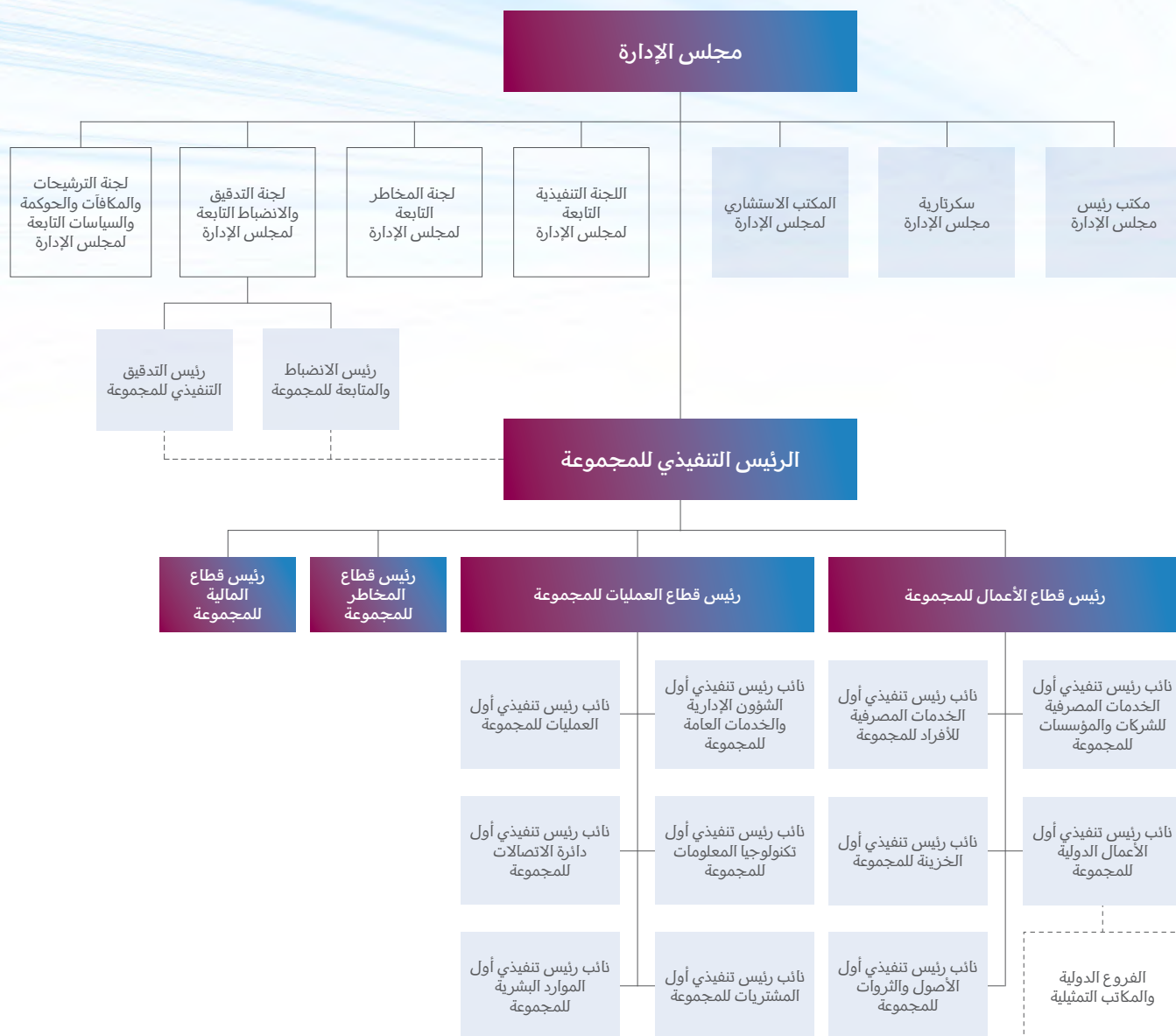
يعمل رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة ورئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة تحت الإشراف المباشر لمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة.

وتقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل عدد من اللجان الإدارية المتخصصة حسبما تراه مناسباً كي تضطلع بمسؤولياتها وتمارس أنشطتها اليومية بكفاءة وفعالية. وتتمتع اللجان التابعة للإدارة التنفيذية بصلاحيات واسعة لاتخاذ القرارات والإجراءات المتصلة بمجال عملها وحدود مسؤولياتها والتسلسل الهرمي فيها.



تدرك مجموعة QNB أنه لتحقيق أهدافها الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل، يجب أن يتحقق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الهيكل التنظيمي لمجموعة QNB



بطاقة الأداء المتوازن لقياس الأداء على المستوى التنفيذي

أبعاد بطاقة الأداء المتوازن			مجموع أهداف بطاقة الأداء	
التنظيم	العملاء والعمليات	الشؤون المالية		
18%	21%	61%	100%	الرئيس التنفيذي للمجموعة
18%	17%	65%	100%	رئيس قطاع الأعمال
18%	66%	16%	100%	رئيس قطاع المالية
18%	62%	20%	100%	رئيس قطاع العمليات
18%	62%	20%	100%	رئيس قطاع المخاطر

الحوكمة (تابع)

ممارسات الفروع الخارجية من أجل التنسيق وتوجيه الفروع المعنية بشكل صحيح لسد الفجوات التي تم تحديدها.

“قام QNB بترسيخ الممارسات الدولية الرائدة ومبادئ الحوكمة المؤسسية السليمة.”

توفير بيئة منظمة وأخلاقية للإفصاحات

لدى QNB سياسة قوية للإفصاح والشفافية تحكم نوع الإجراءات التي يجب على دوائر المجموعة اتخاذها للكشف عن المعلومات المهمة للمساهمين والجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين في الوقت المناسب وبشكل أخلاقي، وذلك لضمان دقة ووضوح الإفصاحات.

التزاماً بهذه السياسة، قامت مجموعة QNB خلال عام 2023 باستخدام موقعها الإلكتروني الرسمي للإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية مثل محاضر الاجتماعات وجدول الأعمال ونتائج التصويت بعد اجتماع الجمعية العامة، والتقارير السنوية، والنتائج المالية ربع السنوية وغيرها. وقد تم نشر جميع المعلومات في الوقت المناسب وبما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.

إنشاء بيئة آمنة تدعم الإبلاغ عن المخالفات

أنشأت مجموعة QNB سياسة الإبلاغ عن المخالفات والقنوات ذات الصلة لتوفير بيئة آمنة تشجع موظفيها على الإبلاغ عن أي مخالفات أو انتهاكات لديهم علم بها أو يشعرون بالشك حيالها. بالنظر إلى مدى أهمية الإبلاغ عن المخالفات في حماية المؤسسات من حالات سوء التصرف أو الاحتيال الداخلي، فإن هذه السياسة تساعد QNB على متابعة عملية المساءلة على كافة المستويات، كما تمكن الموظفين من الإبلاغ عن أي ممارسات غير سليمة. وهذا يساعدنا على حماية أعمال المجموعة وسمعتها من عدد لا يحصى من المخاطر المالية ومخاطر السمعة.

حالياً، تشكل لجان الإدارة التنفيذية المنشأة في المقر الرئيسي للمجموعة على النحو التالي:

< المستوى الأول: “اللجان التنفيذية”، وهي لجان “صانعة القرار” (وتتضمن لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة المشتريات والمناقصات، ولجنة الائتمان، ولجنة الأمن السيبراني، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة الإدارة العليا، ولجنة الاستراتيجيات، ولجنة إدارة التعافي المالي) وهي مسؤولة أمام مجلس الإدارة من خلال لجان مجلس الإدارة المعنية.

< المستوى الثاني: “اللجان الإدارية”، وهي “اللجان المتخذة للإجراءات” (تشمل تطوير الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والعمليات والخدمات) وهي مسؤولة أمام اللجان التنفيذية المعنية في الشريحة الأولى الميئة أعلاه.

تقوم شركات QNB التابعة بتشكيل لجانها الإدارية حسب احتياجاتها الخاصة وحجمها وطبيعتها، مع الأخذ بعين الاعتبار إطار الحوكمة في مجموعة QNB. ولأهداف تتعلق بالإشراف والتنسيق، تتبع هذه اللجان وتنسق بشكل مباشر مع الإدارة ذات الصلة في المقر الرئيسي لمجموعة QNB.

وتشكل الفروع الخارجية لجنة واحدة أو أكثر لتعزيز البيئة الرقابية والعمليات والأنشطة المصرفية. وتعتمد هذه اللجان على حجم الأعمال والمخاطر في البلد الذي يعمل فيه QNB ويتم اتخاذ قرار تشكيلها من قبل إدارة QNB. وتقوم لجان الفروع الخارجية بإبلاغ الدائرة المختصة في مقر QNB الرئيسي بالقضايا الهامة التي تعمل عليها.

استدامة ممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة في مجموعة QNB

تزايدت أهمية الحوكمة المؤسسية بشكل سريع في الآونة الأخيرة بسبب الضغوط الدولية على مختلف الاقتصادات حول العالم بفعل تقلب وارتفاع أسعار الفائدة إلى جانب عدم اليقين في السوق. وإدراكاً لذلك، قام QNB بترسيخ الممارسات الدولية الرائدة ومبادئ الحوكمة المؤسسية السليمة في البنية التحتية الخاصة بالتوثيق والممارسات المتعلقة بالحوكمة. تصف الفقرات التالية أنشطة الحوكمة الرئيسية التي تم تنفيذها خلال عام 2023 لتعزيز إطار الحوكمة في البنك.

إجراء التقييم السنوي لاستقلالية مجلس الإدارة وتضارب المصالح لعام 2023

خلال عام 2023، أجرى QNB التقييم السنوي لاستقلالية مجلس الإدارة وتضارب المصالح لفحص الاستقلالية وتقييم أي تضارب محتمل في المصالح يؤثر على الحياد والاستقلالية.

إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة لعام 2023

خلال عام 2023، أجرت مجموعة QNB تقييماً سنوياً لأداء مجلس الإدارة لقياس فعالية أداء مجلس الإدارة ومدى مشاركة الأعضاء خلال العام. وأظهرت نتائج التقييمات أن هناك درجة عالية من الكفاءة في عملية صنع القرار داخل مجلس الإدارة، وفي تدفق المعلومات من لجان مجلس الإدارة إلى المجلس، ومشاركة اللجان، وحسن سلوك أعضاء مجلس الإدارة.

تقييم هيكل الحوكمة في فروع QNB الخارجية والممارسات ذات الصلة

قامت مجموعة QNB بتحديث إرشادات الحوكمة الخاصة بالفروع الخارجية في عام 2023 وذلك من خلال تضمين مبادئ تنظيمية مختلفة لمساعدة الفروع الخارجية في ممارسات اللجان الإدارية الخاصة بها. وفي المقابل، قام QNB بتقييم مدى تنفيذ الفروع الخارجية لهذه الإرشادات وتحديد أي فجوات واضحة بينها وبين

تقييم بنك قطر الوطني حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

نظرة عامة

يتولى مجلس إدارة بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) وشركاته التابعة الموحدة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") مسؤولية وضع والحفاظ على ضوابط كافية للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة"). إن رقابتنا الداخلية على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول بخصوص مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). تتضمن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) أيضاً ضوابط وإجراءات إفصاحنا المصممة لتجنب الخطأ في التقارير المالية.

مخاطر إعداد التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في عملية إعداد التقارير المالية في عدم عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو عدم إصدار البيانات المالية الموحدة في حينها. ينشأ غياب العرض العادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من حسابات القوائم المالية أو الإفصاحات حولها على أخطاء (أو عمليات حذف) مادية. تُعتبر الأخطاء مادية إذا كان من الممكن أن تؤثر، بشكل فردي أو جماعي، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى البيانات المالية الموحدة. وللمحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بتأسيس نظام للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) بهدف توفير تأكيد معقول، ولكن ليس مطلقاً، حول عدم وجود أخطاء مادية. كما قمنا أيضاً بتقييم وتنفيذ وتقييم فعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة استناداً إلى المعايير المنصوص عليها في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي والمعروف بـ (COSO) ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية"). توصي COSO بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى كفاية أي نظام للرقابة. ونتيجة لذلك، وعند وضع ضوابط داخلية للرقابة على التقارير المالية، طبقت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية:

- < الوجود/ الحدوث - توجد موجودات ومطلوبات وقد حدثت معاملات عليها؛
- < الاكتمالية - جميع المعاملات مسجلة وأرصدة الحسابات يتم إدراجها في البيانات المالية الموحدة؛
- < التقييم/ القياس - الموجودات والمطلوبات والمعاملات يتم تسجيلها في التقارير المالية بالمبالغ الصحيحة؛
- < الحقوق والالتزامات والملكية - الحقوق والالتزامات يتم تسجيلها بصورة صحيحة كموجودات ومطلوبات؛
- < العرض والإفصاحات - أن تصنيف والإفصاح عن عرض التقارير المالية يتم بصورة صحيحة.

الأقسام المنوطة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط الموجودة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) من قبل جميع وظائف الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة مدى موثوقية الدفاتر والسجلات التي تشكل أساس البيانات المالية الموحدة. ونتيجة لذلك فإن تفعيل

نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية يشمل الموظفين العاملين في مختلف الوظائف بالمؤسسة.

ضوابط تقليل مخاطر وقوع أخطاء بالتقارير المالية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) على عدد كبير من الضوابط والإجراءات التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء بالبيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في العملية التشغيلية وتشمل تلك:

< المستمرة أو الدائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن السياسات والإجراءات المكتوبة لفصل المهام؛

< المطبقة على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية؛

< التي تتسم بأنها وقائية أو التحقيقية بطبيعتها؛

< التي لها أثر مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. الضوابط التي لها أثر غير مباشر على البيانات المالية الموحدة تتضمن ضوابط ومعلومات على مستوى المؤسسة والضوابط العامة لتقنية المعلومات مثل الوصول للنظام ووضع الضوابط بحيث يكون الضابط ذي الأثر المباشر، على سبيل المثال، تسوية تدعم بصورة مباشرة بند في الميزانية العمومية؛ و

< التي بها مكونات مميزة تلقائية و/ أو يدوية. الضوابط التلقائية هي وظائف ضوابط مدمجة في عمليات النظام مثل تطبيق ضوابط فصل المهام التي يفرضها النظام وفحص واجهات التعامل أو المستخدم الخاصة باكتمال وصحة المدخلات. الضوابط اليدوية الداخلية هي تلك التي يتم تفعيلها من جانب أي فرد أو مجموعة من الأفراد مثل التفويض بالمعاملات.

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية

بالنسبة للسنة المالية 2023، أجرت المجموعة تقييماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

< مخاطر وجود أخطاء في بنود البيانات المالية الموحدة، مع مراعاة عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية بند البيانات المالية للتحريف؛ و

< قابلية ضوابط محددة للفشل، مع مراعاة عوامل مثل درجة التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي، ودرجة التعقيد، ومخاطر تجاوز الإدارة، وكفاءة الموظفين، ومستوى الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وتوقيت وحجم الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) مناسباً. يتم استخراج الدليل نفسه من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات المتوفرة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً في التقييم، حيث أن مثل هذا الدليل قد يؤدي إما إلى لفت انتباه الإدارة إلى مسائل رقابة إضافية، أو قد يدعم النتائج.

وقد شمل التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في مختلف العمليات، والتي تتضمن الخزينة، وإدارة مخاطر



أجرت المجموعة تقييماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR).

نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR)، لم تحدد الإدارة أية نقاط ضعف مادية وخلصت إلى أن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بالشكل المناسب وأنها تعمل بفعالية كما في 31 ديسمبر 2023.

الإقراض والائتمان، والموارد البشرية وكشف الرواتب، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية. وتتضمن التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط على مستوى المؤسسة، والضوابط العامة لتقنية المعلومات والتطبيقات، وضوابط الإفصاح.

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لعام 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول وصف المجموعة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لبنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2023 ("تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية").

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة 4 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016 ("النظام").

اعتمد مجلس الإدارة التقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تزويد إرنست ويونغ بنسخة منه في 11 يناير 2024 وسيتم تضمينه في التقرير السنوي للمجموعة، والذي يتضمن ما يلي:

- < تقييم المجموعة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
 - < وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات الخزينة، وإدارة مخاطر الإقراض والائتمان، والموارد البشرية، ورواتب الموظفين، ودفعر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية، وضوابط الرقابة على مستوى المؤسسة، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات، وضوابط الإفصاح؛
 - < أهداف الرقابة، وهي تحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
 - < تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
 - < تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطي تلك الثغرات.
- إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريداوي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").
- تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:
- < الالتزام بسياسات البنك؛
 - < حماية موجودات البنك؛
 - < منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
 - < دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛

< إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و

< الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة "تقرير المجموعة" حول وصف ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك المعروض في تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم 3000 (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف المجموعة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

< الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛

< تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ و

< فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على تقييم المخاطر.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة هي الخزينة، وإدارة مخاطر الإقراض والائتمان، والموارد البشرية والرواتب، ودفعر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية، ويتضمن التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط على مستوى المؤسسة، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات، وضوابط الإفصاح.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

1. بيئة الرقابة

< النزاهة والقيم الأخلاقية

< الالتزام بالكفاءة

< مجلس الإدارة ولجنة التدقيق

< فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل

< الهيكل التنظيمي

< تحديد الصلاحيات والمسؤوليات

< سياسات وإجراءات الموارد البشرية

2. تقييم المخاطر

< الأهداف على مستوى البنك

< الأهداف على مستوى العمليات

< تحديد وتحليل المخاطر

< إدارة التغيير

3. أنشطة المراقبة

< السياسات والإجراءات

< الأمن (التطبيقات والشبكات)

< إدارة تغيير التطبيق

< استمرارية الأعمال / النسخ الاحتياطي

< الاستعانة بمصادر خارجية

4. المعلومات والاتصالات

< جودة المعلومات

< فعالية الاتصال

5. المراقبة

< المراقبة المستمرة

< التقييمات المنفصلة

< الإبلاغ عن أوجه القصور

تتضمن الإجراءات المختارة والمستندة إلى حكمنا الشخصي،

بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة

التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل، سواء نتيجة لاحتيايل أو خطأ.

تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف

المجموعة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية لم يتم عرضه بصورة

عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل

مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير

ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم المجموعة

لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة،

ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تُعتبر ضرورية في مثل

هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً

يمكننا من إبداء تيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير

المالية للبنك.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية

مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية

وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية

للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي

مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

(1) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل

معقولة، المعاملات والتصرف في موجودات المؤسسة؛

(2) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وأن مقبوضات ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و

(3) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظراً للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيايل أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترة المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) (تابع)

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA Code")، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين ("IESBA Code").

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (1) "إدارة الجودة للشركات التي تقوم بأعمال تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية أو عمليات تأكيد أخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة"، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على المعلومات التي سيتم تضمينها في التقرير السنوي للبنك لعام 2023 والتي من المتوقع أن يتم تزويدنا بها بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم تضمين تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقرير التأكيد المعقول الخاص بنا في التقرير السنوي لعام 2023.

إن تبيجنا حول التقرير بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تكليفنا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقييم المجموعة حول الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لعام 2016، والذي سيتم تضمينه في تقرير حوكمة الشركات لعام 2023.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن التقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض مادياً مع التقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، وذلك بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها، فإنه يتحتم علينا الإبلاغ عن ذلك في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا للتقرير السنوي بالكامل لعام 2023، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة بشأن هذا الأمر.

النتائج

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) التقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام المجموعة المصمم كما في 31 ديسمبر 2023؛ و

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في 31 ديسمبر 2023، من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريداوي (COSO).

21 يناير 2024
الدوحة
دولة قطر

عن إرنست ويونغ
زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 258



إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تر يدواي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

الانضباط

نظل ملتزمين بتعزيز وظيفة الالتزام باستخدام عدد لا يحصى من الأدوات والآليات ضمن مشهد تنظيمي دائم التغير.

القيادة من أعلى الهرم

إن القيادة من أعلى الهرم على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تحدد السلوك الأخلاقي السليم عبر البنك. وفي هذا الصدد، توجه الإدارة التنفيذية في QNB موظفي البنك لإعلامهم بأدوارهم ومسؤولياتهم وأهدافهم وحدودهم داخل المجموعة. إن الالتزام بالقيم والإجراءات الأخلاقية لا يقتصر على الامتثال للقواعد والمبادئ التوجيهية، فمن خلال اعتماد مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية للمبادئ الأخلاقية، يمكن لموظفي مجموعة QNB إلقاء نظرة على النوع الصحيح من السلوك الذي يجب أن يجسده أيضاً. كما أن هذا الأمر يعمل أيضاً كأداة فعالة لتخفيف مخاطر الاحتيال والفساد والاختلاس والرشوة والتعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية وتضارب المصالح وانتهاكات خصوصية العملاء والتمييز وانتهاكات القوانين وتحريف الحقائق وحالات الفشل في القيام بإجراءات الرقابة الداخلية.

”تلعب وظيفة الالتزام في مجموعة QNB دوراً محورياً في مواءمة عمليات البنك مع اللوائح التنظيمية والوفاء بالالتزامات الرئيسية المختلفة التي تم التعهد بها للمساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة الآخرين.“

لدى مجموعة QNB عدد من السياسات الموضوعة لتعزيز روح الامتثال والحفاظ على الحوكمة الرشيدة. ويمثل ما يلي بعض هذه السياسات الرئيسية:

- < سياسة مجلس الإدارة للمجموعة
- < سياسة مكافحة الرشوة والفساد
- < سياسة تضارب المصالح والتعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية
- < سياسة الإنذار المبكر عن المخالفات
- < سياسة الشفافية والإفصاح
- < سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- < سياسة اعرف عميلك
- < سياسة حقوق أصحاب المصلحة
- < سياسة مكافحة الاحتيال
- < سياسة حماية البيانات
- < وثيقة الأخلاق المهنية
- < إطار الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية
- < سياسة إدارة مخاطر الأطراف الثالثة
- < سياسة إدارة المشتريات والموردين
- < سياسة التعاقب الإداري
- < سياسة الجدران الصينية
- < ميثاق الرقابة الداخلية

على مدار العام، أجرت مجموعة QNB العديد من التدريبات الفعلية/ في الموقع، ونشرت العديد من دورات التعلم الإلكتروني للحفاظ على ثقافة الامتثال عبر البنك من أجل مساعدة الموظفين على تطوير وتعميق فهمهم للمبادئ الرئيسية المتعلقة بالحوكمة.

روح الالتزام والسلوك الأخلاقي

يُعتبر غرس ثقافة قوية بشأن الالتزام من أبرز أولويات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ويتم نشر هذه الثقافة عبر المجموعة من خلال العديد من المبادرات، مثل السياسات والإجراءات، والتعاميم، والدورات التدريبية للموظفين، وجلسات التوعية، والمنشورات، وغيرها. وتم أيضاً وضع وثيقة الأخلاق المهنية التي تحدد المتطلبات والشروط المتوقع من جميع موظفي QNB الالتزام بها. كما تُعتبر وثيقة الأخلاق المهنية مرجعاً هاماً عند التعامل مع الكيانات والموظفين، ولا سيما الزملاء والعملاء، والموردين، والهيئات التنظيمية. وتنطبق هذه الوثيقة على جميع الموظفين في QNB والشركات التابعة التي يمتلك فيها QNB حصة مسيطرة. وتغطي الوثيقة المتطلبات التي يجب على موظفي البنك الإلمام بها والامتثال لها أثناء مزاوله أنشطة عملهم اليومية.

هيكل وإطار وأدوات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

لدى مجموعة QNB إطار قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتم الإشراف عليه من قبل قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة، ويهدف إلى مكافحة وكشف وتصعيد مختلف أشكال الجرائم المالية والفساد.

في عام 2023، أصدرت مجموعة العمل المالي (FATF) تقارير تقييمية عن دولة قطر، حيث تلقت مجموعة QNB ردود فعل إيجابية من السلطات التنظيمية المحلية. ووفقاً لمجموعة العمل المالي، تتمتع دولة قطر بفهم عام جيد للتهديدات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. أجرى التقييم الوطني للمخاطر في دولة قطر تقييماً للجرائم الرئيسية المدرة للعائدات وفنوت غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام منهجية فعالة، ويُعتبر إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البلاد قوياً، ويتوافق مع معايير مجموعة العمل المالي.

ممارسات مكافحة الرشوة والفساد في QNB والكيانات المرتبطة به

يتكون إطار مكافحة الرشوة والفساد الخاص بمجموعة QNB من مبدئين يعزز كل منهما الآخر، وهما سياسة مكافحة الرشوة والفساد، التي تحكم السلوك الأخلاقي وتحدد الأدوار والمسؤوليات لجميع موظفي QNB، وبرنامج تقييم مكافحة الرشوة والفساد، الذي يهدف إلى ردع وكشف ومنع الرشوة والمدفوعات المرتبطة بالفساد عبر المجموعة. خلال عام 2023، قامت مجموعة QNB بتحديث برنامج التقييم الذاتي لمكافحة الرشوة والفساد.

بالإضافة إلى برنامج تقييم مكافحة الرشوة والفساد، لدى مجموعة QNB سياسات وقواعد تحكم قبول الهدايا والضيافة. ويتعين التصريح بجميع الهدايا والضيافة التي تتجاوز عتبات معينة للقيمة النقدية وتخضع للموافقة من قبل مستوى الإدارة العليا ذي الصلة. تقوم وظيفة الامتثال في QNB بتقييم جميع إقرارات الهدايا والضيافة على أساس كل حالة على حدة من خلال النظر في تضارب المصالح المحتمل وتحفظ بالسجل إلى جانب الأدلة ذات الصلة للموافقة أو الرفض.



يتم نشر ثقافة التزام قوية عبر مجموعة QNB من خلال مبادرات مختلفة مثل السياسات والإجراءات والتعاميم وبرامج تدريب الموظفين وجلسات التوعية.

الانضباط (تابع)

إطار الامتثال للعقوبات الدولية

حرصاً على التقيد التام بالتشريعات واللوائح المتعلقة بالعقوبات ومواجهة التحديات المتزايدة في هذا المجال، تقوم المجموعة بانتظام بمراجعة برامج وتدابير الالتزام بالعقوبات المطبقة لتحسينها وتعزيزها بإجراءات وتطويرات جديدة، والحفاظ على التزامها باللوائح المحلية وبرامج العقوبات العالمية الرئيسية التي تفرضها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ووزارة الخزانة في المملكة المتحدة، وذلك لتجنب تعطيل خدمة العملاء أو تعريض سمعة QNB القوية للمخاطر في السوق.

إطار متين لمكافحة الاحتيال

وضعت مجموعة QNB إطاراً وبرنامجاً شاملاً لمكافحة الاحتيال والتحقيق في الحالات المتعلقة به، مما يدل على التزام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالحفاظ على النزاهة وترسيخ القيم الأخلاقية العالية فيما يتعلق بإدارة مخاطر الاحتيال.

ستستمر إدارة الانضباط والمتابعة في العمل على تبني الحلول المبتكرة لمعالجة المخاطر المتزايدة وتحديات الالتزام التي تواجهها الشركات على مستوى العالم وذلك من خلال توظيف التقنيات الذكية مثل التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتحليلات، الأمر الذي سيساعد على فهم الأنماط المعقدة في البيانات وتحديد المخاطر وحالات فشل الالتزام.

”تعتمد مجموعة QNB على قوة وظيفة الالتزام لدعم الإطار التنظيمي المهني وحماية سمعتها بشكل فعال.“

متطلبات التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالضرائب

تسهل المجموعة تبادل البيانات المتعلقة بالضرائب مع الهيئات التنظيمية ذات الصلة، وذلك إدراكاً منها للدور المهم الذي تلعبه البنوك في تعزيز الشفافية الضريبية على نطاق عالمي أكبر. لذلك، عملنا على التأكد من أن التقارير ذات الصلة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكي (فاتكا) وبمعياري الإبلاغ المشترك (CRS) قد تم إعدادها بدقة ووضوح وفي الوقت المحدد وبما يتماشى مع تعليمات السلطات التنظيمية في دولة قطر وفي الدول التي تعمل فيها فروعنا وشركائنا التابعة في الخارج. علاوة على ذلك، يواصل QNB الالتزام بالمتطلبات الضريبية العالمية التي حددها قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، ومعياري منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية (المعروف أيضاً باسم معيار الإبلاغ المشترك) ونظام الإفصاح الإلزامي للاتحاد الأوروبي (MDR) والتوجيهات بشأن التعاون الإداري (DAC 6).

تعتمد مجموعة QNB التحقق من أن خدماتنا المصرفية لا ترتبط بأي ترتيبات معروفة أو مشتبه بها لتسهيل التهرب الضريبي، بينما تتحقق وظيفة الامتثال في البنك من أن لدينا تدابير مناسبة لمكافحة التهرب الضريبي. في عام 2023، نجحنا في إجراء العديد من المراجعات وبرامج الإصلاح لعمليات التعرف والعناية الواجبة فيما يتعلق بقانون فاتكا ومعياري الإبلاغ المشترك. وقد تم إجراء هذه الأنشطة لتقييم ما إذا كانت التقارير الخاصة بقانون فاتكا ومعياري الإبلاغ المشترك قد تم استكمالها بما يتماشى مع توجيهات السلطات التنظيمية في دولة قطر وفي الدول التي تتواجد فيها المجموعة على شكل فروع وشركات تابعة، وأن التقارير كانت دقيقة وتم تقديمها على النحو الواجب.

تعزيز الضوابط الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية

لقد اعتمد QNB إطاراً عالمياً رائداً للرقابة الداخلية. وفي هذا الإطار، يتم تحديد أي قصور في ضوابط الرقابة الداخلية أو نقاط الضعف

أو الحالات الطارئة التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك ومعالجتها في الوقت المناسب. وقام QNB بدمج إدارة المخاطر والرقابة الداخلية على التقارير المالية في عملياته.

وفي عام 2023، نجحنا في تطبيق نظام آلي للرقابة الداخلية وإدارة الالتزام بهدف مراقبة تطبيق كافة المتطلبات التنظيمية وتسجيل أي مخاطر قد تنشأ عن القصور في التطبيق، مما عزز كفاءة الرقابة الداخلية.

برنامج حماية خصوصية البيانات العالمي

يدرك QNB أن القوانين واللوائح المعقدة لحماية البيانات قد تؤثر على عملياته. ولذلك، تركز المجموعة على حماية البيانات الشخصية لعملائها والمودعين ومختلف أصحاب المصلحة حيث أن القيام بذلك أمر بالغ الأهمية.

في عام 2023، قمنا بدمج تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي في أنظمة خصوصية البيانات لدينا، مما عزز الضوابط وساهم في أتمتة المهام ذات الصلة بحماية الخصوصية. لقد قمنا أيضاً بدمج لوائح الذكاء الاصطناعي في أدوارنا ومسؤولياتنا الحالية المتعلقة بالحفاظ على خصوصية أصحاب البيانات في QNB.

العلاقات مع الجهات التنظيمية

يقوم QNB بشكل مستمر بمراجعة واعتماد وتنفيذ المتطلبات التنظيمية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تلك التي يصدرها مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية ومركز قطر للمال بالإضافة إلى توصيات مجموعة العمل المالي. في عام 2023، بذلت مجموعة QNB جهوداً مكثفة لضمان تنفيذ جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة وتوجيهات دولة قطر وتوصياتها بشكل مناسب.

إطار الرقابة والاشراف على الالتزام

يهدف إطار التقييم الذاتي للالتزام إلى تحديد المجالات التي تشكل أكبر مخاطر الالتزام على QNB وأصحاب المصلحة. تهدف هذه المنهجية إلى تقييم وتوثيق مخاطر الالتزام وإنجازات الأقسام والفروع والشركات التابعة بشكل منهجي ودوري. يضمن الإطار تحديد الاستباقية لمخاطر الالتزام وعدم الالتزام، ونقاط الضعف المحتملة أو الممارسات غير السليمة. ويساعد هذا الأمر QNB على ترتيب الأولويات فيما يتعلق بإجراءات التخفيف من مخاطر الالتزام من خلال تخصيص تصنيفات للمخاطر التي تمت ملاحظتها، وتعيينها لأصحاب المخاطر المناسبين وتخصيص الموارد بشكل فعال.

برامج التدريب والتوعية بالالتزام لموظفي QNB

الهدف الرئيسي لبرنامج QNB للتدريب والتوعية بالالتزام هو التأكد من أننا نعمل وفقاً لجميع القوانين واللوائح المعمول بها على المستويين المحلي والدولي. وبالتالي، فإن هذا يحمي سمعة المجموعة وعلاقتها التجارية. يغطي برنامج التدريب والتوعية بالالتزام جميع الجوانب المهمة لضمان وعي الموظفين بالالتزام والمخاطر التنظيمية والمخاطر المتعلقة بالسمعة التي تواجهها المجموعة. كما يوضح أيضاً كيف يمكن معالجة هذه المخاطر من خلال القيام بالواجبات والمسؤوليات المهنية للموظفين وفقاً لقواعد السلوك الخاصة بالمجموعة.

مبادرات الحوكمة والالتزام الأساسية للكيانات الخارجية

استخدمت مجموعة QNB العديد من أدوات وأنظمة الإشراف والمراقبة لفحص أنشطة الالتزام الخاصة بالكيانات الخارجية والتأكد من أن ممارساتها تظل متوافقة مع المكتب الرئيسي لـ QNB والبيئة التنظيمية الخاصة بها.



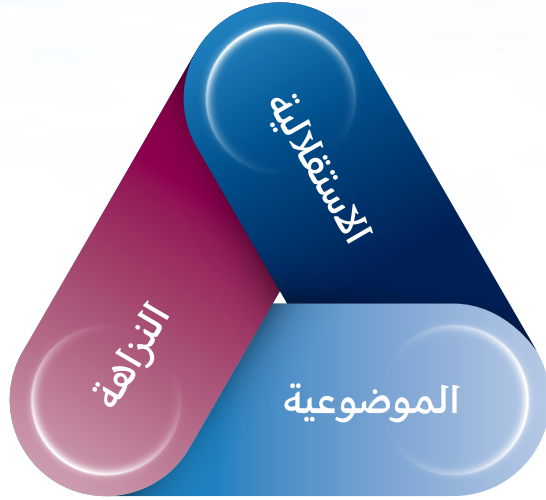
تغطي برامج التدريب والتوعية المرتبطة بالالتزام جميع الجوانب المهمة لضمان وعي الموظفين بالالتزام والمخاطر التنظيمية والمخاطر المتعلقة بالسمعة التي تواجهها المجموعة.

”تواصل وظيفة الالتزام في المجموعة
تبني المزيد من الأنظمة والحلول والآليات
المبتكرة لتعزيز بيئة الرقابة الداخلية
المعمول بها في كيانات QNB الخارجية.“

تماشياً مع استراتيجيات QNB وخطة الالتزام السنوية، أجرى قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة مراجعات ميدانية وغير ميدانية للحوكمة والالتزام التنظيمي في الفروع الخارجية، بما في ذلك الشركات التابعة الدولية الكبيرة والشركات التابعة الصغيرة والمتوسطة. وهذا جزء من خطتنا لضمان التزام الكيانات الخارجية بالقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها.

التدقيق الداخلي

إن إمكانياتنا القوية والمتطورة في مجال التدقيق الداخلي تحمي البنك وتقويه وتعزز ثقة أصحاب المصلحة في عملياتنا والضوابط التي نطبقها.



تم إنشاء دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة من قبل مجلس الإدارة لتوفير تأكيد مستقل وموضوعي حول مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية التي تنفذها الإدارة. ويُعد هذا الأمر عنصراً حاسماً لمساعدة مجلس الإدارة على حماية أصول المجموعة وسمعتها واستدامتها. تُعتبر استقلالية دائرة التدقيق الداخلي عن مسؤوليات الإشراف الإداري اليومي أمراً بالغ الأهمية في صون قدرتنا على تقديم عمليات تدقيق موضوعية من خلال المحافظة على موقف مستقل وموضوعي. ولا يتدخل أي عضو في المؤسسة في وظيفة التدقيق الداخلي العالمي، بما في ذلك المسائل المتعلقة باختيار الجهات التي تخضع للتدقيق أو نطاق التدقيق وإجراءاته ووثيقته وتوقيته، أو محتوى تقارير التدقيق الداخلي. وتلتزم مجموعة QNB، من خلال دائرة التدقيق الداخلي التابعة لها، بالتوجيهات الإلزامية الخاصة بـ "معهد المدققين الداخليين".

"تتجلى فلسفة التدقيق الداخلي الخاصة بالبنك في التعاون مع وحدات الأعمال، والتأثير عليها واختبارها بموضوعية لتحقيق أفضل النتائج للمجموعة وأصحاب المصلحة عبر مناطق تواجدنا."

تقوم دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة بتزويد أصحاب المصلحة بمزيج من التأكيدات والخدمات الاستشارية، كما تقوم بمراجعة أنظمتنا وعملياتنا، وتقديم رؤية لدعم عمليات ومبادرات التحسين المستمر. ولدى دائرة التدقيق الداخلي وصول كامل وغير مقيد إلى جميع سجلات المجموعة ووثائقها وأنظمتها وممتلكاتها وموظفيها، بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة. تتجلى فلسفة التدقيق الداخلي الخاصة بالبنك في التعاون مع وحدات الأعمال، والتأثير عليها واختبارها بموضوعية لتحقيق أفضل النتائج للمجموعة وأصحاب المصلحة عبر مناطق تواجدنا.

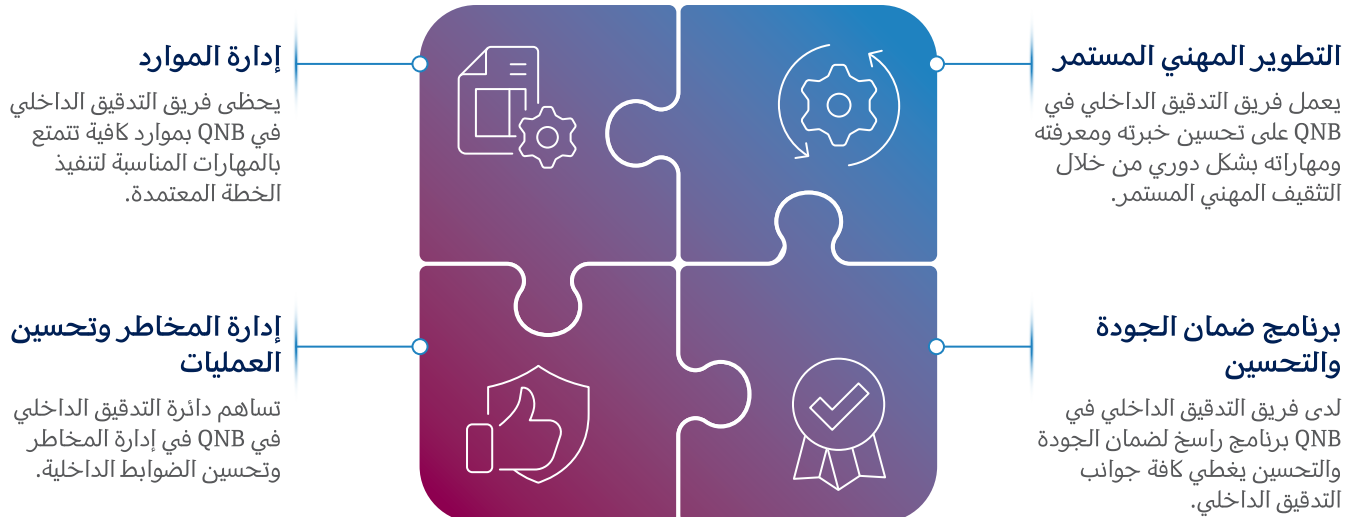
تقوم مجموعة QNB، من خلال نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الفعال، بتحديد ومعالجة أي مخاطر محتملة بشكل مستمر. ويُعتبر التحسين

المستمر في صميم هويتنا وينعكس في نهجنا الخاص بالعمل المعتمد. وهذا يضمن الإدارة الفعالة للمخاطر في كافة مراحل دورة الأعمال.

مسؤولياتنا ونطاقنا ونهجنا

تتمثل المسؤولية الرئيسية لدائرة التدقيق الداخلي في QNB في تقييم مدى كفاية وفعالية إجراءات الحوكمة وأنظمة إدارة المخاطر والضوابط الداخلية التي تطبقها المجموعة. نقوم أيضاً بتقييم أي مخاطر قد تعيق المجموعة عن تحقيق أهدافها من أجل إدارتها والسيطرة عليها بشكل مناسب. توفر دائرة التدقيق الداخلي تأكيداً موضوعياً بناءً على المخاطر، بالإضافة إلى المشورة والرؤية الثاقبة لتعزيز وحماية قيم مؤسستنا ومساعدة الإدارة التنفيذية للمجموعة على تحقيق أهدافها.

إن خبرة دائرة التدقيق وتطورها المهني المستمر يوفران لنا الكفاءات المطلوبة لمواجهة التعقيدات والتحديات المتزايدة المرتبطة بالقطاع المصرفي ومواكبة تأثير التطورات الناشئة بما في ذلك الرقمنة وزيادة استخدام التكنولوجيا في القطاع المالي. ومن الأهمية بمكان أن يتمتع





- < نظرة عامة على المسؤوليات الفردية فيما يتعلق بيئة الرقابة وإدارة المخاطر.
- < منهجية لجنة بازل الخاصة بخطوط الرقابة الثلاثة.
- < نظرة عامة على المخاطر المصرفية الرئيسية والمخاطر الناشئة وإطار الرقابة الداخلية وهيكل التأكد.
- < نتائج التدقيق الشائعة والمتكررة التي تغطي الوظائف والعمليات الرئيسية ذات الصلة.
- < المخاطر والضوابط الرئيسية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأمن.

أبرز إنجازاتنا في عام 2023

واصلت دائرة التدقيق الداخلي دعم البنك لتجاوز مختلف التحديات، مثل أسعار الفائدة الأخذ في الارتفاع والتضخم عالي الشدة في بعض الأسواق التي نعمل فيها. وفي ضوء التأثيرات والشكوك الناجمة عن التضخم عالي الشدة، قمنا هذا العام بوضع نهج جديد للتدقيق السنوي قائم على المخاطر. وقد سمح لنا هذا النهج بمراقبة وتأكيد ضوابطنا وعملياتنا بشكل فعال عند التعامل مع الأسواق التي تعاني من التضخم عالي الشدة. كما أخذنا في الاعتبار تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على محفظة قروضنا وودائع العملاء.

لقد أجرينا مراجعة داخلية لضمان الجودة لإعادة تأكيد التزام البنك المستمر بمعايير معهد المدققين الداخليين ومدونة قواعد السلوك. كما تم تنفيذ برنامج المراجعة عبر الشركات التابعة لنا. وتم تقديم نتائج التقييمات الخارجية والداخلية إلى لجنة التدقيق والاضباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة وإلى لجان التدقيق المعنية في الشركات التابعة لنا بالإضافة إلى الإجراءات المطلوبة لضمان التوافق الكامل مع المعايير المذكورة.

واصلنا أيضاً منح الأولوية للمراجعات المطلوبة من قبل الجهات التنظيمية عبر شيكنا. وقد تضمن ذلك مراجعات ترتبط بالجرائم المالية (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر العقوبات) وعمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية، والأمن السيبراني، والمخاطر المرتبطة بتنفيذ التكنولوجيا، وتسوية سجلات الضمانات مقابل السجلات المحتفظ بها من قبل الجهات المعنية، مثل إدارة السجل العقاري التابعة لوزارة العدل وبورصة قطر، على التوالي. لقد قمنا بتكريس المزيد من الموارد لهذه القضايا عبر جميع الولايات القضائية التي نتواجد فيها. وعملنا على تعزيز عمق اختبارات الرقابة ونطاق التغطية من خلال زيادة التدريب والاستمرار في تنفيذ برنامج اختبارات الخط الأساسي.

فريق التدقيق بالمستوى اللازم من الفهم والمعرفة للعمل كطرف مقابل لوحدة الأعمال المعنية عبر المجموعة. وتلتزم مجموعة QNB بالإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) الصادر عن معهد المدققين الداخليين وتوصيات لجنة بازل وغيرها من المعايير الرائدة. بموجب هذا الإطار، يجب إجراء تقييم خارجي لجودة نشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات من قبل جهة تقييم مؤهلة ومستقلة. وتم تقديم هذا التأكد في عام 2023 عندما أجرت جهة خارجية تقييماً شاملاً للجودة. وأكد التقييم التزامنا بمعايير ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمعهد المدققين الداخليين.

تقديم تأكيد لأصحاب المصلحة الرئيسيين والجهات التنظيمية

يقود دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة، الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والاضباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة، مما يضمن استقلالية التدقيق. ويتم تعيين رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة من قبل لجنة التدقيق والاضباط التابعة لمجلس الإدارة. كما تضطلع اللجنة بمسؤولية مراقبة ومراجعة ومتابعة وتقييم الأداء وتحديد مكافآت رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة ودائرة التدقيق الداخلي. وتتمثل أهداف دائرة التدقيق الداخلي في تقديم ما يلي:

- < تأكيد مستقل لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والاضباط التابعة للمجلس بشأن فعالية منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة للمجموعة.
- < المشورة للإدارة بشأن أفضل الممارسات والجوانب التي يجب تطويرها.
- < التغطية والتأكدات للسلطات التنظيمية الرئيسية في جميع الولايات القضائية التي تتواجد فيها المجموعة.

الهدف من ذلك هو تعزيز الثقة لدى جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجلس الإدارة والجهات التنظيمية المحلية والأجنبية والإدارة العليا من خلال تنفيذ جميع مهام التدقيق الداخلي بموضوعية ودقة وانضباط متواصل، مدعوم بعملية تحسين مستمر.

تعزيز الشفافية وثقافة الوعي بالمخاطر

بغية تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر والشفافية عبر المجموعة، قمنا بتحديث وتوسيع برامجنا للتوعية الإلزامية بشأن المخاطر والضوابط الرئيسية لجميع الموظفين عبر مختلف الوظائف والمواقع الدولية. واشتمل البرنامج على تقييم لمدى استيعاب المواد التي تمت تغطيتها. وشمل البرنامج ما يلي:

التدقيق الداخلي (تابع)

لتقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني في إطار تغطية التدقيق الخاصة بنا. ويتمشى نهجنا في هذا المجال مع أطر العمل ذات الصلة المعترف بها عالمياً مثل إطار تأكيدات تكنولوجيا المعلومات (ITAF) (إطار الممارسات المهنية لعمليات التدقيق / التأكيد بشأن أمن المعلومات الخاص بجمعية التدقيق والرقابة على أنظمة المعلومات (ISACA)) وإطار أهداف الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا ذات الصلة (COBIT).

”نقوم بدورنا في جعل مجتمعاتنا أكثر أماناً من خلال المراجعة المستمرة للأنظمة والعمليات المطبقة في البنك لمكافحة الجرائم المالية.“

دورنا في مكافحة الجرائم المالية

نقوم بدورنا في جعل مجتمعاتنا أكثر أماناً من خلال المراجعة المستمرة للأنظمة والعمليات المطبقة في البنك لمكافحة الجرائم المالية، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي والامثال للقوانين واللوائح الأخرى المطبقة. تمتد هذه المراجعات عبر شبكة QNB والشركات التابعة له، وقمنا بتوسيع الموارد المستخدمة في إجراء هذه المراجعات.

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

ندرك أهمية الإفصاحات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وجودة البيانات التي تدعمها. في عام 2023، عقدنا جلسات توعية للموظفين حتى يتمكنوا من تضمين عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في نطاق عمليات التدقيق الخاصة بهم. ونهدف إلى مواصلة تحديث نهج التدقيق الخاص بنا بما يتماشى مع تطورات ونضج برامج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في البنك والقطاع المصرفي بشكل عام.

التركيز على أنشطتنا المستقبلية للتدقيق الداخلي

في عام 2024، نهدف إلى مواكبة بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية سريعة التغير من خلال الاستمرار في التركيز على برامج التغييرات التنظيمية، مثل إصلاحات بازل 3، والمتطلبات الاحترازية الأخرى، مثل كفاية رأس المال وتقييم المخاطر، ومكافحة الجرائم المالية، وإدارة مخاطر الاحتيال والأمن السيبراني. سيساعدنا ذلك على التنبؤ بالمخاطر الجديدة وتقديم المشورة والمساعدة في تسريع التغيير الإيجابي. وسنواصل الاستثمار في تطوير قدراتنا في مجال التدقيق الرقمي والسحابي بما يتماشى مع استراتيجية البنك وتطلعاته الرقمية. ويشمل ذلك التركيز على الحوكمة والتنظيم والأمن السيبراني. سيكون التدقيق المبني على البيانات موضوعاً استراتيجياً في العام المقبل، حيث سنقوم بدمج البيانات بشكل أكبر في ثقافة عمليات التدقيق الخاصة بنا لتوفير قيمة وتغطية أفضل لأصحاب المصلحة.

وفيما يتعلق بمنهجيتنا وأدواتنا، فإننا نهدف في العام المقبل إلى تحسين الاستفادة من نظام إدارة التدقيق الذي تم تنفيذه مؤخراً لتحسين فعالية ممارسات التدقيق لدينا.

في عام 2023، قام QNB بمراجعة الهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية لموظفي دائرة التدقيق الداخلي لضمان وجود موارد كافية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية والمعايير وأفضل الممارسات. تم توسيع الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي للمجموعة من خلال إنشاء قسم جديد لضمان الجودة، وذلك بهدف ضمان تحسين الجودة بشكل مستمر ومواصلة دعم تحقيق أهداف التدقيق الخاصة بنا. قمنا أيضاً بإنشاء فريق جديد يركز على التدقيق الرقمي لمساعدة البنك في رحلته نحو تسريع التحول الرقمي. سيركز الفريق الجديد على توفير الضمانات وإعطاء رؤى حول المخاطر وتصميم الضوابط وتحقيق الكفاءة في الفضاء الرقمي.

لقد أجرينا أيضاً تقييماً لنموذج الحوكمة والرقابة الذي تنفذه وحدات الدعم التابعة للمكتب الرئيسي على الفروع الدولية والشركات التابعة الدولية، مما ساعدنا على تنقيح وتحسين إطار الحوكمة الدولي لدينا. وشمل ذلك، دون الحصر، مراجعة مجالات التدقيق وتقييمات المخاطر ومراجعات ضمان الجودة الداخلية وعمليات المتابعة وتوفير الموارد والعمليات لتطوير خطط التدقيق السنوية في شركاتنا التابعة الدولية.

حققنا أيضاً هذا العام الكثير من التقدم في عملية تحسين منهجيات وتقنيات التدقيق الخاصة بنا. وشملت الإنجازات الرئيسية ما يلي:

- < تنفيذ حل برمجي جديد لإدارة الجوانب الرئيسية لعملية التدقيق الداخلي بما في ذلك تقييم المخاطر والتخطيط والتوثيق وإعداد التقارير والمتابعة.
- < تحسين نهج التدقيق اليقظ للاستجابة لاحتياجات تغطية التدقيق العاجلة، مع ضمان جودة التدقيق.
- < تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من خلال تجديد عملية متابعة التدقيق، بما في ذلك تقديم لوحات معلومات مفيدة ومتعمقة.
- < الاستخدام الفعال لموارد محدودة من خلال إجراء مراجعات موضوعاتية أفقية لمجالات المخاطر الرئيسية، مثل تقييم وضع الأمن السيبراني في الفروع الدولية.
- < إدخال أدوات تحليل البيانات لتعزيز عملية دمج تحليلات البيانات في منهجية التدقيق من أجل تحقيق الكفاءة وتحسين تغطية التأكد وتقوية قدراتنا التقييمية في مجال التدقيق الداخلي.
- < تحسين قدرات التدقيق المستمر لتمكين وظيفة التدقيق الداخلي من تقديم تأكيد أكثر تواتراً واستدامة بشأن بعض العمليات والضوابط الحساسة.

تطوير قدراتنا الخاصة بالتدقيق الرقمي والأمن السيبراني

تكمّن المرونة التكنولوجية في القدرة على إدارة توفر أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وأيضاً في التعامل مع انقطاع هذه الأنظمة. وتستفيد مجموعة QNB من فرق التدقيق الداخلي لتقديم نظرة خارجية مستقلة وغير منحازة من أجل مساعدة البنك في ضمان توافر أنظمتها لتلبية احتياجات عملائه وأعماله من خلال توفير المستوى المطلوب من القدرات.

في العام الحالي، قمنا بالاستعانة بمزود خدمات استشارية خارجي لإجراء تقييم شامل ودراسة المقاييس المرجعية الخاصة بحوكمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات. تم قياس عمليات QNB ذات الصلة بالمقارنة مع البنوك النظيرة، وتم تحديد مجالات تعين أن يستثمر فيها QNB بشكل أكبر من أجل تحقيق الالتزام التام والاستجابة للمعايير وأفضل الممارسات الدولية. كما شملت المراجعات الأخرى التي تم إجراؤها عدداً من المراجعات رفيعة المستوى للشركات التابعة، بشكل يغطي مختلف الوظائف والأنشطة، بما في ذلك حوكمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات.

مع بروز التكنولوجيا والأمن السيبراني كمجالات تنطوي على مخاطر رئيسية للبنك، قامت فرق التدقيق العالمية لدينا بزيادة تطوير نهجنا



تقوم دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة بتزويد أصحاب المصلحة بمزيج من التأكيدات والخدمات الاستشارية.

الأنشطة غير المصرفية



ترتكز أنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنك على قدرتنا
على تعزيز الفرص للأفراد والشركات والمجتمعات.



الأنشطة غير المصرفية – المسؤولية الاجتماعية

لدينا فرصة فريدة لإحداث تأثير إيجابي على مجتمعنا.



موظفونا والمسؤولية الاجتماعية

موظفونا هم الركيزة الأساسية لنجاحنا. وتحفيز وإشراك الموظفين ذوي المهارات العالية يساعد البنك، ويعود بالفائدة أيضاً على المجتمع والاقتصاد. نؤمن أن الموظفين يبذلون قصارى جهدهم عندما يشعرون بالدعم الكامل في حياتهم المهنية وصحتهم ورفاههم. ونقدم رواتب تنافسية، ووظائف مرضية، وتطوير شخصي ومهني خاص لأكثر من 31,000 موظف عبر مجموعة QNB. ونحن ملتزمون بجذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها، حيث يعمل لدى المجموعة موظفون من أكثر من 87 جنسية في أكثر من 28 دولة عبر ثلاث قارات، مما يشكل قوة عاملة متنوعة وذات مهارات عالية.

وفي الوقت نفسه، نواصل التركيز على رعاية المواهب المحلية وقيادة جهود القطاع المصرفي لتوظيف المواطنين القطريين. لدينا تمثيل قوي على جميع المستويات، بما في ذلك المناصب القيادية العليا. وتزيد نسبة القطريين في إدارات الفروع عن 94% وعدد الموظفين يتجاوز 42%.

الجوائز

🏆 أفضل بنك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطر

< مؤتمر ومعرض قطر للمسؤولية الاجتماعية 2023

إن تحقيق الازدهار بطريقة تشمل الجميع أمر يتجاوز نطاق الأنشطة المصرفية والأعمال. وتلتزم مجموعة QNB بتعزيز الازدهار والنمو المستدام لموظفيها وعملائها والمجتمعات التي نعيش ونعمل فيها جميعاً. بفضل حجمنا وانتشارنا الدولي، فإننا في وضع جيد لإحداث تأثير إيجابي على مجتمعنا.

يتطوع عدد متزايد من موظفينا كل عام لدعم مجموعة واسعة من المشاريع المجتمعية في كل مكان يتواجد فيه البنك حول العالم. وبفضل الوقت الذي يخصصونه والخبرة التي يقدمونها، فإنهم يساعدون عشرات المبادرات من جمع التبرعات البسيطة وحملات النظافة إلى جلسات التدريب والتثقيف حول أساسيات الإدارة المالية وإدارة الأموال. نقدم أيضاً اتفاقيات الرعاية وفرض جمع التبرعات التي تساعد على دعم نجاح العديد من المبادرات المهمة، مثل تحسين الرعاية الصحية والتنوع والشمول والاستدامة والتكنولوجيا والشمول المالي ومشاركة المعرفة.

تتركز أنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنك على قدرتنا على تعزيز الفرص للأفراد والشركات والمجتمعات، والتي تمكنهم من رفع مستويات المعيشة وتقوية النسيج الاجتماعي للأمة. نركز على خمسة مواضيع عامة نعتقد أن لها التأثير الأكبر على مبادراتنا الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي: المجتمع والقضايا الإنسانية، الصحة والبيئة، الشباب والتعليم، والفنون والثقافة، والرياضة.

المجتمع والقضايا الإنسانية

يُعد العمل الاجتماعي والإنساني مكوناً أساسياً في مشاركتنا الواسعة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية. إن المجتمعات والشركات والأفراد هم المستفيدون المباشرين من التزامنا ببناء مجتمع أفضل.

تعاوننا هذا العام مع مؤسسة حمد الطبية في رعاية وتنظيم إفطار رمضاني للمرضى من كبار السن وأسرههم في مركز الرعاية التخصصية "دعم" وحفل بوفيه في يوم الزهايمر العالمي لدعم مرضى الزهايمر وأسرههم.

"يتطوع عدد متزايد من موظفينا كل عام لدعم مجموعة واسعة من المشاريع المجتمعية في كل مكان يتواجد فيه البنك حول العالم."

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بدعم حملة "زي العيد" للأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

كالإضافة، فإننا نؤمن بأن يكون داعماً رائداً مبتكراً للشركات الصغيرة والمتوسطة خارج الحدود المباشرة للخدمات المالية، جدد QNB الأهلي لمدة عام آخر رعايته لمركز حاضنة التصميم الإبداعي بجامعة النيل في إطار مبادرة "رود النيل" التي أطلقها البنك المركزي المصري. وتم اختيار 37 شركة ناشئة تحت شعار "المنتجات الإبداعية وتصميم الأثاث" و"إحياء الثقافة والتراث، وتصميم المنتجات المستدامة". علاوة على ذلك، أطلقنا أيضاً برنامجاً آخر في مصر مخصصاً لسيدات الأعمال، يهدف إلى تسهيل حصولهن على الخدمات المصرفية وتلبية احتياجاتهن التجارية والشخصية، مع مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية وغير المصرفية.

وأخيراً، في إطار سعينا لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات على جماهير مختلفة في جميع أنحاء المجتمع، كنا الراعي الرسمي لمؤتمر ومعرض قطر للمسؤولية الاجتماعية 2023 الذي استضافته جامعة قطر. وقد مثل هذا الحدث فرصة ثمينة لنا لمناقشة المبادئ التوجيهية الدولية وأفضل الممارسات لتطوير سياسات الشركات تجاه المسؤولية الاجتماعية.

الصحة والبيئة

إن المجتمعات المزدهرة هي انعكاس لرفاهية الناس وبيئتهم. ولهذا السبب، نرى أن تعزيز الرعاية الصحية والسلوكيات الصحية، فضلاً عن حماية البيئة، هي أمور أساسية في مهمتنا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. قمنا هذا العام بدعم مبادرات مختلفة في المناطق الجغرافية التي نعمل فيها.

في قطر، قمنا برعاية فعاليات مهمة عززت أهمية الاستدامة للدولة والمجتمع ككل. لقد كنا الشريك المصرفي الاستراتيجي لمعرض إكسبو 2023 الدوحة قطر™، أول معرض دولي للبستنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. عزز الحدث، الذي نُظم تحت شعار "صحراء خضراء، بيئة أفضل"، الممارسات المستدامة ورفع مستوى الوعي بالتحديات العالمية المرتبطة بالبيئة.



تقديراً لأنشطته في مجال المسؤولية الاجتماعية، حصل QNB على جائزة "أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية في قطر".

الأنشطة غير المصرفية – المسؤولية الاجتماعية (تابع)



كنا الشريك المصرفي الاستراتيجي لمعرض إكسبو 2023 الدوحة قطر™.

الشباب والتعليم

يدرك QNB تماماً أن بناء اقتصاد ومجتمع قائمين على المعرفة يعتمد على أساس قوي للتعليم الشامل والتثقيف المالي. نركز على تحسين فرص التوظيف والمهارات المالية اللازمة لمساعدة مجتمعاتنا على الازدهار وتمكين الجيل القادم من القادة في منطقتنا. هدفنا هو تثقيف الأطفال حول القيم المالية مثل الادخار والإنفاق والمشاركة. بالإضافة إلى ذلك، نهدف إلى توعية جيل الشباب بأهمية إدارة الأموال ومبادئ الاستثمار.

قمنا هذا العام بتنظيم برنامج الأصول المستقبلية، بالشراكة مع أكاديمية قطر للمال والأعمال، وهي مبادرة تهدف إلى توسيع معرفة طلاب المدارس الثانوية والخريجين حول القطاع المالي. خلال البرنامج الذي استمر لمدة أسبوع واحد، قدمنا فرصة خاصة للطلاب لزيارة مكاتبنا، حيث تعرفوا على أعمالنا وعملياتنا، وتم إعلامهم أيضاً بفرض المنح الدراسية المتاحة لدينا.

كنا الراعي الذهبي لمسابقة ترشيد 2023، وهي مسابقة أطلقتها المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهراء) لتوليد أفكار مبتكرة لتبني أفضل الممارسات لترشيد استهلاك الطاقة والمياه. وباعتباره الراعي الاستراتيجي لمؤتمر ومعرض "نقل مستدام وإرث للأجيال" الذي نظّمته وزارة المواصلات، شارك QNB في هذا الحدث بجناح خاص تم استخدامه كمنصة فريدة لعرض إنجازاتنا في المساهمة في النمو المستدام، تماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

لتعزيز الشعور القوي بالمسؤولية الاجتماعية لدى موظفينا، قمنا بتنظيم حملتنا السنوية للتبرع بالدم لموظفينا بالتعاون مع مركز التبرع بالدم التابع لمؤسسة حمد الطبية. وبالمثل، قام QNB تونس برعاية يوم التبرع بالدم بالتعاون مع المركز الوطني لنقل الدم. وفي مصر، وبناءً على العلاقات القوية مع الكيانات المحلية الرئيسية، وأصل QNB الأهلي دعمه لنظام الرعاية الصحية من خلال التبرع بالمعدات الطبية وتمويل إنشاء وحدات طبية في المستشفيات العامة والجامعية.



بفضل الوقت الذي يخصصونه والخبرة التي يقدمونها، يساعد موظفونا في عشرات المبادرات.



وسّع برنامج أصول المستقبل معرفة الطلاب بالقطاع المالي.

كجزء من مبادرة تهدف إلى إشراك الأطفال في ممارسات الاستدامة الإبداعية المرتبطة بحياتهم اليومية.

الرياضة

إن الرياضة تسد الفجوة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية. بعد عام هام للرياضة في دولة قطر، حيث كنا الداعم الرسمي لبطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™ عن منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، واصلنا في عام 2023 بكل فخر مساهمتنا في هذا القطاع من خلال المبادرات الاستراتيجية.

وتقديرًا للدور الذي تلعبه الرياضة في ثقافة قطر وتاريخها، أكدنا مجدداً شراكتنا مع المسابقات المهمة التي تحتفي بالتراث الرياضي المحلي، مثل مهرجان سيف سمو الأمير، الذي ينظمه نادي السباق والفروسية القطري.

كما قام QNB برعاية الفعاليات الدولية التي أقيمت في دولة قطر، مما يدعم مكانة الدولة كوجهة رئيسية للمجتمع الرياضي المحترف. وعلى وجه التحديد، كنا الراعي الذهبي لبطولتي التنس الراندين في البلاد، بطولة قطر توتال إنرجيز المفتوحة 2023 وبطولة قطر إكسون موبيل المفتوحة 2023. كما قمنا برعاية كأس سمو الأمير 2023 لكرة القدم الذي يُنظم من قبل الاتحاد القطري لكرة القدم.

إيماناً منه بأن الرياضة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في الارتقاء برفاهية المجتمع وتعزيز الشمول، تعاون QNB مع الاتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة خلال بطولة غرب آسيا لكرة الهدف للمكفوفين لتمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. علاوة على ذلك، قمنا برعاية فعاليات "كن نشطاً" في كيدزانيا و"نحن ندير الدوحة" اللتين نظمهما باريس سان جيرمان لدعم الجهود المبذولة لرفع مستوى المشاركة الرياضية في المجتمعات المحلية، بدءاً من الشباب بشكل خاص. وبالمثل، قمنا بتنظيم بطولات البادل وكرة القدم لموظفينا احتفالاً باليوم الرياضي لدولة قطر، وشارك فريق QNB لكرة القدم في بطولة البنوك والمؤسسات المالية التي استضافتها أكاديمية أسباير.

علاوة على ذلك، كان QNB الراعي الماسي لبرنامج كوادز 2023 للخريجين التابع لأكاديمية قطر للمال والأعمال، والذي يهدف إلى تقديم الدعم المهني للمواطنين القطريين الذين تخرجوا حديثاً أو الذين انضموا مؤخراً إلى سوق العمل في مجالات التمويل والأعمال.

وفي مصر، ركزت أنشطة QNB الأهلي على تسهيل حصول الشباب على التعليم من خلال تجديد مدرستين في محافظة الدقهلية بالشراكة مع الجمعيات المحلية. علاوة على ذلك، تعاوننا مرة أخرى مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في برنامج "الشباب في مجال الأعمال"، الذي يتيح لرواد الأعمال الشباب الوصول إلى التمويل والمساعدة الفنية التي هم في أمس الحاجة إليها لتنمية أعمالهم الصغيرة ومتناهية الصغر.

”تقاليدنا وثقافتنا تشكل هويتنا وما نريد أن نكون عليه.“

الفنون والثقافة

يؤمن QNB إيماناً راسخاً بأن تقاليدنا وثقافتنا تشكل هويتنا وما نريد أن نكون عليه. ويتمشى ذلك مع مشاركتنا الثقافية للحفاظ على تقاليدنا وتراثنا في مجتمعاتنا، ودعم التنوع والشمول والتنمية المجتمعية.

وفي سبيل تعزيز الوعي الثقافي داخل QNB، قمنا بتنظيم مسابقة فنية للموظفين حيث تم منح الفائزين حقيبة يد مستدامة طبعت عليها تصاميمهم الفنية. كما قمنا خلال شهر رمضان المبارك بتوزيع حقائب مصنوعة من مواد صديقة للبيئة ومستدامة للاحتفال بليلة القرنفوعه. وفي نفس المناسبة قمنا بزيارة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مركز الشفلح.

وفي عام 2023، واصلنا شراكتنا مع مدينة كيدزانيا التعليمية والترفيهية في الدوحة، حيث قمنا بتنظيم "المخيم الصيفي لفنون الاستدامة"



أكدنا مجدداً شراكتنا مع المسابقات المهمة التي تحتفي بالتراث الرياضي المحلي، مثل مهرجان سيف سمو الأمير.

البيانات المالية



كان أدأؤنا ونمونا مدفوعين بتدابير الحوكمة القوية والقيادة الحكيمة
والتنفيذ المنضبط لاستراتيجيتنا.



بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)

مرخصة من وزارة التجارة والصناعة:
مكاتب المحاسبة الدولية (ترخيص رقم 4)
مرخصة من هيئة قطر للأسواق المالية:
التدفقون الخارجيون (ترخيص رقم 120154)

هاتف: +974 4457 4111
فاكس: +974 4441 4649
doha@qa.ey.com
ey.com

إرنست ويونغ (فرع قطر)
ص.ب. 164
برج القصر - الطابق 24
شارع مجلس التعاون
منطقة - الخليج الغربي
الدوحة - دولة قطر



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركائه التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة. ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IEBSA Code) فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة وفقاً لمتطلبات المهنة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل مكتب تدقيق آخر، والذي أبدى رأياً غير متحفظ حول تدقيق تلك البيانات المالية الموحدة في تقريره الصادر بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢٣.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. وفيما يلي بيان لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا هذا، بما في ذلك فيما يتعلق بأمور التدقيق الهامة. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى الاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. وتقدم نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في
بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) - تنمة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تنمة

أمور التدقيق الهامة - تنمة

خطوات التدقيق المتبعة في معالجة أمور التدقيق الهامة	أمور التدقيق الهامة
	انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء
تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي، من بين أمور أخرى: • قمنا بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المعتمدة بناءً على متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وفهمنا للأعمال ولممارسات الصناعة المتبعة. • قمنا بدراسة وتقييم وفحص الضوابط ذات الصلة بإنشاء عقود الائتمان ومراقبتها وتسويتها، والضوابط المتعلقة باحتساب مخصصات انخفاض القيمة. • قمنا بالاستعانة بخبير داخلي ضمن فريق عملنا لتقييم مدى معقولية منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك معايير المخاطر النموذجية واختبار الافتراضات / الأحكام الهامة المتعلقة بتصنيف مخاطر الائتمان، والزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، وتعريف عدم الانتظام في السداد، واحتمالية التخلف عن السداد، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومعدلات الاسترداد، بما في ذلك أي تأثير لعدم اليقين الاقتصادي. • تحققنا من اكتمالية البيانات المستخدمة كمداخلات في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والدقة الحسابية من خلال عمليات النمذجة. • فيما يتعلق بعينة مختارة من التعرضات، قمنا بتنفيذ إجراءات لتقييم: - o مدى صحة التعرض عند التخلف عن السداد ومدى ملاءمة احتمالية التخلف عن السداد، والخسارة في حالة التخلف عن السداد في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - o تحديد التعرضات ذات الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب ومدى ملاءمة تصنيفها المرحلي من قبل المجموعة؛ و حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، أبلغت المجموعة عن إجمالي قروض وسلف بمبلغ ٨٧٠ مليار ريال قطري (٢٠٢٢: ٨٢٥ مليار ريال قطري) ومخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٣٤.٢ مليار ريال قطري (٢٠٢٢: ٢٩.٨ مليار ريال قطري)، تتضمن خسائر ائتمانية متوقعة بمبلغ ٧.٨ مليار ريال قطري مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلتين ١ و ٢ (٢٠٢٢: ٦.٥ مليار ريال قطري) وبمبلغ ٢٦.٣ مليار ريال قطري مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣ (٢٠٢٢: ٢٣.٣ مليار ريال قطري). إن عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة من مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (الأدوات المالية) تتضمن استخدام نماذج معقدة واتخاذ أحكام إدارية هامة تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين حول التقديرات. وفي ضوء ذلك، وبالنظر إلى حجم الأرصدة المشار إليها أعلاه، فقد تم اعتبار هذه المسألة من أمور التدقيق الهامة. يعرض الإيضاحين ٤ (ب) و ١٠ للبيانات المالية الموحدة تفاصيل حول السياسات المحاسبية الهامة ومزيداً من التفاصيل حول القروض والسلف والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين
في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في
بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) - تنمة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تنمة

أمور التدقيق الهامة - تنمة

أمور التدقيق الهامة	خطوات التدقيق المتبعة في معالجة أمور التدقيق الهامة
	• قمنا بتقييم مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلف التي انخفضت قيمتها بشكل فردي (المرحلة ٣) وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. • قمنا بتقييم الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة ومدى تماشيها مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

المعلومات الأخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة ("التقرير السنوي")، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية. في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، فإن علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يجب الإبلاغ عنه بهذا الصدد.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة

إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنها ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) - تتمة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تتمة

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs) سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر الأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ((ISAs)، فإننا نقوم بممارسة تقديرنا المهني ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تبيان الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- إصدار نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقى بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو إبداء رأي متحفظ إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. تعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ التقرير. إلا أنه قد تؤدي أحداث أو ظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية لشركات المجموعة أو الأنشطة التجارية للمجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال التدقيق للمجموعة، ونبقى نحن فقط مسؤولون عن رأينا حول أعمال التدقيق.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين
في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في
بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) - تنمة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تنمة

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة - تنمة

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديددها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لأعضاء مجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور الأخرى قد يعتقد أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك تقديم الإجراءات المتخذة لتجنب المخاطر والإجراءات الوقائية المطبقة، عند الضرورة.

ومن خلال الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، نحدد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك فهي أمور التدقيق الهامة. ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الإفصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الإفصاح العلني عن أمر في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما ونؤكد أنه حسب علمنا واعتقادنا، لم تقع خلال السنة أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وتعديلاته وأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقاً بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، على وجهه قد يكون له تأثير سلبي مادي على المركز المالي الموحد للمجموعة أو أدائها المالي.

عن ارنست ويونغ



بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

2022	2023	إيضاحات	
الموجودات			
91,563,936	87,820,365	8	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
96,259,687	86,476,920	9	أرصدة لدى بنوك
807,601,336	852,987,250	10	قروض وسلف للعملاء
159,913,041	172,732,325	11	إستثمارات مالية
7,902,221	7,849,360	12	إستثمارات في شركات زميلة
6,941,495	6,713,427	13	عقارات ومعدات
3,178,417	2,642,601	14	موجودات غير ملموسة
15,858,879	13,762,765	15	موجودات أخرى
1,189,219,012	1,230,985,013		إجمالي الموجودات
المطلوبات			
142,814,699	156,991,401	16	أرصدة من بنوك
842,278,655	857,106,277	17	ودائع عملاء
35,152,720	36,288,867	18	سندات دين
25,593,253	29,400,073	19	قروض أخرى
37,322,900	40,991,301	20	مطلوبات أخرى
1,083,162,227	1,120,777,919		إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
9,236,429	9,236,429	22	رأس المال
25,326,037	25,326,037	22	إحتياطي قانوني
11,000,000	12,000,000	22	إحتياطي مخاطر
890,129	(587,777)	22	إحتياطي القيمة العادلة
(26,833,105)	(29,157,890)	22	إحتياطي تحويل عملات أجنبية
(381,451)	(820,506)	22	إحتياطيات أخرى
65,848,784	73,102,343	22	أرباح مدورة
85,086,823	89,098,636		إجمالي حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك
969,962	1,108,458	23	حقوق غير المسيطرين
20,000,000	20,000,000	24	أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
106,056,785	110,207,094		إجمالي حقوق الملكية
1,189,219,012	1,230,985,013		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 11 يناير 2024 ووقع عليها نيابة عنهم:

عبدالله مبارك آل خليفة
الرئيس التنفيذي للمجموعة

علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

الإيضاحات من 1 إلى 40 المرافقة للقوائم المالية الموحدة جزء متمم لها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بيان الدخل الموحد
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

2022	2023	إيضاحات	
59,671,733	97,133,328	25	إيرادات الفوائد
(30,807,135)	(66,716,288)	26	مصروفات الفوائد
28,864,598	30,417,040		صافي إيرادات الفوائد
4,824,073	6,299,126	27	إيرادات عمولات ورسوم
(1,449,655)	(2,518,224)		مصروفات عمولات ورسوم
3,374,418	3,780,902		صافي إيرادات عمولات ورسوم
1,871,625	3,332,022	28	صافي أرباح صرف عملات أجنبية
369,859	484,256	29	إيرادات إستثمارات مالية
79,827	462,884		إيرادات تشغيلية أخرى
34,560,327	38,477,104		الإيرادات التشغيلية
(3,643,564)	(4,108,382)	30	تكاليف الموظفين
(624,388)	(660,050)	13	إستهلاكات
(2,656,265)	(3,044,632)	31	مصروفات أخرى
(8,785,090)	(8,691,980)	10	صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة القروض والسلف للعملاء
(62,057)	(23,521)		صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومخصصات مستردة من تدني قيمة إستثمارات مالية
(296,761)	(937,611)		صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة أدوات مالية أخرى
(77,546)	(132,569)		إطفاء موجودات غير ملموسة
(45,227)	(59,830)		مخصصات أخرى
(16,190,898)	(17,658,575)		
544,199	646,384	12	الحصة من نتائج شركات زميلة
18,913,628	21,464,913		أرباح السنة قبل ضريبة الدخل والخسائر النقدية نتيجة التضخم عالي الشدة
(2,719,245)	(2,296,519)	32	مصروف ضريبة الدخل
16,194,383	19,168,394		أرباح السنة قبل الخسائر النقدية نتيجة التضخم عالي الشدة
(1,745,116)	(3,503,094)		صافي الخسائر النقدية نتيجة التضخم عالي الشدة
14,449,267	15,665,300		أرباح السنة
			وتعود إلى:
14,348,860	15,511,337		مساهمي البنك
100,407	153,963		حقوق غير المسيطرين
14,449,267	15,665,300		أرباح السنة
1.44	1.55	33	عائد السهم من الأرباح الأساسي والمعدل (ريال قطري)

الإيضاحات من 1 إلى 40 المرافقة للقوائم المالية الموحدة جزء متمم لها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بيان الدخل الشامل الموحد
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

2022	2023	
14,449,267	15,665,300	أرباح السنة
		بنود دخل شامل آخر مصنف أو قد يعاد تصنيفه لاحقاً إلى بيان الدخل الموحد في فترات لاحقة:
(7,373,195)	(4,849,983)	فروق تحويل عملات أجنبية من عمليات تشغيل أجنبية
(428,674)	(439,718)	الحصة من الدخل الشامل الآخر من الإستثمار في شركات زميلة
1,168,493	(571,322)	الجزء الفعّال من التغيرات في القيمة العادلة لتحوّلات التدفق النقدي
518,864	(165,428)	الجزء الفعّال من التغيرات في القيمة العادلة لصافي الإستثمار في عمليات تشغيل أجنبية
		إستثمارات في أوراق دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
419,030	(139,086)	- صافي التغير في القيمة العادلة
(4,497)	(39,988)	- صافي المحوّل إلى بيان الدخل
		بنود الدخل الشامل الآخر التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد في الفترات اللاحقة:
(42,681)	(569,331)	صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
3,938,484	2,494,032	تأثير التضخم عالي الشدة
(1,804,176)	(4,280,824)	إجمالي بنود الخسائر من الدخل الشامل الآخر صافي بعد الضريبة
12,645,091	11,384,476	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		ويعود إلى:
12,761,554	11,269,591	مساهمي البنك
(116,463)	114,885	حقوق غير المسيطرين
12,645,091	11,384,476	إجمالي الدخل الشامل للسنة

الإيضاحات من 1 إلى 40 المرافقة للقوائم المالية الموحدة جزء متمم لها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك

إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي مخاطر	إحتياطي قانوني	رأس المال	
890,129	11,000,000	25,326,037	9,236,429	الرصيد في 1 يناير 2023
				إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	أرباح السنة
(1,477,906)	-	-	-	إجمالي بنود الدخل / (الخسائر) الشامل الآخر
(1,477,906)	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	1,000,000	-	-	المحول إلى إحتياطي المخاطر
-	-	-	-	المحول إلى صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية
				التعاملات المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية
-	-	-	-	توزيعات أرباح عن عام 2022 (إيضاح رقم 22)
-	-	-	-	توزيعات على أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى
-	-	-	-	من رأس المال الإضافي
-	-	-	-	تغيرات أخرى
-	-	-	-	إجمالي التعاملات المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية
(587,777)	12,000,000	25,326,037	9,236,429	الرصيد في 31 ديسمبر 2023
1,169,550	10,000,000	25,326,037	9,236,429	الرصيد في 1 يناير 2022
				إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	أرباح السنة
2,059,679	-	-	-	إجمالي بنود الدخل / (الخسائر) الشامل الآخر
2,059,679	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	1,000,000	-	-	المحول إلى إحتياطي المخاطر
-	-	-	-	المحول إلى صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية
				التعاملات المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية
-	-	-	-	توزيعات أرباح عن عام 2021
-	-	-	-	توزيعات على أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى
-	-	-	-	من رأس المال الإضافي
-	-	-	-	تغيرات أخرى
-	-	-	-	إجمالي التعاملات المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية
890,129	11,000,000	25,326,037	9,236,429	الرصيد في 31 ديسمبر 2022

الإيضاحات من 1 إلى 40 المرافقة للقوائم المالية الموحدة جزء متمم لها.

الإجمالي	أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي	حقوق غير المسيطرين	حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك	أرباح مدورة	إحتياطات أخرى	إحتياطي تحويل عملات أجنبية
106,056,785	20,000,000	969,962	85,086,823	65,848,784	(381,451)	(26,833,105)
15,665,300	–	153,963	15,511,337	15,511,337	–	–
(4,280,824)	–	(39,078)	(4,241,746)	–	(439,055)	(2,324,785)
11,384,476	–	114,885	11,269,591	15,511,337	(439,055)	(2,324,785)
–	–	–	–	(1,000,000)	–	–
(294,911)	–	–	(294,911)	(294,911)	–	–
(5,541,857)	–	–	(5,541,857)	(5,541,857)	–	–
(1,150,000)	–	–	(1,150,000)	(1,150,000)	–	–
(247,399)	–	23,611	(271,010)	(271,010)	–	–
(6,939,256)	–	23,611	(6,962,867)	(6,962,867)	–	–
110,207,094	20,000,000	1,108,458	89,098,636	73,102,343	(820,506)	(29,157,890)
100,056,647	20,000,000	1,113,494	78,943,153	59,117,808	46,141	(23,613,712)
14,449,267	–	100,407	14,348,860	14,348,860	–	–
(1,804,176)	–	(216,870)	(1,587,306)	–	(427,592)	(3,219,393)
12,645,091	–	(116,463)	12,761,554	14,348,860	(427,592)	(3,219,393)
–	–	–	–	(1,000,000)	–	–
(268,382)	–	–	(268,382)	(268,382)	–	–
(5,080,036)	–	–	(5,080,036)	(5,080,036)	–	–
(1,082,917)	–	–	(1,082,917)	(1,082,917)	–	–
(213,618)	–	(27,069)	(186,549)	(186,549)	–	–
(6,376,571)	–	(27,069)	(6,349,502)	(6,349,502)	–	–
106,056,785	20,000,000	969,962	85,086,823	65,848,784	(381,451)	(26,833,105)

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بيان التدفقات النقدية الموحد
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

2022	2023	إيضاحات	
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
17,168,512	17,961,819		صافي الأرباح قبل الضرائب
التعديلات:			
(59,671,733)	(97,133,328)	25	إيرادات الفوائد
30,807,135	66,716,288	26	مصروفات الفوائد
624,388	660,050	13	إستهلاكات
8,785,090	8,691,980	10	صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة القروض والسلف للعملاء
62,057	23,521		صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومخصصات مستردة من تدني قيمة استثمارات مالية
296,761	937,611		صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة أدوات مالية أخرى
122,095	126,553	21	مخصصات أخرى
(55,285)	(107,412)	29	توزيعات أرباح
(6,919)	(41,166)		صافي أرباح بيع عقارات ومعدات
(265,986)	(280,756)	29	صافي أرباح بيع استثمارات مالية
77,546	132,569		إطفاء موجودات غير ملموسة
(3,351,819)	(6,202,390)		صافي إطفاء علاوات أو خصومات استثمارات مالية
(370,978)	(473,347)	12	صافي حصة المجموعة من أرباح استثمارات في شركات زميلة
1,745,116	3,503,094		صافي الخسائر النقدية نتيجة التضخم عالي الشدة
(4,034,020)	(5,484,914)		
التغيرات في:			
583,859	(135,741)		أرصدة لدى بنوك
(83,925,088)	(82,454,092)		قروض وسلف للعملاء
(31,078,344)	(3,536,405)		موجودات أخرى
35,275,224	17,038,038		أرصدة من البنوك
111,275,723	44,976,013		ودائع عملاء
6,553,034	2,701,078		مطلوبات أخرى
34,650,388	(26,896,023)		النقدية (المستخدمة في) / من أنشطة التشغيل
53,620,058	90,063,723		فوائد مقبوضة
(26,824,083)	(59,178,859)		فوائد مدفوعة
55,285	107,412		توزيعات أرباح مستلمة
(2,314,547)	(2,553,677)		ضريبة دخل مدفوعة
(68,487)	(77,216)	21	مخصصات أخرى مدفوعة
59,118,614	1,465,360		صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
(89,976,146)	(193,983,510)		مشتريات استثمارات مالية
65,297,786	177,496,441		متحصلات من بيع / إسترداد استثمارات مالية
(1,335,072)	(1,243,961)	13	مدفوعات لشراء عقارات ومعدات
119,201	79,450		متحصلات من بيع عقارات ومعدات
(25,894,231)	(17,651,580)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الإستثمار
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(1,000,000)	(1,082,917)		التوزيعات على أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
1,591,695	3,685,243	18	متحصلات من إصدار سندات
(5,739,025)	(2,261,848)	18	تسديد سندات
4,167,335	7,987,291	19	متحصلات من إصدار قروض أخرى
(3,558,972)	(3,472,552)	19	تسديد قروض أخرى
(192,591)	(203,591)		مدفوعات عقود إيجار
(5,079,312)	(5,540,393)		توزيعات أرباح مدفوعة
(9,810,870)	(888,767)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
23,413,513	(17,074,987)		صافي (النقص) / الزيادة في النقدية وما في حكمها
(2,760,347)	(2,110,827)		أثر التغير في أسعار صرف النقدية المحتفظ بها
106,660,460	127,313,626		رصيد النقدية وما في حكمها في 1 يناير
127,313,626	108,127,812	39	رصيد النقدية وما في حكمها كما في 31 ديسمبر

الإيضاحات من 1 إلى 40 المرافقة للقوائم المالية الموحدة جزء متمم لها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

1. بيانات المنشأة

تأسس بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك" أو "الشركة الأم") في دولة قطر كشركة مساهمة عامة بتاريخ 6 يونيو 1964 بموجب المرسوم الأميري رقم (7) لسنة 1964. المقر المسجل للبنك هو الدوحة، دولة قطر. يقوم البنك مع شركاته التابعة (ويشار إليها بـ "المجموعة") بتقديم الأعمال المصرفية التجارية والإسلامية من خلال فروع وشركائه الزميلة والتابعة. الشركات التابعة الأساسية للمجموعة هي كما يلي:

إسم الشركة	بلد التأسيس	سنة التأسيس / الإستحواذ	نسبة المساهمة (%)
QNB الدولية القابضة	لوكسمبورغ	2004	100
CSI QNB Property	فرنسا	2008	100
QNB كابيتال	قطر	2008	100
QNB - سويسرا	سويسرا	2009	100
QNB - سورية	سورية	2009	50.8
QNB - للتمويل	جزر كايمان	2010	100
QNB - إندونيسيا	إندونيسيا	2011	95.6
QNB - للخدمات المالية	قطر	2011	100
مصرف المنصور للاستثمار	العراق	2012	54.2
QNB - تونس	تونس	2013	99.99
QNB - الأهلي	مصر	2013	95.0
QNB - فاينانس بنك	تركيا	2016	99.88
QNB - للمشتقات المالية	جزر كايمان	2017	100
Q-FS الرقمية المحدودة	المملكة المتحدة	2022	100

2. أسس الإعداد

(أ) الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض البنود التالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة:

- < مشتقات الأدوات المالية
- < إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- < موجودات مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- < إستثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- < الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها والمخصصة كبند تحوط في العلاقات المؤهلة كتحوطات للقيمة العادلة حسب مدى المخاطر التي تم التحوط لها.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة هذه التقديرات والإفتراضات على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات أو في أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم وصف المعلومات الرئيسية للشكوك حول التقديرات والأحكام المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة بالإيضاح رقم 5.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أدناه بصورة ثابتة على جميع الفترات المعروضة في البيانات المالية الموحدة فيما عدا تأثير تطبيق المعايير الجديدة كما هو مذكور بالإيضاح رقم 3 (أ ج).

(أ) أسس توحيد البيانات المالية

تشمل البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمجموعة وشركاتها التابعة كما في نهاية الفترة المالية.

(1) توحيد الأعمال

بالنسبة لحالات الإستحواذ التي ينطبق عليها تعريف الأعمال بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3، يتم استخدام طريقة الإستحواذ المحاسبية كما في تاريخ الإستحواذ، وهو التاريخ الذي يتم فيه تحويل السيطرة إلى المجموعة.

تقوم المجموعة بقياس الشهرة في تاريخ الإستحواذ على أنها مجموع:

- < القيمة العادلة للمقابل الذي تم تحويله، مضافاً إليها،
- < المبلغ المعترف به للمساهمة غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها، مضافاً إليه، في حالة تحقيق تجميع الأعمال في مراحل، القيمة العادلة للمساهمة في حقوق ملكية الشركة المستحوذ عليها، مطروحاً منها،
- < صافي المبلغ المعترف به (وهو القيمة العادلة عموماً) للموجودات المستحوذ عليها متضمنة أية موجودات لم تعترف بها الشركة المستحوذ عليها سابقاً والمطلوبات التي يتم تحملها.

عندما يكون هذا المجموع سالباً، يتم الإعتراف بربح الشراء في بيان الدخل الموحد مباشرة.

لا يتضمن المقابل المحوّل المبالغ المتعلقة بسداد العلاقات القائمة مسبقاً. يتم الإعتراف بمثل هذه المبالغ عموماً في بيان الدخل الموحد.

التكاليف المتصلة بعملية الإستحواذ، بخلاف تلك المصاحبة لإصدار أوراق دين أو أسهم حقوق ملكية، والتي تتكبدتها المجموعة فيما يتعلق بدمج الأعمال يتم التعامل معها كمصروف عند تكبدها.

يتم الإعتراف بأي مقابل محتمل مستحق الدفع بالقيمة العادلة في تاريخ الإستحواذ. إذا تم تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، لا يعاد قياسه وتتم المحاسبة عن السداد ضمن حقوق الملكية. بخلاف ذلك، يتم الإعتراف بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل في بيان الدخل الموحد.

إذا تم توحيد الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس أي نسبة مملوكة سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الإستحواذ ويتم الإعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن ذلك في بيان الدخل الموحد، ويتم أخذ ذلك بعين الإعتبار في تحديد الشهرة.

(2) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بداية السيطرة حتى تاريخ توقفها.

يتم تحقيق السيطرة عندما تحصل المجموعة أو يكون لها حق تحصيل عوائد من علاقتها بالشركة التابعة، كما يمكن لها التأثير على هذه العوائد من خلال سيطرتها على الشركة التابعة.

تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة لتتماشى مع السياسات المحاسبية التي تتبعها المجموعة.

(3) زوال السيطرة

عند زوال السيطرة، تتوقف المجموعة عن الإعتراف بموجودات ومطلوبات الشركة التابعة والمساهمات غير المسيطرة والمكونات الأخرى لحقوق الملكية ذات الصلة بتلك الشركة. أي فائض أو عجز ينشأ من زوال السيطرة يتم الإعتراف به في بيان الدخل الموحد. في حال إحتفظت المجموعة بأية مساهمة في شركة تابعة سابقاً، يتم عندها قياس تلك المساهمة بالقيمة العادلة في تاريخ زوال السيطرة. ويتم لاحقاً المحاسبة عنها على أنها شركة مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية أو وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة للأدوات المالية إستناداً إلى مستوى النفوذ المحتفظ به.

(4) المساهمات غير المسيطرة

تقوم المجموعة بقياس المساهمات غير المسيطرة بنسبة الملكية المتبقية من صافي موجودات الشركة التابعة. تدرج المساهمة غير المسيطرة وغير العائدة لمساهمي الشركة الأم في بيان حقوق الملكية الموحد كحقوق لغير المسيطرين. يتم التعامل مع الأرباح أو الخسائر العائدة إلى المساهمات غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كربح أو خسارة عائدة إلى المساهمات غير المسيطرة. الخسائر العائدة إلى المساهمة غير المسيطرة في شركة تابعة يتم تخصيصها للمساهمة غير المسيطرة حتى ولو تسبب ذلك في حدوث عجز في رصيدها.

تعامل المجموعة التعاملات مع المساهمات غير المسيطرة على أنها تعاملات مع مالكي حقوق أصحاب المجموعة. بالنسبة للمشتريات من المساهمات غير المسيطرة، يسجل الفرق بين المقابل المدفوع والحصّة ذات الصلة المستحوذ عليها من القيمة العادلة لمصافي موجودات الشركة التابعة في حقوق الملكية. كما يتم أيضاً تسجيل الأرباح أو الخسائر من إستبعاد المساهمات غير المسيطرة في حقوق الملكية.

عند توقف السيطرة أو النفوذ الهام الذي تمارسه المجموعة، يعاد قياس أية مساهمة محتفظ بها في الشركة إلى قيمتها العادلة مع الإعتراف بالتغير في القيمة المعترف بها في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة بالنسبة للمساهمة المحتفظ بها في شركة زميلة أو مشروع مشترك. بالإضافة إلى ذلك، تتم المحاسبة عن أي مبالغ معترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة وكان المجموعة قد قامت بالإستبعاد المباشر للموجودات أو المطلوبات ذات الصلة. قد يعني ذلك أن تتم إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

في حالة تخفيض مساهمة الملكية في شركة زميلة مع الإحتفاظ بنفوذ هام، تتم إعادة تصنيف جزء تناسبي فقط من المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد، متى كان ذلك ملائماً.

(5) المعاملات المستبعدة عند التوحيد

يتم إستبعاد العمليات والإيرادات غير المحققة من التعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما يتم إستبعاد الخسائر غير المحققة فقط إلى الحد الذي لا يوجد فيه خسائر إتمانية متوقعة أو خسائر تدني القيمة.

(6) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي الشركات التي يوجد لدى المجموعة نفوذاً هاماً عليها ولكن بدون سيطرة، وهي عادة مصاحبة للمساهمة التي تتراوح ما بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت.

تتم المحاسبة على الإستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الإعتراف بها مبدئياً بالتكلفة (متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالإستحواذ على الإستثمار في الشركة الزميلة). يتضمن إستثمار المجموعة في الشركات الزميلة الشهرة (بالصافي من خسائر التدني الدائم في القيمة) التي يتم تحديدها عند الإستحواذ.

يتم الإعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر اللاحقة لعملية إستحواذ الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد بينما يتم الإعتراف بحصة المجموعة من التغيرات الأخرى في الدخل الشامل الآخر اللاحقة للإستحواذ في الإحتياطات الأخرى. تتم تسوية التغيرات التراكمية اللاحقة للإستحواذ من خلال القيمة الدفترية للإستثمار. عندما تعادل حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة أو تزيد عن مساهمتها فيها، متضمنة أية ذمم مدينة بدون ضمانات، لا تقوم المجموعة بالإعتراف بأية خسائر أخرى ما لم يكن لديها إلتزامات أو قامت بسداد مدفوعات بالنيابة عن الشركة الزميلة. الأرباح والخسائر الناتجة من إنخفاض حصة المجموعة في الشركات الزميلة يتم الإعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

لأغراض إعداد البيانات المالية الموحدة، يتم إستخدام سياسات محاسبية متساوية للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في نفس الظروف. تستند حصة المجموعة في نتائج الشركات الزميلة على البيانات المالية حتى تاريخ لا يسبق تاريخ بيان المركز المالي بأكثر من ثلاثة أشهر، ويتم تعديلها لتتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم إستبعاد المكاسب من التعاملات فيما بين شركات المجموعة إلى حد مساهمة المجموعة في الشركة المستثمر فيها.

(7) إدارة الأموال

تدير المجموعة موجودات محتفظ بها في وحدة إئتمان وأدوات إستثمار بالنيابة عن عملائها. لا يتم إدراج البيانات المالية لهذه المنشآت ضمن هذه البيانات المالية الموحدة إلا في حال سيطرة المجموعة على المنشأة. المعلومات حول إدارة الأموال بالمجموعة مفصّل عنها بالإيضاح رقم 37.

ب) العملات الأجنبية

(1) تعاملات وأرصدة العملات الأجنبية

يتم تحويل التعاملات بعملات أجنبية أو تلك التي تتطلب سداداً بعملة أجنبية إلى العملات الوظيفية المعنية للعمليات بمعذلات الصرف الآنية في تواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية بتاريخ البيانات المالية إلى العملة الوظيفية بإستخدام معذلات الصرف الآنية السائدة بذلك التاريخ. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف الآني في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية التي تم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية بإستخدام معذل الصرف في تاريخ المعاملة. يتم الإعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المدرجة بالعملات الأجنبية والمصنفة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى فروق ترجمة ناتجة عن تغيّر التكلفة المطفأة للإستثمار والتغيرات الأخرى للقيمة الدفترية. تدرج الفروق المتعلقة بالتغيّر في التكلفة المطفأة في بيان الدخل الموحد، أما التغيرات الأخرى في القيمة الدفترية فتدرج ضمن الدخل الشامل الآخر.

فروق الترجمة على الموجودات المالية غير النقدية مثل أدوات حقوق الملكية المصنفة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تدرج ضمن الدخل الشامل الآخر.

(2) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع منشآت المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

- < يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض بسعر الإقفال بتاريخ البيانات المالية
- < إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط مقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعذلات السائدة في تواريخ المعاملات وفي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات بتاريخ المعاملات)
- < يتم الإعتراف بجميع فروق صرف العملة في الدخل الشامل الآخر.

فروق صرف العملات الناشئة عن ما سبق يتم إظهارها في حقوق ملكية المساهمين ضمن "إحتياطي تحويل عملات أجنبية".

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عند الاستبعاد الكلي أو الجزئي للعملية الأجنبية في حالة عدم الاحتفاظ بالسيطرة، يتم الاعتراف بفروق العملة الأجنبية في بيان الدخل الموحد كجزء من ربح أو خسارة البيع.

تعامل الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة من استحواذ منشأة أجنبية كموجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية ويتم تحويلها في تاريخ الإقفال. عندما يكون سداد بند نقدي مدين أو دائن للعملية الأجنبية غير مخطط له وغير محتمل في المستقبل المنظور، تعتبر مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة من هذا البند النقدي جزء من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في إحتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

ج) الموجودات والمطلوبات المالية

(1) الاعتراف

تعترف المجموعة مبدئياً بالقروض والسلف والأرصدة لدى / من بنوك وودائع العملاء وسندات الدين المصدرة ومديونيات أخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها مبدئياً في تاريخ المعاملة الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

(2) التصنيف والقياس المبدئي

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية عند إنشائها على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حال إستيفائها لكلا الشرطين التاليين بشرط عدم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

< يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية؛ و
< تؤدي الشروط التعاقدية للموجودات المالية إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة تعتبر فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفوائد عليه.

تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حال استيفائها لكلا الشرطين التاليين بشرط عدم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

< يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بواسطة تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
< تؤدي الشروط التعاقدية للموجودات المالية إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة تعتبر فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفوائد عليه.

عند الاعتراف المبدئي بأداة حقوق ملكية لا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة، تختار المجموعة بصورة غير قابلة للإلغاء عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

تصنف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بصورة غير قابلة للإلغاء بتخصيص موجود مالي يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كان القيام بذلك سيزيل أو يخفض على نحو كبير الفجوة المحاسبية التي قد تنشأ بخلاف ذلك.

تقييم نموذج العمل

تجري المجموعة تقييماً لهدف نموذج العمل الذي يتم الاحتفاظ فيه بأحد الموجودات المالية على مستوى المحفظة لأن هذا يظهر بصورة أفضل الطريقة التي تدار بها الأعمال وتقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تتم دراستها:

< السياسات والأهداف المنصوص عليها للمحفظة وكيفية عمل هذه السياسات بصورة فعلية.
< كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة المجموعة عنها.
< المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر.
< كيفية تعويض مديري الأعمال.
< عدد مرات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة وأسباب مثل هذه المبيعات وتوقعاتها حول نشاط المبيعات المستقبلي.

الموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة أو تتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية أو يحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية بالإضافة لبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات مبلغ الأصل والفائدة

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها المقابل المدفوع للقيمة الزمنية للنقود وعن مخاطر الإلتزام المصاحبة للمبلغ الأصلي القائم خلال مدة زمنية معينة وعن مخاطر الإقراض والتكاليف الأخرى (مثل مخاطر السيولة والمصروفات الإدارية) إضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة، تضع المجموعة إعتباراً للأحكام التعاقدية للأداة. يتضمن هذا تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شرط تعاقدى قد يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بالصورة التي تجعلها لا تلي هذا الشرط. عند إجراء التقييم تدرس المجموعة الأحداث الطارئة التي قد تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والمدفوعات مقدماً وشروط التمديد والشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة والشروط التي تعزل المدفوعات مقابل القيمة الزمنية للنقود.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إعادة التصنيف

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية في أعقاب الاعتراف المبدئي بها، فيما عدا في الفترة التي تعقب تغيير المجموعة لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف وقياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة.

(3) إلغاء الاعتراف

الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية عند إنتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية منها أو عند قيامها بتحويل الموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبير من مخاطر وعوائد الملكية ولكنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

يتم الاعتراف بأية حقوق في الموجودات المالية المحوَّلة والتي تنطبق عليها شروط إلغاء الاعتراف والتي يتم تكوينها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجودات أو مطلوبات مالية بشكل منفصل في بيان المركز المالي.

عند إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء المحوَّل من الموجودات) والمقابل المستلم (متضمناً أي موجودات مالية جديدة يتم الحصول عليها ناقصاً أي مطلوبات جديدة يتم تحملها) وأي ربح أو خسارة تراكمية تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد فيما عدا في حالة الإستثمارات في أوراق حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث يتم الاعتراف بالفرق في الدخل الشامل الآخر ولا يُعترف بأي ربح أو خسارة تراكمية معترف بها في الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الاعتراف.

تدخل المجموعة في معاملات بحيث تقوم بتحويل موجودات معترف بها في بيان المركز المالي ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد، لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحوَّلة. تشمل تحويلات الموجودات مع الاحتفاظ بجزء كبير من المخاطر والعوائد تعاملات مثل إقراض الأوراق المالية ومعاملات إعادة الشراء.

عند بيع الموجودات المالية لطرف ثالث بعائد تبادلي مماثل لتلك الموجودات المحوَّلة، تتم المحاسبة عن المعاملة كمعاملة تمويل بضمانات مماثلة لمعاملات إعادة الشراء حيث تحتفظ المجموعة بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد الخاصة بملكية تلك الموجودات.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية مع الاحتفاظ بالسيطرة عليها، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجودات إلى الحد الذي تتعرض فيه إلى حدوث تغييرات في قيمة الموجودات المحوَّلة.

في بعض المعاملات تلتزم المجموعة بخدمة الموجودات المالية المحوَّلة مقابل رسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية المحوَّلة إذا حققت معايير إلغاء الاعتراف. يتم الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات المالية في عقد الخدمة إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (موجودات) أو أقل من كافية (مطلوبات) مقابل أداء الخدمة.

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية عند إعفائها من أو إلغاء أو إنتهاء التزاماتها التعاقدية.

إذا تغيّر أساس تحديد التدفقات النقدية لموجودات أو مطلوبات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة نتيجة لتعديل معيار سعر الفائدة، فقد تقوم المجموعة بتحديث معدل الفائدة الفعلي لهذه الموجودات أو المطلوبات المالية ليعكس التغيير الذي يتطلبه الإصلاح. ويكون التغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية مطلوباً من خلال الإصلاح المعياري لسعر الفائدة إذا تم استيفاء الشروط التالية:

< التغيير ضروري كنتيجة مباشرة للإصلاح.

< الأساس الجديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية مكافئ اقتصادياً للأساس السابق الذي كان معتمداً مباشرة قبل التغيير.

عند حدوث تغيير لموجودات أو مطلوبات مالية بالإضافة إلى تغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لتعديل معيار سعر الفائدة، فقد تقوم المجموعة أولاً بتحديث معدل الفائدة الفعلي لهذه الموجودات أو المطلوبات المالية ليعكس التغيير الذي يتطلبه الإصلاح. وتقوم المجموعة بعد ذلك بتطبيق سياسات المحاسبة للتعديلات على التغيرات الإضافية.

(4) تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

في حالة تعديل أحكام أحد الموجودات المالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية لهذه الموجودات قد اختلفت على نحو كبير. في حال كانت التدفقات النقدية مختلفة على نحو كبير، فإن الحقوق في التدفقات النقدية من هذه الموجودات تعتبر على أنها قد إنتهت. في هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بهذه الموجودات ويتم الاعتراف بموجودات مالية جديدة بالقيمة العادلة.

في حال كان التغيير في التدفقات النقدية للموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة غير مختلف على نحو كبير، لن ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف بهذه الموجودات. تقوم المجموعة في هذه الحالة بإعادة احتساب إجمالي مبلغ القيمة الدفترية لهذه الموجودات وتعترف بالمبلغ الناشئ من تعديل إجمالي القيمة الدفترية كربح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. في حال القيام بإجراء هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، يتم عرض الربح أو الخسارة ضمن الخسائر الإثتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة. في الحالات الأخرى، يتم عرضه كإيراد فائدة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الإعراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل أحكامها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة مختلفة على نحو كبير. في هذه الحالة، يتم الإعراف بمطلوبات مالية جديدة بناءً على الأحكام المعدلة بالقيمة العادلة. يتم الإعراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية الأصلية والمطلوبات المالية الجديدة في بيان الدخل الموحد.

(5) المقاصة

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى المجموعة الحق القانوني في مقاصة المبالغ المعترف بها ورغبتها إما في السداد على أساس صافي القيمة أو تسجيل الموجودات وسداد المطلوبات في نفس الوقت. يتم عرض الإيرادات والمصروفات بالصافي فقط عندما يكون ذلك مسموحاً به بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناشئة من مجموعة من معاملات متماثلة مثلما يحدث في الأنشطة التجارية للمجموعة.

(6) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هي المبلغ الذي تقاس به الموجودات أو المطلوبات المالية عند الإعراف المبدئي مخصصاً منه مدفوعات السداد مضافاً إليه أو مخصصاً منه الإطفاء المتجمع باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الإستحقاق ناقصاً أي خسائر إئتمانية متوقعة وخسائر تدني القيمة. يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً متمماً لمعدل الفائدة الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ المستلم مقابل بيع موجودات أو المدفوع مقابل سداد مطلوبات بين طرفين مطلعين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الإعتيادية في تاريخ القياس في السوق الأساسي للموجودات أو المطلوبات أو في حالة غياب السوق الأساسي، في أفضل سوق بالنسبة للموجودات أو المطلوبات يمكن للمجموعة الوصول إليه في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للمطلوبات مخاطر عدم الأداء.

تقيس المجموعة القيمة العادلة للإستثمارات المدرجة في سوق نشطة في تاريخ التقارير بسعر السوق المدرج أو عروض أسعار الوسيط (سعر العرض). بالنسبة للإستثمارات غير المدرجة، تعترف المجموعة بأي تغير في القيمة العادلة عند وجود مؤشرات موثوقة تدعم هذا التغير.

تقاس القيمة العادلة للإستثمارات في الصناديق المشتركة والمحافظ ذات الوحدات غير المدرجة بصافي قيمة الموجودات معدلة بخصائص السوق بتاريخ البيانات المالية.

تقاس الموجودات ومراكز الشراء بسعر الطلب بينما تقاس المطلوبات ومراكز البيع بسعر العرض. عندما يكون لدى المجموعة مراكز تتضمن مخاطر مقاصة، يتم استخدام أسعار السوق المتوسطة لقياس مراكز مخاطر المقاصة ويتم تطبيق تسوية سعر العرض أو سعر الطلب فقط على صافي المركز المفتوح. تعكس القيم العادلة مخاطر الإئتمان للأداة وتتضمن تسويات لازمة للأخذ بعين الاعتبار مخاطر الإئتمان للمجموعة والطرف المقابل، إذا كان ذلك ملائماً. يتم تعديل تقديرات القيمة العادلة التي يتم الحصول عليها من نماذج محددة بأية عناصر أخرى مثل مخاطر السيولة أو عدم التأكد في النموذج إلى الحد الذي ترى فيه المجموعة أن طرف ثالث في السوق سيأخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد سعر للمعاملة.

(7) الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسارة بالنسبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة على الأدوات المالية التالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- < الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين.
- < إرتباطات القروض وعقود الضمانات المالية.

لا يتم الإعراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة على أدوات حقوق الملكية. يتم استخدام مصطلحي تدني القيمة والخسائر الإئتمانية المتوقعة بالتبادل في هذه البيانات المالية الموحدة.

تقيس المجموعة مخصص خسائر التدني في القيمة بمبلغ يعادل الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة، فيما عدا ما يلي، والذي يقاس على أساس خسائر إئتمانية متوقعة خلال 12 شهراً:

- < الإستثمارات المالية في الدين التي تحمل مخاطر إئتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.
- < الأدوات المالية الأخرى والتي لم تزيد مخاطرها الإئتمانية بصورة كبيرة منذ الإعراف المبدئي بها.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال 12 شهر هي الجزء من الخسائر الإئتمانية المتوقعة الناتجة عن عدم سداد أدوات مالية خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة

الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح بالإحتمال لخسائر الإئتمان وتقاس على النحو التالي:

- < الموجودات المالية التي لم تتدني قيمتها الإئتمانية في تاريخ التقرير: كالقيمة الحالية للنقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة إستلامها).
- < الموجودات المالية التي تدنت قيمتها الإئتمانية في تاريخ التقرير: كالفرق بين إجمالي مبلغ القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

- < إرتباطات القروض غير المسحوبة: كالفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الإرتباط والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة إستلامها.
 - < عقود الضمانات المالية: كالمدفوعات المتوقعة دفعها لحاملها ناقصاً أية مبالغ تتوقع المجموعة إستردادها.
- عند خصم التدفقات النقدية المستقبلية يتم إستخدام معدل الفائدة الفعلي أو ما يقاربه لمعظم الموجودات المالية.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

- في حالة إعادة التفاوض أو تعديل أحكام موجود مالي أو في حالة إستبدال موجود مالي قائم بأخر جديد بسبب الصعوبات المالية لدى المقترض، يتم إجراء تقييم إذا كان من اللازم إلغاء الإعتراف بالموجود المالي وتقاس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة على النحو التالي:
- < إذا كان من المتوقع أن لا ينتج عن إعادة الهيكلة إلغاء الإعتراف بالموجود الحالي، يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الموجود المالي المعدل في إحتساب النقص في التدفق النقدي من الموجود القائم.
 - < إذا كان من المتوقع أن ينتج عن إعادة الهيكلة إلغاء الإعتراف بالموجود الحالي، تعامل القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها تدفق نقدي نهائي من الموجود المالي الحالي في وقت إلغاء الإعتراف به. يتم إدراج هذا المبلغ في إحتساب حالات النقص في التدفق النقدي من الموجود المالي القائم والتي يتم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الإعتراف إلى تاريخ البيانات المالية بإستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

الموجودات المالية التي إنخفضت قيمتها الإئتمانية

- في تاريخ كل بيانات مالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية في أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد إنخفضت قيمتها الإئتمانية. يعتبر الموجود المالي على أنه قد إنخفضت قيمته الإئتمانية عند وقوع أي من الأحداث التي تتسبب في تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي.
- تشمل الأدلة على أن موجوداً ما قد إنخفضت قيمته الإئتمانية ما يلي:

- < الصعوبات المالية الكبيرة التي يواجهها المقترض أو المصدر.
- < خرق للعقد مثل التعثر أو تجاوز موعد الإستحقاق.
- < إعادة هيكلة الدين من جانب المجموعة بناءً على أحكام جديدة ما كان للمجموعة القبول بها بخلاف ذلك.
- < أصبح من المرجح أن يدخل المقترض في عملية إفلاس أو إعادة تنظيم مالي أخرى.
- < إخفاء السوق النشطة لورقة مالية بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها.

عقود الضمان المالي المحتفظ بها

- تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان عقد الضمان المالي المحتفظ به يشكل عنصراً مكماً للموجود المالي الذي تتم المحاسبة عنه كمكون لتلك الأداة أو أنه تتم المحاسبة عنه بصورة منفصلة. إذا قررت المجموعة أن الضمان يشكل جزءاً مكماً للموجود المالي، فإنها تأخذ في الإعتبار أثر الحماية عند قياس القيمة العادلة للموجود المالي وعند قياس الخسارة الإئتمانية المتوقعة.

د) النقد وما يعادله

- يتضمن النقد وما يعادله أوراقاً نقدية وعمليات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات إستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغيرات في قيمتها العادلة ويتم إستخدامها من جانب المجموعة في إدارة إرتباطاتها قصيرة الأجل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

هـ) أرصدة لدى بنوك

- الأرصدة لدى بنوك هي موجودات مالية وتمثل بصورة رئيسية مبالغ مودعة لها إستحقاقات محددة وغير متداولة في أسواق فعالة. المبالغ المودعة لدى بنوك لا يوجد نية لإعادة بيعها على الفور أو في المستقبل القريب. يتم القياس المبدئي للأرصدة لدى بنوك بالتكلفة، ومن ثم يتم تسجيلها بالتكلفة المطفأة.

و) القروض والسلف للعملاء

- القروض والسلف للعملاء هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة وغير مدرجة في سوق نشطة ولا ترغب المجموعة في بيعها على الفور أو في المستقبل القريب.

- يتم القياس المبدئي للقروض والسلف للعملاء بسعر المعاملة وهو القيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية. ثم يتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، فيما عدا الموجودات المالية المصنفة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والتي تقاس بالقيمة العادلة مع الإعتراف بالتغيرات مباشرة في بيان الدخل الموحد. في أعقاب الإعتراف المبدئي، يتم تسجيل القروض والسلف للعملاء بالتكلفة المطفأة.

- عند قيام المجموعة بشراء موجودات وبنفس الوقت يتم الدخول بعقد بيع أجل بسعر محدد لهذه الموجودات (أو موجودات مماثلة)، يتم معاملة هذه العملية محاسبياً كقروض ولا يتم تسجيل الموجودات ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز) الإستثمارات المالية

تتضمن الإستثمارات المالية:

- < إستثمارات مالية في أوراق دين تقاس بالتكلفة المطفأة؛ ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة ومن ثم بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
 - < إستثمارات مالية في أوراق دين وحقوق ملكية تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد أو يتم تصنيفها على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد، وتسجل التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها مباشرة في بيان الدخل.
 - < إستثمارات مالية في أوراق دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
 - < إستثمارات مالية في حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- بالنسبة للإستثمارات في أوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر، فيما عدا في الحالات التالية التي يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد بنفس طريقة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:
- < إيراد الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
 - < الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة والإسترداد.
 - < أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.
- عند إلغاء الاعتراف بورقة دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يعاد تصنيف الربح أو الخسارة التراكمية المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد.
- تختار المجموعة أن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الإستثمارات في حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء. لا يتم على الإطلاق إعادة تصنيف الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى بيان الدخل الموحد كما لا يتم الاعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الدخل الموحد ما لم تكن تمثل وبوضوح إسترداد لجزء من تكلفة الإستثمار. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بهذه التوزيعات في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المدورة عند إستبعاد الإستثمار.

ح) المشتقات

(1) المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتضمن المشتقات التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لم يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات للمتاجرة. تقاس المشتقات التي يحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي. تقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر إضافة إلى بعض الأدوات المالية غير المشتقة كأدوات تحوط في العلاقات المؤهلة للتحوط.

عند التخصيص المبدئي للتحوط، تقوم المجموعة رسمياً بتوثيق العلاقة بين الأداة أو الأدوات المشتقة للتحوط والبند المتحوط لها، متضمناً هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر عند القيام بالتحوط بجانب الطريقة التي سيتم إستخدامها لتقييم فعالية علاقة التحوط. تقوم المجموعة بإجراء تقييم عند البدء في علاقة التحوط وعلى نحو مستمر أيضاً للتعرف على ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات) التحوط ذات فعالية عالية في التحوط للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند (البند) المتحوط لها خلال الفترة وعلى نحو مستمر. تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحوط التدفق النقدي بالنسبة لمعاملة متوقعة إذا كان احتمال حدوث المعاملة المتوقعة عالياً وبشكل تعرضاً لاختلافات في التدفقات النقدية من الممكن أن تؤثر في النهاية على بيان الدخل الموحد.

لغرض تقييم فعالية التحوط، قامت المجموعة بتطبيق تعديلات المرحلة الثانية من إصلاحات "آييور" المطلوبة.

تحوطات القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو ارتباط مؤكد قد يؤثر على بيان الدخل، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للمشتقة مباشرة في بيان الدخل بجانب التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له التي تعود إلى الخطر المتحوط له.

في حالة إنتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتهي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. يتم إطفاء أية تسوية حتى ذلك الوقت على البند المتحوط له باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي في بيان الدخل كجزء من معدل الفائدة الفعلي للبند على مدى عمره المتبقي.

تحوطات التدفق النقدي

عند تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط للتغير في التدفقات النقدية العائد إلى خطر محدد مصاحب للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو معاملة متوقعة على نحو كبير يمكن أن تؤثر على بيان الدخل فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر في احتياطي التحوط.

يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في نفس الفترة كتحوط للتدفقات النقدية إلى بيان الدخل كتسوية لإعادة التصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الدخل وبفس البند في بيان الدخل الشامل. أي جزء غير فعال في التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به مباشرة في بيان الدخل.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

في حالة إنتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. في التحوط المتوقف لمعاملة متوقعة فإن المبلغ التراكمي المعترف به في الدخل الشامل الآخر من الفترة التي يصبح فيها التحوط فعالاً يعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى بيان الدخل كتسوية إعادة تصنيف عندما تحدث المعاملة المتوقعة وتؤثر على بيان الدخل. في حالة عدم توقع حدوث المعاملة المتوقعة يعاد تصنيف الرصيد المتبقي في الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف.

تحوطات صافي الإستثمار في عمليات التشغيل الخارجية

يتم تسجيل تحوطات صافي الإستثمار في عمليات التشغيل الخارجية، بما في ذلك التحوط لبند نقدي محتسب كجزء من صافي الإستثمار، بطريقة التحوط للتدفقات النقدية. تدرج الأرباح أو الخسائر من أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط كإيرادات شاملة أخرى، وتدرج أي أرباح أو خسائر مرتبطة بالجزء غير الفعال في بيان الدخل الموحد. عند إستبعاد العمليات الخارجية، يتم تحويل القيمة التراكمية لأية أرباح أو خسائر تم تسجيلها في حقوق المساهمين إلى بيان الدخل الموحد.

المشتقات الأخرى لغير المتاجرة

عندما لا تكون المشتقة محتفظاً بها للمتاجرة وغير مخصصة في علاقة مؤهلة للتحوط، يتم الإعتراف بجميع التغيرات في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

تحوطات تتأثر بشكل مباشر بالإصلاحات المعيارية لسعر الفائدة

عندما يتغير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للبند المتحوط أو أداة التحوط كنتيجة لإصلاحات "آييور" وبالتالي لم يعد هناك عدم يقين ناشئ عن التدفقات النقدية للبند المتحوط أو أداة التحوط، تقوم المجموعة بتعديل وثائق التحوط لتعكس التغييرات التي تتطلبها إصلاحات "آييور". ومن ثم يتم تعديل وصف التحوط لإجراء واحد أو أكثر من التغييرات التالية:

- < تحديد سعر مرجعي بديل على أنه مخاطر التحوط.
- < تحديث وصف البند المتحوط، بما في ذلك وصف الجزء المخصص من التدفقات النقدية أو القيمة العادلة التي يتم التحوط لها.
- < تحديث وصف أداة التحوط.

تقوم المجموعة بتعديل وصف أداة التحوط فقط في حالة استيفاء الشروط التالية:

- < إجراء تغيير مطلوب من خلال إصلاحات "آييور" عن طريق تغيير الأساس لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأداة التحوط أو إستخدام نهج آخر مكافئ اقتصادياً لتغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأداة التحوط الأصلية.
- < لم يتم إستبعاد أداة التحوط الأصلية.

تقوم المجموعة بتعديل وثائق التحوط الرسمية في نهاية فترة التقرير التي يتم خلالها إجراء التغيير المطلوب بموجب إصلاحات "آييور" على المخاطر المحوطة أو بند التحوط أو أداة التحوط. لا تشكل هذه التعديلات في وثائق التحوط الرسمية توقفاً لعلاقة التحوط أو تحديد علاقة تحوط جديدة.

إذا تم إجراء تغييرات بالإضافة إلى تلك المطلوبة بموجب إصلاحات "آييور" الموضحة أعلاه، فإن المجموعة تنظر أولاً فيما إذا كانت هذه التغييرات الإضافية تؤدي إلى وقف علاقة محاسبة التحوط. إذا لم تؤد التغييرات الإضافية إلى وقف علاقة محاسبة التحوط، تقوم المجموعة بتعديل وثائق التحوط الرسمية للتغييرات التي تتطلبها إصلاحات "آييور" كما هو مذكور أعلاه.

عندما يتم تغيير معيار سعر الفائدة الذي استندت عليه التدفقات النقدية المستقبلية المحوطة إلى ما هو مطلوب بموجب إصلاحات "آييور"، لغرض تحديد ما إذا كان من المتوقع حدوث تدفقات نقدية مستقبلية محوطة، تعتبر المجموعة أن احتياطي التحوط المعترف به في الدخل الشامل الآخر لعلاقة التحوط مبني على السعر المعياري البديل الذي ستنبئ عليه التدفقات النقدية المستقبلية المحوطة.

(2) المشتقات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

تتضمن الأدوات المشتقة بغرض المتاجرة عقود صرف أجنبي آجلة وتبادلات معدلات فائدة. تقوم المجموعة ببيع هذه المشتقات لعملاء بغرض تمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيف المخاطر الحالية والمستقبلية. يتم تقييم هذه الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة كما في نهاية الفترة المالية ويتم أخذ التغيرات ذات الصلة بها في القيمة العادلة إلى بيان الدخل الموحد.

ط) الممتلكات والمعدات

(1) الإعتراف والقياس

تقاس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة لتدني القيمة.

البرامج المشتراة التي تشكل جزءاً مكماً لوظيفة المعدات الخاصة بها يتم رسميتها كجزء من هذه المعدات.

عندما يكون للممتلكات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة تتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) للممتلكات والمعدات.

الربح أو الخسارة الناتجة عن إستبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات يتم تحديدها بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ويتم الإعتراف بها بالصافي ضمن الإيرادات الأخرى أو المصروفات الأخرى في بيان الدخل الموحد.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(2) التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة إستبدال أحد مكونات العقارات أو المعدات في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية الضمنية من ذلك البند إلى المجموعة مع إمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للممتلكات والمعدات في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

(3) الإهلاك

المبلغ القابل للإهلاك هو تكلفة الممتلكات والمعدات أو أي مبلغ بديل عن التكلفة ناقصاً قيمتها المتبقية. يتم الاعتراف بالإهلاك في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند الممتلكات والمعدات نظراً لأنها أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لإستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية المتضمنة في الموجودات كما أنها تستند إلى تكلفة الموجودات ناقصاً قيمته المتبقية المقدرة. لا يتم إهلاك الأراضي.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية والسنوات السابقة على النحو التالي:

عدد السنوات	
10 إلى 50	مباني
3 إلى 12	أثاث وتجهيزات ومعدات
4 إلى 7	سيارات
4 إلى 10	التحسينات والتجديدات

يتم إدراج الأرض حرة التملك بالتكلفة.

تتم مراجعة طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات بتاريخ كل بيانات مالية وتسويتها إن كان ذلك ملائماً.

(ي) الموجودات غير الملموسة

يتم إدراج الشهرة التي تنشأ عند الإستحواذ على شركات تابعة ضمن الموجودات غير الملموسة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة المتراكمة. تتضمن الموجودات غير الملموسة أيضاً موجودات غير ملموسة مرتبطة بالودائع المستحوذ عليها من خلال عملية إستحواذ ويتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ الإستحواذ. هذه الودائع غير الملموسة لها عمر محدد ويتم إدراجها بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم. يتم احتساب الإطفاء باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على مدى سنوات عمرها الإنتاجي الذي يتراوح ما بين 6 - 12 سنة. الموجودات غير الملموسة التي لها عمر غير محدد لا يتم إطفائها، ولكن يتم إختبار أي تدني في قيمتها بشكل سنوي إما بشكل منفرد أو على مستوى وحدات توليد النقدية.

(ك) تدني قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة، بخلاف موجودات الضريبة المؤجلة، بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على تدني قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للإسترداد لتلك الموجودات. بالنسبة للشهرة والموجودات غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية يمكن تحديدها أو تلك التي لم تصبح متاحة للإستخدام بعد، يتم تقدير المبلغ القابل للإسترداد في كل سنة في نفس الوقت. يتم الاعتراف بخسارة تدني القيمة الدفترية للموجودات أو لوحداتها المنتجة للنقد عن المبلغ المقدر القابل للإسترداد.

المبلغ القابل للإسترداد لأحد بنود الموجودات المالية أو لوحداتها المنتجة للنقد هي قيمته قيد الإستخدام وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكثر. عند تقدير القيمة قيد الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة الذي يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للموجودات أو للوحدات المنتجة للنقد.

لأغراض إختبار تدني القيمة، يتم تجميع الموجودات التي لا يمكن إختبارها بصورة فردية معاً في أصغر مجموعة من الموجودات التي تنتج تدفقات نقدية من الإستخدام المستمر وتكون مستقلة عن التدفقات النقدية من الموجودات أو الوحدات المنتجة للنقد الأخرى. لأغراض إختبار تدني قيمة الشهرة، يتم تجميع الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها بحيث يعكس المستوى الذي يتم إجراء إختبار تدني القيمة فيه المستوى الأدنى الذي يتم فيه رصد الشهرة لأغراض التقارير الداخلية. يتم توزيع الشهرة المستحوذ عليها على مجموعات من الوحدات المنتجة للنقد.

لا تولد موجودات المجموعة تدفقات نقدية منفصلة ويتم إستخدامها من قبل أكثر من وحدة واحدة منتجة للنقد. يتم توزيع موجودات الشركة على الوحدات المنتجة للنقد باستخدام أساس معقول ومنسجم ويتم إختبار تدني قيمتها كجزء من إختبار الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الموجودات لها.

يتم الاعتراف بخسائر تدني القيمة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص خسائر تدني القيمة المعترف بها فيما يتعلق بالوحدات المنتجة للنقد أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة المنتجة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) ومن ثم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) بالتناسب.

لا يتم رد خسارة تدني القيمة المتعلقة بالشهرة. فيما يتعلق بالموجودات الأخرى، يتم تقييم خسائر تدني القيمة المعترف بها في الفترات السابقة في كل تاريخ للبيانات المالية لتحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات تدل على نقص أو إنتفاء خسارة تدني القيمة. يتم رد خسارة تدني القيمة إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للإسترداد. يتم رد خسارة تدني القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للموجودات القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي بعد أي إهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة تدني القيمة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ل) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو إستدلالي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوقة بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الإلتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة لذلك الإلتزام، إن كان ذلك ملائماً.

م) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المجموعة أن تقوم بسداد مدفوعات محددة لحاملها مقابل خسارة يتكبدها بسبب عجز مدين محدد عن الدفع عند حلول موعد إستحقاقه وفقاً لبنود أداة الدين. يتم الاعتراف بمطلوبات الضمانة المالية مبدئياً بقيمتها العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى عمر الضمان المالي. في أعقاب ذلك، يتم تسجيل مطلوب الضمان المالي بمبلغه المطفأ أو القيمة الحالية لأية دفعة متوقعة عندما يصبح الدفع بموجب الضمان محتملاً، أيهما أكثر. تصنف الضمانات المالية تحت بند مطلوبات أخرى.

ن) منافع الموظفين

مكافأة نهاية خدمة الموظفين

تحتسب المجموعة مخصص نهاية الخدمة للموظفين وفق أنظمتها الداخلية ويستند الإحتساب إلى راتب وفترة خدمة كل موظف كما في نهاية الفترة المالية. يظهر هذا المخصص ضمن بند مخصصات أخرى تحت بند مطلوبات أخرى.

المساهمة في صندوق التقاعد للموظفين القطريين

فيما يتعلق بالموظفين القطريين، تسدد المجموعة قيمة مساهمتها في صندوق التقاعد القطري إستناداً إلى نسبة من رواتب الموظفين ويمثل ذلك إجمالي الإلتزامات المجموعة تجاه الصندوق.

تظهر مساهمة المجموعة ضمن تكاليف الموظفين كما هو موضح في الإيضاح رقم 30.

س) رأس المال والإحتياطات

1) تكاليف رأس المال

يتم خصم تكاليف الزيادة التي تعود بصورة مباشرة إلى إصدار أداة حقوق ملكية من القياس المبدئي لأدوات حقوق الملكية.

2) توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم إعتمادها من جانب مساهمي البنك. يتم التعامل مع توزيعات الأرباح للسنة التي يعلن عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد في إيضاح مستقل.

ع) إيرادات ومصاريف الفائدة

يتم الاعتراف بإيراد ومصروف الفائدة في بيان الدخل الموحد باستخدام طريقة معدّل الفائدة الفعلي. معدّل الفائدة الفعلي هو المعدّل الذي يخصم المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية طوال فترة العمر المقدّر للموجودات أو المطلوبات المالية إلى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. عند إحتساب معدّل الفائدة الفعلي تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بعين الإعتبار جميع البنود التعاقدية للأداة المالية بإستثناء خسائر الإئتمان المستقبلية.

بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت متدنية القيمة إئتمانياً مقارنة مع قيمة الإعتراض المبدئي، يحتسب إيراد الفائدة بتطبيق معدّل الفائدة الفعلي على صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية. في الحالة التي لا تعتبر القيمة الإئتمانية لأحد الموجودات قد إنخفضت، يرجع إحتساب إيراد الفائدة إلى أساس الإجمالي.

يتضمن إحتساب معدّل الفائدة الفعلي جميع تكاليف المعاملة والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً مكملًا لمعدّل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية التي تعود بصفة مباشرة إلى الإستحواذ على أو إنشاء الموجودات أو المطلوبات المالية.

يتضمن إيراد ومصروف الفائدة ما يلي:

- < الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية مقاسة بالتكلفة المطفأة محسوبة على أساس معدّل فائدة فعلي.
- < الجزء الفعّال من التغيرات في القيمة العادلة في مشتقات مؤهلة للتحوط مخصصة لتحوّلات التدفقات النقدية في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوّط لها على إيراد/ مصروف الفائدة.
- < الجزء غير الفعّال من التغيرات في القيمة العادلة في مشتقات مؤهلة للتحوط مخصصة لتحوّلات التدفق النقدي لمخاطر معدّل الفائدة.
- < التغير في القيمة العادلة للمشتقات المؤهلة، شاملة الجزء غير الفعّال، الخاص بالمشتقات المالية لتحوّلات القيمة العادلة لمخاطر معدّل الفائدة.

ف) إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً متمم لمعدّل الفائدة الفعلي على الموجودات أو المطلوبات المالية عند قياس طريقة معدّل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم خدمة الحسابات ورسوم إدارة الإستثمار وعمليات المبيعات ورسوم الإيداع ورسوم المشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها. عندما يكون من غير المتوقع أن يتم سحب القرض المتفق عليه، يتم الاعتراف بالرسوم ذات الصلة بالقرض على أساس القسط الثابت على مدى فترة القرض. تتعلق مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى بصفة أساسية بالمعاملة ورسوم الخدمة ويتم سدادها عند تلقي الخدمة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ص) إيرادات الإستثمارات المالية

يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيع الإستثمارات المالية في بيان الدخل الموحد وذلك بالفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للإستثمار فيما عدا في حالة الإستثمارات في أوراق حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث لا يُعترف بأي ربح أو خسارة تراكمية معترف بها في الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الاعتراف.

ق) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في إستلام الإيراد.

ر) الضرائب

تُحسب الضرائب المستحقة على المجموعة طبقاً للقوانين واللوائح السارية في الدول التي تعمل بها المجموعة. يمثل مبلغ الضريبة الدائنة أو المدينة أفضل تقدير للضريبة الذي سيتم دفعها أو إستلامها والذي يعكس الشكوك المتعلقة بضرعية الدخل. لا تخضع عمليات المجموعة داخل دولة قطر لضريبة الدخل بإستثناء QNB كإيصال ذ.م.م. التي تخضع للضريبة بموجب لوائح هيئة مركز قطر للمال وعمليات QNB للخدمات المالية ذ.م.م. الخاضعة لضريبة الدخل على أساس حصة غير المقيمين من المالكين في الشركة الأم. تسجل الموجودات الضريبية المؤجلة بالنسبة للفروقات الزمنية المؤقتة القابلة للخضم والأرصدة الضريبية الدائنة غير المستغلة والخسائر الضريبية غير المستغلة إلى المدى الذي يتوقع معه وجود أرباح ضريبية مستقبلية مقابلها. تسجل الإلتزامات الضريبية المؤجلة كنتيجة للفروقات الزمنية المؤقتة. يتم قياس الموجودات والإلتزامات الضريبية المؤجلة بإستخدام المعدلات الضريبية التي يتوقع تطبيقها على الفروقات المؤقتة عند إنعكاسها بإستخدام المعدلات الضريبية المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وهي تعكس الشكوك المتعلقة بضرائب الدخل، إن وجدت.

ش) العائد على السهم

يظهر البنك عائد السهم من الأرباح الأساسي والمعدل. يحتسب البنك العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائد إلى حاملي حقوق الملكية، معدل بالتوزيعات على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي، إن وجدت، على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائد المعدل للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائد إلى حاملي حقوق الملكية على المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بعد تأثير جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

ت) تقارير القطاعات

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة المتصل بمزاولة أنشطة الأعمال التي تمكن المجموعة من جني إيرادات وتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى داخل المجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل اللجان المتخصصة بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية كافية.

ث) أنشطة الإئتمان

تعمل المجموعة كمدير للأموال مما يؤدي إلى الإحتفاظ بموجودات أو إيداعها بالنيابة عن الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى. يتم إستبعاد هذه الموجودات والإيرادات الأخرى الناتجة من تلك الأنشطة من هذه البيانات المالية الموحدة كونها ليست من ضمن موجودات المجموعة.

خ) الضمان المعاد حيازته

يتم تسجيل الضمانات المعاد حيازتها مقابل سداد ديون العملاء ضمن بيان المركز المالي الموحد تحت بند موجودات أخرى بقيمة إستحواذها بالمصافي بعد طرح مخصص خسارة التدني في القيمة.

وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، يجب على المجموعة أن تباع أي أراضي أو عقارات مستحوذ عليها مقابل سداد الديون خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الإستحواذ مع إمكانية تمديد هذه الفترة بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

ذ) أرقام المقارنة

يتم إدراج كافة المبالغ مع أرقام المقارنة فيما عدا ما تسمح به المعايير أو التفسيرات المحاسبية.

ظ) التوزيعات على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي

تم معاملة التوزيعات على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي كتوزيعات أرباح.

أ) الإيجارات

عند إبرام عقد إيجار، تقيم المجموعة ما إذا كان العقد بمثابة عقد إيجار أو يحتوي على إيجار وذلك إستناداً إلى ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على إستخدام موجودات محددة لفترة زمنية نظير مقابل. قررت المجموعة فصل مكونات الإيجار وغير الإيجار في العقود المعنية إستناداً إلى أسعارها الفردية النسبية.

تعترف المجموعة بموجودات حق الإستخدام ومطلوبات الإيجار في تاريخ بدء إلتزام الإيجار. موجودات حق الإستخدام تقاس مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل المبلغ المبدئي لإلتزام الإيجار معدلاً بأي مصروفات إيجار مدفوعة مقدماً ومستحقة. يتم إحتساب إهلاك موجودات حق الإستخدام لاحقاً بإستخدام طريقة القسط الثابت على فترة الإيجار وأعمالها الإقتصادية أيهما أقصر، ما لم يكن من المؤكد على نحو معقول بأن المجموعة ستحصل على الملكية في نهاية فترة الإيجار. إضافة إلى ذلك، فإن موجودات حق الإستخدام تنخفض دورياً بخسائر تدني القيمة، إن وجدت، وتُعدل لفترات تمديد الإيجار أو إلغاء الإيجارات.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار والتي تخصم باستخدام معدل الفائدة المضمن في عقد الإيجار، أو في حالة عدم القدرة على تحديد المعدل، يتم استخدام معدل الإقراض التدريجي لدى المجموعة، والذي يستند إلى متوسط المعدل المرجح المطبق في الأسواق الرئيسية للمجموعة معدلاً وفقاً لطبيعة الموجودات ومدة الإيجار والضمان وأي إفتراضات أخرى ذات صلة. يتم قياس التزام الإيجار لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. تُدرج تكلفة التمويل المتكبدة فيما يتعلق بالتزامات الإيجار ضمن "مصروفات الفوائد" في بيان الدخل الموحد. إختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار بالنسبة لإيجارات الموجودات ذات القيمة المنخفضة (عندما تقل قيمة الموجود المستأجر عن 10,000 دولار أمريكي) والإيجارات قصيرة الأجل (التي تقل فيها مدة الإيجار عن 12 شهراً). تعترف المجموعة بمدفوعات الإيجار المصاحبة لهذه الإيجارات كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. تعرض المجموعة موجودات حق الاستخدام ضمن "عقارات ومعدات" والتزامات الإيجار ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي الموحد. يُعترف بأثر الضريبة المؤجلة، إن وجد، وفقاً للوائح الضريبة ذات الصلة وتتم المحاسبة عنها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 12.

أب) تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29، "التقرير المالي للإقتصادات ذات التضخم عالي الشدة"

تصنيف الإقتصاد التركي كإقتصاد يتسم بالتضخم عالي الشدة
اعتباراً من 1 أبريل 2022، تم تصنيف الإقتصاد التركي كإقتصاد يتسم بالتضخم عالي الشدة إستناداً إلى المقاييس التي حددها معيار المحاسبة الدولي رقم 29، التقرير المالي للإقتصادات ذات التضخم عالي الشدة. يتم تحديد هذا التصنيف بعد تقييم سلسلة من الظروف النوعية والكمية، بما في ذلك وجود معدل تضخم تراكمي يزيد عن 100% على مدى السنوات الثلاث الماضية. يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 29 أن يتم عرض البيانات المالية الموحدة بوحدة القياس الجارية في تاريخ الميزانية العمومية، الأمر الذي يقتضي إعادة عرض الموجودات والمطلوبات غير النقدية لتعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة لليرة التركية. تم إحتساب التعديلات من خلال عوامل التحويل المشتقة من مؤشرات أسعار المستهلك. تفاصيل هذا المؤشر كما أعلنها معهد الإحصاء التركي وعوامل التحويل المستخدمة لإعادة عرض الأرصدة موضحة أدناه:

التاريخ	المؤشر
كما في 31 ديسمبر 2023	1,859.38
كما في 31 ديسمبر 2022	1,128.45

تم تلخيص المبادئ الأساسية المتعلقة بالمعلومات المالية الخاصة بـ QNB - فاينانس بنك والتي تم تطبيقها في البيانات المالية الموحدة المرفقة في الفقرات التالية.

تعديل الفترات السابقة

تم تعديل القيم الدفترية التاريخية للموجودات والمطلوبات غير النقدية وبنود حقوق الملكية المختلفة منذ تاريخ حيازتها أو إدراجها في بيان المركز المالي الموحد حتى نهاية فترة التقرير لتعكس التغيرات في القوة الشرائية للعملة الناتجة عن التضخم وفقاً للمؤشرات المنشورة من قبل معهد الإحصاء التركي. بما أن مبالغ المقارنة لمجموعة QNB معروضة بعملة مستقرة، فإنه لم يتم إعادة عرضها. يشمل بيان الدخل الشامل لعام 2022 الأثر التراكمي للسنوات السابقة.

تعديل الفترة الحالية

- < لم يتم إعادة عرض الموجودات والمطلوبات النقدية، والتي تم تسجيلها بمبالغ جارية في تاريخ بيان المركز المالي لأنه تم التعبير عنها باستخدام الوحدة النقدية الجارية في تاريخ بيان المركز المالي.
- < تم إعادة عرض الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي لا تظهر بالمبالغ الجارية في تاريخ بيان المركز المالي ومكونات حقوق المساهمين من خلال استخدام عوامل التحويل ذات الصلة.
- < تم إعادة عرض كافة البنود الواردة في قائمة الدخل من خلال استخدام عوامل التحويل من التاريخ الذي تم فيه إنشاء المعاملة، باستثناء المبالغ المشتقة من البنود غير النقدية، والتي تم إحتسابها على أساس القيم المعاد عرضها للبنود ذات الصلة.
- < تم إدراج تأثير تطبيق المؤشرات على صافي المركز النقدي للمجموعة في بيان الدخل كإرباح أو خسائر نقدية.
- < تم التعبير عن جميع البنود في قائمة التدفقات النقدية بوحدة القياس الجارية في تاريخ بيان المركز المالي، ولذلك فقد تم إعادة عرضها من خلال استخدام عوامل التحويل ذات الصلة من تاريخ بدء المعاملة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أج) التعديلات الجديدة على المعايير

تم تطبيق التعديلات التالية على المعايير الدولية للتقارير المالية من قبل المجموعة خلال إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. التعديلات أدناه سارية:

المعيار	تاريخ التطبيق
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17: عقود التأمين والتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17: عقود التأمين	يناير 2023
تعريف التقديرات المحاسبية - (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8)	يناير 2023
الإفصاح عن سياسات محاسبية - (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 وبيان الممارسات رقم 2 المتعلق بالمعايير الدولية للتقارير المالية)	يناير 2023
الضرائب المؤجلة ذات الصلة بالموجودات والمطلوبات الناجمة عن معاملة واحدة - (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12)	يناير 2023
الإصلاح الضريبي الدولي - القاعدة النموذجية للريزبة الثانية - (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12)	يناير 2023

لم ينتج عن تطبيق المعايير أعلاه أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

الإصلاح الضريبي الدولي - قواعد الريزبة الثانية النموذجية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12

التزمت دولة قطر، وهي الولاية القضائية للشركة الأم، باعتماد وتنفيذ قواعد الريزبة الثانية لتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي ("GloBE")، والتي تتضمن آليات متعددة تهدف إلى ضمان قيام الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات بدفع الحد الأدنى للضريبة بنسبة 15% محسوبة على الأرباح/ الدخل في كل ولاية قضائية تعمل فيها. حالياً، تعتبر عمليات الشركة الأم في قطر معفاة من ضريبة الدخل، كما هو موضح في الإيضاح رقم 32.

في 2 فبراير 2023، صدر القانون رقم (11) لسنة 2022 الذي أكد إلتزامات دولة قطر فيما يتعلق بمكافحة التهرب الضريبي الدولي. وقد نص القانون على أن اللائحة التنفيذية التي تحدد الأحكام اللازمة للوفاء بالإلتزامات الدولية تشترط ألا يقل الحد الأدنى لمعدل الضريبة عن 15%، وسيتم إصدارها في الوقت المناسب.

قامت المجموعة بتطبيق الاستثناء الإلزامي للإعتراف والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بموجودات ومطلوبات الضرائب المؤجلة الناشئة عن ضرائب الدخل ضمن الريزبة الثانية.

يحدد الإيضاح رقم 32 من البيانات المالية الموحدة الدخل الذي لا يخضع حالياً لضرائب الدخل والذي من المرجح أن يتأثر بمجرد تطبيق قواعد الريزبة الثانية.

أد) المعايير المصدرة ولم تصبح سارية المفعول

فيما يلي معايير جديدة وتعديلات على معايير قابلة للتطبيق في فترات لاحقة. ستطبق المجموعة هذه المعايير في تواريخ سريان مفعولها في السنوات المالية اللاحقة.

المعيار	تاريخ التطبيق
إلتزام الإيجار في البيع وإعادة التأجير - (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16)	يناير 2024
تصنيف المطلوبات كجارية أو غير جارية - (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1)	يناير 2024
إتفاقيات تمويل الموردين - (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 وتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7)	يناير 2024

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية

(1) الأدوات المالية

التعريف والتصنيف

تتمثل الأدوات المالية للمجموعة في الموجودات والمطلوبات المالية، وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك وموجودات مالية أخرى. تتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك ومطلوبات مالية أخرى. كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج الميزانية وأدوات المشتقات المالية. يتضمن الإيضاح رقم 3 من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المعايير المحاسبية المتبعة بشأن أسس الإعراف والقياس لأهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

(2) إدارة المخاطر

(أ) إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة المجموعة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح المجموعة، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق التي تشمل مخاطر عمليات المتاجرة والتحوط.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة المجموعة هو المسؤول عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالإضافة إلى ذلك يوجد عدة جهات أخرى مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر المجموعة.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل المجموعة وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للمجموعة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تتجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة المجموعة ولجنة المخاطر والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات العمل ذات العلاقة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق العمليات المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل دائرة التدقيق الداخلي من خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الالتزام بالإجراءات المطلوبة بالإضافة إلى تدقيق عمليات مجموعة المخاطر نفسها كجزء من خطة التدقيق المعتمدة. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التدقيق مع إدارات المجموعة ويتم عرض نتائج عملها على مجلس الإدارة - لجنة التدقيق والإمتثال للمجموعة.

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر، تقوم المجموعة باستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. تقيم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط. تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حالة وجود عمليات تحوط غير فعالة، تقوم المجموعة بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

(ب) مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان عن طريق تنويع إستثماراتها في الأسهم والسندات وفي أسواق رأس المال ونشاطاتها الائتمانية والتمويلية لتفادي تركيز المخاطر مع أحد أو مجموعة من العملاء ضمن منطقة عمل محددة أو نشاط اقتصادي معين. وتقوم المجموعة بالحصول على ضمانات كلما كان ذلك ضرورياً. تشمل الضمانات على النقدية، السندات، رهن العقارات والأسهم.

وتتبع المجموعة الإجراءات نفسها عند دخولها في عمليات المشتقات المالية وعمليات الصرف الأجنبي كما في حالة منح التسهيلات الائتمانية التقليدية.

يتضمن الإيضاح رقم 10 توزيع محفظة القروض والسلف والأنشطة التمويلية على القطاعات المختلفة. كما يتضمن الإيضاح رقم 35 التوزيع الجغرافي لموجودات ومطلوبات المجموعة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

الجدول التالي يبين الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية لبند قائمة المركز المالي الموحدة ولبعض البنود خارج هذه القائمة. يظهر الحد الأقصى للمخاطر بإجمالي الأرصدة قبل طرح أية ضمانات أو عمليات التقاضي:

إجمالي الحد الأقصى للمخاطر		
2022	2023	
74,052,215	75,893,118	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية (باستثناء النقد في الصندوق)
96,259,687	86,476,920	أرصدة لدى بنوك
807,601,336	852,987,250	قروض وسلف للعملاء
158,223,758	170,140,768	إستثمارات مالية (أوراق دين)
12,706,277	9,123,323	موجودات أخرى
1,148,843,273	1,194,621,379	
60,943,057	66,412,802	خطابات ضمان
41,136,929	52,073,480	إعتمادات مستندية
96,764,655	128,681,127	إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض
1,347,687,914	1,441,788,788	الإجمالي

تركز الحد الأقصى لمخاطر الإقراض حسب القطاع
فيما يلي تحليل للموجودات المالية والإلتزامات الطارئة حسب القطاع قبل وبعد طرح أية ضمانات:

صافي الحد الأقصى للمخاطر 2022	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر 2022	صافي الحد الأقصى للمخاطر 2023	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر 2023	
-	209,064,950	-	208,992,414	الحكومة
137,608,743	206,615,751	208,631,372	211,621,965	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
40,086,274	46,193,049	37,536,523	43,900,155	الصناعة
87,165,623	127,298,757	86,330,482	136,655,889	التجارة
353,447,986	365,202,363	371,411,591	381,590,067	الخدمات
10,724,266	13,510,489	9,659,928	12,344,713	المقاولات
47,039,470	108,812,740	56,331,229	112,650,245	الإسكان
50,826,014	70,908,668	63,017,825	82,686,525	الإستهلاكي
981,930	1,236,506	3,924,830	4,179,406	أخرى
60,943,057	60,943,057	66,412,802	66,412,802	خطابات ضمان
41,136,929	41,136,929	52,073,480	52,073,480	إعتمادات مستندية
96,764,655	96,764,655	128,681,127	128,681,127	إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض
926,724,947	1,347,687,914	1,084,011,189	1,441,788,788	الإجمالي

جودة الإئتمان

تدار جودة الإئتمان بالنسبة للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام تصنيفات إئتمان داخلية وخارجية. تتبع المجموعة آلية داخلية لتضييق مخاطر المدينين وعلاقاتها عبر محفظة الإئتمان. تستخدم المجموعة نظام تصنيف مكون من 10 نقاط بمؤشرات إيجابية وسلبية مما يعطي إجمالي مدى من 22 درجة منها 19 (ذات مؤشرات إيجابية وسلبية) تتعلق بالحسابات العامة وثلاثة منها متعلقة بالحسابات غير العاملة. ضمن قائمة الإئتمان المنتظم، فإن تصنيفات مخاطر المدين من 1 إلى 4 تمثل درجة الإستثمارات عالية الجودة بينما تصنيفات مخاطر المدين من 5+ إلى 7+ تمثل درجة الإستثمار الثانوية ومن 7 إلى 7- تمثل القائمة تحت المراقبة. تمثل تصنيفات مخاطر المدين من 8 إلى 10 الحسابات دون المستوى والمشكوك في تحصيلها والخسارة على التوالي. يسند إلى جميع حالات الإئتمان تصنيفاً وفقاً للمعايير الموضوعة. تسعى المجموعة إلى التحسين المستمر لمناهج تصنيف مخاطر الإئتمان الداخلي وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الإئتمان لتعكس مخاطر الإئتمان الأساسية الحقيقية للمحفظة وثقافة الإئتمان لدى المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات الإقراض مرة واحدة في السنة على الأقل ولمرات أكثر في حالة الموجودات غير العاملة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الموجودات المالية والإرتباطات والضمانات المالية:

2023				النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية (باستبعاد النقد بالصندوق) والمستحقات من بنوك
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
141,800,094	–	–	141,800,094	درجة الإستثمار – تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
20,645,409	–	2,845,994	17,799,415	درجة الإستثمار الثانوي – تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
–	–	–	–	دون المستوى – تصنيف مخاطر المدين 8
583,622	583,622	–	–	مشكوك في تحصيلها – تصنيف مخاطر المدين 9
–	–	–	–	خسارة – تصنيف مخاطر المدين 10
163,029,125	583,622	2,845,994	159,599,509	
(659,087)				مخصص الخسارة
162,370,038				القيمة الدفترية

2022				النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية (باستبعاد النقد بالصندوق) والمستحقات من بنوك
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
150,082,595	–	–	150,082,595	درجة الإستثمار – تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
20,377,386	–	2,828,172	17,549,214	درجة الإستثمار الثانوي – تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
–	–	–	–	دون المستوى – تصنيف مخاطر المدين 8
–	–	–	–	مشكوك في تحصيلها – تصنيف مخاطر المدين 9
–	–	–	–	خسارة – تصنيف مخاطر المدين 10
170,459,981	–	2,828,172	167,631,809	
(148,079)				مخصص الخسارة
170,311,902				القيمة الدفترية

2023				قروض وسلف العملاء
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
666,479,950	–	4,681,513	661,798,437	درجة الإستثمار – تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
194,373,811	–	44,296,365	150,077,446	درجة الإستثمار الثانوي – تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
1,259,464	1,259,464	–	–	دون المستوى – تصنيف مخاطر المدين 8
10,355,110	10,355,110	–	–	مشكوك في تحصيلها – تصنيف مخاطر المدين 9
14,739,930	14,739,930	–	–	خسارة – تصنيف مخاطر المدين 10
887,208,265	26,354,504	48,977,878	811,875,883	
(34,221,015)				مخصص الخسارة
852,987,250				القيمة الدفترية

2022				قروض وسلف العملاء
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
640,157,927	–	13,882,307	626,275,620	درجة الإستثمار – تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
173,632,591	–	35,839,491	137,793,100	درجة الإستثمار الثانوي – تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
8,851,956	8,851,956	–	–	دون المستوى – تصنيف مخاطر المدين 8
1,138,255	1,138,255	–	–	مشكوك في تحصيلها – تصنيف مخاطر المدين 9
13,689,902	13,689,902	–	–	خسارة – تصنيف مخاطر المدين 10
837,470,631	23,680,113	49,721,798	764,068,720	
(29,869,295)				مخصص الخسارة
807,601,336				القيمة الدفترية

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2023				إستثمارات مالية (أوراق دين)
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
110,136,090	-	-	110,136,090	درجة الإستثمار - تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
60,004,698	-	315,872	59,688,826	درجة الإستثمار الثانوي - تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
82,257	82,257	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المدين 8
11,109	11,109	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المدين 9
60,702	60,702	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المدين 10
170,294,856	154,068	315,872	169,824,916	
(315,100)				مخصص الخسارة
169,979,756				القيمة الدفترية

2022				إستثمارات مالية (أوراق دين)
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
105,938,450	-	-	105,938,450	درجة الإستثمار - تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
52,276,719	-	254,554	52,022,165	درجة الإستثمار الثانوي - تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
77,534	77,534	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المدين 8
11,125	11,125	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المدين 9
60,798	60,798	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المدين 10
158,364,626	149,457	254,554	157,960,615	
(291,890)				مخصص الخسارة
158,072,736				القيمة الدفترية

2023				إرتباطات قروض وضمانات مالية
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
141,263,220	-	608,088	140,655,132	درجة الإستثمار - تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
106,398,630	-	4,548,862	101,849,768	درجة الإستثمار الثانوي - تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
47,748	47,748	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المدين 8
437,443	437,443	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المدين 9
166,922	166,922	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المدين 10
248,313,963	652,113	5,156,950	242,504,900	
(1,146,554)				مخصص الخسارة
247,167,409				القيمة الدفترية

2022				إرتباطات قروض وضمانات مالية
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
111,453,280	-	607,300	110,845,980	درجة الإستثمار - تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
87,352,583	-	5,046,022	82,306,561	درجة الإستثمار الثانوي - تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
511,549	511,549	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المدين 8
41,675	41,675	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المدين 9
167,129	167,129	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المدين 10
199,526,216	720,353	5,653,322	193,152,541	
(681,575)				مخصص الخسارة
198,844,641				القيمة الدفترية

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون من المتوقع إسترداد الموجود المالي جزئياً أو كلياً. تقوم المجموعة بشطب موجودات مالية جزئياً أو كلياً إذا حددت أنه ليس لدى المقترض موجودات أو موارد دخل تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم هذا التقييم على مستوى كل من الموجودات على حدة. ويتم الاعتراف بإستردادات المبالغ المشطوبة سابقاً عند إستلام النقد. تخضع الموجودات المالية التي تم شطبها لإجراءات المجموعة لإسترداد المبالغ المستحقة. كما تخضع عمليات الشطب إلى الموافقات التنظيمية، إن وجدت.

الضمانات

تحصل المجموعة من أطراف مقابلة على ضمانات وتعزيزات أخرى مقابل الإئتمان في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال. وعلى أساس كلي، لم يكن هناك تدني قابل للتمييز في جودة الضمانات الذي تحتفظ بها المجموعة خلال العام فيما عدا ما تم ملاحظته في الأسواق التي تعمل بها المجموعة. كما أنه ليست هناك تغيرات في سياسات الضمانات لدى المجموعة.

بلغت قيمة الضمان المحتفظ به مقابل القروض والسلف التي تدنت قيمتها الإئتمانية كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 11,725 مليون ريال قطري (2022: 6,377 مليون ريال قطري).

قيمة المبلغ التعاقدى للموجودات المالية التي تم شطبها خلال السنة وتخضع للإجراءات القانونية كما في 31 ديسمبر 2023 هو 3,155.1 مليون ريال قطري (2022: 399.7 مليون ريال قطري).

المدخلات والإفتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير تدني القيمة

الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في أداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الإقرار المبذول بها، تدرس المجموعة المعلومات المعقولة ذات الصلة والتي يمكن دعمها والمتوفرة بدون جهد أو تكاليف غير مناسبة. يتضمن هذا المعلومات الكمية والنوعية والتحليل الذي ينطوي على نظام تصنيف مخاطر الإئتمان الداخلي وتصنيفات الإئتمان الخارجية متى كان ذلك ممكناً. بالإضافة إلى سيولة الحسابات وأحكام الإئتمان، ومتى كان ممكناً، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تحدد المجموعة أيضاً أن قرصاً معيناً قد تعرض لزيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان إستناداً إلى مؤشرات نوعية معينة ترى المجموعة أنها تشير إلى ذلك وقد يكون من غير المحتمل إظهار أثرها بصورة كاملة في تحليلها الكمي على نحو سريع.

درجات مخاطر الإئتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الإئتمان بإستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر التعثر. تتغير هذه العوامل إستناداً إلى طبيعة الإئتمان ونوع المقترض. تخضع القروض إلى رقابة مستمرة قد ينتج عنها إعادة تصنيف أي قرض إلى درجة مخاطر إئتمان مختلفة.

إستخراج هيكل إحصائية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات المجمعة وإستخراج تقديرات لإحصائية تعثر الإئتمان وكيف يتوقع أن تتغير نتيجة لمرور الزمن. يشمل هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الإقتصاد الكلي الرئيسية عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تمنح فيها المجموعة قروضاً.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للإئتمان قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق والإحتفاظ بالعمل وعوامل أخرى لا ترتبط بالتدهور الإئتماني الحالي أو المحتمل للعميل. القرض القائم الذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الإقرار به والإقرار بالقرض المعاد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكناً، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من إستهلاك الضمانات، إن وجدت. من الممكن أن يتضمن إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات الدفع وتوثيق إتفاقية قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة القروض المعاد هيكلتها للتأكد من إستيفاء جميع الشروط وأنه من المرجح تسديد جميع المدفوعات المستقبلية.

يتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب إئتمانية خلال 12 شهر السابقة تحت المرحلة 2.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجودات المالية متعثرة عندما:

- < يكون من غير المرجح أن يدفع المقترض إلتزاماته الإئتمانية للمجموعة بالكامل، بدون إمكانية الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحويل الضمان (إذا وجد).
- < يكون المقترض قد تجاوز موعد الإستحقاق بأكثر من 90 يوماً بخصوص أي إلتزام إئتماني هام للمجموعة.
- < تم تصنيف المقترض على أنه 9 أو 10 ضمن التصنيف الداخلي لمخاطر المدينين.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثراً تدرس المجموعة المؤشرات التالية:

- < مؤشرات كمية مثل تجاوز موعد الإستحقاق وعدم الدفع لأي إلتزام آخر من جانب نفس المقترض إلى المجموعة.
- < إستناداً إلى البيانات المطورة داخلياً والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم في كون الأداة المالية متعثرة ومدى هذا التعثر عبر الزمن بناءً على التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إستخدام المعلومات المستقبلية

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لإدراج عوامل الإقتصاد الكلي لمعدلات التعثر التاريخية. في الحالة التي لا تكون فيها أي من معايير الإقتصاد الكلي هامة من الناحية الإحصائية أو لو كانت نتائج احتمالات التعثر المتوقعة بعيدة على نحو كبير من التوقع الحالي للظروف الإقتصادية، يجب إستخدام مؤشرات معذل تعثر نوعي من جانب الإدارة بعد تحليل المحفظة حسب أداة التشخيص. يزيد إدراج المعلومات المستقبلية من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغيرات في عوامل الإقتصاد الكلي على الخسائر الإئتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلة 1 والمرحلة 2 من القروض العاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على النماذج والإفتراضات المستخدمة متضمنة توقعات الظروف الإقتصادية المستقبلية.

إن إحتساب الزيادة المادية في مخاطر تدني القيمة وإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة يعتمد على معلومات مستقبلية. تستخدم المجموعة نماذج رياضية تربط مؤشر دورة الإئتمان مع إحتتمالية التعثر كأساس لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة. هذه المتغيرات الإقتصادية وتأثيراتها على إحتتمالية التعثر والقرض المعرض للتعثر والخسارة في حالة التعثر تختلف حسب الأداة المالية. التوقعات الخاصة لهذه المتغيرات الإقتصادية يتم الحصول عليها من قبل الدائرة الإقتصادية بصورة ربع سنوية وتمثل أفضل توقعات للأوضاع الإقتصادية للخمس سنوات القادمة. يتم إستخدام مؤشرات أخرى لتوقع الأوضاع الإقتصادية التي تغطي الموجودات المالية التي لها عمر يتجاوز خمسة سنوات.

يستخدم مؤشر دورة الإئتمان بعد الأخذ بعين الاعتبار النماذج الاقتصادية أعلاه لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة. يتم أستخراج مؤشر دورة الإئتمان بناءً على متغيرات اقتصادية تستخدم لوصف نشاطات الإئتمان في الدول التي تعمل فيها المجموعة. يمكن أستخراج مؤشر دورة الإئتمان من عدة مؤشرات تاريخية مثل العائد على الموجودات الخطرة ونمو الإئتمان وهوامش الفائدة ومعدلات التعثر. كما يعتمد مؤشر دورة الإئتمان على معلومات الإقتصاد الكلي وعوامل مخاطر لسيئاريوهات متعددة.

تشمل السيئاريوهات لدولة قطر الإفتراضات التالية:

2022	2023	
77 - 46	82 - 46	متوسط أسعار البترول (دولار أمريكي للبرميل)
3.2% - 2.2%	2.4% - 1.6%	إجمالي الناتج القومي
2.5% - 0.8%	3.2% - 0.8%	معدلات التضخم

بلغ معذل الترجيح المستخدم لكل سيناريو للاقتصاد الكلي لإحتساب مؤشر دورة الإئتمان ما يلي:

2022	2023	
5%	5%	السيناريو المتفائل
80%	80%	السيناريو الأساسي
15%	15%	السيناريو المتشائم

يوضح الجدول أدناه مخصص خسائر القروض والسلف للعملاء بإفترض أن معذل الترجيح لكل من السيناريوهات المستقبلية يبلغ 100%.

2022	2023	
(1,246,000)	(1,026,368)	100% السيناريو المتفائل - الزيادة / (النقص) في مخصص الخسائر
(227,000)	(189,068)	100% السيناريو الأساسي - الزيادة / (النقص) في مخصص الخسائر
1,264,000	1,039,873	100% السيناريو المتشائم - الزيادة / (النقص) في مخصص الخسائر

تستند هذه التقديرات على مقارنات تمت خلال السنة.

قياس الخسارة الإئتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الإئتمانية المتوقعة هي المصطلحات الواردة في المتغيرات التالية:

- < إحتتمالية التعثر
- < الخسارة في حالة التعثر
- < القرض المعرض للتعثر

يتم إحتساب هذه المعايير من نماذج إحصائية مطورة داخلياً وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديل هذه النماذج لتعكس المعلومات المستقبلية الواردة بالوصف أعلاه.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إن تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين تحتسب إستناداً إلى نماذج التصنيف الإحصائية. تستند هذه النماذج بصفة أساسية على البيانات المجمعة داخلياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية تدعمها بيانات تقييم إئتمان خارجية إن وجدت. الخسارة في حالة التعثر هي حجم الخسارة المتوقعة في حالة وجود تعثر. تقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر إستناداً إلى معدلات التحصيل التاريخية للمطالبات المقدمة ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تضع نماذج الخسارة في حالة التعثر في الاعتبار قيمة الضمانة المتوقعة وتكاليف إسترداد أي ضمان يشكل جزءاً مكملًا للموجودات المالية.

يتضمن تقييم الخسارة في حالة التعثر:

- (1) معدل المعالجة: ويتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي تعثرت ومن ثم تمكنت من الرجوع مرة أخرى إلى الحسابات العاملة.
 - (2) معدل الإسترداد: ويتم تعريفه على أنه نسبة قيمة التصفية للقيمة السوقية للضمان في وقت التعثر كما أنها يجب أن تعكس معدل الإسترداد من مطالبة عامة على موجودات المقرض بالنسبة للجزء غير المضمون من القرض.
 - (3) معدل الخصم: ويتم تعريفه على أنه تكلفة فرصة قيمة الإسترداد التي لم يتم تحقيقها في تاريخ التعثر معدلة بقيمة الزمن.
- القرض المعرض للتعثر يمثل مبلغ القرض في حالة حدوث تعثر لقرض. تستخرج المجموعة القرض المعرض للتعثر من القرض الحالي لمقرض والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد متضمناً الإطفاء. القرض المعرض للتعثر بالنسبة لموجودات مالية هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لإرتباطات الإقراض والضمانات المالية، يتضمن القرض المعرض للتعثر المبلغ المسحوب إضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي قد يتم سحبها بموجب العقد والتي تقدر إستناداً إلى الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.
- عند القيام بوضع نموذج للمعيار على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تتضمن درجات مخاطر الإئتمان، نوع المنتج والموقع الجغرافي للمقرض.
- تخضع المجموعات إلى مراجعة منتظمة للتأكد من أن القروض التي تقع ضمن مجموعة معينة ما زالت منسجمة على نحو مناسب.

مخصص الخسارة

تظهر الجداول التالية التسويات بين رصيد الإفتتاح ورصيد الإقفال بالنسبة لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية.

2023				
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة		المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
الرصيد في 1 يناير		135,609	12,470	148,079
تحويلات للمرحلة 1		-	-	-
تحويلات للمرحلة 2		(15,999)	15,999	-
تحويلات للمرحلة 3		-	(115,782)	115,782
صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة		170,860	108,309	236,268
مبالغ مشطوبة		-	-	-
فرق عملات أجنبية		(3,137)	(1,302)	10
الرصيد في 31 ديسمبر		287,333	19,694	352,060
2022				
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة		المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
الرصيد في 1 يناير		91,803	8,998	100,801
تحويلات للمرحلة 1		-	-	-
تحويلات للمرحلة 2		-	-	-
تحويلات للمرحلة 3		-	-	-
صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة		46,028	5,223	51,251
مبالغ مشطوبة		-	-	-
فرق عملات أجنبية		(2,222)	(1,751)	(3,973)
الرصيد في 31 ديسمبر		135,609	12,470	148,079

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2023				
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	قروض وسلف للعملاء
29,869,295	23,327,375	4,030,285	2,511,635	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	8,442	(8,442)	تحويلات للمرحلة 2
-	586,610	(586,610)	-	تحويلات للمرحلة 3
10,383,178	7,054,587	2,132,152	1,196,439	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
(3,891,415)	(3,891,415)	-	-	مبالغ مشطوبة
(2,140,043)	(696,298)	(595,838)	(847,907)	فرق عملات أجنبية
34,221,015	26,380,859	4,988,431	2,851,725	الرصيد في 31 ديسمبر
2022				
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	قروض وسلف للعملاء
26,230,843	21,418,237	3,382,515	1,430,091	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	53,198	(53,198)	تحويلات للمرحلة 2
-	179,506	(179,506)	-	تحويلات للمرحلة 3
10,013,999	7,267,359	1,190,767	1,555,873	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
(4,430,147)	(4,430,147)	-	-	مبالغ مشطوبة
(1,945,400)	(1,107,580)	(416,689)	(421,131)	فرق عملات أجنبية
29,869,295	23,327,375	4,030,285	2,511,635	الرصيد في 31 ديسمبر
2023				
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	الإستثمارات المالية (أوراق دين)
291,890	144,733	17,959	129,198	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	113	(113)	تحويلات للمرحلة 2
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 3
23,521	(1)	662	22,860	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
(311)	(111)	(5)	(195)	فرق عملات أجنبية
315,100	144,621	18,729	151,750	الرصيد في 31 ديسمبر

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2022				
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	الإستثمارات المالية (أوراق دين)
232,844	72,063	45,260	115,521	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 2
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 3
62,057	72,810	(27,300)	16,547	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
(3,011)	(140)	(1)	(2,870)	فرق عملات أجنبية
291,890	144,733	17,959	129,198	الرصيد في 31 ديسمبر

2023				
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	إرتباطات القروض والضمانات المالية
681,575	114,548	161,498	405,529	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	3,112	(3,112)	تحويلات للمرحلة 2
-	(14,616)	14,616	-	تحويلات للمرحلة 3
542,660	221,488	56,090	265,082	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
(77,681)	14,754	(4,843)	(87,592)	فرق عملات أجنبية
1,146,554	336,174	230,473	579,907	الرصيد في 31 ديسمبر

2022				
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	الرصيد في 1 يناير
543,087	128,658	118,851	295,578	تحويلات للمرحلة 1
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 2
-	-	17,110	(17,110)	تحويلات للمرحلة 3
-	15,198	(15,198)	-	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
245,510	8,117	50,166	187,227	مبالغ مشطوبة
(19,961)	(19,961)	-	-	فرق عملات أجنبية
(87,061)	(17,464)	(9,431)	(60,166)	الرصيد في 31 ديسمبر
681,575	114,548	161,498	405,529	

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق الخاصة بمعدلات الفائدة ومعدلات تبادل العملات الأجنبية وأسعار أدوات رأس المال الناتجة عن متغيرات السوق الخاصة والعامّة. تطبق المجموعة تقييم داخلي لتقدير مخاطر السوق للمراكز المحتفظ بها ولتقدير الحد الأقصى من الخسائر المتوقعة اعتماداً على مجموعة من الافتراضات المتعلقة بمتغيرات السوق للسيطرة على هذه المخاطر وإبقائها ضمن الحدود المسموح بها والتي يتم مراقبتها يومياً.

مخاطر أسواق رأس المال

تمثل مخاطر أسواق رأس المال تدني قيمة أدوات رأس المال نتيجة انخفاض مؤشر السوق الكلي أو تغير أسعار أسهم معينة. فيما يلي أثر تغير مؤشرات السوق على حقوق المساهمين بإفترض ثبات كافة العوامل الأخرى:

مؤشر السوق	الأثر على بنود الدخل الشامل الأخرى		التغير في مؤشرات أسواق رأس المال (%)
	2022	2023	
بورصة قطر	11,503	31,848	5±

مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

تتحمل المجموعة مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة في الأسواق المالية على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. قامت المجموعة بوضع سقف لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات والتي يتم متابعتها يومياً. فيما يلي تحليلاً لمخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية والتي تخضع لمخاطر الأسواق:

ريال قطري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
كما في 31 ديسمبر 2023					
301,316,366	566,116,751	93,980,216	47,707,740	221,863,940	1,230,985,013
الموجودات					
300,146,089	567,137,237	94,035,781	48,184,234	221,481,672	1,230,985,013
المطلوبات وحقوق الملكية					
1,170,277	(1,020,486)	(55,565)	(476,494)	382,268	-
صافي مركز العملات الأجنبية					
كما في 31 ديسمبر 2022					
302,811,283	534,940,136	96,862,193	58,559,109	196,046,291	1,189,219,012
الموجودات					
303,817,614	539,079,567	96,871,882	58,898,561	190,551,388	1,189,219,012
المطلوبات وحقوق الملكية					
(1,006,331)	(4,139,431)	(9,689)	(339,452)	5,494,903	-
صافي مركز العملات الأجنبية					

يبين الجدول التالي الأثر المتوقع لحركة العملات الرئيسية مقابل الريال القطري على بيان الدخل للمجموعة، مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة:

العملة	الأثر على بيان الدخل الموحّد		التغير في سعر صرف العملة (%)
	2022	2023	
دولار أمريكي	(82,789)	(20,410)	2+
يورو	(291)	(1,667)	3+
جنيه إسترليني	(6,789)	(9,530)	2+
جنيه مصري	23,318	208,445	3+
ليرة تركية	2,897	(34,357)	3+
أخرى	138,633	(162,620)	3+
دولار أمريكي	82,789	20,410	2-
يورو	291	1,667	3-
جنيه إسترليني	6,789	9,530	2-
جنيه مصري	(23,318)	(208,445)	3-
ليرة تركية	(2,897)	34,357	3-
أخرى	(138,633)	162,620	3-

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة

تعكس مخاطر أسعار الفائدة مخاطر التغير في أسعار الفائدة التي قد تؤثر على الأرباح المستقبلية للمجموعة أو على القيمة العادلة للأدوات المالية. يتم إدارة هذه المخاطر من خلال استخدام إدارة الموجودات والمطلوبات، وإن كان مناسباً، مشتقات متنوعة.

فيما يلي ملخص لحساسية أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات والبنود غير الظاهرة في الميزانية العمومية:

معادل الفائدة الفعلي	الإجمالي	الحساسية لغير الفوائد	أكثر من 5 سنوات	5 - 1 سنوات	12 - 3 شهر	خلال 3 أشهر	
كما في 31 ديسمبر 2023:							
	87,820,365	64,030,283	-	-	-	23,790,082	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
%3.66	86,476,920	15,080,446	2,160,038	1,180,170	1,872,892	66,183,374	أرصدة لدى بنوك
%7.82	852,987,250	43,866,494	18,777,655	22,028,943	253,625,877	514,688,281	قروض وسلف للعملاء
%11.97	180,581,685	14,417,060	13,358,976	39,072,001	31,054,603	82,679,045	إستثمارات مالية
	23,118,793	23,118,793	-	-	-	-	موجودات أخرى
	1,230,985,013	160,513,076	34,296,669	62,281,114	286,553,372	687,340,782	إجمالي الموجودات
%3.07	156,991,401	2,187,136	-	584,879	41,676,895	112,542,491	أرصدة من بنوك
%6.69	857,106,277	91,737,606	7,274,177	38,264,394	208,092,695	511,737,405	ودائع عملاء
%3.87	36,288,867	519,863	9,995,139	15,184,587	5,954,928	4,634,350	سندات دين
%6.08	29,400,073	209,352	-	3,667	9,785	29,177,269	قروض أخرى
	40,991,301	40,991,301	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
	110,207,094	110,207,094	-	-	-	-	حقوق الملكية
	1,230,985,013	245,852,352	17,269,316	54,037,527	255,734,303	658,091,515	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
	-	(85,339,276)	17,027,353	8,243,587	30,819,069	29,249,267	الفرق في الميزانية
	-	(216,112)	7,952,400	(5,941,981)	(1,320,610)	(473,697)	الفرق غير الظاهر في الميزانية
	-	(85,555,388)	24,979,753	2,301,606	29,498,459	28,775,570	فرق حساسية أسعار الفائدة
	-	-	85,555,388	60,575,635	58,274,029	28,775,570	الفرق المتراكم في حساسية أسعار الفائدة
كما في 31 ديسمبر 2022:							
	91,563,936	61,809,791	-	-	-	29,754,145	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
%1.73	96,259,687	10,310,491	2,085,820	35,144	1,916,485	81,911,747	أرصدة لدى بنوك
%5.46	807,601,336	36,455,821	6,510,715	30,617,187	221,610,406	512,407,207	قروض وسلف للعملاء
%10.48	167,815,262	13,965,385	15,527,539	46,864,067	27,250,678	64,207,593	إستثمارات مالية
	25,978,791	25,978,791	-	-	-	-	موجودات أخرى
	1,189,219,012	148,520,279	24,124,074	77,516,398	250,777,569	688,280,692	إجمالي الموجودات
%1.98	142,814,699	901,549	22,431	4,918,797	34,419,534	102,552,388	أرصدة من بنوك
%3.63	842,278,655	100,086,988	7,449,212	40,254,422	209,290,271	485,197,762	ودائع عملاء
%3.52	35,152,720	9,168,604	22,345,824	566,309	2,570,224	501,759	سندات دين
%2.35	25,593,253	3,955	5,906	2,298,678	102,887	23,181,827	قروض أخرى
	37,322,900	37,322,900	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
	106,056,785	106,056,785	-	-	-	-	حقوق الملكية
	1,189,219,012	253,540,781	29,823,373	48,038,206	246,382,916	611,433,736	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
	-	(105,020,502)	(5,699,299)	29,478,192	4,394,653	76,846,956	الفرق في الميزانية
	-	206,183	6,512,474	(12,112,091)	(1,534,643)	6,928,077	الفرق غير الظاهر في الميزانية
	-	(104,814,319)	813,175	17,366,101	2,860,010	83,775,033	فرق حساسية أسعار الفائدة
	-	-	104,814,319	104,001,144	86,635,043	83,775,033	الفرق المتراكم في حساسية أسعار الفائدة

تتضمن الموجودات الأخرى العقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

يبين الجدول التالي حساسية التغير المحتمل في أسعار الفائدة مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة. حساسية بيان الدخل الموحد هي الأثر الناتج عن تغيرات مفترضة في معدلات الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لمدة سنة واحدة اعتماداً على معدل سعر فائدة عائم للموجودات والمطلوبات المالية بما في ذلك أثر أدوات التحوط.

2023	الزيادة في النقاط الأساسية	حساسية صافي إيرادات الفوائد	النقص في النقاط الأساسية	حساسية صافي إيرادات الفوائد
العملة				
ريال قطري	10	85,160	10	(85,160)
دولار أمريكي	10	30,203	10	(30,203)
يورو	10	(10,181)	10	10,181
جنيه إسترليني	10	1,482	10	(1,482)
أخرى	10	(2,828)	10	2,828
2022				
العملة				
ريال قطري	10	81,665	10	(81,665)
دولار أمريكي	10	49,700	10	(49,700)
يورو	10	(4,500)	10	4,500
جنيه إسترليني	10	1,360	10	(1,360)
أخرى	10	(3,393)	10	3,393

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المجموعة من الوفاء بمتطلباتها التمويلية نتيجة حدوث إضطرابات في السوق أو انخفاض تصنيف المجموعة الائتماني مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر التمويل. وللمحد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

يعكس الجدول التالي تواريخ إستحقاق بنود موجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد تواريخ الإستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي وحتى تاريخ الإستحقاق التعاقدية دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الإستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للإحتفاظ بالودائع. تراقب الإدارة بصورة مستمرة إستحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية.

الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	5 - 1 سنوات	12 - 3 شهر	3 - 1 أشهر	خلال شهر	
كما في 31 ديسمبر 2023:						
87,820,365	59,832,039	-	-	-	27,988,326	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
86,476,920	2,185,571	2,091,873	2,059,990	3,733,367	76,406,119	أرصدة لدى بنوك
852,987,250	179,814,091	388,329,638	96,611,990	44,258,743	143,972,788	قروض وسلف للعملاء
180,581,685	38,483,479	59,637,961	29,236,669	13,267,232	39,956,344	إستثمارات مالية
23,118,793	2,730,074	5,781,708	468,364	303,987	13,834,660	موجودات أخرى
1,230,985,013	283,045,254	455,841,180	128,377,013	61,563,329	302,158,237	إجمالي الموجودات
156,991,401	81,157	25,431,622	45,398,000	32,113,604	53,967,018	أرصدة من بنوك
857,106,277	9,803,722	195,247,021	202,634,716	116,934,802	332,486,016	ودائع عملاء
36,288,867	9,994,094	15,180,409	6,195,975	4,619,534	298,855	سندات دين
29,400,073	343	18,825,103	6,765,868	188,440	3,620,319	قروض أخرى
151,198,395	113,185,030	989,224	8,455,124	2,631,675	25,937,342	مطلوبات أخرى وحقوق الملكية
1,230,985,013	133,064,346	255,673,379	269,449,683	156,488,055	416,309,550	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
-	149,980,908	200,167,801	(141,072,670)	(94,924,726)	(114,151,313)	الفرق في الميزانية
263,079,307	29,042,396	26,512,855	78,205,823	15,883,680	113,434,553	إلتزامات طارئة وأخرى
كما في 31 ديسمبر 2022:						
91,563,936	54,743,051	-	-	-	36,820,885	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
96,259,687	837,344	640,443	4,289,159	15,393,090	75,099,651	أرصدة لدى بنوك
807,601,336	234,585,037	344,261,018	97,468,393	31,792,647	99,494,241	قروض وسلف للعملاء
167,815,262	68,099,052	55,763,224	22,716,234	8,923,010	12,313,742	إستثمارات مالية
25,978,791	2,771,808	5,935,376	1,495,339	1,127,472	14,648,796	موجودات أخرى
1,189,219,012	361,036,292	406,600,061	125,969,125	57,236,219	238,377,315	إجمالي الموجودات
142,814,699	1,279,753	23,040,974	35,393,462	30,606,022	52,494,488	أرصدة من بنوك
842,278,655	33,611,644	219,265,433	160,060,313	108,145,733	321,195,532	ودائع عملاء
35,152,720	9,168,108	22,550,325	544,698	2,387,830	501,759	سندات دين
25,593,253	-	13,698,815	11,722,412	103,712	68,314	قروض أخرى
143,379,685	108,011,270	2,028,400	7,847,794	2,030,608	23,461,613	مطلوبات أخرى وحقوق الملكية
1,189,219,012	152,070,775	280,583,947	215,568,679	143,273,905	397,721,706	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
-	208,965,517	126,016,114	(89,599,554)	(86,037,686)	(159,344,391)	الفرق في الميزانية
213,679,110	13,243,298	23,277,907	86,068,655	18,639,430	72,449,820	إلتزامات طارئة وأخرى

تتضمن الموجودات الأخرى العقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة.

تحتفظ المجموعة بنسبة تغطية للسيولة عند 206% كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 104%) مقارنة مع الحد الأدنى 100% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022: 100%) حسب تعليمات مصرف قطر المركزي.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تحليل الإستحقاقات للتدفقات النقدية غير المخصصة
يبين الجدول التالي إلتزامات المجموعة المالية على أساس تعهدات الدفعات التعاقدية غير المخصصة:

الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهر	1 - 3 أشهر	خلال شهر	
كما في 31 ديسمبر 2023:						
185,564,518	3,479,856	37,926,698	56,902,167	33,080,849	54,174,948	أرصدة من بنوك
893,531,943	18,405,539	200,035,424	213,065,952	116,992,284	345,032,744	ودائع عملاء
40,065,908	10,564,967	18,053,595	6,621,840	4,684,496	141,010	سندات دين
34,068,662	-	19,791,474	10,430,840	214,776	3,631,572	قروض أخرى
576,752	194,912	301,888	56,565	11,871	11,516	مطلوبات الإيجار
الأدوات المالية المشتقة						
140,726,467	-	2,130,577	51,515,131	45,394,366	41,686,393	- المبالغ التعاقدية مستحقة الدفع - عقود أجلة
(139,848,300)	-	(2,078,553)	(51,336,425)	(45,205,555)	(41,227,767)	- المبالغ التعاقدية مستحقة القبض - عقود أجلة
684,959	79,527	1,157,904	649,454	(1,094,961)	(106,965)	- المبالغ التعاقدية مستحقة الدفع/ (القبض) - أخرى
1,155,370,909	32,724,801	277,319,007	287,905,524	154,078,126	403,343,451	إجمالي المطلوبات

كما في 31 ديسمبر 2022:						
144,449,400	2,335,312	23,174,223	35,681,383	30,651,312	52,607,170	أرصدة من بنوك
862,418,525	36,671,160	221,846,085	160,133,159	110,474,574	333,293,547	ودائع عملاء
36,403,811	9,616,661	23,044,980	782,066	2,422,126	537,978	سندات دين
28,446,032	-	15,480,511	12,654,111	239,190	72,220	قروض أخرى
652,462	199,788	369,768	58,779	12,473	11,654	مطلوبات الإيجار
الأدوات المالية المشتقة						
131,890,312	-	2,461,216	43,251,981	45,205,047	40,972,068	- المبالغ التعاقدية مستحقة الدفع - عقود أجلة
(130,846,332)	-	(2,389,600)	(42,897,673)	(45,039,367)	(40,519,692)	- المبالغ التعاقدية مستحقة القبض - عقود أجلة
3,528,634	293,061	867,790	965,919	1,280,319	121,545	- المبالغ التعاقدية مستحقة الدفع/ (القبض) - أخرى
1,076,942,844	49,115,982	284,854,973	210,629,725	145,245,674	387,096,490	إجمالي المطلوبات

(هـ) مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة فشل معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين أو أي مخاطر أخرى قد ينتج عنها مخاطر تشغيل. تعمل المجموعة على التقليل من حدوث هذه المخاطر ما أمكن من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر والإفصاح عنها. تشمل مراقبة هذه المخاطر العمل على الفصل الفعال للواجبات والصلاحيات وإجراءات المطابقة، بالإضافة إلى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

(و) مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. يتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإمتثال والمتابعة. يتم إدارة المخاطر القانونية من خلال إستخدام مستشارين قانونيين داخل وخارج المجموعة. يتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المجموعة بالإضافة إلى إصدار تعليمات وسياسات خاصة حيثما كان ذلك ملائماً.

تقوم المجموعة بتقديم خدمات أمانة وإدارة فيما يتعلق بالمحافظ الإستثمارية التي يتم تسويقها أو إدارتها من خلال المجموعة كما هو مبين بالإيضاح رقم 37. يترتب على هذه الخدمات بعض المخاطر القانونية ومخاطر التشغيل. تتحكم المجموعة في هذه المخاطر من خلال إجراءات العمل اليومية التي تحكم طريقة إدارة المجموعة لهذه الخدمات وعمليات المراجعة الدورية للتأكد من تطبيق إجراءات العمل.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ز) إدارة رأس المال

تحتفظ المجموعة بقاعدة رأس مال يتم إدارتها بفعالية لمواجهة المخاطر المرتبطة بأعمالها. يتم مراقبة كفاية رأس مال المجموعة باستخدام القواعد والنسب المعتمدة بموجب مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي وتعليمات مصرف قطر المركزي. إن الهدف الرئيسي من إدارة قاعدة رأس المال هو ضمان الوفاء بمتطلبات رأس المال المطلوبة والمحافظة على تقييم إئتماني متميز لدعم أعمال المجموعة وتعظيم العائد على المساهمين.

كفاية رأس المال

2022	2023	
81,042,880	82,829,469	رأس المال الأساسي العام
20,000,000	20,000,000	أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
67,542	80,842	رأس المال الأساسي الإضافي (1)
5,856,732	5,935,517	رأس المال الأساسي الإضافي (2)
106,967,154	108,845,828	إجمالي رأس المال
462,311,477	466,982,415	الموجودات مرجحة بأوزان مخاطر الإئتمان
8,127,525	1,825,370	الموجودات مرجحة بأوزان مخاطر السوق
46,674,379	50,230,820	الموجودات مرجحة بأوزان مخاطر التشغيل
517,113,381	519,038,605	إجمالي الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر
%14.6	%14.8	نسبة كفاية رأس المال الأساسي العام*
%18.5	%18.7	نسبة كفاية رأس المال الأساسي*
%19.6	%19.8	إجمالي نسبة كفاية رأس المال*

* يتم احتساب النسب أعلاه إستناداً إلى صافي رأس المال بعد طرح صافي الأرباح المقترح توزيعها.

يبلغ الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بموجب متطلبات لجنة بازل الثالثة للمجموعة وتعليمات مصرف قطر المركزي ما يلي:

بدون هامش تحوّل رأس المال	هامش تحوّل رأس المال	رسوم DSIB إضافية	رسوم ICAAP إضافية	الإجمالي
%6.0	%2.5	%2.5	%0.0	%11.00
%8.0	%2.5	%2.5	%0.0	%13.00
%10.0	%2.5	%2.5	%1.0	%16.00

5. استخدام التقديرات والأحكام

أ) المصادر الرئيسية لتقدير حالات عدم اليقين

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وإفتراسات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الواردة بالبيانات المالية. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف السائدة.

(1) مخصصات خسائر الإئتمان وخسائر تدني القيمة

يتم تقييم ما إذا كانت مخاطر إئتمان الموجودات المالية قد زادت على نحو كبير منذ الاعتراف المبدئي مع الأخذ بعين الاعتبار معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة.

(2) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر في السوق يتطلب استخدام أساليب التقييم التي تم شرحها في السياسات المحاسبية. بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر ولا يتوفر لها شفافية كافية للسعر، فإن القيمة العادلة لها تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام إستناداً إلى مخاطر السيولة والتركز والشك حول عوامل السوق وإفتراسات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بعد ذاتها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(3) تقييم الأدوات المالية

تم عرض السياسة المحاسبية للمجموعة حول قياس القيمة العادلة ضمن السياسات المحاسبية الهامة. تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقاً للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس:

المستوى 1: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأدوات مماثلة.

المستوى 2: أساليب تقييم إستناداً إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مشتق من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام أسعار سوق مدرجة في سوق نشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً أو أساليب تقييم أخرى، بحيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.

المستوى 3: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون لهذه المدخلات أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها إستناداً إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتداول بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى تقوم المجموعة بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم والمقارنة بأدوات مماثلة تتوفر لها أسعار سوق ونموذج بلاك-شولز وخيارات تسعير متعددة الحدود ونماذج تقييم أخرى.

تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معذلات فائدة خالية من المخاطر وقياسية وهوامش إئتمان وعلاوات أخرى مستخدمة في تقدير معذلات الخصم وأسعار السندات والأسهم ومعذلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وإرتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ البيانات المالية والذي كان من الممكن تحديده من قبل أطراف السوق وفق معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية.

يبين الجدول التالي الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية الفترة المالية وفق مستوى تدرج القيمة العادلة:

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	كما في 31 ديسمبر 2023
7,128,139	–	7,128,139	–	موجودات مشتقة
56,510,662	–	24,756,630	31,754,032	إستثمارات مالية
63,638,801	–	31,884,769	31,754,032	الإجمالي
5,492,065	–	5,492,025	40	مطلوبات مشتقة
5,492,065	–	5,492,025	40	الإجمالي
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	كما في 31 ديسمبر 2022
10,594,540	–	10,594,440	100	موجودات مشتقة
38,763,628	–	1,339,551	37,424,077	إستثمارات مالية
49,358,168	–	11,933,991	37,424,177	الإجمالي
6,055,085	–	6,049,176	5,909	مطلوبات مشتقة
6,055,085	–	6,049,176	5,909	الإجمالي

لا يوجد أي تحويلات بين المستوى الأول والثاني (2022: لا يوجد).

الموجودات والمطلوبات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة، لكن يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة، يتم تصنيفها تحت المستوى 2 في تدرج القيمة العادلة.

ب) الأحكام المحاسبية الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

(1) الإستثمارية

قامت إدارة المجموعة بتقييم قدرة المجموعة على الإستمرار. تمتلك المجموعة الموارد اللازمة للإستمرار في أعمالها للمستقبل المنظور. لا يوجد أي دليل لدى المجموعة يؤثر على قدرتها على الإستمرار ولذلك يتم إعداد القوائم المالية على أساس إفتراض الإستمرارية.

(2) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

تقييم نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الأحكام التعاقدية للموجودات المالية هي فقط لدفع المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. راجع إيضاح رقم 7 للمزيد من المعلومات.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(3) علاقات التحوُّط المؤهلة

عند تسجيل الأدوات المالية في علاقات تحوُّط مؤهلة، أوضحت المجموعة أنها تتوقع أن تكون التحوُّطات ذات فاعلية عالية على مدى فترة التحوُّط. عند المحاسبة على المشتقات كتحوُّطات التدفق النقدي، قررت المجموعة أن التعرض للتدفق النقدي المتحوُّط منه يتعلق بتدفقات نقدية مستقبلية محتملة بشكل كبير.

(4) الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة الإستثمارات في حقوق الملكية وسندات الدين

يتم تقييم ما إذا كانت مخاطر الإئتمان على الموجود المالي قد زادت بصورة كبيرة منذ الإقرار المبدئي وإدراج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني القيمة. راجع إيضاح رقم 4، المدخلات والإفتراسات والتقنيات المستخدمة لتقييم الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة الموجودات المالية للحصول على معلومات إضافية.

(5) الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات لإحتساب الإهلاك. يتم تحديد هذا التقدير مع الأخذ بالإعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات والإستهلاك الفعلي والتقدم الفني والتجاري.

(6) العمر الإنتاجي المقدر للموجودات غير الملموسة

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر لموجوداتها غير الملموسة لإحتساب الإطفاء. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ بالإعتبار المنافع الإقتصادية المقدر التي سيتم تلقيها من استخدام الموجودات غير الملموسة. لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر إنتاجي محدد، وإنما يتم سنوياً فحص أي تدني محتمل في قيمتها. تحديد عدم وجود عمر إنتاجي محدد للموجودات غير الملموسة يتم سنوياً. يؤثر تغيير وضع أحد الموجودات غير الملموسة من عدم وجود عمر إنتاجي إلى وجود عمر إنتاجي على السنوات القادمة فقط.

(7) تدني قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بشكل سنوي بتقييم أي تدني في قيمة الموجودات غير المالية. يتم فحص تدني قيمة الموجودات غير المالية عند وجود أي مؤشر على عدم إسترداد قيمتها الدفترية عن طريق تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وإستخدام سعر خصم مناسب لتحديد القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

(8) إدارة الصناديق المالية

جميع الصناديق المالية خاضعة للقوانين الخاصة بها حيث يتم تعيين أو إزالة مديري الصناديق من خلال القوانين الخاصة بالصناديق، كما تعد المصالح الإقتصادية الكلية للمجموعة في هذه الصناديق غير مادية. نتيجة لذلك، تعتبر المجموعة أنها تمثل دور الوكيل للمستثمرين في هذه الصناديق وبالتالي لم يتم توحيدها.

(9) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل القطري والإلتزامات التعاقدية. لا تختلف تلك النتائج جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 19.

6. التحليل القطاعي

تدير المجموعة عملياتها من خلال أربعة قطاعات إستراتيجية رئيسية كما هو مبين أدناه. تقدم هذه القطاعات الإستراتيجية منتجات وخدمات مصرفية مختلفة ويتم إدارتها بشكل منفصل كونها تتطلب تطبيق إستراتيجيات مختلفة. تقوم الإدارة بمراجعة التقارير الخاصة بهذه القطاعات بشكل ربع سنوي على الأقل.

قطاع الشركات

يتضمن قطاع الشركات القروض والودائع والإستثمارات والخدمات الإستشارية والخدمات والمنتجات الأخرى المقدمة لعملاء المجموعة من الشركات، بالإضافة إلى عمليات التمويل وأنشطة إدارة المخاطر المركزية من خلال الإقتراض، إصدار أدوات الدين، إستخدام المشتقات لأغراض إدارة المخاطر والإستثمار في موجودات ذات سيولة عالية مثل الودائع لدى بنوك أو في أدوات الدين الحكومية والخاصة بالشركات.

القطاع الإستهلاكي

يتضمن القطاع الإستهلاكي القروض والودائع والمنتجات والخدمات الأخرى المقدمة لعملاء المجموعة من الأفراد.

قطاع إدارة الأصول والثروات

يتضمن قطاع إدارة الأصول والثروات القروض والودائع وإدارة الأصول والمنتجات والخدمات الأخرى المقدمة لعملاء المجموعة من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية.

قطاع العمليات المصرفية الدولية

يتضمن قطاع العمليات المصرفية الدولية السلف والقروض والودائع والمنتجات والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء في الخارج ومن خلال المواقع والفروع الخارجية التابعة للمجموعة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

6. التحليل القطاعي (تتمة)

العمليات داخل دولة قطر					
المجموع	العمليات المصرفية الدولية	أخرى وأرصدة مشتركة	إدارة الأصول والثروات	القطاع الإستهلاكي	قطاع الشركات
كما في 31 ديسمبر 2023:					
الإيرادات:					
30,417,040	11,631,076	244,055	753,733	869,555	16,918,621
3,780,902	2,005,893	8,757	307,565	357,435	1,101,252
3,332,022	2,583,616	4,818	156,420	173,086	414,082
484,256	389,444	—	—	—	94,812
462,884	461,537	722	503	122	—
646,384	168	—	—	—	646,216
39,123,488	17,071,734	258,352	1,218,221	1,400,198	19,174,983
15,511,337	3,714,893	(115,887)	1,011,026	744,363	10,156,942
ربح القطاع					
172,732,325	66,880,649	—	5,196	—	105,846,480
852,987,250	175,778,086	—	37,609,517	10,169,262	629,430,385
857,106,277	361,046,788	—	42,840,874	38,570,429	414,648,186
1,230,985,013	561,498,794	(322,527,344)	45,127,704	41,329,570	905,556,289
كما في 31 ديسمبر 2022:					
الإيرادات:					
28,864,598	12,468,718	52,760	832,279	685,156	14,825,685
3,374,418	1,835,508	2,859	316,463	320,118	899,470
1,871,625	1,124,013	(8,692)	150,692	208,684	396,928
369,859	327,340	—	—	—	42,519
79,827	74,761	986	483	97	3,500
544,199	42,907	—	—	—	501,292
35,104,526	15,873,247	47,913	1,299,917	1,214,055	16,669,394
14,348,860	3,613,582	(316,513)	980,293	585,464	9,486,034
ربح القطاع					
159,913,041	56,571,954	—	1,976	—	103,339,111
807,601,336	167,978,110	—	27,218,408	9,902,326	602,502,492
842,278,655	343,405,942	—	46,313,453	36,219,623	416,339,637
1,189,219,012	535,048,095	(306,458,249)	47,984,403	37,586,298	875,058,465

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

7. الموجودات والمطلوبات المالية

يلخص الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة:

القيمة العادلة	إجمالي القيمة الدفترية	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		القيمة العادلة من خلال بيان الدخل - إلزامية		
			أدوات حقوق ملكية	أدوات دين	أدوات حقوق ملكية	أدوات دين	
كما في 31 ديسمبر 2023							
87,820,365	87,820,365	87,820,365	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
86,476,920	86,476,920	86,476,920	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك
851,042,353	852,987,250	852,987,250	-	-	-	-	قروض وسلف للعملاء
إستثمارات مالية:							
56,510,662	56,510,662	-	1,978,750	53,784,667	612,807	134,438	- بالقيمة العادلة
114,527,688	116,221,663	116,221,663	-	-	-	-	- بالتكلفة المطفأة
1,196,377,988	1,200,016,860	1,143,506,198	1,978,750	53,784,667	612,807	134,438	الإجمالي
156,991,401	156,991,401	156,991,401	-	-	-	-	أرصدة من بنوك
857,968,763	857,106,277	857,106,277	-	-	-	-	ودائع العملاء
36,302,361	36,288,867	36,288,867	-	-	-	-	أوراق دين
29,351,374	29,400,073	29,400,073	-	-	-	-	قروض أخرى
1,080,613,899	1,079,786,618	1,079,786,618	-	-	-	-	الإجمالي
كما في 31 ديسمبر 2022							
91,563,936	91,563,936	91,563,936	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
96,259,687	96,259,687	96,259,687	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك
806,103,170	807,601,336	807,601,336	-	-	-	-	قروض وسلف للعملاء
إستثمارات مالية:							
38,763,628	38,763,628	-	1,471,989	36,942,784	217,294	131,561	- بالقيمة العادلة
122,678,588	121,149,413	121,149,413	-	-	-	-	- بالتكلفة المطفأة
1,155,369,009	1,155,338,000	1,116,574,372	1,471,989	36,942,784	217,294	131,561	الإجمالي
142,814,699	142,814,699	142,814,699	-	-	-	-	أرصدة من بنوك
842,256,674	842,278,655	842,278,655	-	-	-	-	ودائع العملاء
35,191,847	35,152,720	35,152,720	-	-	-	-	أوراق دين
25,245,296	25,593,253	25,593,253	-	-	-	-	قروض أخرى
1,045,508,516	1,045,839,327	1,045,839,327	-	-	-	-	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

8. نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

2022	2023	
17,511,721	11,927,247	نقدية
27,042,115	31,647,844	الإحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي
13,070,993	9,750,000	أرصدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي
33,940,856	34,463,847	أرصدة لدى بنوك مركزية أخرى
7,638	45,731	فوائد مستحقة
(9,387)	(14,304)	مخصص خسائر تدني القيمة
91,563,936	87,820,365	الإجمالي

الإحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي هو إحتياطي إلزامي لا يستخدم في عمليات المجموعة اليومية. الأرصدة لدى البنوك المركزية الأخرى تشمل الإحتياطيات الإلزامية والتي تبلغ 28,184 مليون ريال قطري (2022: 27,701 مليون ريال قطري). لا يمكن إستخدام هذه الإحتياطيات لتمويل العمليات اليومية.

9. أرصدة لدى بنوك

2022	2023	
15,523,929	15,309,438	حسابات جارية
70,180,985	59,942,907	إيداعات
9,300,895	9,375,671	قروض للبنوك
1,392,570	2,493,687	فوائد مستحقة
(138,692)	(644,783)	مخصص خسائر تدني القيمة
96,259,687	86,476,920	الإجمالي

10. قروض وسلف للعملاء

(أ) حسب النوع

2022	2023	
747,316,827	794,959,967	قروض
74,035,156	70,017,196	جاري مدين
3,746,873	5,278,895	أوراق مخصصة
825,098,856	870,256,058	
12,417,405	17,039,054	فوائد مستحقة
(45,630)	(86,847)	ربح مؤجل
(6,541,920)	(7,840,156)	الخسائر الإئتمانية المتوقعة - القروض والسلف العاملة - مرحلة 1 و 2
(23,327,375)	(26,380,859)	مخصص تدني قيمة القروض والسلف المتعثرة - مرحلة 3
807,601,336	852,987,250	صافي القروض والسلف للعملاء

يتضمن مخصص تدني قيمة القروض والسلف للعملاء مبلغ 5,141 مليون ريال قطري كفوائد معلقة (2022: 3,783 مليون ريال قطري).

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

10. قروض وسلف للعملاء (تتمة)

(ب) حسب القطاع

الإجمالي	أوراق مخصصة	جاري مدين	قروض وسلف	كما في 31 ديسمبر 2023:
92,668,936	–	44,642,938	48,025,998	الحكومة
217,248,011	–	1,860,172	215,387,839	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
40,328,757	431,785	1,697,197	38,199,775	الصناعة
133,811,906	1,434,817	5,639,763	126,737,326	التجارة
235,930,226	2,522,797	9,649,124	223,758,305	الخدمات
12,428,995	133,073	523,062	11,772,860	المقاولات
69,969,142	749,134	2,944,585	66,275,423	الإسكان
84,228,385	–	3,031,706	81,196,679	الإستهلاكي
680,754	7,289	28,649	644,816	أخرى
887,295,112	5,278,895	70,017,196	811,999,021	الإجمالي

الإجمالي	أوراق مخصصة	جاري مدين	قروض وسلف	كما في 31 ديسمبر 2022:
96,904,181	–	49,780,089	47,124,092	الحكومة
211,949,218	–	1,988,727	209,960,491	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
43,006,896	352,061	1,807,313	40,847,522	الصناعة
121,687,774	997,793	5,122,186	115,567,795	التجارة
209,818,320	1,717,606	8,817,361	199,283,353	الخدمات
13,370,255	109,451	561,869	12,698,935	المقاولات
68,598,308	561,557	2,882,761	65,153,990	الإسكان
71,154,626	–	3,031,706	68,122,920	الإستهلاكي
1,026,683	8,405	43,144	975,134	أخرى
837,516,261	3,746,873	74,035,156	759,734,232	الإجمالي

تشمل المبالغ أعلاه الفوائد المستحقة ولا تتضمن الخسائر الإئتمانية المتوقعة / خسائر تدني القيمة والأرباح المؤجلة.

(ج) مخصص تدني قيمة القروض والسلف حسب القطاع

الإجمالي	قروض الرهن العقاري	قروض إستهلاكية	قروض الأعمال الصغيرة	قروض الشركات	الرصيد في 1 يناير 2023
29,869,295	76,574	4,984,146	1,514,477	23,294,098	فرق العملات الأجنبية
(2,140,043)	(5,645)	(657,607)	(181,085)	(1,295,706)	مخصصات جديدة خلال العام
11,965,129	4,767	1,851,701	398,557	9,710,104	مخصصات مستردة خلال العام
(1,581,951)	(5,491)	(351,075)	(134,340)	(1,091,045)	المستخدم / المحوّل خلال العام
(3,891,415)	(76)	(168,240)	(22,149)	(3,700,950)	الرصيد في 31 ديسمبر 2023
34,221,015	70,129	5,658,925	1,575,460	26,916,501	
26,230,843	75,908	4,531,449	1,872,931	19,750,555	فرق العملات الأجنبية
(1,945,400)	(11,528)	(347,686)	(275,878)	(1,310,308)	مخصصات جديدة خلال العام
12,570,305	13,547	1,042,174	179,331	11,335,253	مخصصات مستردة خلال العام
(2,556,306)	(1,353)	(192,363)	(228,909)	(2,133,681)	المستخدم / المحوّل خلال العام
(4,430,147)	–	(49,428)	(32,998)	(4,347,721)	الرصيد في 31 ديسمبر 2022
29,869,295	76,574	4,984,146	1,514,477	23,294,098	

تشمل الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة خلال الفترة فوائد معلقة واستردادات أرصدة مشطوبة سابقاً بمبلغ 1,691 مليون ريال قطري (2022: 1,229 مليون ريال).

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

10. قروض وسلف للعملاء (تتمة)

(د) صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة القروض والسلف

2022	2023	
(8,251,427)	(7,135,055)	قروض الشركات
105,051	(158,764)	قروض الأعمال الصغيرة
(626,623)	(1,399,504)	قروض إستهلاكية
(12,091)	1,343	قروض الرهن العقاري
(8,785,090)	(8,691,980)	الإجمالي

خسارة تدني القيمة بالصافي من الفائدة المعلّقة.

11. إستثمارات مالية

2022	2023	إيضاحات	
348,855	747,245	أ11	إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
36,939,459	54,952,070	ب11	إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
118,250,846	113,056,867	ج11	صافي إستثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
4,373,881	3,976,143		فوائد مستحقة
159,913,041	172,732,325		الإجمالي

بلغت القيمة الدفترية والقيمة العادلة للإستثمارات المالية بموجب إتفاقيات إعادة الشراء 39,842 مليون ريال قطري و 40,316 مليون ريال قطري على التوالي (2022: 34,338 مليون ريال قطري و 34,147 مليون ريال قطري على التوالي).

(أ) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2022	2023	غير مدرجة	مدرجة	
–	217,294	–	612,807	صناديق مشتركة وأسهم
–	131,561	–	134,438	سندات دين
–	348,855	–	747,245	الإجمالي

(ب) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2022	2023	غير مدرجة	مدرجة	
327,928	1,144,061	274,802	1,703,948	صناديق مشتركة وأسهم
–	22,646,203	–	20,376,306	سندات حكومة دولة قطر
–	12,821,267	–	32,597,014	سندات دين أخرى
327,928	36,611,531	274,802	54,677,268	الإجمالي

بلغت السندات بفائدة ثابتة والسندات بفائدة عائمة مبلغ 50,614 مليون ريال قطري (2022: 33,106 مليون ريال قطري) ومبلغ 2,360 مليون ريال قطري (2022: 2,362 مليون ريال قطري) على التوالي.

المبالغ أعلاه مقاسة بالصافي بعد خصم مخصص لتدني قيمة إستثمارات مالية في أوراق الدين: لا يوجد (2022: لا يوجد).

كما يوجد خسائر إئتمانية متوقعة بمبلغ 26.6 مليون ريال قطري (2022: 19.5 مليون ريال قطري) مخصصة من إحتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

11. إستثمارات مالية (تتمة)

ج) التكلفة المطفأة

2022		2023		
غير مدرجة	مدرجة	غير مدرجة	مدرجة	
حسب المصدر				
-	26,739,952	-	25,711,897	سندات حكومة دولة قطر
43,100,097	48,410,797	46,768,859	40,576,111	سندات دين أخرى
43,100,097	75,150,749	46,768,859	66,288,008	الإجمالي
حسب معدل الفائدة				
220,880	69,036,921	402,023	60,414,131	أوراق مالية بمعدلات فائدة ثابتة
42,879,217	6,113,828	46,366,836	5,873,877	أوراق مالية بمعدلات فائدة متغيرة
43,100,097	75,150,749	46,768,859	66,288,008	الإجمالي

المبالغ أعلاه مقاسة بالصافي بعد خصم مخصص لتدني قيمة إستثمارات مالية في أوراق الدين بمبلغ 288.5 مليون ريال قطري (2022: 272.4 مليون ريال قطري).

12. إستثمارات في شركات زميلة

2022	2023	
7,467,009	7,902,221	الرصيد في 1 يناير
(31,256)	(31,366)	فرق العملات الأجنبية
544,199	646,384	حصة من توزيعات الأرباح
(173,221)	(173,037)	التوزيعات النقدية
95,490	(494,842)	أخرى / إستيعادات
7,902,221	7,849,360	الرصيد في 31 ديسمبر

حصة الملكية (%)		النشاط الرئيسي	مقر الشركة	إسم الشركة الزميلة
2022	2023			
38.6	38.6	مصرفي	الأردن	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
20.0	20.0	تمويلي	قطر	شركة الجزيرة للتمويل
40.0	40.0	مصرفي	الإمارات	البنك التجاري الدولي
20.1	20.1	مصرفي	توغو	Ecobank Transnational Incorporated
33.3	33.3	خدمات أوراق مالية	تركيا	Bantas
49.0	100.0	صندوق تقاعد	تركيا	Cigna Finans (إيضاح رقم 12.1)

يبين الجدول التالي ملخص للمعلومات المالية لإستثمارات المجموعة في الشركات الزميلة المباشرة:

القيمة السوقية للسهم (ريال قطري)	حصة المجموعة من الأرباح / (الخسائر)	حقوق الملكية	إجمالي المطلوبات	إجمالي الموجودات	
كما في 30 سبتمبر 2023:					
17.49	287,838	6,613,325	37,968,877	44,582,202	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
0.60	69,195	2,817,992	15,754,643	18,572,635	البنك التجاري الدولي
0.07	278,060	6,278,690	90,718,304	96,996,994	Ecobank Transnational Incorporated
كما في 31 ديسمبر 2022:					
19.00	250,649	6,464,901	36,967,661	43,432,562	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
0.84	94,241	2,674,973	18,305,991	20,980,964	البنك التجاري الدولي
0.09	153,771	7,379,348	98,210,329	105,589,677	Ecobank Transnational Incorporated

12.1 خلال شهر يناير 2023، استحوذ QNB فاينانس بنك على الحصة المتبقية من Cigna Finans، وبالتالي أصبحت شركة تابعة له. وقد نتج عن هذه العملية الإعتراف بمكاسب إستحواذ نهائي بمقدار 252.8 مليون ريال قطري، حيث تم إدراجها تحت بند إيرادات تشغيلية أخرى، وموجودات غير ملموسة بمقدار 260.3 مليون ريال قطري كما في تاريخ الإستحواذ. تم تغيير إسم الشركة إلى QNB Saglik Hayat Sigorta ve Emekl.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

13. عقارات ومعدات

التكلفة:	أراضي ومباني	تجديدات مباني مستأجرة	أثاث ومعدات	سيارات	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2023	6,940,467	1,266,298	4,968,782	180,175	13,355,722
إضافات خلال العام	347,013	16,319	862,316	18,313	1,243,961
إستبعادات خلال العام	(88,807)	(36,603)	(80,560)	(2,732)	(208,702)
فرق العملات الأجنبية وأخرى	(783,471)	37,478	32,002	(8,657)	(722,648)
	6,415,202	1,283,492	5,782,540	187,099	13,668,333
مجمع الإستهلاك:					
الرصيد في 1 يناير 2023	1,302,996	1,148,392	3,880,170	82,669	6,414,227
إستهلاك العام	193,496	38,376	409,989	18,189	660,050
إستبعادات خلال العام	(58,138)	(36,241)	(74,156)	(1,883)	(170,418)
فرق العملات الأجنبية وأخرى	(98,118)	20,060	132,132	(3,027)	51,047
	1,340,236	1,170,587	4,348,135	95,948	6,954,906
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023	5,074,966	112,905	1,434,405	91,151	6,713,427
التكلفة:					
الرصيد في 1 يناير 2022	5,165,887	761,389	2,915,852	115,454	8,958,582
إضافات خلال العام	796,038	18,328	477,674	43,032	1,335,072
إستبعادات خلال العام	(122,095)	(20,154)	(31,452)	(983)	(174,684)
فرق العملات الأجنبية وأخرى	1,100,637	506,735	1,606,708	22,672	3,236,752
	6,940,467	1,266,298	4,968,782	180,175	13,355,722
مجمع الإستهلاك:					
الرصيد في 1 يناير 2022	942,249	646,924	2,147,323	65,280	3,801,776
إستهلاك العام	187,247	43,342	376,372	17,427	624,388
إستبعادات خلال العام	(35,103)	(1,458)	(25,043)	(798)	(62,402)
فرق العملات الأجنبية وأخرى	208,603	459,584	1,381,518	760	2,050,465
	1,302,996	1,148,392	3,880,170	82,669	6,414,227
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022	5,637,471	117,906	1,088,612	97,506	6,941,495

موجودات حق الإستخدام تشمل ما يلي:

أراضي ومباني	أثاث ومعدات	سيارات	الإجمالي
كما في 1 يناير 2023	375,059	4,005	397,903
إضافات خلال العام	153,427	85	154,216
إستبعادات خلال العام	(22,453)	—	(22,453)
إستهلاك العام	(108,621)	(1,784)	(115,901)
فرق العملات الأجنبية وأخرى	(54,829)	260	(61,202)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	342,583	2,566	352,563
كما في 1 يناير 2022	429,066	6,439	449,987
إضافات خلال العام	225,109	—	239,474
إستبعادات خلال العام	(81,057)	—	(81,057)
إستهلاك العام	(124,353)	(1,758)	(132,039)
فرق العملات الأجنبية وأخرى	(73,706)	(676)	(78,462)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	375,059	4,005	397,903

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

14. موجودات غير ملموسة

الشهرة	موجودات مرتبطة بودائع	الرخص التشغيلية	المجموع	التكلفة
الرصيد في 1 يناير 2023	932,907	1,804,457	4,106,630	
فرق العملات الأجنبية / أخرى	–	(363,157)	(664,008)	
الإضافات (إيضاح رقم 12.1)	–	279,136	279,136	
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	932,907	1,720,436	3,721,758	
الإطفاء المتراكم				
الرصيد في 1 يناير 2023	(782,462)	(145,751)	(928,213)	
إطفاءات خلال العام	(75,465)	(75,479)	(150,944)	
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	(857,927)	(221,230)	(1,079,157)	
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023	1,068,415	1,499,206	2,642,601	
التكلفة				
الرصيد في 1 يناير 2022	932,907	1,791,313	4,721,426	
فرق العملات الأجنبية	–	–	(627,940)	
أخرى	–	13,144	13,144	
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	932,907	1,804,457	4,106,630	
الإطفاء المتراكم				
الرصيد في 1 يناير 2022	(706,997)	(127,643)	(834,640)	
فرق العملات الأجنبية	–	2,348	2,348	
إطفاءات خلال العام	(75,465)	(20,456)	(95,921)	
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	(782,462)	(145,751)	(928,213)	
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022	1,369,266	1,658,706	3,178,417	

إختبار تدني قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة التي لا يملكها أصحابها أعمار زمنية محددة

يشمل صافي القيمة الدفترية للشهرة كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 872.8 مليون ريال قطري (2022: 1.1 مليار ريال قطري) تخص QNB – الأهلي، ومبلغ 53.8 مليون ريال قطري (2022: 89.6 مليون ريال قطري) تخص QNB – إندونيسيا، ومبلغ 100.3 مليون ريال قطري (2022: 111.9 مليون ريال قطري) تخص مصرف المنصور، بالإضافة إلى مبلغ 41.5 مليون ريال قطري (2022: 77.4 مليون ريال قطري) تخص QNB – تونس.

قامت المجموعة بعمل إختبار تدني القيمة بموجب سياساتها المحاسبية وقامت بعمل تحليل لحساسية الافتراضات المستخدمة في الإحتساب. لا يوجد مبرر لتسجيل تدني في القيمة في نهاية السنة الحالية (وكذلك السابقة) كون التدفقات النقدية القابلة للإسترداد من الوحدات المولدة للنقدية كانت أكبر من القيم الدفترية.

الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد لها فترة اطفاء متبقية تتراوح بين 1 إلى 4 سنوات. يتم إحتساب قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى القابلة للإسترداد والتي لها عمر زمني غير محدد والتي تخص الأهلي باستخدام طريقة القيمة المستخدمة. وقد تم إستخدام معدل خصم بلغ 18.3% (2022: 23.82%) ومعدل نمو لنهاية الفترة يبلغ 3.8% (2022: 2.5%) لإحتساب القيمة القابلة للإسترداد.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

15. موجودات أخرى

2022	2023	
1,058,296	2,141,545	مصرفات مدفوعة مقدماً
10,594,540	7,128,139	مشتقات مالية ذات قيمة عادلة موجبة (إيضاح رقم 36)
1,468,179	873,124	أرصدة مدينة
391,474	955,291	موجودات ضريبية مؤجلة (إيضاح رقم 32)
461,404	267,290	ممتلكات مكتسبة مقابل ديون
289,559	144,781	رسوم وعمولات مستحقة القبض
353,999	977,279	أرصدة محولة / مقاصة
–	13,032	ضرائب دخل مستحقة القبض
1,435	505	ضرائب أخرى مستحقة القبض
156,800	127,310	مصرفات رأسمالية جارية
1,083,193	1,134,469	أخرى
15,858,879	13,762,765	الإجمالي

16. أرصدة من بنوك

2022	2023	
290,209	1,679,493	أرصدة مستحقة لبنوك مركزية
611,340	507,643	حسابات جارية
113,401,377	122,946,025	ودائع
25,918,894	27,356,549	إتفاقيات إعادة الشراء
2,592,879	4,501,691	فوائد مستحقة الدفع
142,814,699	156,991,401	الإجمالي

17. ودائع العملاء

أ) حسب النوع

2022	2023	
170,439,559	154,839,177	حسابات جارية وتحت الطلب
24,636,799	24,097,026	حسابات توفير
642,575,381	668,465,517	ودائع لأجل
4,626,916	9,704,557	فوائد مستحقة الدفع
842,278,655	857,106,277	الإجمالي

ب) حسب القطاع

2022	2023	
69,561,898	52,168,239	الحكومة
173,030,583	183,711,100	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
140,247,157	137,169,081	الأفراد
454,812,101	474,353,300	الشركات
4,626,916	9,704,557	فوائد مستحقة الدفع
842,278,655	857,106,277	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

18. سندات دين

2022	2023	
34,650,046	35,783,161	القيمة الإسمية للسندات
(13,924)	(14,157)	يطرح: خصومات غير مطفأة
516,598	519,863	فوائد مستحقة الدفع
35,152,720	36,288,867	الإجمالي

يبين الجدول التالي سندات الدين المصدرة من قبل المجموعة كما في نهاية السنة المالية:

2022	2023	
40,088,927	35,152,720	الرصيد في 1 يناير
1,591,695	3,685,243	إصدارات خلال العام
(5,739,025)	(2,261,848)	تسديدات خلال العام
330,565	417,640	فوائد مستحقة
(1,119,442)	(704,888)	أخرى
35,152,720	36,288,867	الرصيد في 31 ديسمبر

يبين الجدول التالي إستحقاقات سندات الدين المصدرة من قبل المجموعة:

2022	2023	سنة الإستحقاق
3,434,287	—	2023
8,383,163	11,114,364	2024
5,814,232	6,142,987	2025
4,717,134	4,722,070	2026
3,635,796	3,637,650	2027
678,655	677,702	2028
—	1,101,303	2032
2,927,170	3,073,529	2047
3,204,284	3,369,302	2048
2,357,999	2,449,960	2060
35,152,720	36,288,867	الإجمالي

سندات الدين أعلاه مسجلة بعملة الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني واليورو والدولار الاسترالي تحمل نسب فائدة ثابتة ومتغيرة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

19. قروض أخرى

يبين الجدول التالي المبالغ المقرضة الأخرى من قبل المجموعة:

2022	2023	
26,138,239	25,593,253	الرصيد في 1 يناير
4,167,335	7,987,291	إصدارات خلال العام
(3,558,972)	(3,472,552)	تسديدات خلال العام
(1,288,039)	(841,255)	أخرى / فروق صرف عملات أجنبية
134,690	133,336	فوائد مستحقة
25,593,253	29,400,073	الرصيد في 31 ديسمبر

يبين الجدول التالي إستحقاقات القروض الأخرى:

2022	2023	سنة الإستحقاق
11,894,438	–	2023
6,914,867	10,574,627	2024
6,682,598	6,703,871	2025
52,054	12,070,296	2026
49,296	50,080	2027
–	856	2028
–	343	2029
25,593,253	29,400,073	الإجمالي

القروض الأخرى مسجلة بشكل أساسي بعملة الدولار الأمريكي واليورو والجنيه المصري وتحمل فائدة ثابتة ومتغيرة.

تتحوط المجموعة لجزء من مخاطر العملة من صافي الإستثمار في عمليات أجنبية بإستخدام قروض بالعملة الأجنبية. تتضمن القروض الأخرى قرض بمبلغ 1.75 مليار يورو (2022: 1.75 مليار يورو) يستخدم للتحوط من تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية من صافي إستثمار المجموعة في العمليات الأجنبية. يعد صافي تحوط الإستثمارات في نهاية السنة المالية ذو فعالية عالية.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

20. مطلوبات أخرى

2022	2023	
1,752,749	2,101,583	مصرفات مستحقة الدفع
608,826	518,574	مخصصات أخرى (إيضاح رقم 21)
6,055,085	5,492,065	مشتقات مالية ذات قيمة عادلة سالبة (إيضاح رقم 36)
4,323,487	4,024,005	إيرادات مقبوضة مقدماً
268,382	294,911	صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية
47,851	43,096	إلتزامات ضريبية مؤجلة (إيضاح رقم 32)
1,381,711	1,703,144	تأمينات نقدية
681,575	1,146,554	مخصص خسائر تدني قيمة إرتباطات قروض وضمانات مالية
573,951	530,501	مطلوبات الإيجار
1,455,481	1,242,522	أرصدة دائنة
11,008,705	12,148,525	خطابات الاعتماد
114,177	309,568	أوامر دفع
1,082,917	1,150,000	إلتزامات أوراق مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
930,527	1,749,228	بنود في إطار التحويل
1,081,727	1,139,363	ضرائب دخل مستحقة الدفع
403,732	547,794	ضرائب أخرى مستحقة الدفع
774,177	733,639	مخصصات حاملي وثائق التأمين
4,777,840	6,116,229	أخرى
37,322,900	40,991,301	الإجمالي

تتضمن مطلوبات الإيجار مطلوبات جارية بمبلغ 73.5 مليون ريال قطري (2022: 72.9 مليون ريال قطري) ومطلوبات غير جارية بمبلغ 457.0 مليون ريال قطري (2022: 501.0 مليون ريال قطري).

21. مطلوبات أخرى

الرصيد في 1 يناير 2023	نهاية الخدمة	مطالبات قضائية	مخصصات أخرى	الإجمالي
448,765	72,907	87,154	608,826	
(105,734)	(19,715)	(14,140)	(139,589)	
66,723	13,507	46,323	126,553	
409,754	66,699	119,337	595,790	
(39,973)	(36,934)	(309)	(77,216)	
369,781	29,765	119,028	518,574	
الرصيد في 1 يناير 2022	363,027	84,766	93,111	540,904
فرق العملات الأجنبية	40,436	(10,218)	(15,904)	14,314
صافي مخصصات جديدة خلال العام	76,868	28,564	16,663	122,095
480,331	103,112	93,870	677,313	
صافي المخصصات المدفوعة والمستخدمة خلال العام	(31,566)	(30,205)	(6,716)	(68,487)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	448,765	72,907	87,154	608,826

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

22. حقوق الملكية

أ) رأس المال المصدر

يبلغ رأس المال المصدر والمكتتب فيه والمدفوع 9,236 مليون ريال قطري موزع على 9,236,428,570 سهماً عادياً قيمة كل منها 1 ريال قطري. يملك جهاز قطر للإستثمار 50% من أسهم البنك، وبقية الأسهم متاحة للتملك للعامة. كافة الأسهم من فئة واحدة وتتمتع بحقوق متساوية.

ب) إحتياطي قانوني

بموجب قانون مصرف قطر المركزي، يتم إحتجاز 10% على الأقل من صافي أرباح السنة لتغذية الإحتياطي القانوني ويتم إيقاف الإحتياطي القانوني عندما يبلغ رصيده ما يعادل 100% من رأس المال المدفوع. الإحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات القطري وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. في حال إقتراح توزيع أسهم مجانية، يتم إقتراح زيادة الإحتياطي القانوني بنفس الزيادة في رأس المال دعماً للمركز المالي للمجموعة.

يتم زيادة رأس المال بمحتصلات القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، وفي حالة إصدار الأسهم بسعر أعلى من قيمتها الاسمية، يدرج صافي الزيادة ضمن الإحتياطي القانوني.

ج) إحتياطي مخاطر

بموجب تعليمات مصرف قطر المركزي، تم تكوين إحتياطي مخاطر لمواجهة أية إلتزامات غير محددة ويحد أدنى 2.5% من إجمالي الإئتمان المباشر الممنوح بعد إستبعاد المخصصات الخاصة والأرباح المؤجلة والإئتمان المقدم لوزارة المالية أو المضمون منها والإئتمان مقابل ضمانات نقدية.

د) إحتياطي القيمة العادلة

الرصيد في 1 يناير 2023	تحوّلات صافي الإستثمار للعمليات الخارجية	تحوّلات التدفقات النقدية	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	الإجمالي
346,876	200,570	342,683	890,129	
-	(114,724)	(141,976)	(256,700)	
(165,428)	(456,598)	(559,951)	(1,181,977)	
-	-	(39,939)	(39,939)	
-	229	481	710	
(165,428)	(456,369)	(599,409)	(1,221,206)	
181,448	(370,523)	(398,702)	(587,777)	
الرصيد في 1 يناير 2022	(171,988)	(967,432)	(30,130)	(1,169,550)
-	18,959	93,806	112,765	
518,864	1,149,534	283,498	1,951,896	
-	-	(4,491)	(4,491)	
-	(491)	-	(491)	
518,864	1,149,043	279,007	1,946,914	
346,876	200,570	342,683	890,129	

هـ) إحتياطي تحويل عملات أجنبية

يشمل إحتياطي التحويل كافة فروق الصرف الأجنبي الناشئة عن تحويل البيانات المالية للعمليات الأجنبية.

و) إحتياطيات أخرى

تتمثل بشكل رئيسي في إحتياطي عام بموجب النظام الأساسي للبنك يتم إستخدامه بموجب قرار من الجمعية العامة بناءً على توصية من مجلس الإدارة وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. فرق تقييم العملات والحصة من التغير في حقوق ملكية الشركات الزميلة تمثل إحتياطيات غير قابلة للتوزيع. فيما يلي تفاصيل بند إحتياطيات أخرى:

2022	2023	
1,675,541	1,684,341	إحتياطي عام
(2,056,992)	(2,504,847)	الحصة من التغير في حقوق ملكية الشركات الزميلة بإستثناء الحصة من الأرباح
(381,451)	(820,506)	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

22. حقوق الملكية (تتمة)

ز) أرباح مدوّرة

تتضمن الأرباح المدوّرة حصة المجموعة من أرباح إستثمارات في شركات زميلة وهي غير قابلة للتوزيع إلا في حدود ما يتم توزيعه منها نقداً.

ح) توزيعات أرباح مقترحة

إقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2023 بنسبة 65% من القيمة الاسمية للسهم (بواقع 0.65 ريال قطري لكل سهم) (2022: أرباح نقدية بنسبة 60% من القيمة الاسمية للسهم بواقع 0.60 ريال قطري لكل سهم). يخضع مقترح مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العامة ومصرف قطر المركزي.

23. حقوق غير المسيطرين

تمثل حقوق غير المسيطرين في الشركات التابعة للمجموعة نسبة 49.2% (2022: 49.2%) من رأس مال QNB - سورية، 4.4% (2022: 7.5%) من رأس مال QNB - إندونيسيا، 45.8% (2022: 45.8%) من رأس مال مصرف المنصور للإستثمار، 0.01% (2022: 0.01%) من رأس مال QNB - تونس، 5.0% (2022: 5.0%) من رأس مال QNB - الأهلي بالإضافة إلى 0.12% (2022: 0.12%) من QNB - فاينانس بنك.

24. إصدار أدوات مالية رأسمالية متجددة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي

قامت مجموعة QNB في عام 2016 بإصدار أدوات مالية رأسمالية متجددة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي غير مضمونة وغير مدرجة بقيمة 10 مليار ريال قطري. وفي عام 2018 قامت المجموعة بإصدار جديد لأدوات مالية رأسمالية متجددة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي بنفس الشروط والأحكام وبقيمة 10 مليار ريال قطري كما هو موضح أدناه.

توزعت هذه الأوراق المالية إختيارية وغير متراكمة وتدفع سنوياً لغاية أول طلب سداد بعد ستة سنوات من تاريخ الإصدار. تصنف هذه الأوراق كإلتزام ثانوي بالنسبة لإلتزامات البنك الحالية غير المساندة كالمودعين وبالتناسب مع كافة الإلتزامات المساندة الحالية والمستقبلية وإلتزام أولي بالنسبة للأسهم العادية المصدرة من قبل البنك. ليس لتلك الأوراق تاريخ استرداد ثابت ويمكن للبنك استردادها فقط في الظروف المحددة المذكورة في صحيفة الأجل وفق تقدير البنك. قد يكون مطلوباً من البنك شطب إصدار الأوراق في حال وقوع حدث "إمتصاص خسارة". تم تصنيف هذه الأوراق ضمن حقوق الملكية.

25. إيرادات الفوائد

2022	2023	
651,880	1,122,496	أرصدة لدى البنوك المركزية
2,838,732	7,099,732	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
12,855,055	16,014,853	سندات دين
43,326,066	72,896,247	قروض وسلف العملاء
59,671,733	97,133,328	الإجمالي

المبالغ أعلاه تتضمن إيراد فائدة محسوب بإستخدام طريقة معدّل الفائدة الفعلي ومتعلق بالبنود التالية:

2022	2023	
56,724,353	91,148,105	موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
2,947,380	5,985,223	موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة
59,671,733	97,133,328	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

26. مصروفات الفوائد

2022	2023	
5,522,025	10,959,180	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية
22,513,831	49,460,408	ودائع العملاء
1,185,565	1,414,386	سندات دين
1,585,714	4,882,314	أخرى
30,807,135	66,716,288	الإجمالي

تتضمن المصروفات الأخرى مصروف الفائدة المتعلق بالموجودات المؤجرة والذي يبلغ 30.9 مليون ريال قطري (2022: 36.8 مليون ريال قطري).

27. إيرادات عمولات ورسوم

2022	2023	
772,031	707,898	عمولات قروض وسلف
715,710	820,634	عمولات تسهيلات إئتمانية غير مباشرة
2,871,678	4,113,180	رسوم خدمات بنكية
407,430	440,328	إيرادات أنشطة الإستثمار للغير
57,224	217,086	أخرى
4,824,073	6,299,126	الإجمالي

28. أرباح صرف عملات أجنبية

2022	2023	
576,970	884,772	أرباح التعامل في النقد الأجنبي
1,835,234	3,188,692	أرباح فرق تقييم الموجودات والمطلوبات
(540,579)	(741,442)	تقييم المشتقات
1,871,625	3,332,022	الإجمالي

29. إيراد إستثمارات مالية

2022	2023	
265,986	280,756	صافي أرباح بيع إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة
55,285	107,412	توزيعات نقدية
48,588	96,088	التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الموحد
369,859	484,256	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

30. تكاليف الموظفين

2022	2023	
3,513,889	3,951,910	رواتب ومزايا أخرى
52,807	89,749	مساهمة البنك في صندوق التقاعد
76,868	66,723	مكافأة نهاية الخدمة
3,643,564	4,108,382	الإجمالي

31. مصروفات أخرى

2022	2023	
55,078	75,135	تكلفة البرامج التدريبية
363,523	480,750	مصاريف دعاية
202,304	265,489	أتعاب مهنية
480,776	485,169	إتصالات وتأمين
421,473	450,031	إيجار وصيانة
707,604	757,415	مصاريف أنظمة آلية
84,086	61,512	مطبوعات وقرطاسية
16,940	16,940	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
324,481	452,191	أخرى
2,656,265	3,044,632	الإجمالي

تتضمن المصروفات الأخرى مصروفات متعلقة بالإيجارات بخلاف مصروفات الفائدة بمبلغ 33.9 مليون ريال قطري. (2022: 30.7 مليون ريال قطري).

32. ضريبة الدخل

2022	2023	
3,056,630	2,716,094	ضريبة الدخل الحالية
(353,790)	(489,511)	فائدة الضريبة المؤجلة
16,405	69,936	تعديلات على ضريبة الشركات للفترة السابقة
2,719,245	2,296,519	مصروف ضريبة الدخل
17,168,512	17,961,819	الربح قبل الضريبة
(12,030,483)	(12,315,312)	ناقصاً: ربح غير خاضع للضريبة
5,138,029	5,646,507	الربح الخاضع للضريبة
%28.36	%24.69	معدل الضريبة الفعلي المطبق على العمليات الخارجية
1,456,955	1,393,927	الضريبة المحتسبة بناءً على معدل الضريبة الحالي (المعدل الفعلي)
8,539	2,242	تأثير الدخل غير الخاضع للضريبة
1,237,346	830,414	تأثير مصاريف غير قابلة للخصم لأغراض الضريبة
16,405	69,936	تعديلات على ضريبة الشركات للفترة السابقة
2,719,245	2,296,519	مصروف ضريبة الدخل

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

32. ضريبة الدخل (تتمة)

الحركة على صافي الموجودات الضريبية المؤجلة

الضريبة المؤجلة			مُعترف بها في		صافي كما في 1 يناير 2023	31 ديسمبر 2023
مطلوبات	موجودات	صافي	الدخل الشامل الآخر	بيان الدخل		
(20,519)	824,843	804,324	–	270,104	534,220	خسائر إئتمانية متوقعة
–	330,550	330,550	–	382,831	(52,281)	عقارات ومعدات
–	130,661	130,661	2,274	(29,962)	158,349	مستحقات موظفين
–	75,080	75,080	–	25,146	49,934	إيرادات مقبوضة مقدماً
–	(88,711)	(88,711)	59,782	(356,570)	208,077	إستثمارات مالية
–	51,614	51,614	–	(85,188)	136,802	خسائر ضريبية مرحلة
(22,577)	(368,746)	(391,323)	17,005	283,150	(691,478)	أخرى
(43,096)	955,291	912,195	79,061	489,511	343,623	موجودات / (مطلوبات) ضريبية مؤجلة

الضريبة المؤجلة			مُعترف بها في		صافي كما في 1 يناير 2022	31 ديسمبر 2022
مطلوبات	موجودات	صافي	الدخل الشامل الآخر	بيان الدخل		
(23,903)	558,123	534,220	–	121,608	412,612	خسائر إئتمانية متوقعة
–	(52,281)	(52,281)	–	(474)	(51,807)	عقارات ومعدات
–	158,349	158,349	–	65,923	92,426	مستحقات موظفين
–	49,934	49,934	–	10,325	39,609	إيرادات مقبوضة مقدماً
(1,184)	209,261	208,077	(323,950)	325,457	206,570	إستثمارات مالية
–	136,802	136,802	–	(64,742)	201,544	خسائر ضريبية مرحلة
(22,764)	(668,714)	(691,478)	(21,586)	(104,307)	(565,585)	أخرى
(47,851)	391,474	343,623	(345,536)	353,790	335,369	موجودات / (مطلوبات) ضريبية مؤجلة

2022	2023	انتهاء الضرائب المؤجلة المعترف بها ضمن خسائر ضريبية مرحلة
129,600	51,614	2028 – 2024
7,202	–	غير محددة
136,802	51,614	

لا يوجد أي تقييمات ضريبية مادية معلقة كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: لا يوجد).

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

33. عائد السهم من الأرباح

يمثل عائد السهم حاصل قسمة ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك، المعدل بالتوزيعات على أدوات ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي، على المتوسط المرجح للعدد الكلي للأسهم المصدرة خلال السنة.

2022	2023	
14,348,860	15,511,337	ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك
(1,082,917)	(1,150,000)	يخصم: الفائدة على أدوات ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
13,265,943	14,361,337	صافي أرباح السنة العائد إلى مساهمي البنك
9,236,428,570	9,236,428,570	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
1.44	1.55	عائد السهم (ريال قطري) - الأساسي والمعدل

34. إلتزامات طارئة

2022	2023	
97,096,361	129,278,050	إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض
61,151,974	66,720,876	خطابات ضمان
41,277,881	52,315,037	إعتمادات مستندية
14,152,894	14,765,344	أخرى
213,679,110	263,079,307	الإجمالي

إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض

وتمثل إلتزامات تعاقدية لمنح قروض وتسهيلات دارة. أغلب هذه الإلتزامات يستحق خلال السنة القادمة. إن لهذه الإلتزامات في العادة فترات محددة لإستحقاقها وبالتالي فإن المبالغ الإجمالية للعقود لا تمثل بالضرورة إلتزامات بتدفقات نقدية فعلية.

خطابات ضمان وإعتمادات مستندية

تتعهد المجموعة من خلال خطابات الضمان والإعتمادات المستندية بتسديد دفعات محددة نيابة عن العملاء عند إخفاقهم في الوفاء بإلتزاماتهم تجاه الغير إستناداً إلى عقود محددة. تحمل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية نفس مخاطر الإئتمان الخاصة بمنح القروض.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

35. التوزيع الجغرافي

قطر	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا الشمالية	دول أخرى	الإجمالي	
كما في 31 ديسمبر 2023:						
49,575,393	2,692,459	20,659,849	-	14,892,664	87,820,365	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
24,824,384	1,487,709	26,964,793	14,400,573	18,799,461	86,476,920	أرصدة لدى بنوك
677,209,164	14,815,079	100,004,623	8,061,909	52,896,475	852,987,250	قروض وسلف للعملاء
97,843,966	7,964,291	25,703,466	1,052,966	48,016,996	180,581,685	إستثمارات مالية
849,452,907	26,959,538	173,332,731	23,515,448	134,605,596	1,207,866,220	
موجودات أخرى						
23,118,793						
إجمالي الموجودات						
1,230,985,013						
21,037,852	37,548,324	54,455,085	1,779,195	42,170,945	156,991,401	أرصدة من بنوك
496,059,489	22,609,469	174,758,947	6,793,507	156,884,865	857,106,277	ودائع عملاء
-	-	27,107,040	-	9,181,827	36,288,867	سندات دين
-	3,326,330	23,058,617	-	3,015,126	29,400,073	قروض أخرى
517,097,341	63,484,123	279,379,689	8,572,702	211,252,763	1,079,786,618	
مطلوبات أخرى						
40,991,301						
حقوق الملكية						
110,207,094						
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية						
1,230,985,013						
40,000,189	1,508,858	18,774,106	-	6,437,723	66,720,876	خطابات ضمان
41,256,680	1,404,452	4,268,956	-	5,384,949	52,315,037	إعتمادات مستندية
21,200,494	1,924,868	91,183,366	-	14,969,322	129,278,050	إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض
كما في 31 ديسمبر 2022:						
54,220,885	991,506	21,237,323	-	15,114,222	91,563,936	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
23,723,477	1,074,883	38,538,415	15,401,175	17,521,737	96,259,687	أرصدة لدى بنوك
639,623,226	12,463,220	91,345,762	6,242,208	57,926,920	807,601,336	قروض وسلف للعملاء
97,592,900	6,399,178	21,760,932	889,264	41,172,988	167,815,262	إستثمارات مالية
815,160,488	20,928,787	172,882,432	22,532,647	131,735,867	1,163,240,221	
موجودات أخرى						
25,978,791						
إجمالي الموجودات						
1,189,219,012						
14,118,837	20,641,196	69,267,218	3,236,013	35,551,435	142,814,699	أرصدة من بنوك
498,872,713	19,758,730	197,883,226	5,266,636	120,497,350	842,278,655	ودائع عملاء
-	-	26,387,350	-	8,765,370	35,152,720	سندات دين
-	-	22,504,867	-	3,088,386	25,593,253	قروض أخرى
512,991,550	40,399,926	316,042,661	8,502,649	167,902,541	1,045,839,327	
مطلوبات أخرى						
37,322,900						
حقوق الملكية						
106,056,785						
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية						
1,189,219,012						
37,639,366	1,017,064	16,579,326	-	5,916,218	61,151,974	خطابات ضمان
31,826,791	879,458	3,713,452	-	4,858,180	41,277,881	إعتمادات مستندية
26,792,581	2,534,321	57,643,254	-	10,126,205	97,096,361	إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض

تتضمن الموجودات الأخرى العقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

36. أدوات المشتقات المالية

يبين الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المالية مع قيمها الإسمية حسب الإستحقاق. القيمة الإسمية للمشتقات المالية، والتي تشكل مؤشر لحجم العمليات في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة قيمة التدفقات النقدية المستقبلية. وبالتالي، فإن القيمة الإسمية لا تعتبر مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان المحدد بالقيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية.

القيمة الإسمية / المتوقعة حسب الإستحقاق

القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الإسمية	خلال 3 أشهر	12 - 3 شهر	5 - 1 سنوات	أكثر من 5 سنوات
كما في 31 ديسمبر 2023:						
محتفظ بها للمتاجرة:						
1,320,932	224,024	144,785,751	89,363,821	53,190,281	2,231,649	-
439,999	335,008	78,536,702	9,682,421	8,106,473	42,368,418	18,379,390
248,311	92,771	54,465,496	50,381,989	3,991,633	91,874	-
9,395	35,785	3,861,669	2,132,435	1,708,100	21,134	-
تحوط للتدفقات النقدية:						
778,562	91,063	32,510,904	7,962,971	5,042,921	16,430,631	3,074,381
180,009	912,005	41,778,539	2,305,731	9,949,672	24,896,889	4,626,247
تحوط للقيمة العادلة:						
3,795,061	3,796,371	16,958,935	97,736	2,180,098	417,443	14,263,658
355,870	5,038	553,879	107,226	172,278	274,375	-
7,128,139	5,492,065	373,451,875	162,034,330	84,341,456	86,732,413	40,343,676

كما في 31 ديسمبر 2022:

محتفظ بها للمتاجرة:						
1,744,689	225,460	136,478,425	89,402,129	44,556,606	2,519,690	-
457,790	423,535	46,003,354	3,672,657	4,863,142	15,656,816	21,810,739
927,324	463,793	53,585,272	50,145,481	3,003,235	406,811	29,745
147,541	99,904	24,246,607	21,661,717	2,553,197	31,693	-
تحوط للتدفقات النقدية:						
1,225,180	119,131	30,821,334	828,716	1,358,382	22,586,073	6,048,163
961,866	930,267	46,969,943	4,207,997	7,166,026	28,849,648	6,746,272
تحوط للقيمة العادلة:						
3,684,870	3,712,759	20,202,664	177,247	468,354	2,829,353	16,727,710
1,445,280	80,236	4,109,737	1,868,761	861,746	1,379,230	-
10,594,540	6,055,085	362,417,336	171,964,705	64,830,688	74,259,314	51,362,629

بلغت الضمانات النقدية لمعاملات المشتقات المالية 6,217 مليون ريال قطري (2022: 20,340 مليون ريال قطري) والتي تم تصنيفها ضمن أرصدة لدى البنوك في الإيضاح رقم 9. الضمانات المستلمة من معاملات المشتقات المالية بلغت 1,445 مليون ريال قطري (2022: 17,022 مليون ريال قطري) والتي تم تصنيفها ضمن الأرصدة من بنوك في الإيضاح رقم 16.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

36. أدوات المشتقات المالية (تتمة)

عقود المقايضة

عقود المقايضة هي إلتزامات لإستبدال مجموعة من التدفقات النقدية بغيرها. بالنسبة لعقود مقايضة أسعار الفائدة، يقوم أطراف العقد بمقايضة دفعات الفائدة الثابتة والعائمة بعملة واحدة دون مقايضة القيمة الإسمية للعقد. بالنسبة لعقود مقايضة العملات، يتم مقايضة دفعات الفائدة الثابتة والقيمة الإسمية للعقد بعملة مختلفة. بالنسبة لعقود مقايضة أسعار الفائدة بين العملات المتبادلة، يتم مقايضة القيمة الإسمية للعقد ودفعات الفائدة الثابتة والعائمة بعملة مختلفة. في حالة عقود مقايضة تعثر إئتماني، يوافق الطرف المتعاقد على دفع مبالغ معينة إستناداً إلى مبالغ إسمية محددة نتيجة حدوث تعثر إئتماني محدد بموجب العقد.

العقود الآجلة والمستقبلية

العقود الآجلة والمستقبلية هي إتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مبرمة خارج الأسواق المالية بموجب متطلبات أطراف العقد. يتم إبرام العقود المستقبلية للعملات وأسعار الفائدة بمبالغ موحدة في الأسواق المالية وتتم تسوية التغيرات في قيم العقود المستقبلية على أساس يومي.

إتفاقيات الأسعار الآجلة

إتفاقيات الأسعار الآجلة هي عقود أسعار فائدة مستقبلية يتم التفاوض عليها بشكل منفرد ويتم من خلالها تسوية نقدية للفرق بين سعر الفائدة المتعاقد عليه وسعر السوق بتاريخ محدد في المستقبل لقيمة العقد الإسمية ولمدة زمنية متفق عليها.

عقود الخيارات

عقود الخيارات هي إتفاقيات تعاقدية يمنح البائع بموجبها المشتري الحق، وليس الإلتزام، بشراء أو بيع مقدار محدد من عملة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد مسبقاً في تاريخ محدد في المستقبل أو في أي وقت خلال فترة زمنية محددة.

عقود خيارات مع سقف أعلى وأدنى

إن عقد الخيار لسعر الفائدة مع سقف أعلى وأدنى هو ترتيب تعاقدى يحصل المشتري بموجبه على نقدية في نهاية كل فترة يتجاوز فيها سعر الفائدة المتفق عليه أو يقل عن سعر المضاربة المتفق عليه للحد الأعلى أو الحد الأدنى.

مشتقات مالية محتفظ بها للتحوط

قامت المجموعة بإعتماد نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر. تهدف عملية إدارة المخاطر إلى خفض تعرض المجموعة لتغيرات أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة ضمن إطار تعليمات مصرف قطر المركزي. كما قامت المجموعة بوضع مستويات لمخاطر العملات من خلال تحديد سقفوف للتعاملات مع الأطراف الأخرى وصافي مراكز العملات الأجنبية. يتم مراقبة صافي مراكز العملات الأجنبية على أساس يومي وتستخدم إستراتيجيات التحوط لضمان المحافظة على المراكز ضمن السقفوف المحددة. كما قامت المجموعة بتحديد مستوى لمخاطر أسعار الفائدة من خلال وضع سقفوف لفجوات أسعار الفائدة لفترات محددة. تتم مراجعة فجوات أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات بصورة دورية ويتم استخدام إستراتيجيات التحوط لإبقاء فجوات أسعار الفائدة ضمن السقفوف المحددة.

تستخدم المجموعة المشتقات المالية لأغراض التحوط كجزء من إدارة الموجودات والمطلوبات بهدف تخفيض مخاطر أسعار العملات والفوائد. ويتم تحقيق ذلك من خلال التحوط لعمليات مالية محددة ضمن بيان المركز المالي الموحّد.

تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة للتحوط لمخاطر التدفق النقدي الناشئ عن بعض مراكز أسعار الفائدة العائمة. وفي هذه الحالات، يتم توثيق علاقة وهدف التحوط بشكل رسمي بما في ذلك تفاصيل البنود المغطاة وأدوات التحوط. يتم تصنيف هذه العقود كتحوط للتدفق النقدي.

تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة لمواجهة جزء من مخاطر إحتمال زيادة القيمة العادلة لودائع العملاء بالعملات الأجنبية المرتبطة بسعر فائدة ثابتة إلى المدى الناتج عن إنخفاض معدلات الفائدة السوقية. يتم تصنيف هذه العقود كتعاملات تحوط للقيمة العادلة.

مشتقات مالية محتفظ بها للمتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المجموعة الخاصة بتجارة المشتقات المالية بالبيع أو المضاربة أو المراجعة. تتضمن أنشطة البيع تقديم المنتجات إلى العملاء بهدف تمكينهم من نقل أو تعديل أو خفض المخاطر الحالية والمستقبلية. تستدعي المضاربة إدارة مراكز المخاطر في السوق بهدف الإستفادة من التحركات الإيجابية في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات ومؤشرات الأسواق. تستدعي المراجعة تحديد والإستفادة من إختلاف الأسعار بين الأسواق أو المنتجات. تستخدم المجموعة أيضاً عقود صرف عملات أجنبية آجلة وعقود مقايضة عملات للتحوط لمخاطر عملة محددة.

37. صناديق الإستثمار

كجزء من الخدمات الإستثمارية التي تقدمها المجموعة لعملائها، قامت المجموعة بتأسيس وتسويق المحافظ الإستثمارية التالية:

2022	2023	المحافظ التي تم تسويقها
142,941	151,922	

كما تشمل الخدمات الإستثمارية التي تقدمها المجموعة خدمة إدارة الصناديق الإستثمارية. بلغ إجمالي قيمة الصناديق الإستثمارية التي تديرها المجموعة للغير كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 36,227 مليون ريال قطري (2022: 27,659 مليون ريال قطري). لا تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على القوائم المالية لصناديق الإستثمار التي تديرها أو تسوقها المجموعة حيث لا يحق لهذه الصناديق المطالبة بموجودات المجموعة ولا يحق للمجموعة المطالبة بموجودات هذه الصناديق. تظهر حصة المجموعة في هذه الصناديق ضمن بند إستثمارات مالية.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

38. معاملات مع أطراف ذات العلاقة

تتضمن المعاملات مع أطراف ذات العلاقة كافة معاملات البنك مع الشركات التابعة والزميلة ومع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو الشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية. يشمل تعريف الموظفين الرئيسيين الموظفين الذين لهم تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية للمجموعة. بلغت الأرصدة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد لهذه الحسابات ما يلي:

2022	2023	
		بنود في بيان المركز المالي الموحد
3,421,567	3,561,825	قروض وسلف
1,610,328	1,576,395	ودائع
37,632	35,276	إلتزامات طارئة وتعهدات أخرى
		بنود في بيان الدخل الموحد
127,459	204,012	إيرادات الفوائد والعمولات
33,711	81,389	مصرفوات الفوائد والعمولات
2022	2023	
		الشركات الزميلة
1,623,880	1,256,738	أرصدة لدى بنوك
57,482	69,778	إيرادات الفوائد والعمولات
147,546	1,648	أرصدة من بنوك
600	19,196	مصرفوات الفوائد والعمولات

كما قامت المجموعة بعمليات تجارية مع حكومة دولة قطر، بلغت 89,091 مليون ريال قطري كقروض وسلف (31 ديسمبر 2022: 94,228 مليون ريال قطري) و 26,864 مليون ريال قطري كودائع (31 ديسمبر 2022: 45,317 مليون ريال قطري). تخضع كافة العمليات مع أطراف ذات العلاقة لنفس الشروط التي تخضع لها العمليات المشابهة التي تقوم بها المجموعة مع العملاء العاديين بما في ذلك الفائدة والضمانات.

2022	2023	
		في ما يلي المنافع الخاصة بموظفي المجموعة الرئيسيين:
48,345	46,708	رواتب ومزايا أخرى
1,121	2,071	تعويض نهاية الخدمة

39. النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يشمل بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية:

2022	2023	
36,820,885	27,988,326	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
90,492,741	80,139,486	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية تستحق خلال 3 أشهر
127,313,626	108,127,812	الإجمالي

لا يشمل النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية الإحتياطي النقدي الإلزامي.

40. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام العام السابق لتتناسب مع طريقة العرض المتبعة في العام الحالي.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
معلومات تكميلية حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

الشركة الأم

فيما يلي بيان المركز المالي وبيان الدخل للشركة الأم:

(1) بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر:

2022	2023	
		الموجودات
62,266,190	55,898,275	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
92,460,607	82,323,815	أرصدة لدى بنوك
697,706,184	743,432,169	قروض وسلف للعملاء
111,739,923	119,035,802	إستثمارات مالية
33,036,070	34,384,332	إستثمارات في شركات تابعة وزميلة
3,432,586	3,571,555	عقارات ومعدات
12,077,068	10,409,893	موجودات أخرى
1,012,718,628	1,049,055,841	إجمالي الموجودات
		المطلوبات
165,206,999	177,068,535	أرصدة من بنوك
692,381,901	704,293,313	ودائع عملاء
22,104,674	25,766,302	قروض أخرى
24,162,063	28,116,590	مطلوبات أخرى
903,855,637	935,244,740	إجمالي المطلوبات
		حقوق الملكية
9,236,429	9,236,429	رأس المال
25,326,037	25,326,037	إحتياطي قانوني
11,000,000	12,000,000	إحتياطي مخاطر
169,848	(474,504)	إحتياطي القيمة العادلة
(1,728,509)	(1,765,982)	إحتياطي تحويل عملات أجنبية
(286,958)	(734,813)	إحتياطيات أخرى
45,146,144	50,223,934	أرباح مدوّرة
88,862,991	93,811,101	إجمالي حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك
20,000,000	20,000,000	ادوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
108,862,991	113,811,101	إجمالي حقوق الملكية
1,012,718,628	1,049,055,841	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) معلومات تكميلية حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

(2) بيان الدخل عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2022	2023	
34,272,431	64,080,645	إيرادات الفوائد
(17,033,852)	(44,155,241)	مصروفات الفوائد
17,238,579	19,925,404	صافي إيرادات الفوائد
2,523,067	2,904,582	إيرادات عمولات ورسوم
(887,061)	(921,277)	مصروفات عمولات ورسوم
1,636,006	1,983,305	صافي إيرادات عمولات ورسوم
829,949	819,058	أرباح صرف عملات أجنبية
345,604	298,551	إيرادات إستثمارات مالية
4,635	954	إيرادات تشغيلية أخرى
20,054,773	23,027,272	الإيرادات التشغيلية
(1,768,537)	(1,949,422)	تكاليف الموظفين
(185,008)	(181,472)	إستهلاكات
(1,121,995)	(1,338,339)	مصروفات أخرى
(5,747,382)	(5,911,457)	صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة القروض والسلف للعملاء
(53,725)	(27,765)	صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة إستثمارات مالية
(117,340)	(701,921)	صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومخصصات مستردة من تدني قيمة أدوات مالية أخرى
(3,866)	(33,197)	مخصصات أخرى
11,056,920	12,883,699	أرباح السنة قبل الضريبة
(52,225)	(81,126)	مصروف الضريبة
11,004,695	12,802,573	أرباح السنة

(3) السياسات المحاسبية للمعلومات المالية للشركة الأم

يتم إعداد بيان المركز المالي وبيان الدخل للبنك الأم بإتباع نفس السياسات المحاسبية المتبعة للبيانات المالية الموحدة فيما عدا الإستثمار في الشركات التابعة والزميلة التي لا يتم توحيدها حيث يتم تسجيلها بالتكلفة.



بازل إفصاحات الدعامه الثالثة

31 ديسمبر 2023

جدول المحتويات

181	نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20
181	المقاييس الرئيسية (على مستوى المجموعة المجمعة): KM1
182	نهج إدارة المخاطر المصرفية: OVA
188	نظرة عامة على الموجودات المرجحة بالمخاطر: OV1
189	تكوين رأس المال والقدرة الكلية على استيعاب الخسائر: DIS25
189	السمات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمية: CCA
190	تكوين رأس المال التنظيمي: CC1
192	مطابقة رأس المال التنظيمي مع الميزانية العمومية: CC2
193	قيود توزيع رأس المال: DIS26
193	قيود توزيع رأس المال: CDC
193	المكافآت: DIS35
193	سياسة المكافآت: REMA
196	المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية: REM1
196	المدفوعات الخاصة: REM2
196	المكافأة المؤجلة: REM3
196	رهن الموجودات: DIS31
196	رهن الموجودات: ENC
197	مخاطر الائتمان: DIS40
197	المعلومات النوعية العامة حول مخاطر الائتمان: CRA
200	الإفصاحات الإضافية المتعلقة بالجودة الائتمانية للموجودات: CRB
202	الإفصاحات النوعية بشأن وسائل الحد من مخاطر الائتمان: CRC
202	الإفصاح النوعي عن استخدام البنوك لتصنيفات الائتمانية الخارجية بموجب النهج الموحد لمخاطر الائتمان: CRD
203	جودة ائتمان الموجودات: CR1
203	التغيرات في رصيد القروض المتعثرة، سندات الدين، أرصدة لدى البنوك والموجودات الأخرى: CR2
203	نظرة عامة عن وسائل الحد من المخاطر الائتمانية: CR3
204	النهج الموحد - التعرض لمخاطر الائتمان وأثار الحد من مخاطر الائتمان: CR4
204	النهج الموحد - الإنكشافات حسب فئات الموجودات وأوزان المخاطر: CR5
205	مخاطر ائتمان الطرف المقابل: DIS42
205	تحليل الإنكشاف لمخاطر ائتمان الطرف المقابل حسب النهج: CCR1
205	الأعباء الرأسمالية لتعديل قيمة الائتمان: CCR2
205	النهج الموحد - الإنكشاف لمخاطر ائتمان الطرف المقابل حسب المحفظة التنظيمية وأوزان المخاطر: CCR3
205	تكوين الضمانات للتعرض لمخاطر ائتمان الطرف المقابل: CCR5
205	إنكشافات المشتقات الائتمانية: CCR6
206	التوريق: DIS43
206	التوريق: SECA
206	مخاطر السوق: DIS50
206	متطلبات الإفصاحات النوعية العامة المتعلقة بمخاطر السوق: MRA
207	مخاطر السوق في إطار النهج الموحد: MR1
207	المخاطر التشغيلية: DIS60
207	معلومات عامة نوعية عن إطار عمل المخاطر التشغيلية للبنك: ORA
209	مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: DIS70
209	أهداف وسياسات إدارة المخاطر المرتبطة بمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: IRRBBA
211	الإفصاحات الكمية بشأن مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: IRRBB1
212	نسبة الرافعة المالية: DIS80
212	مقارنة موجزة للموجودات المحاسبية مقابل مقياس التعرض لنسبة الرافعة المالية: LR1
213	الإفصاح المشترك لنسبة الرافعة المالية: LR2
214	السيولة: DIS85
214	إدارة مخاطر السيولة: LIQA
215	نسبة تغطية السيولة: LIQ1
216	نسبة صافي التمويل المستقر: LIQ2

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامة الثالثة
31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20
المقاييس الرئيسية (على مستوى المجموعة المجمّع): KM1

	T-4	T-2	T
	31 ديسمبر 2022	30 يونيو 2023	31 ديسمبر 2023
رأس المال المتاح (المبالغ)			
1 رأس المال والاحتياطيات*	75,501,023	70,204,353	76,825,790
1أ النموذج المحاسبي الكامل للخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	-
2 الشريحة الأولى	95,568,564	90,273,668	96,906,632
2أ الشريحة الأولى من النموذج المحاسبي الكامل للخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	-
3 إجمالي رأس المال	101,425,296	95,876,504	102,842,149
3أ إجمالي رأس مال النموذج المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	-
الموجودات المرجحة بالمخاطر (المبالغ)			
4 إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	517,113,381	503,833,753	519,038,605
نسب رأس المال القائم على المخاطر كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر			
5 نسبة رأس المال والاحتياطيات (%)	%14.6	%13.9	%14.8
5أ نسبة رأس المال والاحتياطيات بالنموذج المحاسبي الكامل للخسائر الائتمانية المتوقعة (%)	%14.6	%13.9	%14.8
6 نسبة الشريحة الأولى (%)	%18.5	%17.9	%18.7
6أ نسبة الشريحة الأولى للنموذج المحاسبي الكامل للخسائر الائتمانية المتوقعة (%)	%18.5	%17.9	%18.7
7 نسبة رأس المال الإجمالية (%)	%19.6	%19.0	%19.8
7أ نسبة إجمالي رأس المال في النموذج المحاسبي الكامل للخسائر الائتمانية المتوقعة (%)	%19.6	%19.0	%19.8
متطلبات رأس المال والاحتياطيات الإضافية الوقائية كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر			
8 متطلبات الاحتياطي لرأس المال (%)	%2.5	%2.5	%2.5
9 متطلبات احتياطي التقلبات الدورية لرأس المال (%)	-	-	-
10 المتطلبات الإضافية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (%)	%2.5	%2.5	%2.5
11 إجمالي متطلبات الاحتياطي المحدد لرأس المال والاحتياطيات في البنك (%) (الصف 8 + الصف 9 + الصف 10)	%5.0	%5.0	%5.0
12 نسبة رأس المال والاحتياطيات المتاحة بعد تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات رأس مال البنك (%)	%3.6	%2.9	%3.8
نسبة الرافعة المالية			
13 مقياس إجمالي نسبة الرافعة المالية	1,259,123,906	1,255,662,475	1,284,519,184
14 نسبة الرافعة المالية (%) (الصف 2 / الصف 13)	%7.6	%7.2	%7.5
14أ نسبة الرافعة المالية في النموذج المحاسبي المتكامل للخسائر الائتمانية المتوقعة (%) (الصف 12 / الصف 13)	-	-	-
14ب نسبة الرافعة المالية (باستثناء أثر أي إعفاء مؤقت ساري المفعول لاحتياطيات البنك المركزي) (%)	%7.6	%7.2	%7.5
معدل تغطية السيولة			
15 إجمالي الموجودات السائلة عالية الجودة	159,471,322	166,673,442	180,297,026
16 صافي إجمالي التدفقات النقدية الخارجية	152,824,688	114,170,879	87,471,202
17 نسبة تغطية السيولة (%)	%104.3	%146.0	%206.1
معدل صافي التمويل المستقر			
18 إجمالي التمويل المستقر المتاح	652,706,087	705,572,127	722,770,397
19 إجمالي التمويل المستقر المطلوب	680,575,029	667,223,440	685,906,347
20 نسبة صافي التمويل المستقر (%)	%95.9	%105.7	%105.4

*الأرقام صافية من الأرباح الموزعة. رأس المال والاحتياطيات في البيانات المالية المنشورة صافي من إجمالي توزيعات الأرباح المفصح عنها.

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تتمة)

نهج إدارة المخاطر المصرفية: OVA

نظرة عامة

تواجه مجموعة QNB مخاطر مالية وغير مالية مختلفة في أعمالها وعملياتها، بما في ذلك مخاطر رأس المال والائتمان والسيولة والسوق (حافطة التداول والدفتر المصرفي) والالتزام والمخاطر القانونية والتشغيلية. من أجل إدارة هذه المخاطر، وضع QNB إجراءات (سياسات وإجراءات المخاطر) مصقمة لضمان ممارسة حوكمة المخاطر المناسبة على عدة مستويات، بما في ذلك مجلس الإدارة واللجان التنفيذية للمجموعة وفريق الإدارة العليا ومن خلال لجان الإدارة المختلفة.

توثق سياسات وإجراءات المخاطر الخاصة بمجموعة QNB إطار العمل لتحديد وقياس مجموعة أوسع بكثير من أنواع المخاطر على النحو المبين أعلاه، وتحدد حدود المخاطر المناسبة، كما ترصد وتسجل حدوث هذه المخاطر بشكل مستمر، فضلاً عن تحديد الإجراءات العلاجية المناسبة. وقد وضعت مجموعة QNB إطاراً لإدارة المخاطر يخضع للمراجعة على أساس سنوي. وفي الوقت نفسه، تحافظ المجموعة على أمثالها لاتفاقية بازل 3 والمبادئ التوجيهية التنظيمية الأخرى. ويشار إلى أن مجموعة QNB تمارس نهجاً شاملاً ومركزياً واستباقياً لإدارة المخاطر على جميع مستوياتها.

إطار عمل إدارة المخاطر

إن المخاطر متجذرة في طبيعة أنشطة مجموعة QNB، ولكنها تدار من خلال آليات راسخة تقوم بتحديد وتقييمها ورصدها والسيطرة عليها. يركز نجاح إطار إدارة المخاطر لمجموعة QNB إلى حد كبير على تشجيع الأدوار والمسؤوليات المحددة مسبقاً من مستوى مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وصولاً إلى مختلف المديرين التنفيذيين وكبار المديرين والموظفين. تُعد عملية إدارة المخاطر هذه بالغة الأهمية لاستمرار ربحية مجموعة QNB واستدامتها، حيث يكون كل فرد داخل المجموعة مسؤولاً عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمهامه وفقاً لمبدأ "خطوط الدفاع الثلاثة". تستخدم مجموعة QNB منهجية عائدات رأس المال المعدلة حسب المخاطر (بناءً على نهج لجنة بازل القائم على التصنيف الداخلي) إلى جانب نظامي موديز لتصنيف المخاطر وإدارة المحافظ لتقييم الائتمان الخاص بالشركات، بالإضافة إلى عمليات صنع القرار القائمة على المخاطر لتحفيز تخصيص واستخدام وإدارة موارد رأس المال. تزود هذه الأدوات والتقنيات لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بالقدرة على التحكم في مستوى الإقبال على المخاطر، وتخصيص رأس المال والرصد النشط للأهداف الاستراتيجية.

تستخدم مجموعة QNB حلاً رائداً لإدارة الموجودات والمطلوبات وإدارة السيولة للمساعدة في تحسين إدارة الميزانية العمومية وضمان اعتماد أعلى المعايير في مراقبة وضبط المخاطر.

تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية بالتنفيذ المتواصل لنظم أمن البيانات، والتدريب والتوعية المستمرين إلى جانب تحسين البنية التحتية الأساسية لاستمرارية الأعمال ومواقع التعافي من الكوارث. ومن المقرر أن يستمر حافز إدارة المخاطر نفسه بما يتماشى مع التنفيذ المستمر لاستراتيجية أعمال مجموعة QNB. تضطلع وظيفة إدارة المخاطر الاستراتيجية لمجموعة QNB بالمسؤولية على مستوى المجموعة عن إدارة المحفظة، ومعايير المخاطر المؤسسية، وإدارة مخاطر الموجودات/المطلوبات، وإدارة مخاطر السيولة والسوق، وأنظمة المخاطر، والمشاريع، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال والعلاقات التنظيمية. وتوضع معايير إدارة المخاطر في المؤسسة من أجل توجيه إجمالي أنشطة الرقابة الداخلية والحوكمة، بما في ذلك المصادقة على نماذج المخاطر، ووضع سياسات المجموعة ذات الصلة فيما يتعلق بالمخاطر الرئيسية والتصنيف العام لمخاطر المجموعة.

أنظمة قياس المخاطر

تبدو المخاطر متجذرة في أنشطة مجموعة QNB، ولكنها تدار من خلال عملية تقوم بتحديد وتقييمها والسيطرة عليها والإبلاغ عنها وإدارتها. ويعتمد QNB نهجاً مركزياً تكمله الخبرات المحلية من أجل ضمان إدارة استباقية للمخاطر على المستوى المحلي والمجمع. كما يستخدم البنك نهج خطوط الدفاع الثلاثة لإدارة المخاطر، مدعوماً بحوكمة المخاطر وثقافة تراعي المخاطر. وكجزء أساسي من مخاطر الدعاية الأولى، يدير QNB المخاطر الائتمانية وفقاً لسياسات المخاطر الائتمانية المعمول بها، والتصنيفات الائتمانية الداخلية، والمراجعات الائتمانية المنتظمة للمدين والمراقبة النشطة على مستوى المحفظة الائتمانية. يُدار تنوع المخاطر الائتمانية بحدود التركيز على مستوى الفرد والقطاع والجغرافيا والمنتجات. ويُحدّد من المخاطر الائتمانية الأخرى من خلال استخدام الضمانات والكفالات وهياكل الائتمان ومستندات الائتمان المناسبة.

يدير البنك إنكشافاته لمخاطر السوق بما يتماشى مع سياسات مخاطر السوق. وتدار مخاطر التداول الرئيسية من خلال إطار عمل مفضل لحدود المخاطر عبر المراكز المفتوحة والقيمة المعرضة للخطر والحساسيات وحدود وقف الخسارة. يتم إعداد تقارير يومية عن الأرباح والخسائر المحسوبة بالقيمة السوقية بالإضافة إلى اختبار الضغط الدوري. ويسعى QNB إلى تقليل الخسائر الفعلية أو المحتملة الناتجة عن مخاطر التشغيل وفقاً للسياسات والإجراءات. تشمل الضوابط، على سبيل المثال لا الحصر، الفصل بين الواجبات، وضوابط النظام، وإجراءات التفويض والتسوية، وتعليم الموظفين وعمليات التقييم. في حين تشمل الأدوات الأخرى المستخدمة كلاً من التقييم الذاتي للسيطرة على المخاطر، ومؤشرات المخاطر الرئيسية ونظام تسجيل جميع الحوادث وتتبع إجراءات الحد من المخاطر المستمرة. يلتزم البنك بنهج مصرف قطر المركزي لتقييم الموجودات المرجحة بالمخاطر بالنسبة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل ومتطلبات رأس المال. ويحافظ أيضاً على مستويات رأس مال كافية وفقاً لبيان مستوى الإقبال على المخاطر. ويراعي QNB أيضاً مخاطر التركيز الائتماني، ومخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي والمخاطر الاستراتيجية في إطار عمل الدعاية الثانية. يدير البنك مخاطر التركيز الائتماني من خلال تنوع أنشطة الإقراض والامتنال لحدود مستوى الإقبال على المخاطر المحددة. كما يُدار تعرض QNB لمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي من خلال التحوط ومراقبة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى اختبارات الضغط الدورية. وتخضع مخاطر السيولة التمويلية للإدارة بما يتماشى مع السياسات المعمول بها، وتخطيط التدفق النقدي، وإطار العمل المفضل للحدود والمراقبة المنتظمة. أما المخاطر المادية الأخرى، بما في ذلك مخاطر الامتنال والمخاطر التنظيمية والقانونية ومخاطر السمعة، فتدار من خلال سياسات وإجراءات شاملة وعمليات راسخة لتقييم هذه المخاطر ورصدها والحد منها.

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تمة)

لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة

تضع لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة سياسة مجموعة QNB بشأن جميع مسائل التدقيق والالتزام، وتواصل الإشراف على كل من عمليات التدقيق الخارجية والداخلية. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء منتخبين في مجلس الإدارة. يرفع رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة ومدير الالتزام في المجموعة تقريريهما إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة، ويطلب منهما حضور اجتماعاتها. بالإضافة إلى هؤلاء الأعضاء، يجوز أن يشارك بعض الأعضاء الآخرين من الإدارة التنفيذية في اجتماعات اللجنة عند الاقتضاء، بما في ذلك الرئيس التنفيذي، رئيس قطاع المالية ورئيس قطاع المخاطر والمدققين الخارجيين في QNB.

وتتصالح لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمسؤوليات تتعلق بالبيانات المالية والضوابط الداخلية وعمليات التدقيق الداخلية والخارجية للحسابات والمسائل المتعلقة بالالتزام. وتشمل هذه المسؤوليات استعراض المسائل الهامة المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ (بما في ذلك المعاملات المعقدة أو غير العادية) في ضوء التوجيهات التنظيمية والتصريحات المهنية وإجراء تحليل للأثار على البيانات المالية لمجموعة QNB. تشرف اللجنة أيضاً بشكل مباشر على امتثال مجموعة QNB لمتطلبات تدقيق الحسابات، وتستعرض التقرير السنوي للمجموعة، والملاحظات الموضوعية عليه، إلى جانب الإيداعات التنظيمية ذات الصلة، كما تنظر في دقة المعلومات واكتمالها قبل نشرها.

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر الخاصة بمجموعة QNB من قبل التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات وامتثال مجموعة QNB لها. ويناقش فريق التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير عن نتائجها وتوصياته إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة

تمثل لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة السلطة الإدارية العليا في مجموعة QNB لمختلف المسائل المتعلقة بالمخاطر. تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، من بين أمور أخرى، بما يلي:

- < مراجعة وإقرار استراتيجية إدارة المخاطر لمجموعة QNB بالإضافة إلى استراتيجيات مستوى الإقبال على المخاطر والمحفظات التي أوصت بها لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة، ومراجعة أي تغييرات ناشئة في استراتيجية المخاطر و/أو الإقبال على المخاطر لمجموعة QNB.
- < مراجعة ومقارنة ملف مخاطر المحفظة الخاص بمجموعة QNB مع مستوى الإقبال على المخاطر المعتمد، وتأييد استراتيجيات المحفظة الموصى بها من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة بهدف الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- < الموافقة على أطر المخاطر وسياسات المخاطر وهياكل الرقابة الخاصة بمجموعة QNB وفقاً للاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والإشراف على تنفيذ السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية في QNB.
- < ضمان فعالية إطار مراقبة المخاطر والإشراف على نتائج تقييم لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة.
- < الموافقة على سيناريوهات ونتائج اختبار الضغوط والإشراف عليها بالإضافة إلى خطط عمل الإدارة.
- < الموافقة على إطار عمل إدارة رأس المال الخاص بمجموعة QNB، وأي عملية تحسين أخرى تقترحها لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة.
- < الإشراف على عملية الرصد التي تقوم بها لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة، والتحكم في إطار إدارة المخاطر والأدوار والمسؤوليات المحددة ذات الصلة عبر مجموعة QNB.
- < تقييم عملية المراقبة التي تجريها لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة فيما يتعلق بكيانات مجموعة QNB في تحديد المخاطر التشغيلية والائتمانية والسوقية والاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة، إلى جانب خطط العمل المنفذة لمراقبة هذه المخاطر وإدارتها.
- < الموافقة على وثيقة تخطيط التمويل لحالات الطوارئ.
- < ضمان عدم وجود أي تأثير مادي و/أو مخاطر تحددها لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال و/أو تمويل الإرهاب، وضمان أيضاً تلبية متطلبات "اعرف عميلك".
- < مراجعة أي انتهاكات لحدود المخاطر أو إخفاقات الرقابة الداخلية (إن وجدت)، واستعراض نتائج التحقيق التي تقوم بها لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة.

لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، تكون غالبيتهم من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين. وتكون اللجنة مسؤولة بشكل أساسي عن:

- < تحديد وتقييم المرشحين المؤهلين لشغل مناصب في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفقاً لمعايير الكفاءة والملاءمة التي وضعتها اللجنة، بالإضافة إلى متطلبات الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين.
- < مراقبة التعريف والتدريب والتطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس إدارة مجموعة QNB فيما يتعلق بمسائل حوكمة الشركات.
- < الموافقة على المبادئ التوجيهية الخاصة بالمكافآت والحوافز لمجموعة QNB ومراجعتها والتأكد من أن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتماشى مع المعايير والقيود المنصوص عليها من قبل قانون الشركات التجارية ومصرف قطر المركزي.
- < التوجيه والإشراف على إعداد وتحديث دليل حوكمة الشركات الخاص بمجموعة QNB، بالتعاون مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامة الثالثة 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تتمة)

اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة

تتكون اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء يتم اختيار واحد منهم من قبل مجلس الإدارة لرئاسة اللجنة. يحضر الرئيس التنفيذي للمجموعة جميع الاجتماعات، من دون أن يكون له حق التصويت. وتكون اللجنة مسؤولة بشكل أساسي عن:

- < مراجعة استراتيجية مجموعة QNB طويلة المدى، وخطط العمل والميزانيات السنوية لمجموعة QNB، بناءً على الظروف الاقتصادية والسوقية وتوجيهات مجلس الإدارة، وإقرارها من أجل الحصول على موافقة مجلس الإدارة.
- < مراجعة المقترحات الائتمانية واعتمادها وفقاً لمصفوفة السلطة المعتمدة لمجموعة QNB.
- < مراجعة استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لمجموعة QNB واعتمادها في ضوء قيم العلامة التجارية عبر مجموعة QNB.
- < مراجعة خطط مجموعة QNB للتسويق والاتصالات وتوزيع الموارد وتوجيهها من أجل دعم تطوير الأعمال والنمو.
- < مراجعة الإجراءات التي يجب اتخاذها بشأن القروض المتعثرة، بما يتماشى مع الحدود والصلاحيات المفوضة على النحو المعتمد من قبل مجلس الإدارة وبما يتماشى مع أنظمة مصرف قطر المركزي.

لجان الإدارة

لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة

تقوم لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة بوضع استراتيجية إدارة المخاطر لمجموعة QNB ومراجعتها والتوصية بها، بالإضافة إلى تحديد سياسات المخاطر. وتستعرض العمليات وإطار الرقابة لإدارة المخاطر، وتحدد الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة عبر مجموعة QNB. كما تقوم لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة بمراجعة ملف مخاطر محفظة مجموعة QNB، والتوصية باستراتيجيات إدارة مخاطر المحفظة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة للمصادقة عليها من أجل الحصول على موافقة مجلس الإدارة، ومراجعة فعالية تشغيل إطار مراقبة المخاطر وتقديم التقييم السنوي إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة للحصول على موافقة المجلس. وتراقب لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة أنشطة إدارة المخاطر من وجهات نظر مختلفة على مستوى المؤسسة والتشغيل ومحفظة الائتمان والسيولة والسوق والاستراتيجية والشؤون القانونية والسمعة.

تقع مسؤولية مراجعة سياسات لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة والإشراف على أنشطتها على عاتق مجلس الإدارة. تقوم لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة بمراجعة الامتثال للسياسات والإجراءات وتوصيات التدقيق والمتطلبات التنظيمية، بما في ذلك متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعمل لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة أيضاً على تنفيذ وإدارة خطة وإطار إدارة الأزمات، وتقديم التوجيهات الاستراتيجية أثناء الأزمات، بما في ذلك إدارة الاتصالات الخارجية مع وسائل الإعلام، والسلطات التنظيمية، وخدمات الطوارئ والوكالات الحكومية. كما توفر اللجنة تقرير مخاطر المجموعة وتقارير أخرى منتظمة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة.

لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة

تتمتع لجنة الأصول والخصوم للمجموعة بسلطة مفوضة من قبل مجلس الإدارة لتطوير السياسات المتعلقة بجميع مسائل إدارة الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك هيكل الميزانية العمومية والتمويل والتسعير والتحوط وحدود الاستثمار. وبموجب الإطار العام لإدارة المخاطر، تُعد لجنة الأصول والخصوم للمجموعة مكوناً رئيسياً لإدارة المخاطر ضمن مجموعة QNB. تقوم لجنة الأصول والخصوم للمجموعة، من بين أمور أخرى، بما يلي:

- < مراجعة الاستراتيجية، السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات عبر مجموعة QNB إلى اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة والتوصية بها.
- < مراقبة ومراجعة أداء جميع أنشطة الخزنة عبر مجموعة QNB، بما في ذلك محافظ التجميع ودفاتر التداول، من حيث الربحية والأداء الائتماني والمخاطر الأخرى والتقلبات والأحجام.
- < مراقبة ومراجعة إدارة مخاطر أسعار الفائدة عبر مجموعة QNB، ولا سيما تقارير فجوة أسعار الفائدة، وتقارير صافي إيرادات الفوائد المتوقعة، واستراتيجية التحوط الحالية.
- < مراقبة ومراجعة إدارة السيولة ومخاطر صرف العملات الأجنبية عبر مجموعة QNB.
- < الإشراف على سياسة التسعير المرتبطة بالتحويل داخل مجموعة QNB لتكلفة الأموال ضمن نظام المعلومات الإدارية.
- < تحديد وتعديل أسعار الفائدة الأساسية المطبقة على كل كيان في مجموعة QNB، والتغييرات ذات الصلة في الودائع وهياكل أسعار الفائدة على الموجودات المحفوفة بالمخاطر.
- < مراقبة الأداء المالي الشهري وأهداف الموازنة.

يشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة منصب رئيس لجنة الأصول والخصوم، ويتولّى رئيس قطاع المالية منصب نائب رئيس اللجنة.

لجنة الأمن السيبراني للمجموعة

كُلفت هذه اللجنة بتولي مسؤولية مراقبة وتعديل وتنفيذ استراتيجية الأمن السيبراني لمجموعة QNB بما يتماشى مع توقعات مجلس الإدارة. تراقب اللجنة تنفيذ إطار عمل أمن تكنولوجيا المعلومات وحوكمة الأمن السيبراني، بما في ذلك الاستراتيجية والخطط والسياسات والضوابط والقدرات والمهارات والأدوار والمسؤوليات عبر مجموعة QNB. كما تشرف على برنامج أمن تكنولوجيا المعلومات في QNB وتتألف من أطراف مسؤولة من مختلف الوظائف والمستويات ضمن مجموعة QNB.

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تمة)

لجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة

تقوم لجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة بإضفاء الطابع الرسمي على هيكل إدارة الأزمة فيما يتعلق بخطة التعافي للمجموعة التي وافق عليها مجلس الإدارة. يدخل الهيكل حيز التنفيذ عند تنشيط مشغلات رأس المال والسيولة المحددة مسبقاً أو أي تصعيد ناشئ عن خطط الأزمة المالية الفردية (أي خطة الطوارئ الخاصة بالتمويل و/أو خطة الطوارئ الخاصة برأس المال). تتكون اللجنة من أربعة أعضاء تنفيذيين يتواصلون مع الإدارة ذات الصلة التي يجوز أن تشارك عن كثب في تنفيذ الخيارات. يمكن لرئيس قطاع المخاطر/ رئيس قطاع المالية الدعوة إلى اجتماع لجنة إدارة التعافي المالي بشكل فوري عند التحقق من خرق مشغل/ مشغلات الاسترداد. ويجوز أيضاً الدعوة إلى عقد الاجتماع إثر طلب واحد أو أكثر من أعضاء لجنة إدارة التعافي المالي.

تكون لجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة مخوذة للقيام بما يلي:

- < تحديد خيارات التعافي التي يجب اعتمادها في الأزمة الناشئة مع إمكانية الوصول المباشر إلى مجلس إدارة المجموعة من أجل التنفيذ المعتمد للخيار المحدد/ الخيارات المحددة.
- < الإشراف على تنفيذ إجراءات الأزمات ورصدها وإدارتها وإعداد تقرير بذلك إلى مجلس إدارة المجموعة.
- < بدء الاتصالات ذات الصلة بوسائل الإعلام والسلطات التنظيمية والهيئات الحكومية والمستثمرين.
- < اتخاذ القرار بشأن وقف إجراءات الأزمات (بموافقة السلطات).

تنظم لجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة الإجراءات المعتادة لمشاركة المعلومات مع مجلس الإدارة من أجل ضمان مشاركة المعلومات في الوقت المناسب مع مجلس الإدارة وفرق الإدارة ذات الصلة فيما يتعلق بإجراءات التعافي المحتملة وخطط التخفيف الأخرى أثناء تفعيل الخطط المعنية.

لجان الإدارة الفرعية

لجنة إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة

تتولى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة مسؤولية وضع وصيانة ومراجعة الإجراءات على المستويين الإداري والتشغيلي من أجل تحديد ورصد ومراجعة والحد من المخاطر التشغيلية وفقاً لسياسات مجموعة QNB للإشراف على المخاطر وإدارتها.

تكون لجنة إدارة المخاطر لجنة استراتيجية استباقية ولا تحل محل مسؤولية الإدارة التنفيذية ومسؤوليتها عن الإدارة اليومية للمخاطر التشغيلية وسنّ عمليات وإجراءات استمرارية الأعمال في حالة وقوع أي حادث.

تقوم لجنة إدارة المخاطر، التي تغطي الفروع المحلية والدولية، من بين أنشطة إدارة المخاطر الأساسية الأخرى، بما يلي:

- < تطوير ومراجعة المنهجية على مستوى المجموعة لتقييم "المخاطر التشغيلية المادية" من خلال قياس تأثير المخاطر والاحتمالية وخطط العمل التصحيحية عبر كل نشاط فردي ووظيفة وفرع دولي.
- < مراجعة عدم الامتثال لسياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية والإبلاغ عنه.
- < مراجعة جميع أحداث المخاطر التشغيلية عبر المجموعة ورصدها.
- < مراجعة خطة "التقييم الذاتي للتحكم في المخاطر" السنوية والتنفيذ المستمر وأي مهام معلقة.

لجنة التحقق من صحة نموذج المخاطر واستخدامه

تعمل اللجنة بمثابة مستشار فني، ويتفويض من لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة من أجل مراجعة نماذج المخاطر والموافقة عليها، وتغطي مسؤولياتها المتعلقة بالتحقق من صحة نموذج المخاطر وأنشطة الحوكمة عدة جوانب ذات صلة بالموافقة على جميع النماذج الحالية المستخدمة وتطوير النموذج المقترح حديثاً أو متطلبات التحسين وإعادة التطوير التي تشمل:

- < تقييم التقارير التقييمية المقدمة إلى البنك من وحدات التحقق من النماذج المستقلة، سواء كانت داخلية أو خارجية.
- < مراجعة التوصيات أثناء إجراء تقييم للخطورة، تقوم به وحدات التحقق من النماذج في تقييمها للسلامة الفنية للنماذج وتطبيقها في عمليات الأعمال/ المخاطر.
- < تقديم تقارير دورية إلى لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة عن حالة جرد النماذج، بالإضافة إلى النماذج المعتمدة.

مستوى الإقبال على المخاطر

يشير مستوى الإقبال على المخاطر إلى الحجم الإجمالي للمخاطر التي ترغب مجموعة QNB في قبوله في سياق تحقيق رسالتها ورؤيتها وأهداف أعمالها وأهدافها الاستراتيجية بما يتناسب مع قدرتها على تحمل المخاطر وكذلك ثقافتها ومستوى المخاطر المطلوب وقدرتها على إدارة المخاطر واستراتيجية الأعمال. يعمل بيان الإقبال على المخاطر لمجموعة QNB على توضيح ثقافة المخاطر وحدودها وحوكمتها في مجموعة QNB، ويوفر إطاراً لمواقف المجموعة تجاه المخاطر. ويخضع مستوى الإقبال على المخاطر للمراجعة وإعادة التقييم والموافقة، إلى جانب استراتيجية QNB وعمليات التخطيط التجاري والمالي والموارثة. كما يستخدم QNB إطار عمل لإدارة المخاطر لكل دولة يهدف إلى توزيع رأس مال المجموعة بطريقة مثلى عبر البلدان والأقاليم. وتوضح حدود المخاطر لكل دولة المستوى المطلق للإقبال على المخاطر على مستوى كل بلد على حدة، على النحو الذي يوافق عليه المجلس سنوياً.

يعتبر مجلس الإدارة عن مستوى الإقبال على المخاطر المقبول لديه من خلال مجموعة من المقاييس، أهمها معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر. وبصرف النظر عن استخدامه للتسعير التنافسي القائم على المخاطر، يتم استخدام معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للإبلاغ عن مستوى الإقبال على المخاطر ونشره كمقياس للأداء عبر QNB. يتم تزويد لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة بتقييمات منتظمة لمستوى الإقبال على المخاطر من أجل مقارنة ملف مخاطر مجموعة QNB مع مستوى الإقبال على المخاطر المحدد. وتجرى تحديثات منتظمة ومراجعة فورية ومناقشة لنشاط المخاطرة سعياً لتحقيق استراتيجية العمل.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تتمة)

اختبار الضغط

وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية بازل 3 من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وضع QNB إطار عمل متقدم لاختبار الضغط، يتكامل تماماً مع عملية صنع القرار في البنك استناداً إلى مبادئ اتفاقية بازل 3. تشدد مكونات إطار عمل QNB الرئيسية لاختبار الضغط على استخدام اختبار الضغط والتكامل ضمن حوكمة المخاطر في البنك، والمنهجيات والسيناريوهات المطبقة في كل مستوى من مستويات الاختبار، واختبار الضغط لمخاطر ومنتجات محددة من QNB.

يتم إجراء مستويات مختلفة من اختبار الضغط وتحليل السيناريو من أجل إعداد تقييم شامل للمخاطر، والتحقق من احتمال الخسارة، وتحديد زيادة المخاطر ورصدها. وهي تشمل:

i. اختبار الضغط التنازلي الذي يوجه القرارات الاستراتيجية، وعلى سبيل المثال كفاية رأس المال، ويساعد في توضيح وتحدي الإقبال على المخاطر على مستوى المؤسسة وأهداف المخاطر الاستراتيجية.

ii. اختبار الضغط التصاعدي الذي يوجه الإجراءات التكتيكية الخاصة بالمخاطر، عن طريق مراقبة المحفظة، وقياس ربحية المخاطر ومراجعة عتبات الإقبال على المخاطر لتحسين الضوابط الداخلية. تغطي مجموعة سيناريوهات QNB مختلف مستويات المخاطر التاريخية والمستقبلية وسيناريوهات "ماذا لو"، ويمكن إجراء اختبار الضغط وتحليل السيناريو على مستويات مختلفة من التفصيل. أما نطاق QNB فيشمل:

- < المجموعة داخل وخارج قطر: سيناريوهات تم تطويرها وتنفيذها على مستوى المجموعة بما في ذلك الفروع الخارجية والشركات التابعة (المحلية والدولية) وجميع وحدات الأعمال.
- < QNB مستوى محلي: سيناريوهات تم تطويرها وتنفيذها على المستوى المحلي (باستثناء الفروع الدولية).
- < QNB خارج دولة قطر: سيناريوهات تم تطويرها وتنفيذها على مستوى QNB خارج دولة قطر (بما في ذلك الفروع الدولية).
- < الشركات التابعة الدولية: سيناريوهات تم تطويرها وتنفيذها على مستوى الشركة التابعة خصيصاً.
- < الفروع الخارجية: سيناريوهات تم تطويرها وتنفيذها على مستوى الفرع خصيصاً.
- < وحدات الأعمال: سيناريوهات تم تطويرها وتنفيذها على مستوى وحدة الأعمال خصيصاً.

يُعد اختبار الضغط وتحليل السيناريو من الأدوات الرئيسية في إدارة المخاطر اليومية، وهي توفر نظرة ثاقبة مفيدة في نقاط الضعف المحددة وخصائص المخاطر لمحفظة أو وحدة أعمال معينة. بالإضافة إلى ذلك، يُعد اختبار الضغط جانباً أساسياً من عملية معايرة مستوى الإقبال على المخاطر التي تربط كلاً من خطط الأعمال التصاعدي وإقبال وقدرة مجلس الإدارة التنازلي. يجوز أن تشكل المخاطر الناشئة المختلفة على المدى القصير تهديداً للأهداف الاستراتيجية. فاختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات على مستوى المجموعة تفحص إمكانية الخسارة في سيناريوهات الانكماش الاقتصادي المعقول. ويتم معايرة التأثير على التوقعات الائتمانية وعوامل مخاطر السوق، وتقدير التقلبات المحتملة في أرباح QNB وكفاية رأس ماله. إلى جانب تحديد مقدار الخسارة المحتملة، تساهم نتائج اختبارات الضغط في تسهيل إجراءات الإدارة والمناقشات مع رئيس المخاطر في الفروع والشركات التابعة (على سبيل المثال، تقليل مستوى الإقبال على المخاطر، وإدخال حدود مستوى التشغيل إلخ.). وعلاوة على ذلك، تُستخدم السيناريوهات واختبارات الضغط أيضاً لتقييم كفاية رأس المال والسيولة للبنك (بما في ذلك الشركات التابعة والفروع) كما هو مطلوب من قبل الجهات التنظيمية المحلية، ولأغراض إدارة المخاطر الداخلية. ويكون تحليل السيناريو ضرورياً جداً لأغراض التخطيط الاستراتيجي والمالي.

وفقاً للمبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بشأن تحديد خسائر انخفاض قيمة الائتمان المعمول بها، تتضمن المنهجية مؤشرات تطلعيه في كل من تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بشكل كبير منذ التعرف الأولي بها وقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. يقوم البنك بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. وتتضمن هذه العملية تطوير سيناريوهات اقتصادية إضافية والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة. وتشمل المعلومات الخارجية البيانات والتنبؤات الاقتصادية التي تنشرها الهيئات الحكومية والسلطات النقدية في البلدان التي يعمل بها البنك والمنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة مختارة من المتنبئين من القطاع الخاص والأكاديميين.

تراعي اختبارات الضغط التي يجريها QNB مجموعة من السيناريوهات عبر أعماله وسياساته وإجراءاته المكتوبة لكي تكون اختبارات الضغط دقيقة بما فيه الكفاية لأغراض اتفاقية بازل 3. ويغطي إطار اختبار الضغط في QNB جميع المخاطر الواردة في الدعامتين الأولى والثانية من اتفاقية بازل 3، مع التركيز بشكل خاص على الأثر المادي للمخاطر. ويجري استخدام اختبار الضغط العكسي داخل QNB لتحديد وتحديث ملف المخاطر واستراتيجية المخاطر فيه. يخضع إطار التخفيف للمراجعة على أساس شهري من قبل فريق المخاطر، ويُنظر في مزيد من التحسين. كما وضع البنك خطة تعافي تتماشى مع أفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية في القطاع.

الحد من مخاطر الائتمان

وضعت المجموعة إطار عمل للحد من المخاطر الائتمانية كوسيلة لتقليل المخاطر الائتمانية عند التعرض، على مستوى التسهيلات، من خلال شبكة أمان للأوراق المالية الملموسة والقابلة للتحقيق بما في ذلك الضمانات و/أو التأمينات المعتمدة من طرف ثالث. تتعدد أنواع الحد من المخاطر الائتمانية وتشمل الضمانات والأوراق المالية، والكفالات وغيرها من أشكال الدعم غير التعاقدية. وتتضمن المجموعة أن تكون جميع الوثائق ملزمة لكافة الأطراف وقابلة للتنفيذ قانوناً في كل الولايات القضائية ذات الصلة. كما تضمن مراجعة جميع الوثائق من قبل السلطة المختصة وامتلاكها آراء قانونية مناسبة للتحقق من قابليتها للتنفيذ. لقد طبق QNB تاريخياً سياسة ائتمانية متحفظة. وهو يؤمن بأن نهجه المتحفظ في الإقراض يضمن وجود انتشار مناسب للمخاطر من خلال مجموعة منتجات وقاعدة عملاء متنوعة (حسب المنطقة الجغرافية والقطاع ونوع المدين). كما يرى البنك أن سياسته الائتمانية المتحفظة تعزز تطبيق حدود المخاطر الائتمانية الفعالة في أعماله، مع توفير عوائد كافية على المخاطر التي تتناسب مع توقعات الإدارة. ولا بد من الإشارة إلى أن المراقبة الفعالة التي يعتمدها البنك لمخاطرة، إلى جانب نظام تصنيف داخلي متحفظ للمخاطر واستراتيجية تعافٍ في الوقت المناسب، تعزز نهج QNB بشأن الحد من المخاطر.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
 بازل إفصاحات الأدعامة الثالثة
 31 ديسمبر 2023
 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تتمة)

نظرة عامة على الموجودات المرجحة بالمخاطر: OV1

الموجودات المرجحة بالمخاطر	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	الموجودات المرجحة بالمخاطر	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
31 ديسمبر 2023	30 يونيو 2023	31 ديسمبر 2023	30 يونيو 2023
1 المخاطر الائتمانية (باستثناء المخاطر الائتمانية للطرف المقابل)	459,655,166	73,544,827	69,330,397
2 منها: النهج الموحد	459,655,166	73,544,827	69,330,397
3 منها: النهج القائم على التصنيف الداخلي المؤسسي	-	-	-
4 منها: نهج الإشراف المؤقت	-	-	-
5 منها: النهج القائم على التصنيف الداخلي المتقدم	-	-	-
6 المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	3,780,595	604,895	862,052
7 منها: النهج الموحد للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل	-	-	-
8 منها: طريقة التعرض الحالي	3,780,595	604,895	862,052
9 منها: المخاطر الائتمانية للطرف المقابل الأخرى	-	-	-
10 تعديل تقييم الائتمان	2,762,562	442,010	440,826
11 وضع حقوق الملكية بموجب النهج البسيط القائم على ترجيح المخاطر وطريقة النموذج الداخلي خلال مرحلة السنوات الخمس الخطية	-	-	-
12 استثمارات حقوق الملكية في الصناديق - نهج النظرة المفضلة	784,092	125,455	-
13 استثمارات حقوق الملكية في الصناديق - نهج النظام الداخلي الأساسي للصندوق	-	-	-
14 استثمارات حقوق الملكية في الصناديق - النهج المرجعي	-	-	-
15 مخاطر التسوية	-	-	-
16 مخاطر التوريد المتعلقة بالدفاتر البنكية	-	-	-
17 منها: نهج التوريد القائم على التصنيف الداخلي (نهج التوريد القائم على التصنيف الداخلي)	-	-	-
18 منها: نهج التوريد القائم على التصنيف الخارجي	-	-	-
19 منها: نهج التوريد الموحد	-	-	-
20 مخاطر السوق	1,825,370	292,059	1,943,194
21 منها: النهج الموحد	1,825,370	292,059	1,943,194
22 منها: نهج النماذج الداخلية	-	-	-
23 رسوم رأس المال للتبديل بين حافظة التداول والدفتر المصرفي	-	-	-
24 المخاطر التشغيلية	50,230,820	8,036,931	8,036,931
25 المبالغ الأقل من حدود الخصم (تخضع لوزن المخاطر بنسبة 250%)	-	-	-
26 تطبيق الحد الأدنى للنتائج	-	-	-
27 تعديل الحد الأدنى (قبل تطبيق السقف الانتقالي)	-	-	-
28 تعديل الحد الأدنى (بعد تطبيق السقف الانتقالي)	-	-	-
29 الإجمالي (1 + 6 + 10 + 11 + 12 + 13 + 14 + 15 + 16 + 20 + 23 + 24 + 25)	519,038,605	83,046,177	80,613,400

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامة الثالثة 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

تكوين رأس المال والقدرة الكلية على استيعاب الخسائر: DIS25 السمات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمية: CCA

المعلومات الكمية والنوعية	المعلومات الكمية والنوعية	المعلومات الكمية والنوعية
بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
1	جهة الإصدار	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
2	المعرف الفريد (مثل لجنة إجراءات تحديد الهوية الأمنية الموحدة (CUSIP) أو رقم التعريف الدولي للأوراق المالية (ISIN) أو معرف بلومبرج للاكتتاب الخاص)	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
3	القانون الحاكم للأداة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
4	المعالجة التنظيمية	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
5	قواعد الاتفاقية الانتقالية (التخصيص الرجوعي)	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
6	قواعد الاتفاقية بعد المرحلة الانتقالية (التخصيص الرجوعي)	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
7	التأهل على المستوى المحلي / المجموعة / المجموعة والمحلي	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
8	نوع الأداة (الأنواع التي تحددها كل ولاية قضائية)	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
9	المبلغ المصرح به في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين، اعتباراً من تاريخ التقرير الأخير)	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
9أ	القيمة الاسمية للأداة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
9ب	سعر الإصدار	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
10	سعر الاسترداد	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
11	التصنيف المحاسبي	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
12	تاريخ الإصدار الأصلي	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
13	دائم أو لأجل	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
14	تاريخ الاستحقاق الأصلي	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
15	يخضع استدعاء المصدر لموافقة إشرافيه مسيقة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
16	تاريخ الاستدعاء الاختياري وتواريخ الاستدعاء الطارئ ومبلغ الاسترداد	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
17	تواريخ الاستدعاء اللاحقة، إن وجدت	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
18	قسائم / أرباح موزعة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
19	توزيعات أرباح / قسائم ثابتة أو عائمة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
20	سعر القسيمة وأي مؤشر ذي صلة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
21	وجود مانع لتوزيعات الأرباح	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
22	تقديري بالكامل أو جزئياً أو إلزامياً (من حيث التوقيت)	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
23	تقديري بالكامل أو جزئياً أو إلزامياً (من حيث المبلغ)	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
24	وجود تصعيد أو حافز آخر للاسترداد	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
25	غير تراكمي أو تراكمي	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
26	قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
27	ميزة خفض القيمة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
28	في حالة خفض القيمة - محفزات خفض القيمة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
29	في حالة خفض القيمة، كامل أو جزئي	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
30	في حالة خفض القيمة، دائم أو مؤقت	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
31	في حالة خفض القيمة المؤقت، وصف آلية رفع القيمة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
32	نوع التنازل:	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
33	المركز في التسلسل الهرمي لإنزال مرتبة الأولوية في التصفية (يجب تحديد نوع الأداة الذي يلي مباشرة مرتبة الأداة في التسلسل الهرمي لدائني الإفلاس في الكيان القانوني المعني).	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
34	الميزات المنقولة غير المتوافقة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
35	إذا كانت الإجابة "نعم"، يتعين تحديد الميزات غير المتوافقة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
 بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
 31 ديسمبر 2023
 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

تكوين رأس المال والقدرة الكلية على استيعاب الخسائر: DIS25 (تتمة)

تكوين رأس المال التنظيمي: CC1

30 يونيو 2023	31 ديسمبر 2023	
رأس المال والاحتياطيات: الأدوات والاحتياطيات		
9,236,429	9,236,429	1 رأس المال العادي المؤهل المصدر مباشرةً (وما يُعادله بالنسبة للشركات غير المساهمة) مُضافاً إليه فائض الأسهم ذات الصلة.
60,092,530	67,098,664	2 الأرباح المدورة
6,046,933	6,759,864	3 تراكم الإيرادات الشاملة الأخرى (والاحتياطيات الأخرى)
-	-	4 رأس المال المصدر مباشرةً والخاضع للتخلص التدريجي من رأس المال والاحتياطيات (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
406,759	461,675	5 رأس المال العادي الصادر عن الأطراف الثالثة (المبلغ المسموح به يقع في فئة رأس المال والاحتياطيات)
75,782,651	83,556,632	6 رأس المال والاحتياطيات قبل المطلوبات التنظيمية
رأس المال والاحتياطيات - التعديلات التنظيمية		
-	-	7 تعديلات التقييم الدقيق
4,774,129	5,951,595	8 السمعة التجارية (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
-	-	9 الموجودات غير الملموسة الأخرى بخلاف حقوق إدارة الرهون العقارية (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
764,829	968,322	10 الموجودات الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية، باستثناء تلك الناتجة عن الفروق المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
39,340	(189,075)	11 احتياطي تحوط التدفق النقدي
-	-	12 مكاسب التوريق من البيع
-	-	13 المكاسب والخسائر الناتجة عن تغيرات في المخاطر الائتمانية الخاصة بالالتزامات القيمة العادلة
-	-	14 صافي الموجودات المحددة لصندوق المعاشات التقاعدية
-	-	15 الاستثمارات في الأسهم الخاصة (إذا لم يتم طرحها بالفعل من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المقررة)
-	-	16 حيازة متبادلة في حقوق الملكية العادية
-	-	17 الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، بحيث لا يمتلك البنك أكثر من 10% من رأس المال المصدر (المبلغ أعلى من 10% - قيمة الحد الأدنى)
-	-	18 استثمارات ضخمة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي (المبلغ أعلى من 10% - قيمة الحد الأدنى)
-	-	19 الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (المبلغ أعلى من 10% - قيمة الحد الأدنى، صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
-	-	20 المبالغ التي تتجاوز 15% - قيمة الحد الأدنى
-	-	21 منها: استثمارات ضخمة في الأسهم العادية للقطاع المالي
-	-	22 منها: الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة
-	-	23 تعديلات تنظيمية محددة من قبل مصرف قطر المركزي
5,578,298	6,730,842	24 إجمالي التعديلات التنظيمية لرأس المال والاحتياطيات
70,204,353	76,825,790	25 رأس المال والاحتياطيات
رأس المال الإضافي: الأدوات		
20,000,000	20,000,000	26 الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي المصدر مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
20,000,000	20,000,000	27 منها: فئصة كحقوق ملكية بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها
-	-	28 منها: فئصة كالتزامات بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها
-	-	29 أدوات رأس المال المصدر مباشرةً والخاضع للتخلص التدريجي من الشريحة الأولى الإضافية
69,315	80,842	30 الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي (وأدوات رأس المال والاحتياطيات غير المدرجة في الصف رقم 5) الصادرة عن شركات تابعة ومملوكة لأطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي)
-	-	31 منها: أدوات صادرة عن شركات تابعة خاضعة للتخلص التدريجي
20,069,315	20,080,842	32 الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي قبل التعديلات التنظيمية

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

تكوين رأس المال والقدرة الكلية على استيعاب الخسائر: DIS25 (تتمة)

30 يونيو 2023	31 ديسمبر 2023	
الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي: التعديلات التنظيمية		
-	-	33 الاستثمارات في الأدوات في الشريحة الأولى الإضافية
-	-	34 الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي
-	-	35 استثمارات ضخمة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي
-	-	36 تعديلات تنظيمية محددة من قبل مصرف قطر المركزي
-	-	37 إجمالي التعديلات التنظيمية على الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي
20,069,315	20,080,842	38 الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي
90,273,668	96,906,632	39 الشريحة الأولى من رأس المال (الشريحة الأولى = رأس المال والاحتياطيات + الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي)
الشريحة الثانية من رأس المال: الأدوات والمخصصات		
-	-	40 أدوات مؤهلة في الشريحة الثانية مُصدرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
-	-	41 أدوات رأس المال المُصدر مباشرة والخاضع للتخلص التدريجي من الشريحة الثانية
84,611	98,237	42 أدوات الشريحة الثانية (وأدوات رأس المال والاحتياطيات والأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي غير المدرجة في الصنفين رقم 5 أو رقم 34) الصادرة عن شركات تابعة ومملوكة لأطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في الشريحة الثانية)
-	-	43 منها: أدوات صادرة عن شركات تابعة خاضعة للتخلص التدريجي
5,518,225	5,837,280	44 المخصصات
5,602,835	5,935,517	45 الشريحة الثانية من رأس المال قبل التعديلات التنظيمية
-	-	46 الشريحة الثانية من رأس المال: التعديلات التنظيمية
-	-	47 الاستثمارات في الأدوات المملوكة في الشريحة الثانية
-	-	48 الاستثمارات في رأس المال والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، بحيث لا يمتلك البنك أكثر من 10% من رأس المال العادي المُصدر للكيان (المبلغ أعلى من 10% - قيمة الحد الأدنى)
-	-	49 استثمارات ضخمة في رأس المال وغيرها من التزامات القدرة الكلية على استيعاب الخسائر للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي (صافي من الصفقات القصيرة)
-	-	50 تعديلات تنظيمية محددة من قبل مصرف قطر المركزي
-	-	51 إجمالي التعديلات التنظيمية على الشريحة الثانية من رأس المال
5,602,835	5,935,517	52 الشريحة الثانية من رأس المال
95,876,504	102,842,149	53 إجمالي رأس المال التنظيمي (إجمالي رأس المال = الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)
503,833,753	519,038,605	54 إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر
-	-	55 نسب رأس المال والاحتياطيات الرأسمالية
13.9%	14.8%	56 رأس المال والاحتياطيات (كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر)
17.9%	18.7%	57 الشريحة الأولى (كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر)
19.0%	19.8%	58 إجمالي رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر)
5.0%	5.0%	59 متطلبات المؤسسة من احتياطي رأس المال المؤقت (احتياطي المحافظة على رأس المال زائد متطلبات احتياطي رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية، زائد متطلبات استيعاب الخسارة معبّراً عنها بنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر)
2.5%	2.5%	60 منها: متطلبات احتياطي المحافظة على رأس المال
-	-	61 منها: متطلبات البنك المحددة من احتياطي رأس المال المعاكس لمواجهة التقلبات الدورية
2.5%	2.5%	62 منها: متطلبات استيعاب الخسارة الأعلى (البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية)
2.9%	3.8%	63 رأس المال والاحتياطيات (كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر) المتاحة بعد تلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس مال البنك
-	-	64 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال من مصرف قطر المركزي
11.0%	11.0%	65 الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية العادية في الشريحة الأولى
13.0%	13.0%	66 الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى
16.0%	16.0%	67 الحد الأدنى لنسبة إجمالي رأس المال

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
 بازل إفصاحات الدعامه الثالثة
 31 ديسمبر 2023
 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

تكوين رأس المال والقدرة الكلية على استيعاب الخسائر: DIS25 (تتمة)

مطابقة رأس المال التنظيمي مع الميزانية العمومية: CC2

الميزانية العمومية كما في القوائم المالية المنشورة		ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد	مرجع للبيانات المالية
31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2023	
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	87,820,365	87,788,938	8
أرصدة لدى بنوك	86,476,920	84,628,016	9
قروض وسلف للعملاء	852,987,250	858,111,983	10
استثمارات مالية	172,732,325	169,044,708	11
استثمارات في شركات زميلة	7,849,360	7,849,360	12
عقارات ومعدات	6,713,427	6,713,427	13
موجودات غير ملموسة	2,642,601	2,642,601	14
موجودات أخرى	13,762,765	37,317,378	15
إجمالي الموجودات	1,230,985,013	1,254,096,411	
المطلوبات			
ودائع عملاء	857,106,277	847,401,720	17
أرصدة من بنوك ومؤسسات مالية	156,991,401	152,489,711	16
سندات الدين	36,288,867	35,769,004	18
قروض أخرى	29,400,073	29,266,737	19
مطلوبات أخرى	40,991,301	94,137,030	20
إجمالي المطلوبات	1,120,777,919	1,159,064,202	
حقوق الملكية			
رأس المال	9,236,429	9,236,429	22
احتياطي قانوني	25,326,037	25,326,037	22
احتياطي المخاطر	12,000,000	11,000,000	22
احتياطي القيمة العادلة	(587,777)	(587,777)	22
احتياطي تحويل العملات الأجنبية	(29,157,890)	-	22
احتياطيات أخرى	(820,506)	(29,978,396)	22
أرباح مدورة	73,102,343	60,035,917	22
حقوق غير المسيطرين	1,108,458	-	23
أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي	20,000,000	20,000,000	24
إجمالي حقوق الملكية	110,207,094	95,032,209	

الملاحظات: يتعلق الاختلاف بين الميزانية العمومية المنشورة والنطاق التنظيمي للتوحيد بشكل أساسي بالإبلاغ عن الخسائر الائتمانية المتوقعة / المخصصات ضمن المطلوبات الأخرى لأغراض تنظيمية.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

قيود توزيع رأس المال: DIS26

قيود توزيع رأس المال: CDC

أ	ب
نسبة رأس المال والاحتياطيات التي قد تؤدي إلى قيود توزيع رأس المال (%)	نسبة رأس المال والاحتياطيات الحالية (%)
1 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والاحتياطيات زائد احتياطيات رأس المال (مع عدم مراعاة رأس المال والاحتياطيات المستخدم من أجل تلبية الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي / نسب القدرة الكلية على استيعاب الخسائر الأخرى TLAC)	%8.5
2 رأس المال والاحتياطيات زائد احتياطيات رأس المال (مع مراعاة رأس المال والاحتياطيات المستخدم من أجل تلبية الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي / نسب القدرة الكلية على استيعاب الخسائر الأخرى TLAC)	%14.8
3 نسبة الرافعة المالية	%7.5
الحد الأدنى لمتطلبات نسبة الرافعة المالية (%)	%3.0
نسبة الرافعة المالية الحالية (%)	%14.8

المكافآت: DIS35

سياسة المكافآت: REMA

الهدف

يشكل نظام المكافآت داخل مجموعة QNB عنصراً رئيسياً في هيكل الحوكمة والحوافز، والذي يقوم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلاله بدعم الأداء الجيد وتحديد سلوكيات المخاطرة المقبولة وتعزيز ثقافة التشغيل والمخاطر في البنك. تتماشى هذه السياسة مع أفضل الممارسات، ولا سيما المبادئ التوجيهية ومتطلبات قانون الشركات التجارية - مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، ومصرف قطر المركزي وأي متطلبات تنظيمية أخرى ذات صلة.

النطاق

تنطبق هذه السياسة، على سبيل المثال لا الحصر، على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وموظفي مجموعة QNB.

الحوكمة

من أجل ضمان الحوكمة الفعالة للمكافآت والتعويضات داخل مجموعة QNB، سيتم مراعاة ما يلي:

- < يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تعزيز حوكمة الشركات والممارسات السليمة لمنح المكافآت والحوافز المالية على مستوى المجموعة.
- < سيشرف مجلس الإدارة بنشاط من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة على تصميم وتشغيل نظام المكافآت، والتأكد من وجود ضوابط كافية على النحو المطلوب.
- < سيضمن مجلس الإدارة وجود نظام وقنوات اتصال بين الموظفين وكبار المسؤولين لأخذ العلم بشأن أي شكوى يتم رفعها في هذا الصدد واتخاذ الإجراءات ذات الصلة، ومعالجة أي شكوى حقيقية.
- < يكون الموظفون المشاركون في وظائف الرقابة (التدقيق الداخلي، والمخاطر، والالتزام، والرقابة المالية) مستقلين، ويتم تعويضهم بطريقة مستقلة عن مجالات العمل التي يشرفون عليها.
- < تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، تكون غالبيتهم من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين. وتكون اللجنة مسؤولة بشكل أساسي عن:

- < تحديد وتقييم المرشحين المؤهلين لشغل مناصب في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفقاً لمعايير الكفاءة والملاءمة التي وضعتها اللجنة، بالإضافة إلى متطلبات الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين.
- < مراقبة التعريف والتدريب والتطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس إدارة مجموعة QNB فيما يتعلق بمسائل حوكمة الشركات.
- < الموافقة على المبادئ التوجيهية الخاصة بالمكافآت والحوافز لمجموعة QNB ومراجعتها والتأكد من أن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتماشى مع المعايير والقيود المنصوص عليها من قبل قانون الشركات التجارية ومصرف قطر المركزي.
- < التوجيه والإشراف على إعداد وتحديث دليل حوكمة الشركات الخاص بمجموعة QNB، بالتعاون مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة.

رقابة إشرافه فعالة وإطار عمل للمكافآت

سيتمتع مجلس الإدارة بمبادئ توجيهية تنظيمية ذات صلة بالتعويضات والمكافآت، وفيما يلي مبادئ إطار عمل المكافآت في QNB.

ستراجع لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة طريقة دفع التعويض من خلال النظر في جميع مكونات التعويض الممكنة.

المكافآت: DIS35 (تمة)

تتوافق هذه السياسة مع إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالبنك، وتخضع للتحديث وفقاً لذلك وللمراجعة على أساس سنوي داخلياً من قبل الجهات المعنية. وتشمل هذه المراجعة تقييم مدى كفاية السياسة لتكون متنسقة ومتماشية مع أحدث الممارسات والمنشورات الدولية مثل مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وتوجيهات مصرف قطر المركزي. وستتولى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة مسؤولية إعداد التوصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين الآخرين.

وعلاوة على ذلك، ستضمن لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة تماشي إطار المكافآت والمبادئ المعمول بها مع سياسة المكافآت ومبادئ مجلس الإدارة التوجيهية مع مراعاة التوازن بين الأرباح المحققة والمخاطر المرتبطة بأنشطة الأعمال. كما ستوافق اللجنة على المبادئ التوجيهية الخاصة بالمكافآت والحوافز لمجموعة QNB ومراجعتها والتأكد من أن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتماشى مع المعايير والقيود المنصوص عليها من قبل مصرف قطر المركزي/ هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات التجارية. في جميع الأحوال، ستخضع مكافآت مجلس الإدارة للحدود المنصوص عليها في أحكام قانون الشركات التجارية وتعليمات وقيود مصرف قطر المركزي/ هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد. وستضمن لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة اعتماد مبادئ بازل التوجيهية وأفضل الممارسات الدولية الأخرى لدى تحديد معايير المكافآت في المجموعة. كما ستضمن اللجنة موافقة مصرف قطر المركزي على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة قبل الموافقة عليها من قبل المساهمين في الجمعية العمومية السنوية للبنك، وقبل السداد أيضاً.

ستقوم لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات بتقييم مدى كفاية وملاءمة سياسة المكافآت على أساس سنوي بما في ذلك خطط وإجراءات ونتائج المكافآت. وستحظى اللجنة بإمكانية الحصول على مشورة، سواء داخلياً أو خارجياً، تكون مستقلة عن المشورة المقدمة من الإدارة التنفيذية. يجوز أن تنظر اللجنة في النتائج أثناء تحديد الجوانب المتعلقة بمنح المكافآت والحوافز بطريقة موضوعية ومستقلة، وستكتسب وصولاً غير مقيد إلى المعلومات والتحليلات المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتها من وظائف الرقابة (المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام والتدقيق الداخلي). كما ستراجع اللجنة عدداً من السيناريوهات المحتملة لا اختبار كيفية استجابة نظام المكافآت للأحداث الخارجية والداخلية المستقبلية. وستتم مراجعة مكافآت الوظائف المستقلة، مثل التدقيق الداخلي والالتزام، من قبل لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة من أجل ضمان توافق تقييم الأداء والمكافآت مع السياسات والمواثيق والممارسات ذات الصلة بالمجموعة.

معايير مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

ستتولى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة المسؤولية عن جميع الجوانب المرتبطة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

يعتمد تحديد المكافآت والحوافز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على تقييم أدائهم بما يتماشى مع أداء البنك على المدى الطويل، وليس خلال فترة العام الحالي فحسب.

يعتمد أساس منح المكافآت والحوافز على نظام موضوعي لتقييم الأداء، وفقاً للمعايير المالية وغير المالية، مثل تلك المتعلقة بأنظمة التشغيل، والرقابة الداخلية، والامتثال للقوانين والتعليمات التنظيمية، والمسائل البيئية والاجتماعية، والمسائل المتعلقة بالحوكمة والشمول المالي والتحول الرقمي وإدارة جميع أنواع المخاطر عند تقييم وقياس أداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

سيتم تحديد حزم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من خلال عملية رسمية وشفافة. وستكون مستويات المكافآت كافية لجذب أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والاحتفاظ بهم وتحفيزهم على الجودة المطلوبة لإضافة قيمة إلى المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، ستعكس مستويات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الوقت والالتزام والمسؤوليات الموكلة لهذا الدور، بما في ذلك المشاركة في اللجان على مستوى مجلس الإدارة. ولن تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خيارات الأسهم، بل سنعامل على أنها نفقات تشغيلية.

المتطلبات التنظيمية

بموجب القوانين واللوائح المعمول بها، مثل أحكام قانون الشركات التجارية، وكذلك تعميم مصرف قطر المركزي المتعلق بـ "مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة"، ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، تتماشى سياسة المكافآت هذه مع اللوائح المذكورة، حيث وضع النظام الأساسي للمجموعة إطاراً لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة البالغة أقل بكثير من الحدود المشار إليها في قانون الشركات التجارية. ستصادق الجمعية العمومية على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ضمن الحدود التي تقرها الجهات التنظيمية. وتتماشى الحدود القصوى لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة مع حدود المكافآت المنصوص عليها من قبل مصرف قطر المركزي. ففي حال كان عضو مجلس الإدارة عضواً في أي من لجان مجلس الإدارة الأخرى في الوقت نفسه، يمكن أن يكون مؤهلاً للحصول على مكافأة إضافية بحسب ما يقرره مجلس الإدارة وفقاً لمبادئ مصرف قطر المركزي التوجيهية، شريطة ألا تتجاوز المكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة 5% من صافي ربح البنك بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح (نقداً وعينياً) على المساهمين.

تبقى هذه السياسة سارية المفعول حتى تدعو الحاجة إلى أي تغيير مادي بسبب التغيير في التوجيهات التنظيمية أو أي حاجة أخرى يراها مجلس الإدارة أو إدارة المجموعة مناسبة.

الضوابط الإضافية

تخضع أي مكافأة أو علاوة يتلقاها رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة خلال العام للخصم من حدود المكافآت المذكورة أعلاه. ويتم دفع المكافأة فقط في حالة تحقيق البنك صافي ربح بعد خصم الاحتياطات وتوزيع أرباح على المساهمين لا تقل عن 5%.

لا تُدفع المكافأة إلا بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي. ويجب أن تتماشى المكافأة مع أحكام المادة رقم 119 من قانون الشركات التجارية رقم 2015/11 التي تنص على ضرورة ألا تتجاوز المكافأة 5% من صافي الدخل بعد الاحتياطات القانونية، والاقتطاعات وتوزيعات الأرباح المعتمدة بنسبة 5% على الأقل من رأس المال المدفوع.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة

31 ديسمبر 2023

(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

المكافآت: DIS35 (تمة)

معايير مكافآت الموظفين

ستماشى مكافآت موظفي QNB مع المبادئ المنصوص عليها في هذه السياسة.

الأساس والطريقة

يجب أن يراعي تصميم سياسة المكافآت وهدفها رغبة البنك في استقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم ومكافأتهم بمستوى عالٍ من المعرفة الفنية والمهارات والخبرة. وتحظى العقود التي يوقعها الموظفون بأساس قانوني لربط مكافأتهم بألية تقييم الأداء. كما تكون نتائج التعويضات متماثلة مع نتائج المخاطر والأداء العام للبنك بما في ذلك مؤشرات الربحية، والسيولة، وكفاية رأس المال والأداء التشغيلي. ولن يظهر أي تمييز في المكافآت والحوافز المدفوعة للموظفين بناء على أي أسس شخصية خارج حدود هذه السياسة.

أثناء وضع الأهداف والغايات، سيُنظر فيما يلي:

- < سيتم النظر في جميع أنواع المخاطر عند تحديد مكافآت وحوافز QNB ككل، بحيث لا يكون إجمالي الدخل أو الربح هو المعيار الوحيد لقياس الأداء.
- < يجب إيجاد توازن بين الأرباح ومستويات المخاطر في الأنشطة التجارية التي تولّد هذه الأرباح.
- < تؤخذ جميع أنواع المخاطر في الاعتبار مثل مخاطر السيولة ومخاطر السمعة والعبء على رأس المال وتعقيد مخاطر الأنشطة ذات الصلة، وسواء كانت صعبة أو سهلة القياس.
- < سيطلب من الموظفين إكمال الأهداف والغايات الفردية الخاصة بهم التي ستخضع للتقييم بما يتماشى مع مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة من أقسام الأعمال الخاصة بهم والتي سقيّم على أساس نصف سنوي، وستستخدم نتائجها لحساب إجمالي التعويض لكل موظف بعد النظر في أي عوامل سلبية.
- < من أجل تحقيق أهداف QNB وغاياته الاستراتيجية، سيقوم كل قسم بتحديد أهداف وغايات الفريق القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى على مستوى الأقسام والأفراد للموظفين، ووضع مؤشرات الأداء الرئيسية التي تساعد في التقييم المناسب لأدائهم.

دفع التعويضات والمكافآت

سيتم ربط مدفوعات حوافز الموظفين بمساهمة الفرد وكيان الأعمال في هذا الأداء. ويجب أن يكون جدول التعويضات حساساً فيما يتعلق بالأفق الزمني للمخاطر. كما ستماشى مدفوعات المكافآت مع المتطلبات التنظيمية، وستراعي أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يشكل نظام المكافآت داخل المجموعة عنصراً رئيسياً في هيكل الحوكمة والحوافز، والذي يقوم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلاله بدعم الأداء الجيد وتحديد سلوكيات المخاطرة المقبولة وتعزيز ثقافة التشغيل والمخاطر في البنك. وبالتالي، تحدد "سياسة مكافآت مجموعة QNB منفصلة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين" الآلية التي ترتبط بها المكافآت بشكل مباشر بالجهود والأداء على مستوى كل من الإدارة والموظفين بما في ذلك مجلس الإدارة. ويشمل ذلك تحقيق الأهداف والغايات المحددة وفقاً للربحية وتقييم المخاطر والأداء العام للمجموعة. تنطبق هذه السياسة على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وموظفي مجموعة QNB. ويلتزم مجلس الإدارة بمبادئ توجيهية تنظيمية وممارسات رائدة في مجال التعويضات والمكافآت. كما أنه يتولى، من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة له (عن طريق التفويض)، مسؤولية الإشراف العام على تنفيذ الإدارة نظام المكافآت للبنك بأكمله. تقوم اللجنة بمراقبة النتائج بانتظام ومراجعتها لتقييم ما إذا كان نظام المكافآت على مستوى البنك يوفر الحوافز المرغوبة لإدارة المخاطر ورأس المال والسيولة. وبالمقابل، يقوم مجلس الإدارة بمراجعة خطط وعمليات ونتائج المكافآت على أساس سنوي. ويشار إلى أنّ سياسة المكافآت لأعضاء مجلس إدارة QNB تتوافق مع تعليمات مصرف قطر المركزي ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.

يعرض مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المكافآت / الرواتب، والأتعاب (إن وجدت)، والمبالغ المستلمة مقابل الأعمال الفنية أو الإدارية أو المزايا المادية الأخرى التي تم الحصول عليها من أجل الموافقة عليها، وفقاً لقانون الشركات التجارية، وتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. وتتماشى سياسة المكافآت المعتمدة لدى مجموعة QNB مع القوانين واللوائح المعمول بها، مثل أحكام قانون الشركات التجارية، وكذلك تعميم مصرف قطر المركزي المتعلق بمكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية. وقد وضع النظام الأساسي للمجموعة إطاراً لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة البالغة أقل بكثير من الحدود المشار إليها في قانون الشركات التجارية.

في عام 2023، بلغ إجمالي مكافآت مجلس الإدارة المقترحة (شاملة جميع الرسوم والعلاوات) 16.94 مليون ريال قطري مقسمة على النحو التالي: 2 مليون ريال قطري لرئيس مجلس الإدارة، و1.5 مليون ريال قطري لكل عضو، بالإضافة إلى 120 ألف ريال قطري لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن اللجان المعنية التي ينتمي إليها. تتوافق هذه المكافأة مع أحكام المادة رقم 119 من قانون الشركات التجارية، والمادة رقم 50 من نظام QNB الأساسي، وتعليمات مصرف قطر المركزي. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافأة لموافقة مصرف قطر المركزي والجمعية العمومية.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
 بازل إفصاحات الدعامه الثالثة
 31 ديسمبر 2023
 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

المكافآت: DIS35 (تتمة)

المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية: REM1

الإدارة العليا السنة المالية 2022	الإدارة العليا السنة المالية 2023		قيمة المكافأة
8	7	عدد الموظفين	1
19,866	19,679	إجمالي المكافأة الثابتة (7 + 5 + 3)	2
19,866	19,679	منها: قائمة على النقد	3
-	-	منها: مؤجلة	4
-	-	منها: أسهم أو غيرها من الأدوات المرتبطة بالأسهم	5
-	-	منها: مؤجلة	6
-	-	منها: أشكال أخرى	7
-	-	منها: مؤجلة	8
8	7	عدد الموظفين	9
29,600	29,100	إجمالي المكافأة المتغيرة (15 + 13 + 11)	10
29,600	29,100	منها: قائمة على النقد	11
-	-	منها: مؤجلة	12
-	-	منها: أسهم أو غيرها من الأدوات المرتبطة بالأسهم	13
-	-	منها: مؤجلة	14
-	-	منها: أشكال أخرى	15
-	-	منها: مؤجلة	16
49,466	48,779	إجمالي المكافأة	17

المدفوعات الخاصة: REM2
 غير قابلة للتطبيق

المكافأة المؤجلة: REM3
 غير قابلة للتطبيق

رهن الموجودات: DIS31

رهن الموجودات: ENC

أ	ب	ج	د
	[اختياري]		
31 ديسمبر 2023	الموجودات المرهونة	تسهيلات المصرف المركزي	الموجودات غير المرهونة
إجمالي الموجودات المرهونة	39,842,323	-	1,191,142,690
مجموع الموجودات			1,230,985,013

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامة الثالثة 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40

المعلومات النوعية العامة حول مخاطر الائتمان: CRA

مخاطر الائتمان

تدير مجموعة QNB تعريضها لمخاطر الائتمان من خلال تنويع قروضها وتمويلاتها واستثماراتها وأنشطتها في أسواق رأس المال من أجل تجنب تركيز المخاطر غير الفيزر مع أفراد أو مجموعات من العملاء في مواقع أو مجالات تجارية معينة. وتضمن المجموعة أيضاً الحصول على ضمانات مناسبة كلما أمكن، بما في ذلك النقد وأذون الخزنة والضمانات والسندات والرهونات على العقارات والأسهم. تستخدم مجموعة QNB إجراءات مخاطر الائتمان نفسها عند الدخول في معاملات مشتقة، وهو الأمر الذي تفعله مع منتجات الإقراض التقليدية. وقد تم دمج متطلبات الاستدامة الرسمية في سياسة ائتمان البيع بالتجزئة، كما قامت مجموعة QNB بدمج العناية الواجبة الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في ممارسات المراجعة الائتمانية لمجموعة QNB.

وضعت مجموعة QNB، من خلال لجنة الائتمان للمجموعة، إجراءات للموافقة على ائتمان الشركات تهدف إلى تنظيم كافة القروض التي تُقدّمها مجموعة QNB. وترى الإدارة أن نجاح مجموعة QNB في تحقيق مستويات متدنية من القروض المتعثرة يرجع إلى التزام مجموعة QNB الصارم بإجراءات الموافقة. وقبل تعريض مجموعة QNB لمخاطر الائتمان، يتعين على مدير العلاقات الخاص بالعميل ذي الصلة أن يقدم طلب ائتمان وفقاً للصيغة المحددة إلى إدارة مخاطر الائتمان التابعة للمجموعة، التي ستعمل على مراجعة وتحليل وإعداد تقييم مخاطر مستقل وتوصيات تنظر فيها لجنة المخاطر التابعة للمجموعة. يجب أن يتضمن عرض الائتمان التفاصيل التاريخية الخاصة بالمقترض، بما في ذلك وسطائه ومالكه المستفيدون وقطاعه وعملياته التجارية والمخاطر غير المالية والبيانات المالية التاريخية والبيانات المالية الاستطلاعية وهيكل التسهيلات والمستندات ذات الصلة والضمانات المتاحة. كما يتضمن كل طلب ائتمان حساباً للعائد على رأس المال المعدّل حسب المخاطر على مستوى التسهيلات والعميل، بالإضافة إلى تصنيف مخاطر المدين وتصنيف مخاطر التسهيلات وفقاً لسياسة تصنيف مخاطر الشركات المعمول بها في كامل مجموعة QNB.

يطبق QNB إجراءات شديدة المركزية للموافقة على الائتمان مع تفويض صلاحيات ضمن نطاق محدود. ويتعين إحالة أي موافقة على عملية ائتمان من شأنها أن تؤدي إلى تعريض مجموعة المدين تراكمياً بمبلغ يتجاوز 70 مليون ريال قطري إلى لجنة الائتمان التابعة للمجموعة من أجل اعتمادها. وفي حال كان طلب الائتمان ضمن حدود لجنة الائتمان التابعة للمجموعة، أي أقل من 5.5% من رأس المال المصرّح به في مجموعة QNB، فيجوز للجنة الموافقة على القرض من دون مراجعات إضافية، وإلا يُقدّم طلب الائتمان للجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة مع توصيات لجنة الائتمان التابعة للمجموعة. تتضمن اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة خمسة أعضاء من مجلس الإدارة يرأسهم نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة QNB. ويُبلغ مجلس الإدارة بأي موافقات تصدر عن اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة لأخذ العلم بشأنها.

يشارك QNB بإجراءات الموافقة على الائتمان الخاصة بالكيانات التابعة له، إما من خلال إلزامها بتقديم طلبات ائتمان (بعد الموافقة الأولية من لجنة الائتمان في الكيان التابع) إلى إدارة الائتمان التابعة لمجموعة QNB بغية إصدار قرار نهائي بشأنها أو من خلال تصديق إدارة QNB العليا على لجنة ائتمان الكيان التابع أو المجلس الإشرافي (من خلال المشورة). ويتم ضبط صلاحيات الائتمان الموكلة إلى لجان الائتمان في الكيانات التابعة وفق مستويات يحددها تصنيف مخاطر المدين ومدتها، مع استثناء بعض القطاعات المصنّفة بأنها عالية المخاطر من وقت لآخر.

يجوز اعتماد أي طلبات ائتمان موصى بها من قبل إدارة معينة بمبلغ يقلّ عن 70 مليون ريال قطري بواسطة إدارة "الائتمان للمجموعة" التي فوضتها لجنة الائتمان التابعة للمجموعة بصلاحيات الموافقة. وتتمتع إدارة "الائتمان للمجموعة" أيضاً بصلاحيات تجديد التسهيلات الائتمانية المعتمدة سابقاً بتصنيف مخاطر 6- أو أفضل، شريطة عدم وجود تغيير جوهري في الأعمال التجارية و/أو الظروف المالية للمقترض، أو التهاون في أحكام وشروط التسهيلات الائتمانية، بما في ذلك الضمانات والتأمينات، مع مراعاة عدم انخفاض التصنيف الائتماني عن المستوى واحد.

بالإضافة إلى مستويات الموافقة على الائتمان الموصوفة أعلاه، وضعت مجموعة QNB عناصر بشأن "فلسفة الموافقة" لحوكمة إجراءات الموافقة على الائتمان الشاملة. ومن أجل اعتماد كل ائتمان:

- < ينبغي أن يكون مصدر السداد الأولي للمقترض من التدفقات المالية للأعمال التجارية وليس من عوائد بيع أي ضمانات أو بوالص تأمين (التي تُعتبر من مصادر السداد الثانوية).
- < يتعين على المقترض تقديم المعلومات المالية الكاملة والدقيقة والحالية، بالإضافة إلى الضمانات والتأمينات المناسبة عند الاقتضاء.
- < لا يجب أن تقع المعاملة ضمن نطاق الأنشطة المخالفة لسياسات مجموعة QNB.

مخاطر الائتمان: DIS40 (تمة)

تصنيفات المخاطر الداخلية وتعرض الائتمان ذي الصلة
 تتمثل سياسة مجموعة QNB في الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومتسقة في جميع محافظ الائتمان الخاصة بها. يساعد ذلك في تسهيل الإدارة المركزة للمخاطر ذات الصلة، ومقارنة نسب الإنكشافات في كافة مجالات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. يحظى نظام التصنيف بدعم مجموعة من التحليلات المالية المقرونة ببيانات السوق المعالجة لتوفير المدخلات الرئيسية من أجل قياس مخاطر الطرف المقابل. ويتم تحديد فئات مختلفة لكافة تصنيفات المخاطر الداخلية واشتقاقها وفقاً لسياسة التصنيفات المعمول بها في مجموعة QNB. كما تخضع تصنيفات المخاطر المرصودة للتقييم والتحديث بشكل دوري، حيث يتكون النظام من تصنيفات الائتمان الموزعة على 10 مقاييس مع وجود عوامل تعديل إيجابية وسلبية، وبذلك يمتد نطاق إجمالي القياس على 22 درجة (مقارنة مع نظام تصنيف الائتمان خماسي درجات في QNB)، منها 19 درجة (مع عوامل تعديل إيجابية وسلبية) متعلقة بـ "بالإنجاز" وثلاثة منها متعلقة بـ "التعثر" حسبما يلي:

تصنيف مخاطر المدين	احتمالية التخلف عن السداد لمدة عام	احتمالية التخلف عن السداد الأدنى	احتمالية التخلف عن السداد الأقصى	معادل تصنيف موديز	الدرجات
1	%0.01	%0.00	%0.01	Aaa	درجة الاستثمار
2+	%0.02	%0.01	%0.02	Aa1	
2	%0.02	%0.02	%0.03	Aa2	
2-	%0.04	%0.03	%0.05	Aa3	
3+	%0.06	%0.05	%0.07	A1	
3	%0.09	%0.07	%0.11	A2	
3-	%0.14	%0.11	%0.18	A3	
4+	%0.22	%0.18	%0.27	Baa1	
4	%0.34	%0.27	%0.42	Baa2	
4-	%0.53	%0.42	%0.66	Baa3	
5+	%0.82	%0.66	%1.03	Ba1	درجة الاستثمار الفرعي
5	%1.28	%1.03	%1.59	Ba2	
5-	%1.99	%1.59	%2.48	Ba3	
6+	%3.09	%2.48	%3.85	B1	
6	%4.80	%3.85	%5.98	B2	
6-	%7.46	%5.98	%9.30	B3	
7+	%11.59	%9.30	%14.45	Caa1	
7	%18.02	%14.45	%22.46	Caa2	قائمة المراقبة
7-	%28.00	%22.46	%99.99	Caa3 إلى C	
8	-	-	-	20% مخصصات محددة	درجة التخلف عن السداد
9	-	-	-	50% مخصصات محددة	
10	-	-	-	100% مخصصات محددة	

تسهيلات الائتمان المتعثرة - التصنيف والمخصصات

يصنف QNB القروض المتعثرة على أنها "دون المستوى القياسي" (8) و "مشكوك فيها" (9) و "ديون سيئة" (10). وتقع الإدارة الشاملة للقروض المتعثرة ضمن نطاق مسؤولية إدارة معالجة الديون التي تتبع إدارياً لرئيس قسم الائتمان التابع للمجموعة. تُعلق دفعات الفوائد المتعلقة بالقروض المتعثرة تلقائياً عندما تكون القروض ذات الصلة متعثرة لأكثر من 90 يوماً، وبالتالي ينخفض تصنيف تلك القروض. وفي حال كان لدى المقترض أكثر من تسهيل ائتماني واحد مع مجموعة QNB، فإن تخفيض تصنيف أي من التسهيلات سيؤدي إلى التقييم الشامل لكافة التسهيلات الائتمانية الأخرى للمقترض، ما سيستدعي من إدارة معالجة الديون التوصية بخطة استرداد.

فيما يلي مؤشرات على تعثر التسهيل الائتماني:

- < عدم سداد المبالغ المستحقة بموجب التسهيل الائتماني بالكامل وفي الوقت المحدد، حيث تبقى هذه المدفوعات مستحقة لأكثر من 90 يوماً من تاريخ استحقاقها.
- < عدم سداد المبالغ المستحقة بالكامل وفي الوقت المحدد بموجب التسهيلات الائتمانية الأخرى التي تكون بين البنك والمدين.
- < تجاوز المدين حد الائتمان بنسبة 10% أو أكثر بدون اتفاق أو تفسير مقبول.
- < في حالة تعثر المدين في أي تسهيل مع مؤسسة مالية أخرى، وإمكانية اللجوء إلى شرط التقصير المتقاطع.
- < عند دخول العميل في اتفاقية إعادة جدولة أو ترتيب مماثل.

عندما يطلب مصرف قطر المركزي، أو أي جهة تنظيمية مختصة أخرى، تصنيف أصل ما في إحدى الفئات الخاصة بالتعثر، بما في ذلك كأصل حاصل على تنويه خاص، فيجب أن يكون التصنيف الذي تطلبه الجهة التنظيمية هو التصنيف المستخدم من قبل بنك، وذلك كجزء من السياسة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الأدعة الثالثة 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40 (تتمة)

إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية

تماشياً مع أفضل ممارسات القطاع والمعايير التنظيمية المعتمدة على نطاق واسع، يحدد QNB عادةً المدين الحالي الذي تجاوز تاريخ استحقاقه 90 يوماً، فضلاً عن ذلك، وكما ورد في إطار بازل الإشرافي، إذا اعتبر البنك أنّ المدين لن يسدد على الأرجح التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل، من دون لجوء البنك إلى إجراءات مثل تصفية الضمان (في حال احتجاز الضمان)، فسيتم تصنيف المدين على أنّه متخلف عن السداد أيضاً. تشمل الشروط التي تصف احتمالية عدم السداد مجموعة واسعة من الأحداث، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التقصير المتقاطع وتصنيفه على أنّه تخلف عن السداد في مؤسسة مالية أخرى، ومعلومات السوق المعاكسة إلخ. ومع ذلك، فإنّ الشروط المحددة للحالات التصحيحية، على النحو المحدد في سياسة الائتمان المصرفي للشركات والمؤسسات، تنطبق على المدينين المتخلفين عن السداد، ويجب بالتالي استخدام تصنيف مخاطر المدين 8 و9 و10 مع الموافقات اللازمة من مسؤولي الائتمان المعيّنين / لجنة الائتمان المعيّنة.

تدرك السياسة أنّ القواعد الإشرافية ذات الصلة على المستوى المحلي / القضائي قد تختلف عن التعريفات "المعيارية" الخاصة بـ "تجاوز الاستحقاق" لمدة 90 يوماً.

إعادة الهيكلة: تعديل الموجودات لأسباب تجارية

تُعامل القروض المعدلة فقط لأسباب غير ملحة مثل الاحتفاظ بعميل حسن السمعة، على أنّها الموجودات المعدلة تجارياً. ولا يتكبّد البنك خسائر مادية بسبب هذا النوع من إعادة الهيكلة، حيث يتم تعويض الخسائر الناجمة عن هذا النوع من إعادة الهيكلة عن طريق المنافع المستقبلية. فيما يلي بعض الأمثلة على الحالات المعاد هيكلتها حيث يحدث تعديل الموجودات لأسباب تجارية:

- < أيّ تغييرات في أسعار الفائدة بما في ذلك التغييرات التي أجريت لأسباب استراتيجية.
- < أيّ مدفوعات عطلات معلنة لمجموعات معيّنة لأسباب استراتيجية أو بأمر من الجهة التنظيمية.
- < أيّ تغيير في تاريخ الاستحقاق أطلقه العميل، الذي لا يواجه أيّ صعوبة مالية، ويكون البنك مرتاحاً أنّه حتى في حال عدم إجراء التعديل، فسيكون العميل قادراً على سداد الدين. يمكن التعامل مع هذه الموجودات التي تم تعديلها لأسباب تجارية على أنّها المرحلة الأولى، لا سيما مع عدم وجود أيّ علامات على زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

تقارير مخاطر الائتمان

وضعت مجموعة QNB إجراءات رقابة تطبقها على كافة قروضها. وتتضمن هذه الإجراءات مراجعة الائتمان السنوية (أو بشكل أكثر انتظاماً في حال ظهور تطوّرات سلبية) بواسطة إدارة الائتمان، بالإضافة إلى إعداد تقارير شهرية بشأن محفظة الائتمان. يتم تطبيق التعديلات اللازمة على تصنيف الائتمان بأثر فوري حسب الاقتضاء. وكجزء من عملية الرقابة، وُضع نظام لإعداد التقارير يتضمن تقارير نظام معلومات الإدارة الشهرية التي تُرسل إلى المديرين المسؤولين عن قطاعات الأعمال، إلى جانب تقارير شهرية للإدارة العليا في مجموعة QNB وتقارير دورية لمصرف قطر المركزي.

تتم متابعة محافظ الفروع الدولية والشركات التابعة لـ QNB عن كثب خلال الاجتماع الشهري لكبار موظفي المخاطر في QNB (بما في ذلك رئيس قطاع المخاطر في QNB)، حيث تتم مراجعة التركيزات والتحوّلات في التصنيفات والقروض المتعثرة وإعادة الهيكلة والتحديثات على قائمة المراقبة، وإصدار التوجيهات واتخاذ الإجراءات حسب اللازم. كما يتم تحديث قوائم المخاطر لكل فرع/كيان.

يستخدم QNB قواعد مرحلية لتصنيف كلّ منشأة أو عميل على أساس شهري. يعتمد تخصيص المرحلة على تقييم المعايير النوعية والكمية والتوقفية. وسيتم تصنيف جميع التسهيلات الإنجازية على أنّها إما المرحلة 1 أو المرحلة 2 في حين سيتم تخصيص التسهيلات المتعثرة ضمن المرحلة 3. ستُحتسب خسارة الائتمان المتوقعة السنوية ضمن تسهيلات المرحلة 1، بينما تُستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة في تسهيلات المرحلتين 2 و3. تراعي الحسابات السنوية وحسابات العمر الافتراضي ثلاثة سيناريوهات للاقتصاد الكلي. توفر مجموعة QNB مخصصات الخسارة، حيث يتم ذلك بعد الإيقاف التلقائي للفائدة بعد عشر الدين بمرور فترة 90 يوماً من عدم الوفاء به. وتُعكس تلك المخصصات الخسارة المحتملة الناتجة عن علاقة الاقتراض حسبها يلي: يتم توفير مخصص خسارة بمقدار 20% بالنسبة للائتمان المصنّف عند "8"، ويتم توفير مخصص خسارة بمقدار 50% بالنسبة للائتمان المصنّف عند "9"، ويتم توفير مخصص خسارة بمقدار 100% بالنسبة للائتمان المصنّف عند "10".

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
 بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
 31 ديسمبر 2023
 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40 (تمة)

الإفصاحات الإضافية المتعلقة بالجودة الائتمانية للموجودات: CRB

أ) النطاق والتعريفات لإنكشافات تجاوز الاستحقاق وانخفاض القيمة المستخدمة للأغراض المحاسبية والفوارق، إن وجدت، بين تعريف تجاوز الاستحقاق والتخلف عن السداد للأغراض المحاسبية والتنظيمية.

تستخدم التعريفات المشتركة للأغراض المحاسبية والتنظيمية على حد سواء. لا يتم التعامل مع تمويل تجاوز الاستحقاق لفترة تقل عن 90 يوماً على أنه انخفاض في القيمة، وذلك ما لم تُثبت المعلومات الأخرى المتاحة خلاف ذلك. لا يشمل تجاوز الاستحقاق أو انخفاض القيمة أو تجاوز الاستحقاق من دون انخفاض القيمة إجمالي التمويل غير المتعثر.

ب) مدى إنكشافات تجاوز الاستحقاق (أكثر من 90 يوماً) التي لا تُعتبر انخفاضاً في القيمة وأسباب ذلك.

لا وجود لمثل هذه الإنكشافات. ويعتبر البنك أن إنكشافات تجاوز الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً هي انخفاض في القيمة.

ج) وصف الأساليب المستخدمة في تحديد انخفاض القيمة.

يتم التعامل مع التمويل متجاوز الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً على أنه انخفاض في القيمة. ويعتبر البنك أنه من غير المحتمل أن يقوم المدين بسداد كافة التزاماته الائتمانية بالكامل، من دون أن يلجأ البنك إلى اتخاذ التدابير مثل الإفراج عن الضمان (إن كان محجوزاً).

د) تعريف البنك للإنكشافات المعاد هيكلتها.

قرض يدعمه البنك بتنازلات لصالح المقرض لأسباب اقتصادية أو قانونية متعلقة بالصعوبات المالية التي يواجهها المقرض، ولم يكن البنك في الحالة المعتادة ليمنح تلك التنازلات.

التحليل الجغرافي للجودة الائتمانية للموجودات: CRB

القروض والسلف

قطر	677,209,164
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	14,815,079
أوروبا	100,004,623
أمريكا الشمالية	8,061,909
أخرى	52,896,475
المجموع	852,987,250

التحليل الصناعي للجودة الائتمانية للموجودات: CRB

الوصف

(01) القطاع العام	309,739,897
الحكومة	92,654,092
المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية	217,085,805
(02) القطاع الخاص	543,247,353
الصناعة	38,651,847
التجارة	131,546,926
الخدمات	228,765,183
المقاولات	7,522,404
العقارات	62,108,775
الاستهلاك	74,375,596
أخرى	276,622
المجموع	852,987,250

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامة الثالثة
31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40 (تتمة)

تحليل أجل الاستحقاق المتبقي للجودة الائتمانية للموجودات: CRB

القروض والسلف	
خلال شهر واحد	143,972,788
1 - 3 أشهر	44,258,743
3 - 12 أشهر	96,611,990
1 - 5 سنوات	388,329,638
أكثر من 5 سنوات	179,814,091
المجموع	852,987,250

الإنكشافات حسب القطاع والخسائر الائتمانية المتوقعة / المخصصات ذات الصلة: CRB

الإنكشافات قبل معاملات التحويل الائتماني والحد من مخاطر الائتمان

قطاع الصناعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	القيمة الإجمالية	مخصصات انخفاض القيمة
المؤسسات الحكومية	306,174,752	3,742,196	-	309,916,948	177,051
الصناعة	36,540,989	2,586,394	1,201,374	40,328,757	1,676,910
التجارة	127,468,624	4,596,312	1,746,970	133,811,906	2,264,980
الخدمات	216,579,243	15,176,628	4,174,355	235,930,226	7,165,043
المقاولات	6,139,164	1,983,832	4,305,999	12,428,995	4,906,591
العقارات	48,867,665	14,327,752	6,773,725	69,969,142	7,860,367
الاستهلاك	69,848,540	6,404,691	7,975,154	84,228,385	9,852,789
أخرى	343,753	160,073	176,927	680,753	404,131
المجموع	811,962,730	48,977,878	26,354,504	887,295,112	34,307,862

الإنكشافات حسب البلد والخسائر الائتمانية المتوقعة / المخصصات ذات الصلة: CRB

الإنكشافات قبل معاملات التحويل الائتماني وتخفيف مخاطر الائتمان

البلدان	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي الإنكشافات	إجمالي المخصصات
قطر	649,790,559	29,630,051	19,470,320	698,890,930	21,681,766
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	14,370,009	432,566	1,020,067	15,822,642	1,007,563
أوروبا	95,432,150	8,169,434	2,942,687	106,544,271	6,539,648
أمريكا الشمالية	8,085,303	-	18,687	8,103,990	42,081
أخرى	44,284,709	10,745,827	2,902,743	57,933,279	5,036,804
المجموع	811,962,730	48,977,878	26,354,504	887,295,112	34,307,862

التحليل الزمني لإنكشافات تجاوز الاستحقاق الائتماني: CRB

إجمالي إنكشافات تجاوز الاستحقاق الائتماني:	30 يوماً	31 - 60 يوماً	61 - 90 يوماً	المجموع
	5,565,770	118,724	355,223	6,039,717

مخاطر الائتمان: DIS40 (تمة)

الإفصاحات النوعية بشأن وسائل الحد من مخاطر الائتمان: CRC

(أ) السمات الأساسية للسياسات والعمليات وبيان مدى استخدام البنك للمقاصة في حدود الميزانية العمومية أو خارج حدودها غير قابل للتطبيق.

(ب) السمات الأساسية للسياسات والعمليات لتقييم الضمانات وإدارتها.

يحتفظ البنك، فيما يتعلق بمزاولة أنشطة التمويل الاعتيادية، بضمانات للحد من المخاطر الائتمانية في التمويل. وتشمل هذه الضمانات ودائع العملاء والودائع النقدية الأخرى، وإصدارات الأوراق المالية السيادية ذات التصنيف العالي بالعملة الرئيسية، والضمانات المالية، والأسهم المحلية والدولية المدرجة في المؤشرات الكبرى، والعقارات، والممتلكات والمعدات الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الاحتفاظ بالضمانات يتم بشكل أساسي مقابل التمويل التجاري والتمويل الاستهلاكي، ويُدَار مقابل الإنكشاف للمخاطر ذات الصلة بالتمويل. تشكل قابلية الإنفاذ والقيمة وتقلب قيمة الأصل وسيولة الموجودات الاعتبارية الرئيسية للضمانات المؤهلة. وتستند القيمة العادلة للضمانات إلى التقييم الذي يجريه خبراء مستقلون والأسعار المدرجة في البورصات المنظمة وأساليب التقييم المألوفة. تتوافق أساليب وترددات التقييم مع القواعد التنظيمية ذات الصلة. ويستعين الخبراء بعدة أساليب لتحديد القيمة العادلة للضمانات العقارية بما في ذلك نهج السوق القابل للمقارنة بناءً على المبيعات الفعلية الأخيرة أو نهج التدفقات النقدية المخصومة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الخصم المعدلة بالمخاطر والعوائد الإيجابية والقيم النهائية.

(ج) معلومات حول تركيزات مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان بموجب أدوات الحد من مخاطر الائتمان المستخدمة (أي حسب نوع الضامن والضمانات ومزودي المشتقات الائتمانية).

من الضروري إدارة الحد من مخاطر الائتمان من خلال استخدام الضمانات والكفالات وهياكل الائتمان، وحماية مركز البنك عبر الاستخدام السليم لمستندات الائتمان المناسبة، ومستندات الضمانات والأوراق المالية، وغيرها من المستندات الداعمة والقانونية الأخرى. يجب أن تؤخذ التركيزات في الاعتبار عند قبول الضمانات أو أصول الأوراق المالية التي قد تكون مرتبطة بشكل كبير بالإنكشاف الذي يتم التأمين ضده. يهدف QNB إلى تنويع أصول الأوراق المالية وتحقيق حد أدنى لنسبة القرض إلى القيمة، ما قد يساعد في الحد من مخاطر انخفاض قيمة الضمانات ويوفر حماية لظروف السوق المعاكسة.

ويسعى البنك إلى إدارة مخاطر الائتمان التي يتعرض لها من خلال تنويع تمويله لضمان عدم وجود مجموعة مخاطر متركزة سواء مع الأفراد أو مجموعات العملاء في مواقع جغرافية أو قطاعات اقتصادية محددة. ويتحقق ذلك من خلال وضع الحدود القصوى للمخاطر المسموح بها ومعايير السوق المستهدفة ومعايير الإقبال على المخاطر.

الحد من المخاطر الائتمانية

تُستخدم أنواع مختلفة من الضمانات المصرفية للحد من المخاطر الائتمانية أو الحد منها وذلك فيما يتعلق بالمقترض والطرف المقابل أو مدين آخر. ويتم بذل المساعي اللازمة للتأكد من امتثال كافة الضمانات المقدمة من العملاء المحتملين للمتطلبات القانونية المحلية قبل تقديم الائتمان مقابل تلك الضمانات. ويحتفظ بهذه الضمانات أيضاً في شكل أمن، وتجرى التقييمات كما هو مطلوب خلال مدة الإنكشاف لمخاطر الائتمان.

لقد طبقت مجموعة QNB تاريخياً سياسة ائتمانية متحفظة. وهي تؤمن بأن نهجها المتحفظ في الإقراض يضمن وجود انتشار مناسب للمخاطر من خلال مجموعة منتجات وقاعدة عملاء متنوعة (حسب المنطقة الجغرافية، والقطاع ونوع المدين). كما ترى المجموعة أن سياستها الائتمانية المتحفظة تعزز تطبيق حدود المخاطر الائتمانية الفعالة في أعمالها، مع توفير عوائد كافية على المخاطر التي تتناسب مع توقعات الإدارة. وتتبع مجموعة QNB نظام المراقبة الفعالة بشأن المخاطر المعرّضة لها، إلى جانب نظام تصنيف داخلي متحفظ للمخاطر واستراتيجية الاسترداد في الوقت المناسب. كما تؤكد المجموعة تليبيتها لكافة الضوابط والقيود المفروضة والمبادئ التوجيهية التنظيمية التي تخضع لها أعمالها والوفاء بها.

الإفصاح النوعي عن استخدام البنوك للتصنيفات الائتمانية الخارجية بموجب النهج الموحد لمخاطر الائتمان: CRD

(أ) أسماء المؤسسات الخارجية للتصنيف الائتماني (ECAIs) ووكالات ائتمان الصادات (ECAs) التي يستخدمها البنك، وأسباب أي تغييرات خلال فترة التقرير.

وكالة موديز وغيرها من وكالات التصنيف الائتماني المعروفة عالمياً.

(ب) فئات الموجودات التي يستخدم فيها كل من المؤسسات الخارجية للتصنيف الائتماني ووكالات ائتمان الصادات.

الشركات والبنوك والمؤسسات الأخرى المصنّفة خارجياً.

(ج) وصف للعملية المستخدمة من مصدري الأوراق المالية لتحويل الفئات البنكية لتصنيف الجدارة الائتمانية المصدرة إلى أصول قابلة للمقارنة في سجل البنوك.

غير قابل للتطبيق.

(د) مطابقة المقياس الأبجدي العددي لكل وكالة مستخدمة مع مجموعات المخاطر (يُستثنى من ذلك حالات إصدار تعميم من قبل جهة الإشراف ذات الصلة لمخطط قياسي يلتزم البنك بالامتثال له).

يُرجى الرجوع إلى الجدول الخاص بتحديد ما يعادل التصنيفات الائتمانية الصادر عن مصرف قطر المركزي في صفحة 198.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامة الثالثة

31 ديسمبر 2023

(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40 (تتمة)

جودة ائتمان الموجودات: CR1

إجمالي القيمة الدفترية						منها: خسائر الائتمان المتوقعة / المخصصات المحاسبية المحددة لخسائر الائتمان على أساس معدلات الإفصاح للنهج الموحد
الإفصاحات المتخلفة عن السداد (أ)	الإفصاحات غير المتخلفة عن السداد (ب)	المخصصات المحاسبية / انخفاض القيمة (ج)	مخصصة في فئة تنظيمية محددة (د)	مخصصة في فئة تنظيمية للقروض العامه (هـ)	القيم الصافية (أ + ب + ج)	
26,354,504	860,853,761	34,221,015	33,675,288	545,727	852,987,250	1 القروض
737,690	332,586,291	974,187	974,187	-	332,349,794	2 سندات الدين والبنوك
652,113	247,661,850	1,146,554	1,146,554	-	247,167,409	3 إفصاحات خارج الميزانية العمومية
27,744,307	1,441,101,902	36,341,756	35,796,029	545,727	1,432,504,453	4 المجموع

التغيرات في رصيد القروض المتعثرة وسندات الدين المستحقة من البنوك والموجودات الأخرى: CR2

31 ديسمبر 2023		
23,829,570	1	القروض المتعثرة وسندات الدين المستحقة كما في نهاية فترة التقرير السابق
8,359,722	2	القروض وسندات الدين المتعثرة منذ فترة إعداد التقارير السابقة
(75,161)	3	الإرجاع إلى حالة عدم التعثر
(3,891,415)	4	المبالغ المشطوبة
(1,130,522)	5	التغيرات الأخرى
27,092,194	6	القروض المتعثرة وسندات الدين المستحقة كما في نهاية فترة إعداد التقارير (5-4-3-2+1)

نظرة عامة عن وسائل الحد من المخاطر الائتمانية: CR3

الإفصاحات المضمونة بواسطة الضمانات ومنها: القيمة المضمونة	الإفصاحات المضمونة بواسطة الضمانات ومنها: القيمة المضمونة	الإفصاحات المضمونة بواسطة الضمانات ومنها: القيمة المضمونة	الإفصاحات المضمونة بواسطة الضمانات ومنها: القيمة المضمونة	الإفصاحات المضمونة بواسطة الضمانات ومنها: القيمة المضمونة	الإفصاحات المضمونة بواسطة الضمانات ومنها: القيمة المضمونة	الإفصاحات المضمونة بواسطة الضمانات ومنها: القيمة المضمونة
-	-	-	-	579,501,695	-	القروض
-	-	-	-	-	-	سندات الدين
-	-	-	-	579,501,695	-	المجموع
-	-	-	-	-	-	منها: المتعثرة

لا تغييرات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والعوامل الرئيسية لهذه التغيرات.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
 بازل إفصاحات الدعامه الثالثة
 31 ديسمبر 2023
 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40 (تتمة)

النهج الموحد - التعرض لمخاطر الائتمان وآثار الحدّ من مخاطر الائتمان: CR4

الإنكشافات قبل معاملات التحويل الائتماني وتخفيف مخاطر الائتمان		الإنكشافات بعد معاملات التحويل الائتماني والحدّ من مخاطر الائتمان		الموجودات المرجحة بالمخاطر وكثافة الموجودات المرجحة بالمخاطر	
المبالغ المدرجة في الميزانية	المبالغ غير المدرجة في الميزانية	المبالغ المدرجة في الميزانية	المبالغ غير المدرجة في الميزانية	الموجودات المرجحة بالمخاطر	كثافة الموجودات المرجحة بالمخاطر
280,357,477	3,870,727	190,546,841	1,215,515	34,567,397	%18.0
206,742,168	1,597,458	10,451,356	801,966	11,253,323	%100.0
-	-	-	-	-	-
86,926,469	23,120,949	86,926,469	18,693,332	28,558,154	%27.0
-	-	-	-	-	-
493,663,453	123,621,185	207,337,366	59,440,801	266,778,167	%100.0
82,428,927	7,781,340	75,354,767	6,334,070	68,158,873	%83.4
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
7,266,361	-	7,266,361	-	14,920,407	%205.3
-	315,939	-	63,189	72,875	%115.3
-	-	-	-	-	-
48,829,913	-	42,286,755	6,543,159	42,673,218	%87.4
1,206,214,768	160,307,598	620,169,915	93,092,032	466,982,415	%65.5

النهج الموحد - الإنكشافات حسب فئات الموجودات وأوزان المخاطر: CR5

فئات الموجودات ↓	وزن المخاطر ←								إجمالي حجم الإنكشافات الائتمانية (بعد معاملات التحويل الائتماني والحدّ من مخاطر الائتمان)
	%0	%20	%35	%50	%75	%100	%150	أخرى	
الجهات السيادية	156,895,519	-	-	598,880	-	34,267,957	-	-	191,762,356
كيانات القطاع العام	-	-	-	-	-	11,253,323	-	-	11,253,323
المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك	-	81,394,802	-	24,058,305	-	-	166,694	-	105,619,801
الأوراق المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركات	-	-	-	-	-	266,778,167	-	-	266,778,167
المحافظ الصادرة للأفراد	-	-	-	-	52,114,956	27,567,204	-	-	79,682,160
العقارات السكنية	-	-	-	-	2,004,897	-	-	-	2,004,897
العقارات التجارية	-	-	-	-	-	1,780	-	-	1,780
استثمار حقوق الملكية في الصناديق	-	-	-	-	-	1,019,198	1,716,698	4,530,465	7,266,361
المتأخرات	-	-	-	-	-	43,814	19,374	-	63,188
الفئات مرتفعة المخاطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	11,927,238	965,769	-	-	-	35,936,906	-	-	48,829,913
المجموع	168,822,757	82,360,571	-	24,657,185	54,119,853	376,868,349	1,902,766	4,530,465	713,261,946

التوريق: DIS43

التوريق: SECA

ليس لدى المجموعة إنكشافات للتوريق في دفاتر الأعمال المصرفية أو التجارية.

مخاطر السوق: DIS50

متطلبات الإفصاحات النوعية العامة المتعلقة بمخاطر السوق: MRA

نظرة عامة

مخاطر السوق هي المخاطر التي تتعرض لها أرباح مجموعة QNB أو رأس مالها نتيجة التغيرات في سعر الفائدة، وسعر صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأوراق المالية والأسهم والسندات. تنشأ مخاطر السوق التي تتعرض لها مجموعة QNB بسبب المراكز التي يُحتفظ بها في كل من حافطة التداول والدفتر المصرفي. وتجدر الإشارة إلى أنّ مخاطر السوق تخضع لمجموعة من المقاييس ضمن حدود معينة صارمة وضمن تفويضات المنتج المحددة بدقة، ما يعكس نهج QNB المتحفظ فيما يخص مخاطر السوق.

يتم تحديد إدارة مخاطر السوق من خلال سياسات المجموعة المعتمدة من مجلس الإدارة، حيث يوكل هذا الأخير مهمة الإشراف على مخاطر السوق إلى لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة، والتي تحدّد بدورها حدود وتفويضات وظائف خط الدفاع الأول في المجموعة. ويشرف على خط الدفاع الثاني فريق إدارة المخاطر الاستراتيجية ضمن إدارة المخاطر التابعة للمجموعة، والذي يراقب جميع مخاطر السوق ضمن حدود السلطة المفوضة للمجموعة وتفويضات المنتج المعتمدة من لجنة الأصول والخصوم. وتكون إدارة التدقيق الداخلي التابعة للمجموعة بمثابة خط الدفاع الثالث في عملية الإدارة هذه. وعلاوة على ذلك، يتم ضبط حدود مخاطر السوق عند مستويات متحفظة للغاية لتعكس مستوى إقبال محدود على المخاطر لهذا النوع من التعرض للمخاطر.

إنكشافات مجموعة QNB لمخاطر السوق

تتعلق الإنكشافات لمخاطر السوق بشكل أساسي بمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي ومخاطر صرف العملات الأجنبية التي تنشأ بشكل عام نتيجة أنشطة الأعمال اليومية للبنك. تنشأ هذه المخاطر خلال مسار النشاط الأساسي للمجموعة المتمثل في تقديم قروض واستثمارات ممولة من خلال مطلوبات ذات ملفات تعريف مختلفة - وبخاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة والعملية (صرف العملات الأجنبية). تشكل حالات عدم التطابق بين سعر الفائدة والعملات المحرك الأساسي لمخاطر السوق في QNB. وتُعتبر غالبية مخاطر السوق في QNB هي تلك المرتبطة بمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي، والتي يتم تناولها بشكل خاص في تقرير الإفصاح IRRBBA. وتؤدي مخاطر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن النشاط أعلاه إلى معظم المخاطر في حافطة التداول.

تُستخدم مشتقات صرف العملات الأجنبية ومشتقات أسعار الفائدة في كل من حافطة التداول والدفتر المصرفي، وذلك لأغراض التحوط من أجل ضمان بقاء مخاطر السوق ضمن حدود الإقبال على المخاطر والحدود الإدارية. كما تُستخدم المشتقات لإدارة المخاطر على مستوى المعاملة أو مجموعة المعاملات "المتتالية"، فضلاً عن إدارة المراكز العامة. تُقاس الإنكشافات لمخاطر السوق وتُراقب من خلال عدد من المقاييس مقابل حدود الإدارة، ويتم وصفها بالتفصيل في القسم التالي.

إطار الحوكمة والمراقبة والإبلاغ والحدود

تحدّد حافطة التداول المعتمدة من مجلس إدارة المجموعة، وسياسات مخاطر واستثمارات السوق غير المتداولة بشكل جماعي متطلبات إدارة المصادر المختلفة لمخاطر السوق ضمن المجموعة. وبموجب السياسة، يقوم مجلس الإدارة بتفويض إدارة مخاطر السوق إلى لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة. تتولّى وظائف خط الدفاع الأول، مثل إدارة خزينة المجموعة، مسؤولية الإدارة اليومية لهذه المخاطر والتأكد من عمل QNB ضمن حدود إدارته، وتفويضات المنتج، ومستوى الإقبال على المخاطر بشكل عام.

يعمل خط الدفاع الثاني المستقل على رصد إنكشافات مخاطر السوق مقابل حدود الإدارة والإبلاغ عنها، وهو يُنفذ من قبل فريق إدارة المخاطر الاستراتيجية ضمن إدارة المخاطر التابعة للمجموعة. يتم الإبلاغ عن الإنكشافات مقابل الحدود إلى الإدارة في خط الدفاع الأول ولجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة. كما يتم الإبلاغ عن الامتثال لحدود مستوى المجموعة ومجلس الإدارة بشكل مستقل إلى لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، كجزء من دورها كخط دفاع ثالث، بإجراء مراجعات روتينية لوظائف خطّي الدفاع الأول والثاني.

تحدّد لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة مستوى الإقبال على مخاطر السوق الإجمالية من حيث النشاط المقبول والحدود القصوى. ويتمتع QNB بمستوى إقبال متحفّظ تجاه مخاطر السوق. تحدد لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة حدود مستوى الأعمال والكيانات وتفويض منتجات المجموعة. وتتدرج هذه الحدود بدورها إلى مناطق أكثر تفصيلاً للنشاط التجاري، والفروع الدولية إلخ.

تطبق مجموعة QNB منهجيات داخلية ومعيارية لقياس مخاطر السوق بشأن المراكز في كل من حافطة التداول والدفتر المصرفي، وإمكانية حدوث خسائر مرتبطة بالسوق على مستوى المحفظة. وتجدر الإشارة إلى أنّ المجموعة وضعت حدوداً لمستوى المخاطر الذي يمكن قبوله. وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- < قيمة النقطة الأساسية لمراكز أسعار الفائدة (الإجمالية والمجمّعة).
- < المراكز المفتوحة للعملات الصافية والإجمالية.
- < القيمة المعرّضة للخطر - تُقاس بناءً على فاصل ثقة بنسبة 99% وفترة احتفاظ ليوم واحد.
- < حدود وقف الخسارة اليومية والشهرية.
- < التركيز وإنكشافات المراكز الأخرى.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الأدعة الثالثة 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلف ريال قطري)

مخاطر السوق: DIS50 (تتمة)

تتم مراقبة الحدود من قبل إدارة المخاطر الاستراتيجية على أساس يومي مع إبلاغ النتائج إلى خط الدفاع الأول والإدارة التنفيذية. ثم يتم تصعيد أي خروقات لحدود لجنة الأصول والخصوم أو مجلس الإدارة على الفور إلى الجهات المعنية بالتنفيذ.

علاوة على ذلك، تُستكمل المقاييس المذكورة أعلاه بتحليل اختبار الضغط المنتظم بناءً على مجموعة من الأحداث التاريخية والافتراضية الشديدة ولكن المعقولة، إلى جانب تحليل سيناريو "التطلع إلى الأمام" المخصص من أجل تقييم الآثار المحتملة لمشاكل السوق المتطورة.

تُقدّم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة، ولجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة، وتتضمن ملخصات عن قياسات الإنكشاف الرئيسية مقابل الحدود بالإضافة إلى الملخصات والتوصيات فيما يتعلق بالمخاطر الجديدة والناشئة.

مخاطر السوق في إطار النهج الموحد: MR1

30 يونيو 2023	31 ديسمبر 2023	
الموجودات المرجحة بالمخاطر	الموجودات المرجحة بالمخاطر	
2,141,795	597,799	1 المخاطر المرتبطة بسعر الفائدة
-	85,740	2 المخاطر المرتبطة بالأسهم
-	609,772	3 المخاطر المرتبطة بالسلع
10,003,165	532,059	4 المخاطر المرتبطة بصرف العملات الأجنبية
-	-	5 مخاطر انتشار الائتمان - عدم التوريق
-	-	6 مخاطر انتشار الائتمان - التوريق (حافضة تداول غير مرتبطة)
-	-	7 مخاطر انتشار الائتمان - التوريق (حافضة تداول مرتبطة)
-	-	8 مخاطر التخلف عن السداد - عدم التوريق
-	-	9 مخاطر التخلف عن السداد - التوريق (حافضة تداول غير مرتبطة)
-	-	10 مخاطر التخلف عن السداد - التوريق (حافضة تداول مرتبطة)
-	-	11 الخيارات
-	-	12 النهج المبسط
-	-	13 طريقة دلتا بلس
-	-	14 إضافة المخاطر المتبقية
12,144,960	1,825,370	15 المجموع

المخاطر التشغيلية: DIS60

معلومات عامة نوعية عن إطار عمل المخاطر التشغيلية للبنك: ORA

نظرة عامة على المخاطر التشغيلية

تعريف المخاطر التشغيلية

اعتمد البنك تعريف اتفاقية بازل 3، حيث "يتم تعريف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية". يحدد هذا التعريف فئات واسعة من مصادر المخاطر التشغيلية وعلى وجه الخصوص:

- < العمليات: تشير إلى الخسائر التي تم تكبدها نتيجة لنقص في إجراء حالي، أو عدم وجود وثائق الإجراء، يمكن أن تنتج الخسائر في هذه الفئة عن خطأ بشري أو الفشل في اتباع إجراء حالي. تعتبر الخسائر المتعلقة بالعمليات غير مقصودة.
- < الأشخاص: يشير إلى الخسائر المرتبطة بالانتهاك المتعمد للسياسات الداخلية من قبل الموظفين الحاليين أو السابقين. في بعض الحالات المحددة، قد تشمل هذه الفئة المقاولين المستقلين، أو الأشخاص العاملين لدى مصادر خارجية أو الأشخاص الذين يتم النظر في توظيفهم.
- < الأنظمة: تعكس الخسائر الناجمة عن الأعطال في الأنظمة أو التكنولوجيا الموجودة. تعتبر الخسائر في هذه الفئة غير مقصودة (تقع مخاطر تكنولوجيا المعلومات ضمن هذه الفئة). في حالة حدوث خسائر متعددة متعلقة بالتكنولوجيا، فيجب تصنيفها إما في فئة الأشخاص أو الفئة الخارجية.
- < الأحداث الخارجية: تعكس الخسائر التي تحدث بسبب قوى طبيعية أو من صنع الإنسان، أو نتيجة مباشرة لإجراءات طرف ثالث.

التعرض للمخاطر التشغيلية الرئيسية

تجري مجموعة QNB كل عام تقييماً لأهم المخاطر التشغيلية التي تواجه القطاع المصرفي كما حددها كبار ممارسي الصناعة. يُعرف هذا التقييم داخلياً باسم تقييم المخاطر التشغيلية المادية. تشمل المخاطر التشغيلية العشرة الأولى التي يتم مراقبتها، عدم الامتثال التنظيمي، مخاطر الأمن السيبراني، مخاطر إدارة التغيير، أخطاء المعالجة اليدوية، مخاطر الأفراد (السعة والقدرة)، مخاطر أمن المعلومات، مخاطر التكنولوجيا والبنية التحتية، استمرارية الأعمال ومخاطر المرونة التشغيلية، مخاطر الاحتيال (الداخلية والخارجية)، وإدارة مخاطر الطرف الثالث والموردين.

المخاطر التشغيلية: DIS60 (تمة)

هيكل إدارة المخاطر التشغيلية

يعتمد هيكل حوكمة إدارة المخاطر التشغيلية في مجموعة QNB على نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، والذي تم تصميمه لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل فعال. وتحديداً:

- < يشمل خط الدفاع الأول جميع أعمال / وظائف البنك وموظفيه، كل منهم مسؤول بشكل مباشر عن مراقبة وتقليل المخاطر التشغيلية ضمن أنشطته التجارية بما يتوافق مع سياسات وإجراءات البنك. يجب أن تشمل الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية بواسطة خط الدفاع الأول المنتجات الحالية وعمليات الأعمال والأنشطة وتلك المخاطر التي تمثلها الأعمال الجديدة وأنشطة التغيير.
- < يتم تحديد خط الدفاع الثاني من خلال أدوار ومسؤوليات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة. تتولى إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة المسؤولية الأساسية عن تطوير منهجيات وأدوات وإرشادات إدارة المخاطر التشغيلية لاستخدامها على مستوى الأعمال والوحدات الوظيفية لإدارة المخاطر التشغيلية.
- < خط الدفاع الثالث هو دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

لجان الحوكمة الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية في QNB هي كما يلي:

- < لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة - تضع سياسات المخاطر على مستوى المجموعة بما في ذلك سياسة المخاطر التشغيلية التابعة لمجموعة QNB وتوافق عليها.
- < لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة - تتولى مسؤولية الإشراف على جميع وظائف المخاطر بما في ذلك إطار المخاطر التشغيلية ومراجعتها.
- < لجنة إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة - تكلّفها لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة لتوفير الإشراف على المخاطر التشغيلية ومراجعتها على مستوى المجموعة، محلياً ودولياً برئاسة رئيس قطاع المخاطر.
- < إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة - تقع على مستوى المجموعة وتقدّم تقاريرها إلى رئيس قطاع المخاطر.

إطار إدارة المخاطر التشغيلية

قامت مجموعة QNB بتطبيق إطار المخاطر التشغيلية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومراقبتها وإدارتها والإبلاغ عنها عبر كامل المجموعة. يتضمن الإطار أداة للإبلاغ عن المخاطر والأحداث المادية إلى لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة وموظفي الإدارة العليا المعنيين. تعد الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية أمراً ضرورياً لتقليل تأثير أحداث المخاطر التشغيلية. ويتطور الإطار باستمرار ليعكس التغييرات في المجموعة وللاستجابة للبيئة التنظيمية والتجارية المتغيرة.

تقع المسؤولية الأساسية عن إدارة المخاطر التشغيلية على عاتق وحدات الأعمال والوظائف في المجموعة. وهي مسؤولة بشكل مباشر عن التحكم في المخاطر التشغيلية وتقليلها ضمن أنشطتها التجارية بما يتوافق مع سياسات وإجراءات البنك. تشمل وحدات الأعمال والوظائف المنتجات الحالية والعمليات والأنشطة التجارية وتلك المخاطر التي تمثلها الأعمال الجديدة وأنشطة التغيير.

يتكون إطار المخاطر التشغيلية لمجموعة QNB من ثمانية عناصر مترابطة، (1) السياسة والحوكمة، (2) الرغبة في المخاطرة ومؤشرات المخاطر الرئيسية، (3) التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (RCSA)، (4) الاستجابة للمخاطر التشغيلية، (5) إطار ضمان التحكم (Non-ICOFR)، (6) إدارة أحداث فقدان البيانات (ELDM)، (7) المرونة التشغيلية (مع عناصر فرعية مخصصة لإدارة استمرارية الأعمال، وإدارة مخاطر الأطراف الثالثة، وإدارة مخاطر التكنولوجيا)، (8) والإبلاغ عن المخاطر وتحليلها.

استراتيجيات تحديد المخاطر وتقييمها

يُعد تقييم المخاطر التشغيلية الكبيرة بمثابة تقييم داخلي سنوي يجريه البنك لتقييم المخاطر التشغيلية العشرة الأكثر أهمية، والتي يقر بها كبار خبراء القطاع. ومن خلال وضعه على مستوى عالٍ، يعمل تقييم المخاطر التشغيلية الكبيرة كأداة تقييم لقياس موقف البنك بشأن المخاطر التشغيلية العشرة الأولى التي يحددها القطاع. ويكتمل تقييم المخاطر التشغيلية الكبيرة من خلال عملية التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة الخاصة بالبنك، والتي تمت صياغتها من قبل إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة (خط الدفاع الثاني). تعمل هذه العملية على تمكين وحدات أعمال البنك ووظائفه (خط الدفاع الأول) من تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية الكامنة في قطاعات أعمال محددة، بما في ذلك المنتجات والعمليات والأنشطة. تعتبر المخاطر التشغيلية التي يتم تحديدها وتقييمها من خلال عملية التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (RCSA) بطبيعتها أكثر تفصيلاً مقارنة بتلك المدرجة في تقييم المخاطر التشغيلية الكبيرة.

استراتيجيات الاستجابة للمخاطر التشغيلية

تدير بيئة QNB بشكل استباقي المخاطر التشغيلية التي يواجهها البنك وتهدف إلى ضمان الحفاظ على الرقابة المناسبة. وهذا يعني أنه يتوجب على البنك فهم إنكشافات للمخاطر المتبقية والإبلاغ عنها، وضمان وجود استجابات مناسبة للمخاطر التشغيلية من أجل نقل أو الحد من أي مخاطر لم يتم قبولها.

- < تهدف إجراءات الحد من المخاطر إلى حل ثغرات التحكم أو نقاط الضعف وتقليل الإنكشافات للمخاطر التي لم يتم قبولها. تشمل هذه العملية تحديد إجراءات الحد من المخاطر وجمعها وامتلاكها وإغلاقها والإبلاغ عنها. فإجراءات الحد من المخاطر تشكل جزءاً من إطار عمل المخاطر التشغيلية المترابط، وقد يؤدي ما ينتج عن إعادة تقييم المخاطر إلى مطلب يلزم إنشاء هذه الإجراءات. وفصلاً عن إجراءات الحد من المخاطر الناتجة مباشرة من عملية التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، فمن الممكن أيضاً أنها ستنتج عن إعادة تقييم المخاطر بسبب محفزات مثل أحداث المخاطر التشغيلية. يتم تسجيل إجراءات الحد من المخاطر في نظام إدارة المخاطر التشغيلية.

< تهدف مسألة استثناءات السياسة إلى تسجيل اتخاذ قرار بعدم التنفيذ أو التنفيذ الكامل للرقابة الإلزامية على النحو المحدد في سياسة أو إجراءات أو إطار عمل QNB أو مقابل أفضل ممارسات القطاع. وتمثل استثناءات السياسة هذه مخاطر مقبولة يتم تسجيلها لجميع الأعمال / الوظائف في نظام إدارة المخاطر التشغيلية.

- < يستخدم QNB سياسات التأمين المتعلقة بالمخاطر التشغيلية لتحويل خسائر المخاطر التشغيلية جزئياً أو كلياً، باعتبارها وسيلة لاستكمال الحد من المخاطر وقرارات القبول. يشمل QNB حالياً وثائق التأمين التالية: (1) ضمان شامل ضد خيانة الأمانة، (2) تأمين الممتلكات ضد جميع المخاطر، (3) تأمين المعدات الإلكترونية، (4) مسؤولية الغير، (5) وتأمين الأخطار الإلكترونية.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الأدعة الثالثة 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

المخاطر التشغيلية: DIS60 (تمة)

إدارة أحداث فقدان البيانات
يتطلب البنك معرفة دقيقة بالخسائر المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، ولذلك قام بإنشاء عملية مناسبة للإبلاغ عن الأحداث، تُعرف باسم عملية QNB للإبلاغ عن أحداث المخاطر (QNEP)، والتي تشكل جزءاً من عنصر إدارة أحداث فقدان البيانات في إطار المخاطر التشغيلية. يتم تحديد أحداث الخسارة وتسجيلها وتصنيفها وفقاً لمصفوفة تصنيف التأثير الخاصة بالبنك، والفئات السببية وتصنيف المخاطر. وقد استثمر QNB في برنامج إدارة المخاطر من أجل دعم سياسة وإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية من خلال تتبع معلومات أحداث المخاطر التشغيلية وبيانات الخسارة.

يتم تطوير تقارير مخصصة عن المخاطر التشغيلية للمراجعة والإشراف داخل لجنة إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، ولجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية للمجموعة، ولجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة. وتتضمن هذه التقارير، من بين محتويات أخرى، ملف المخاطر التشغيلية للبنك بما في ذلك المخاطر الفردية والمجمعة، والأحداث، والخسائر وحالة إجراءات الحد من المخاطر. بالإضافة إلى التقارير التي يتم تقديمها إلى لجان الحوكمة، تقوم إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة بتجميع وتوزيع تقارير الإدارة المختلفة على جمهور عريض عبر البنك وبتدريعات مختلفة.

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: DIS70

أهداف وسياسات إدارة المخاطر المرتبطة بـ IRRBBA: IRRBB

IRRBBA - أهداف وسياسات إدارة المخاطر المرتبطة بمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي

أ) وصف لكيفية تعريف البنك لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر نسبة العائد في سجله لأغراض التحكم في المخاطر وقياسها.

تشير مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي إلى المخاطر التي تهدد رأس مال وأرباح مجموعة QNB نتيجةً لتحركات السلبية في أسعار الفائدة، والتي قد تؤثر على السجل المصرفي للمجموعة. وعندما تتغير أسعار الفائدة، فإن القيمة الحالية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية تتغير أيضاً، ما يؤثر على القيمة الاقتصادية لميزانية QNB العمومية. كما تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على أرباح مجموعة QNB من خلال تغيير الدخل والتكاليف الحساسة تجاه أسعار الفائدة، الأمر الذي يؤثر على صافي إيرادات الفوائد. بشكل عام، يمكن أن تشمل مصادر مخاطر أسعار الفائدة كلاً من مخاطر الفجوة، ومخاطر منحنى العائد، والمخاطر الأساسية ومخاطر الخيارات.

ب) وصف شامل للاستراتيجيات المتعلقة بإدارة مخاطر أسعار الفائدة ونسبة العائد في الدفتر المصرفي للبنك والحد منها. ومن الأمثلة على ذلك: مراقبة القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين وصافي إيرادات الفوائد مقابل الحدود المقررة، وممارسات التحوط، وإجراء اختبارات الضغط، وتحليل النتائج، ودور التدقيق المستقل، ودور وممارسات لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة، وممارسات البنك لضمان التحقق المناسب من النماذج، وإجراء التعديلات في الوقت المناسب عند تغير أوضاع السوق.

يرى مجلس الإدارة بأن الإدارة الفعالة لمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي هي عنصر أساسي في الممارسات المصرفية الآمنة والسليمة ولها تأثير مباشر على أرباح مجموعة QNB وحقوق مساهميها. يتولى مجلس إدارة QNB مسؤولية إدارة المخاطر في المجموعة من خلال توفير الاستراتيجية العامة والإشراف. وعلى وجه التحديد، تعمل المجموعة وفقاً للسياسة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لإدارة مخاطر السوق غير المرتبطة بالتداول، والتي تشمل إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي. كما تحدد السياسة بشكل عام مستوى الإقبال على المخاطر لدى QNB. يتم تنفيذ السياسة الخاصة بمجلس إدارة مجموعة QNB من خلال تفويض الصلاحيات إلى اللجان الإدارية التابعة للمجموعة، والتي تشمل لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة ولجنة إدارة المخاطر التابعة للمجموعة. وتكون هذه اللجان مسؤولة عن وضع الحدود والموافقة عليها وتنفيذها ضمن صلاحياتها المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك. كما تتولى مسؤولية ضمان وجود عمليات وضوابط مناسبة لتحديد كافة المخاطر وقياسها والإبلاغ عنها مقابل حدود المخاطر المعتمدة، فضلاً عن منح التفويض بشأن اتخاذ الإجراء المناسب (حسب الاقتضاء) في حالة حدوث تجاوز للحدود. وتقوم هذه اللجان أيضاً بمنح التفويضات والصلاحيات المرتبطة بالعمليات إلى مديري وحدات العمل والوحدات الوظيفية.

إطار حدود مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي

تكون دائرة المخاطر التابعة للمجموعة هي الجهة المسؤولة عن الإشراف على عملية إدارة المخاطر، بما في ذلك التأكد من وضع حدود مناسبة للمخاطر (بما يتوافق مع مستوى الإقبال على المخاطر)، وإدارة الضوابط المحكمة لعملية إدارة المخاطر وإعداد التقارير، وتصعيد حالات تجاوز حدود المخاطر. تتماشى حدود المخاطر المُجمعة في مجموعة QNB وتتسق مع الإطار العام لحدود مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي. ويتم إبلاغ لجنة الأصول والخصوم للمجموعة بالحدود التي وافق عليها مجلس الإدارة، ثم يتم نشر تلك الحدود على جميع وحدات المؤسسة عبر عدة لجان في المجموعة منها لجنة الأصول والخصوم واللجان الإدارية التابعة للمجموعة. تُستخدم القيمة الاقتصادية والمقاييس التي تعتمد على الأرباح لقياس مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي ويتم مراقبة هذه المخاطر مقابل الحدود المقررة. ويشمل ذلك الحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة لمدى تأثير العوائد المعرضة للمخاطر، وتأثيرات القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين على الميزانية العمومية. ومن أجل توفير أساس موحد للقياس على مستوى المجموعة، توضع هذه الحدود بناءً على سيناريوهات الضغط الموحدة التي تتوافق مع الإرشادات الصادرة عن مصرف قطر المركزي. وتحظى هذه المقاييس والحدود المذكورة بدعم حدود إضافية ترتبط بالعمليات على مستوى لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة، مثل حدود سلم التغير في العائد عند حدوث تغير بواقع نقطة أساس واحدة في أسعار الفائدة (PV01) مع مراقبة المقاييس الموحدة بصفة منتظمة ورفع التقارير ذات الصلة إلى لجنة الأصول والخصوم على أساس شهري. ثم تُستكمل المقاييس الموحدة على مستوى المجموعة باختبارات ضغط خاصة بكل كيان وموقع ومقاييس أخرى (حسب الاقتضاء) على المدى المتوسط أو على نحو شبه موحد وعلى مستوى الفروع.

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: DIS70 (تتمة)

الحوكمة والرقابة والضوابط

تطبق مجموعة QNB نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" فيما يتعلق بإدارة وحوكمة المخاطر وفصل المهام المرتبطة بالمسؤوليات والحوكمة والضوابط. ويتضمن ذلك إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي والضوابط ذات الصلة. تشرف لجنة الأصول والخصوم على إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي على مستوى مجموعة QNB، بينما تشرف لجان إدارة الأصول والخصوم الدولية واللجان الإدارية على عملية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في كل موقع تعمل فيه المجموعة. وتعتبر وحدات العمل وإدارة الخزينة ضمن خط الدفاع الأول، حيث تقع على عاتقها مسؤولية إدارة المخاطر، في حين تندرج وحدات إدارة المخاطر والرقابة المالية ضمن خط الدفاع الثاني. وتضطلع إدارة التدقيق الداخلي المستقلة بأعمال تدقيق ومراجعة منتظمة لعمليات الإدارة والرقابة، باعتبارها خط الدفاع الثالث. تحدد سياسة مخاطر السوق غير المرتبطة بالتداول، المبادئ التوجيهية لحوكمة وإدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي.

الحد من المخاطر وممارسات التحوط

يتمثل الهدف من إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي في إدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي ضمن حدود مقبولة باستخدام المنتجات المعتمدة في التفويضات المتاحة لوظائف خط الدفاع الأول. وحيثما أمكن، تُدار المخاطر من خلال مطابقة الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية والتجميع المركزي للمخاطر. ومع ذلك، يمكن لإدارة الخزينة أيضاً أن تقوم بالتحوط ضد معاملات محددة وإنكشافات متبقية من خلال استخدام المشتقات. تتم الموافقة على المبادرات الرئيسية بشأن التحوط أو إدارة المخاطر من قبل لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة.

(ج) وتيرة احتساب مقاييس مخاطر أسعار الفائدة ونسبة العائد في الدفتر المصرفي، ووصف للمقاييس المحددة التي يستخدمها البنك من أجل قياس مدى حساسيته لمخاطر أسعار الفائدة ونسبة العائد في دفتريه المصرفي.

يراقب QNB بشكل منتظم تطوّر مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي على مستوى العمليات. أما المقاييس المعيارية الرئيسية المستخدمة عبر المجموعة فهي:

- < القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين بناءً على صدمات معيارية محددة مسبقاً.
- < الحساسية في صافي دخل الفوائد خلال فترة 12 شهراً بناءً على صدمات محددة مسبقاً ومعدلة للعملات الرئيسية.
- < تقارير تغرات إعادة التسعير (تقاس بناءً على حدود سلم PV01).
- < حساسيات مخاطر انتشار الائتمان في الدفتر المصرفي.

تُستخدم أدوات المراقبة اليومية لرصد الحركات اليومية في ملف مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي. كما تُستخدم مقاييس إضافية، مثل نسبة التحوط أو المدة الفعالة لحقوق الملكية أو المقاييس التنظيمية المحلية على مستوى الكيان لتكملة المقاييس المشتركة على مستوى المجموعة.

يتم الإبلاغ عن احتساب مقاييس مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي على أساس شهري إلى لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة. يُعتبر تأثير صدمات أسعار الفائدة جزءاً من اختبارات الضغط الرسمية للبنك، ومن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، ثم تُقدّم النتائج إلى الإدارة العليا.

(د) وصف لسيناريوهات صدمات أسعار الفائدة/ نسبة العائد وسيناريوهات الضغط التي يستخدمها البنك لتقدير التغيرات في القيمة الاقتصادية والإيرادات.

تُستخدم سيناريوهات الصدمات المعيارية لسعر الفائدة التي يحددها مصرف قطر المركزي بما يتماشى مع إرشادات مصرف قطر المركزي. وكجزء من إطار أوسع لاختبار الضغط، يتم أيضاً تنفيذ سيناريوهات ضغط إضافية تستند إلى أحداث السوق التاريخية وسيناريوهات افتراضية شديدة ولكن معقولة. كما يتم تطوير السيناريوهات لتقييم الآثار المحتملة لأي مخاطر ناشئة، على النحو المطلوب.

(هـ) حينما تكون فرضيات النماذج الهامة المستخدمة في النظام الداخلي للبنك (أي مقياس القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية الذي ينشئه البنك لأغراض أخرى غير الإفصاح، وعلى سبيل المثال للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال) مختلفة عن فرضيات النماذج المنصوص عليها للإفصاح في الجدول أدناه، يتعين على البنك تقديم وصف لتلك الفرضيات واتجاه أثارها وتوضيح الأساس المنطقي لتكوين تلك الفرضيات (مثل البيانات التاريخية، والبحوث المنشورة، وتحليل وتقدير الإدارة).

يطبق QNB السيناريوهات المعيارية لمصرف قطر المركزي بطريقة تتماشى مع المتطلبات المحددة في إرشادات المصرف المركزي. وينظر QNB إلى هذه السيناريوهات على أنها مكونة من صدمات شديدة للغاية تُستخدم كأساس لتقييم متطلبات الدعامات الثانية من رأس المال وفقاً لتوجيهات وإرشادات مصرف قطر المركزي. يتكوّن اختبار الضغط الإضافي الذي يقوم به QNB من سيناريوهات أقل شدة ولكن معقولة.

(و) وصف عالي المستوى لكيفية تحوّل البنك من مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر نسبة العائد في دفتريه، إلى جانب المعالجة الحساسة ذات الصلة.

تتم إدارة إنكشافات QNB لمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي من قبل إدارة الخزينة. وحيثما كان ذلك مناسباً، فإن تلك الإنكشافات تكون مركزية من أجل إدارتها من قبل إدارة الخزينة التابعة للمجموعة. وحيثما أمكن، تُدار المخاطر من خلال مطابقة الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية والتجميع المركزي للمخاطر. ومع ذلك، ستقوم إدارة الخزينة أيضاً بالتحوط ضد معاملات محددة من خلال استخدام المشتقات. تأتي معظم المشتقات في الدفتر المصرفي بشكل عقود مقايضة لسعر فائدة أو لعملات متعددة، ما يؤهلها للمعالجة المحاسبية الخاصة بالتحوط في التدفق النقدي.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الأدعة الثالثة 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: DIS70 (تمة)

ز) وصف عالي المستوى للنماذج الرئيسية والفرضيات القياسية المستخدمة في حساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين والتغير في صافي دخل الفوائد في الجدول أدناه، والذي يتضمن:

- < بالنسبة لحساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين، تم استبعاد الهوامش التجارية ومكونات فروق الأسعار الأخرى في التدفقات النقدية المستخدمة في الحساب.
 - < كيفية تحديد متوسط استحقاق إعادة التسعير للودائع غير المستحقة (بما في ذلك أي خصائص فريدة للمنتج تؤثر على تقييم سلوك إعادة التسعير).
 - < المنهجية المستخدمة لتقدير معدلات الدفع المسبق لقروض العملاء و/أو معدلات السحب المبكر للودائع لأجل وافتراضات مهمة أخرى.
- أي افتراضات أخرى (بما في ذلك الأدوات ذات الخيارات السلوكية التي تم استبعادها) لها تأثير مادي على حساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين والتغير في صافي دخل الفوائد المفصّل عنه في الجدول أدناه، بما في ذلك توضيح عن سبب كون التأثير مادياً.
- إن المنهج الخاص بالفرضيات والنماذج المستخدمة لأغراض تقييم التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين والتغير في صافي دخل الفوائد يتمشى مع الإرشادات التي وضعها مصرف قطر المركزي. تتعلق هذه الفرضيات بشكل أساسي بمعالجة الموجودات والودائع التي ليس لها أجال استحقاق محددة، حيث يتم استخدام البيانات التاريخية لعمل نماذج للمجموعات المتجانسة الرئيسية لمعرفة الحساسية تجاه العوامل الكلية الرئيسية والقطاعات المستقرة/ غير المستقرة والمدة الفعالة. وفيما يتعلق بالاسترداد المبكر للودائع والسداد المبكر للقروض، عند الاقتضاء، يتم تحديد السرعة بناءً على السلوكيات التاريخية والحساسية تجاه العوامل الكلية الرئيسية. وتراعى الفرضيات الأخرى المستندة إلى خصائص منتجات محددة، مثل إمكانية الاختيار، كجزء من عملية التقييم.

تم استبعاد الهوامش التجارية ومكونات فروق الأسعار الأخرى في التدفقات النقدية المستخدمة في الحساب. وتكون معدلات الخصم المستخدمة مستخلصة من أسعار مفايضة النقد وأسعار الفائدة المرصودة في السوق لكل عملة رئيسية.

الإفصاحات الكمية

1. متوسط إعادة التسعير عند الاستحقاق للودائع غير محددة أجال الاستحقاق - 1.3 سنة.
2. أطول مدة إعادة تسعير الاستحقاق للودائع غير محددة أجال الاستحقاق - 10.0 سنوات.

الإفصاحات الكمية بشأن مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: IRRBB1

مليون ريال قطري				
بعملة التقرير		التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين		التغير في صافي دخل الفوائد
الفترة	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
ارتفاع	(1,349)	(1,853)	(600)	(895)
هبوط	(2,398)	(2,941)	(3,546)	(2,955)
انحدار	(1,324)	(216)	-	-
تسطّح	(324)	(422)	-	-
ارتفاع المعدل قصير الأجل	(749)	(796)	-	-
انخفاض المعدل قصير الأجل	(2,663)	(486)	-	-
الحد الأقصى	(2,663)	(2,941)	(3,546)	(2,955)
الشريحة الأولى من رأس المال *	96,907	95,569	96,907	95,569
% من رأس المال	-2.7%	-2.4%	-3.7%	-3.6%
الموجودات المرجحة بالمخاطر	519,038	517,113	519,038	517,113
% من الموجودات المرجحة بالمخاطر	-0.5%	-0.4%	-0.7%	-0.6%

*الأرقام صافية من الأرباح الموزعة، رأس المال والاحتياطيات في البيانات المالية المنشورة صافي من إجمالي توزيعات الأرباح المفصّل عنها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
 بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
 31 ديسمبر 2023
 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

نسبة الرافعة المالية: DIS80

مقارنة موجزة للموجودات المحاسبية مقابل مقياس التعرض لنسبة الرافعة المالية: LR1

	31 ديسمبر 2023	30 يونيو 2023
1 إجمالي الموجودات الموحدة حسب البيانات المالية المنشورة	1,230,985,013	1,202,056,172
2 تسوية الاستثمارات في الكيانات المصرفية أو المالية أو التأمينية أو التجارية التي يتم توحيدها لأغراض محاسبية ولكن خارج نطاق التوحيد التنظيمي	-	-
3 تسوية الإنكشافات المورقة التي تلبي المتطلبات التشغيلية للاعتراف بنقل المخاطر	-	-
4 تسويات الإعفاء المؤقت لاحتياطات البنك المركزي (إن وجدت)	-	-
5 تسوية الموجودات الائتمانية المعترف بها في الميزانية العمومية وفقاً للإطار المحاسبي التشغيلي ولكنها مستبعدة من مقياس التعرض لنسبة الرافعة المالية	-	-
6 تسويات المشتريات والمبيعات العادية للموجودات المالية الخاضعة لمحاسبة تاريخ التداول	-	-
7 تسويات لمعاملات التجميع النقدي المؤهلة	-	-
8 تسويات على الأدوات المالية المشتقة	8,142,209	8,309,700
9 تسوية معاملات تمويل الأوراق المالية (أي اتفاقيات إعادة الشراء والإقراض المضمون المماثل)	-	-
10 تسوية البنود خارج الميزانية العمومية (أي التحويل إلى مبالغ معادلة ائتمانية للإنكشافات خارج الميزانية العمومية)	86,548,873	82,450,304
11 تسويات لتعديلات التقييم الاحترازي والأحكام المحددة والعامّة التي أدت إلى تخفيض رأس المال الأساسي	(34,426,069)	(31,575,403)
12 تسويات أخرى	(6,730,842)	(5,578,298)
13 مقياس الإنكشاف لنسبة الرافعة المالية	1,284,519,184	1,255,662,475

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامة الثالثة 31 ديسمبر 2023 (جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

نسبة الرافعة المالية: DIS80 (تتمة)

الإفصاح المشترك لنسبة الرافعة المالية: LR2

30 يونيو 2023	31 ديسمبر 2023	
إنكشافات داخل الميزانية العمومية		
1,144,574,576	1,169,263,806	1 الإنكشافات داخل الميزانية (باستثناء معاملات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية، ولكن بما يشمل الضمانات)
(5,578,298)	(6,730,842)	2 (قيمة الموجودات المخصومة عند تحديد رأس المال والاحتياطيات وفق اتفاقية بازل 3)
1,138,996,278	1,162,532,964	3 إجمالي الإنكشافات داخل الميزانية (باستثناء معاملات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية) (مجموع الصفين 1 و2)
الإنكشافات بالنسبة للمشتقات المالية		
6,337,315	4,897,554	4 تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات المالية (عند تطبيق صافي هامش التباين النقدي و/أو المقاصة الثنائية)
1,972,385	3,244,655	5 المبالغ الإضافية للإنكشافات المستقبلية المحتملة المرتبطة بجميع معاملات المشتقات المالية
-	-	6 إجمالي ضمانات المشتقات المالية المتاحة عند خصمها من موجودات الميزانية العمومية وفقاً للإطار المحاسبي المعمول به
-	-	7 (خصومات الحسابات المدينة من هامش التباين النقدي لمعاملات المشتقات المالية)
-	-	8 (الأطراف المقابلة المركزية المعفاة أو غرفة المقاصة للطرف المقابل المركزي أو أجزاء إنكشافات التجارية المسددة من العملاء)
-	-	9 القيمة الاسمية الفعلية المعدلة للمشتقات الائتمانية المقيدة
-	-	10 (التعويضات بالقيمة الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المقيدة)
8,309,700	8,142,209	11 إجمالي الإنكشافات بالنسبة للمشتقات المالية (مجموع الصفوف من 4 إلى 10)
الإنكشافات بالنسبة لمعاملات تمويل الأوراق المالية		
25,906,193	27,295,138	12 إجمالي معاملات تمويل الأوراق المالية بالنسبة للموجودات (بدون مقاصة)، بعد تسوية المعاملات المحاسبية بالنسبة للمبيعات
-	-	13 (المبالغ الصافية مستحقة الدفع والمبالغ مستحقة القبض من إجمالي معاملات تمويل الأوراق المالية بالنسبة للموجودات)
-	-	14 تعرض الطرف المقابل للمخاطر الائتمانية فيما يتعلق بمعاملات تمويل الأوراق المالية بالنسبة للموجودات
-	-	15 معاملات الوكلاء المعرضة للمخاطر
25,906,193	27,295,138	16 إجمالي الإنكشافات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع الصفوف من 12 إلى 15)
الإنكشافات الأخرى خارج الميزانية العمومية		
169,001,455	160,307,598	17 الإنكشافات خارج الميزانية بإجمالي القيمة الاسمية
(86,551,151)	(73,758,725)	18 (التسويات المرتبطة بالتحويل إلى مبالغ ائتمانية معادلة)
82,450,304	86,548,873	19 بنود خارج الميزانية العمومية (مجموع الصفين 17 و18)
رأس المال وإجمالي الإنكشافات		
90,273,668	96,906,632	20 الشريحة الأولى من رأس المال
1,255,662,475	1,284,519,184	21 إجمالي الإنكشافات (مجموع الصفوف 3، و11، و16 و19)
نسبة الرافعة المالية		
%7.2	%7.5	22 نسبة الرافعة المالية وفقاً لاتفاقية بازل 3 (%)

السيولة: DIS85

إدارة مخاطر السيولة: LIQA

(أ) حوكمة إدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك: تحمّل المخاطر، وهيكّل ومسؤوليات إدارة مخاطر السيولة، وإعداد التقارير الداخلية حول السيولة، والتواصل مع قطاعات الأعمال ومجلس الإدارة حول استراتيجية مخاطر السيولة وسياساتها وممارساتها.

تشير مخاطر السيولة إلى المخاطر المتعلقة بعجز المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها التمويلية في موعد استحقاقها، ما يؤدي إلى عدم القدرة على دعم النشاط التجاري الطبيعي أو تكبد تكاليف غير مقبولة. يعتبر QNB أنّ الإدارة الحكيمة للسيولة ضرورية لضمان أعمال مستدامة ومربحة، والحفاظ على ثقة الأسواق المالية. يتحمّل مجلس إدارة المجموعة المسؤولية الكاملة عن ضمان إدارة مخاطر السيولة بشكل مناسب. يتم تغطية هذه التوقعات، بما في ذلك تفويض الصلاحيات حسب الأدوار والمسؤوليات في سياسة إدارة مخاطر السيولة التابعة للمجموعة. ويُحدّد مستوى تحمّل مجلس الإدارة للسيولة في بيان مستوى الإقبال على المخاطر الصادر عن المجموعة. تم تفويض لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة بالصلاحيات المتعلقة بمسؤولية الإشراف على ممارسات إدارة الخزينة من أجل ضمان الإدارة الحكيمة لمخاطر السيولة على مستوى العالم وفي مختلف جوانب الأعمال.

(ب) استراتيجية التمويل، بما في ذلك سياسات التنوع في مصادر وفترات استحقاق التمويل، وما إذا كانت استراتيجية التمويل مركّزة أو لامركّزة.

يطبّق QNB استراتيجية تمويل لتلبية أهداف سياسة مخاطر السيولة التابعة للمجموعة وبيان مستوى الإقبال على المخاطر، أثناء تلبية متطلبات الميزانية الحالية والمتوقعة والمتطلبات التنظيمية. تدير الخزينة بشكل فعال هيكل تمويل متنوع من خلال توفير التمويل عبر مجموعة مختلفة من فترات الاستحقاق والمنتجات والمناطق الجغرافية والعملات والأطراف المقابلة والعملاء. يساهم هذا النهج في تمكين البنك من الحفاظ على مستويات تمويل شاملة من خلال مجموعة من الظروف التشغيلية. ومن المتوقع أن تعمل الكيانات الدولية على أساس الاكتفاء الذاتي في تلبية احتياجاتها التمويلية، على الرغم من أنّ هذه العمليات يتم تنسيقها بشكل وثيق تحت إدارة الخزينة التابعة للمجموعة من أجل ضمان التوافق مع استراتيجية تمويل المجموعة الأشمل.

(ج) تقنيات الحد من مخاطر السيولة.

تُدار مخاطر السيولة بشكل فعال للتنبؤ بمتطلبات الوفاء بالتزاماتها في ظل الظروف الطبيعية والصعبة. يتم الحد من المخاطر من خلال استراتيجية التمويل المتنوعة للوفاء بالتزامات بموجب معظم السيناريوهات المتوقعة، إلى جانب الحفاظ على مخزون احتياطي من الموجودات السائلة عالية الجودة، وغيرها من الأوراق المالية القابلة للتداول الفوري والتي يمكن الاستفادة منها لإدارة المتطلبات أثناء ظروف الضغط.

(د) توضيح حول كيفية استخدام اختبار الضغط.

يمكن أن تتحقق مخاطر السيولة نتيجة لأحداث السيولة الخاصة بالشركة على مستويي قطاع الأعمال والسوق، ما قد يؤدي إلى تدفقات نقدية خارجة، ويعرقل عملية توفير مصادر التمويل الحالية. يساهم اختبار الضغط للأحداث المحتملة في تمكين QNB من تحديد العوامل الرئيسية المسببة للمخاطر، بالإضافة إلى توفير مؤشر خاص بأداء احتياطي الموجودات السائلة المحتفظ بها للمساعدة في الحد من المخاطر. ولاستكمال تحليل اختبار الضغط، يرصد QNB أيضاً سلسلة من مؤشرات الإنذار المبكر، من أجل المساعدة في تحديد الظروف الناشئة المحتملة للضغط التمويلية في الوقت المناسب.

(هـ) مخطط لخطط تمويل البنك في حالات الطوارئ.

تحتفظ مجموعة QNB أيضاً بخطة تمويلية في حالات الطوارئ توضح بالتفصيل خطة عمل المجموعة في حالات الطوارئ والضغط. وتحدّد الخطة الأدوار والمسؤوليات والإجراءات والتدابير الفورية التي سيتم اتخاذها استجابة لحدث الضغط، وذلك لضمان استمرار QNB في الوفاء بالتزاماته. أدوات أو مقاييس القياس المخصصة التي تقيّم هيكل الميزانية العمومية للبنك أو التدفقات النقدية للمشروع وأوضاع السيولة المستقبلية، مع مراعاة المخاطر المتعلقة بالبنود خارج الميزانية العمومية الخاصة بذلك البنك. فضلاً عن مقاييس السيولة التنظيمية، يقوم QNB بمراقبة عدد من المقاييس الداخلية كجزء من إطار عمل أشمل لمؤشر مخاطر السيولة الرئيسية. وتشمل هذه المقاييس توقعات عدم تطابق الاستحقاق، وقياسات مناطق التركزات الرئيسية حسب نوع الأطراف المقابلة، والمواقع الجغرافية، ونوع المنتج، وما إلى ذلك.

(و) أدوات أو مقاييس القياس المخصصة التي تقيّم هيكل الميزانية العمومية للبنك أو التدفقات النقدية للمشروع وأوضاع السيولة المستقبلية، مع مراعاة المخاطر المتعلقة بالبنود خارج الميزانية العمومية الخاصة بذلك البنك.

تتم مراجعة افتراضات السيولة بفعالية وكفاءة والموافقة عليها من قبل لجنة الأصول والخصوم بهدف المراقبة الفعالة لمسائل السيولة.

(ز) حدود التركيز على الضمانات المجمعّة ومصادر التمويل (لكل من المنتجات والأطراف المقابلة).

يقوم QNB بمراقبة جميع المتطلبات التنظيمية والامتثال لها. ويرصد جزء من إطار عمل مؤشر المخاطر الرئيسية الأشمل الخاص به مستويات تركيز مصادر التمويل المختلفة، مثل الأطراف المقابلة والمواقع الجغرافية، ونوع المنتج وفترات الاستحقاق وما إلى ذلك.

(ح) التعرض للسيولة واحتياجات التمويل على مستوى الكيانات القانونية الفردية والفروع والشركات التابعة الأجنبية، مع مراعاة القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية على قابلية تحويل السيولة.

يتعيّن على الكيانات الدولية العمل على أساس الاكتفاء الذاتي لتلبية احتياجاتها من التمويل. ويشمل ذلك أيضاً إدارة الالتزام بأيّ متطلبات وحدود تنظيمية محلية متعلقة بالسيولة. يكون كلّ كيان مسؤولاً عن مراقبة المخاطر التي يتعرّض لها وإبلاغ الإدارة العليا المحلية وإدارة المجموعة عن موقفه من خلال لجنة إدارة الأصول والخصوم المحلية التابعة له، والتي توفر أيضاً آلية لتصعيد مخاطر السيولة والتمويل لمهام المقر الرئيسي، وبما في ذلك إدارة الخزينة ولجنة الأصول والخصوم التابعتين للمجموعة.

(ط) يتم تقسيم بنود الميزانية العمومية والبنود خارج الميزانية العمومية إلى مجموعات استحقاق وما ينتج عنها من ثغرات في السيولة.

يرجى مراجعة البيانات المالية الموحدة المنشورة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

السيولة: DIS85 (تتمة)

نسبة تغطية السيولة: LIQ1

إجمالي القيمة غير المرجحة (متوسط)	إجمالي القيمة غير المرجحة (متوسط)	إجمالي القيمة المرجحة (متوسط)	إجمالي القيمة غير المرجحة (متوسط)	
30 يونيو 2023		31 ديسمبر 2023		
الموجودات السائلة عالية الجودة				
166,673,442	170,421,908	180,297,026	1184,667,785	1 إجمالي الموجودات السائلة عالية الجودة
التدفقات النقدية الخارجة				
10,649,279	143,273,809	10,011,422	137,169,081	2 ودائع العملاء من الأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة، منها:
-	-	-	-	3 الودائع المستقرة
10,649,279	143,273,809	10,011,422	137,169,081	4 الودائع الأقل استقراراً
198,045,790	324,367,469	155,552,607	284,642,366	5 التمويل الإجمالي غير المضمون، ومنه:
103,092,516	103,092,516	63,455,311	63,455,311	6 الودائع التشغيلية (لجميع الأطراف المقابلة الأخرى) والودائع في شبكات من البنوك التعاونية
1,698,172	17,844,104	949,693	9,551,986	7 الودائع غير التشغيلية (لجميع الأطراف المقابلة الأخرى)
93,255,102	203,430,849	91,147,603	211,635,069	8 الديون غير المضمونة
-	-	-	-	9 تمويل الشركات المضمون
13,231,603	13,231,603	19,047,109	19,047,109	10 متطلبات إضافية، منها:
-	-	72,074.30	72,074.30	11 التدفقات الخارجة المرتبطة بالإنكشافات الناتجة عن عقود المشتقات ومتطلبات الضمانات الأخرى
13,231,603	13,231,603	18,975,034	18,975,034	12 التدفقات الخارجة المتعلقة بخفض التمويل من أدوات الدين
-	-	-	-	13 تسهيلات الائتمان والسيولة
-	-	-	-	14 التزامات التمويل التعاقدية الأخرى
16,454,407	72,818,807	15,206,399	74,341,827	15 التزامات التمويل الطارئة الأخرى
238,381,079	553,691,688	199,817,537	515,200,382	16 إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
التدفقات النقدية الداخلة				
-	-	-	-	17 الإقراض المضمون
119,836,515	145,602,600	107,211,539	137,921,697	18 التدفقات الداخلة من الإنكشافات كاملة الأداء
4,373,685	4,373,685	5,134,797	5,134,797	19 التدفقات النقدية الداخلة الأخرى
124,210,200	149,976,285	112,346,336	143,056,494	20 إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
إجمالي القيمة المعدلة				
166,673,442	-	180,297,026	-	21 إجمالي الموجودات السائلة عالية الجودة
114,170,879	-	87,471,202	-	22 إجمالي صافي التدفقات النقدية
%146.0	-	%206.1	-	23 نسبة تغطية السيولة (%)

(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

السيولة: DIS85 (تتمة)

نسبة صافي التمويل المستقر: LIQ2

القيمة غير المرجحة وفقاً لمدة الاستحقاق المتبقية		القيمة المرجحة 31 ديسمبر 2023	القيمة المرجحة 30 يونيو 2023
لا تاريخ استحقاق	> 6 أشهر	إلى > 1 سنة	≤ 1 سنة
T	T-1		
بند التمويل المستقر المتاح			
1 رأس المال: 3+2	109,393,912	-	109,393,912
2 رأس المال التنظيمي	83,556,632	-	75,782,651
3 أدوات رأس مال أخرى	25,837,280	-	25,519,924
4 ودائع العملاء من الأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة:	70,500,828	42,840,200	118,800,832
5 الودائع المستقرة	-	-	-
6 الودائع الأقل استقراراً	70,500,828	42,840,200	118,800,832
7 التمويل بالجملة:	98,043,483	283,136,392	485,468,719
8 الودائع التشغيلية	-	-	-
9 التمويلات الأخرى للشركات	98,043,483	283,136,392	485,468,719
10 المطلوبات ومطابقتها للموجودات المتراكمة	-	-	-
11 المطلوبات الأخرى:	193,274,292	-	-
12 نسبة صافي التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة	-	-	-
13 جميع المطلوبات وحقوق الملكية الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه	193,274,292	-	-
14 إجمالي التمويل المستقر المتاح 11+7+4+1	471,212,515	325,976,592	705,572,126
بند التمويل المستقر المطلوب			
15 إجمالي نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	81,455,851	33,289,132	57,097,460
16 الودائع المحتفظ بها في مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-
17 القروض والأوراق المالية غير المتعثرة:	111,672,590	151,200	582,138,930
18 قروض غير متعثرة للمؤسسات المالية مضمونة الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الأول	109,246,899	-	4,203,294
19 قروض غير متعثرة للمؤسسات المالية مضمونة بالموجودات السائلة الأخرى من غير المستوى الأول وغير مضمونة	2,425,691	151,200	446,304
20 قروض غير متعثرة للشركات غير المالية، وللعلماء من الأفراد وأصحاب الشركات الصغيرة، وللجهات السيادية والبنوك المركزية، ووحدات القطاع العام، ومنها:	-	-	566,081,854
21 المقترنة بوزن مخاطر مرجح أقل من أو يساوي 35% بموجب نهج اتفاقية بازل 3 الموحد لمخاطر الائتمان	-	-	304,864,084
22 قروض عقارية سكنية غير متعثرة، ومنها:	-	-	-
23 المقترنة بوزن مخاطر مرجح أقل من أو يساوي 35% بموجب نهج اتفاقية بازل 3 الموحد لمخاطر الائتمان	-	-	-

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامة الثالثة
31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

السيولة: DIS85 (تتمة)

القيمة المرجحة 30 يونيو 2023	القيمة المرجحة 31 ديسمبر 2023	القيمة غير المرجحة وفقاً لمدة الاستحقاق المتبقية			
		لا تاريخ استحقاق	> 6 أشهر	إلى > 1 سنة 6 أشهر	≤ 1 سنة
T-1	T				
11,407,478	9,274,325	9,274,325	-	-	-
-	-	-	-	-	-
68,611,727	78,594,858	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
1,357,160	-	-	-	-	-
67,254,567	78,594,858	-	-	-	-
16,472,783	16,143,651	-	-	-	-
667,223,440	685,906,347	682,616,468	267,646,896	33,440,332	193,128,441
%105.7	%105.4	-	-	-	-

المركز الرئيسي والفروع الدولية والمكاتب التمثيلية

قطر

المركز الرئيسي
ص.ب. 1000
الدوحة، دولة قطر
الهاتف: +974 4425 2444
الفاكس: +974 4441 3753
ccsupport@qnb.com
qnb.com

السودان

فرع
شارع إفريقيا - برج QNB
شارع العمارات رقم 17
ص.ب. 8134
الخرطوم، السودان
الهاتف: +249 183 48 0000
الفاكس: +249 183 48 6666
QNBsudan@qnb.com

الكويت

فرع
برج العربية، مبنى 4
شارع أحمد الجابر
منطقة الشرق، ص.ب. 583
دسمان 15456
الكويت
الهاتف: +965 2226 7023
الفاكس: +965 2226 7021
QNBKuwait@qnb.com

المملكة العربية السعودية

فرع
مبنى حمد التجاري
طريق الملك فهد
ص.ب. 230108
الرياض، المملكة العربية السعودية
الهاتف: +966 11 297 80 99
الفاكس: +966 11 297 80 98
info@ksa.qnb.com

الصين

QNB الصين
مكتب تمثيلي
الوحدة رقم 4607، الطابق 46، رافلز سيتي
268، طريق سنترال شيرازغ
مقاطعة هونغ كونغ
شانغهاي، الصين
200010
الهاتف: +86 21 6877 8980
الفاكس: +86 21 6877 8981
QNBChina@qnb.com

المملكة المتحدة

فرع
51 شارع جروزفينور
W1K 3HH
لندن، المملكة المتحدة
الهاتف: +44 207 647 2600
الفاكس: +44 207 647 2647
QNBLondon@qnb.com

الهند

فرع
مكتب رقم G-1A، الطابق الأرضي، 4
الجادة الشمالية، مبنى ميكرو ماكسيستي،
مجمع بندرا كيرلا
شرق بندرا
400051
مومباي، الهند
الهاتف: +91 22 62296300
الفاكس: +91 22 62296363
QNBIndia@qnb.com

اليمن

فرع
شارع الزبيري، ص.ب. 4310
صنعاء، اليمن
الهاتف: +967 1 517517
الفاكس: +967 1 517666
QNB Yemen@qnb.com

إيران*

مكتب تمثيلي
رقم 17 طريق إفريقيا السريع
مبنى نافاك، الطابق السادس، وحدة 14
تهران، إيران
الهاتف: +98 21 88889814-22
الفاكس: +98 21 88 889 824
QNBIran@qnb.com

جنوب السودان

فرع
بيت جوشن
طريق المطار، كولولو
قطعة رقم: 23 منطقة جوبا نابري
ص.ب. 587، جوبا - جنوب السودان
الهاتف: +211 959 000 959
QNBSouthSudan@qnb.com

سنغافورة

فرع
ثري تيماسيك أفنيو
27-1، برج سينتينال
39190
سنغافورة
الهاتف: +65 6499 0866
الفاكس: +65 6884 9679
QNBSingapore@qnb.com

عمان

فرع
شارع 70، مبنى رقم 30
الحي التجاري، روي
ص.ب. 4050
مسقط، عمان
الهاتف: +968 2478 3555
الفاكس: +968 2477 9233
QNBoman@qnb.com

فرنسا

فرع
65 شارع ديلنا
75116
باريس، فرنسا
الهاتف: +33 1 53 23 0077
الفاكس: +33 1 53 23 0070
QNBParis@qnb.com

فيتنام

مكتب تمثيلي
مبنى تايمز سكوير
الطابق 10 (57-69 ف)
شارع دونغ خوي
بن نجوي وارد، مقاطعة 1
مدينة هو تشي منه، فيتنام
الهاتف: +84 8 3911 7525
الفاكس: +84 8 3827 9889
QNBVietnam@qnb.com

لبنان

فرع
مبنى كاييتال بلازا - شارع أحمد شوقي
ميناء الحصن سوليدير - بيروت
رياض الصلح 11-210
بيروت، لبنان
الهاتف: +961 1 762 222
الفاكس: +961 1 377 177
QNBLebanon@qnb.com

هونغ كونغ

فرع
أجنحة 5804-5801، الطابق 58
المركز المالي الدولي - برج 2
وسط هونغ كونغ
الهاتف: +852 3900 2800
الفاكس: +852 3156 2255
QNBHongKong@qnb.com

شركات QNB التابعة والزميلة

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
شركة زميلة
الشميساني
شارع الأمير شاعر بن زيد
ص.ب. 7693، رمز بريدي: 11118
عمان، الأردن
الهاتف: +962 6 500 5555
الفاكس: +962 6 5678121
info@hbtbf.com.jo

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي ش.م.ع
شركة زميلة
الجميرة 1 - الجميرة
ص.ب. 4449
دبي، الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 44023000
الفاكس: +971 44023737
cbiuae.com

البحرين

QNB فاينانسبانك
شركة تابعة
شقة 51، الطابق الخامس، يونيتاغ هاوس،
عمارة 150، طريق 383، مجمع 315،
شارع الحكومة، ص.ب. 2435
المنامة، البحرين
الهاتف: +973 17211322
الفاكس: +973 17211339
dstk@qnbfinansbank.com

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
شركة زميلة
رقم 16، شارع أحمد أوقايد
ص.ب. 103
16320 دالي إبراهيم
الجزائر
الهاتف: +213 21918787
الفاكس: +213 21918881
info@hbtbf.com.jo

العراق

مصرف المنصور
شركة تابعة
منطقة رقم 925 - شارع رقم 18، مبنى
رقم 140
الكرادة - خارج
بغداد، العراق
الهاتف: +964 7728777111
الفاكس: +964 1 7175514
info@mansourbank.com
mansourbank.com

إندونيسيا

QNB إندونيسيا
شركة تابعة
بي تي QNB إندونيسيا تي بي كي
برج أوفيس بارك دي، منطقة 18
إس سي بي دي
جي أي جند سوديرمان كاف. 52-53
جاكرتا، 12190
إندونيسيا
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
corporate.communication@qnb.co.id

تركيا

QNB فاينانسبانك
شركة تابعة
حي استيب، شارع بوكودير
بناية كريستال كول، رقم 215
إسطنبول، تركيا
الهاتف: +90 212 318 50 00
الفاكس: +90 212 318 55 78
dstk@qnbfinansbank.com

توغو

إيكوبانك ترانسناشونال إنكوربوريتد
شركة زميلة
2365 بولافارد دو مونو
ص.ب. 3261
لومي، توغو
الهاتف: +228 22 21 72 14
الفاكس: +228 22 21 42 37
ecobanktg@ecobank.com

تونس

QNB تونس
شركة تابعة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080
تونس
الهاتف: +216 71 754 911
الفاكس: +216 70 728 533
qnb.com.tn

سورية

QNB سورية
شركة تابعة
ساحة العباسيين، ص.ب. 33000
دمشق، سورية
الهاتف: +963 11 2290 1000
الفاكس: +963 11 44 32221
QNB Syria@qnb.com

سويسرا

QNB سويس SA
شركة تابعة
كي دو مونت بلان
ص.ب. 1785 - 1201
جنيف، سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071
info@qnb.ch

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
شركة زميلة
مبنى ياديكو، شارع القدس
رام الله ص.ب. 1473
الضفة الغربية، فلسطين
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275
info@hbtbf.com.jo

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
طريق سلوى، مقابل جسر الميرماك
ص.ب. 22310
الدوحة، قطر
الهاتف: +974 4405 0444
الفاكس: +974 4405 0445
info@aljazeera.com.qa

ليبيا

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
شركة زميلة
برج طرابلس، البرج الأول، الطابق 15
(مكتب 155)
ص.ب. 91270
طرابلس، ليبيا
الهاتف: +218 9 13749132
الفاكس: +218 2 13350610
hbtflibya@hbtbf.com.jo

مصر

QNB الأهلي
شركة تابعة
دار شامبليون، 5 شارع شامبليون
وسط البلد، الرمز البريدي: 2664
القاهرة، مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
qnbbaa@qnbalahli.com

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروعه وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يقدم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
ص. ب. 1000، الدوحة، قطر

هاتف: +974 4425 2444

فاكس: +974 4441 3753

qnb.com

